

الدراسات الاجتماعية في العراق:
منظورات في حقوق الانسان والسلام والعنف

الدراسات الاجتماعية في العراق: منظورات في حقوق الانسان والسلام والعنف

الإشراف والمراجعة
الدكتورة زهراء علي
الدكتورة الهام مكي حمادي

المراجعة اللغوية
الدكتور حسن الخاقاني

اصدار جمعية الامل العراقية تشرين الثاني – نوفمبر 2022
جميع حقوق الطبع أو اعادة النشر محفوظة لجمعية الامل العراقية
www.iraqi_alamal.org

This publication was produced with the financial support of the European Union.
Its contents are the Sole responsibility of < Iraqi Al-Amal Association > and do not
necessarily reflect the views of the European Union”

”تم إنتاج هذا المطبوع بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. محتوياتها هي من مسؤولية (جمعية الأمل
العراقية) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي”



Funded by the European Union



تنبيه: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر.
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 3682 لسنة 2022

ISBN: 978- 1 -77472 -175- 9

الدراسات الاجتماعية في العراق: منظورات في حقوق الانسان والسلام والعنف

إعداد

الباحثين/الباحثات

حيدر جليل خلف
زهراء تحسين عباس
شامل زامل كايم
مروان احمد المحمدي

حارث عبد اللطيف جبر
زينة أشرف هماوندي
سيف مسلم الكرعاوي
ميس محمد كاظم
يوسف هاشم عباس

حارث رسمي الهيتي
زاهر ربيع حسين
سيماف خالد محمد
عبد المجيد صالح داود



Funded by the European Union



تقديم

حرصت جمعية الامل العراقية منذ 2004 (مركزةً في ذلك على خبرتها الطويلة منذ تأسيسها عام 1992) على العمل لتحقيق وتطبيق توجهاتها الاستراتيجية ومنها ضمان حقوق الانسان وحماية التنوع الإثني والثقافي، وأستمرت عبر برامجها لتطوير دراسات السلام وتحسين الأدوات المعرفية البحثية التي تساهم في تعزيز ثقافة حقوق الانسان بشكل عام في العراق وتشخيص انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكمن اهمية الدراسات الاجتماعية ودورها في المجتمع، بأعتبارها أحد أهم الوسائل التي تمكن الباحثين والباحثات من الوصول الى حقائق موضوعية من شأنها المساهمة في تحسين وتقديم المجتمعات الانسانية، إضافة الى دورها في التخطيط لمعالجة الظواهر المجتمعية السلبية والانتهاكات التي تظال أفراد المجتمع، عملت جمعية الامل على عقد ورشة تدريبية لكتابة بحوث مختصة في مجال حقوق الانسان لمدة ستة أيام من أجل تطوير قابليات مجموعة من الباحثين والمهتمين في مجال التدوين ورصد الانتهاكات وكتابة التقارير والبحوث المعنية بهذا المجال، وتزويدهم بالأدوات الأساسية للتفكير النقدي والبحث الاجتماعي والمستمدة من النظريات النقدية المعاصرة. وغالبية الابحاث المنشورة في هذا الكتاب هي من خلاصة ورشة العمل هذه.

يوفر هذا الكتاب 13 بحث في مجالات متنوعة يمكن ان تساهم في أغناء المجال البحثي للمهتمين والطلبة والعاملين في منظمات المجتمع المدني.

ويأتي هذا الكتاب استمرار لعمل جمعية الأمل العراقية في نشر المعرفة وتزويد المهتمين والمختصين والناشطين بالموارد والمعارف لتطوير وتحسين ثقافتهم وزيادة المصادر المعنية بهذا المجال، وهو جزء من مشروع (حماية المدافعين والمدافعات عن حقوق الانسان في العراق) الذي تنفذه الجمعية بدعم من الاتحاد

الاوربي، وصدر عنه دليل الامن الرقمي، وكتاب القانون الدولي الانساني وتطبيقاته على النزاعات المسلحة في العراق.

ولايسعنا إلا أن نقدّم الشكر والتقدير للدكتورة زهراء علي - جامعة روتجرز، التي قدمت الكتاب ونتائج الباحثين والباحثات، وحرصت والدكتورة الهام مكي علي تقديم التدريب وتقييم ومراجعة البحوث، ونقدم الشكر الوافر للباحثين والباحثات لكتابتهم وتقديمهم للبحوث بفترة زمنية لا تتجاوز 3 أشهر بعد انتهاء تدريبهم. والشكر موصول لزميلتي زينب مؤيد علي على متابعتها وتواصلها المستمر والدؤوب بين الباحثين والباحثات من جهة والدكتورتين زهراء علي وألهام مكي حمادي.

جمال الجواهري
المدير التنفيذي لجمعية الأمل العراقية

المقدمة

زهراء علي، جامعة روتجرز

منذ عام 2003، تطورت الدراسات العراقية كحقل علمي خارج العراق، حيث غالبية من ينتج هذا المحتوى المعرفي هم من غير العراقيين، معظمهم من المختصين في العلوم السياسية ومن يطلق عليهم تسمية الخبراء العاملين لدى الحكومات ومراكز البحوث والمنظمات غير الحكومية. ينشغل هذا النوع من الإنتاج المعرفي بشكل رئيسي بشؤون تغيير الأنظمة والطائفية والإسلام السياسي. وهي معرفة ليست بالنوعية، تلقي ناظرها إلى العراق من الخارج دون إدراك كافي لدينامياته الداخلية وتعقيده وتنوع مجتمعه. وإلى جانب ذلك، ففي سياق إنتاج المعرفة الأكاديمية العالمية - حيث أنماط التنظير الأساسية هي تلك التي تتشكل في الشمال العالمي - تصبح المعرفة المنتجة من قبل العراقيين مغيبّة بالكامل. وإن أراد الباحثون في العراق تثبيت وجودهم في مجال التنظير العالمي، فهم ملزمون بمواكبة العمل الذي ينتجه الباحثون الغربيون ومطالبون بالانخراط في نقاشات نظرية تُصاغ في سياقات لا تُمّت بصلة لواقع حياتهم اليومية.

انعكست آثار عقود طويلة من الحروب والعقوبات على نظام التعليم العالي في العراق بشكل راسخ وأثرت على تطوير المعرفة العلمية بشكل نقدي وفعال. ومن هنا يصر الباحثون والناشطون العراقيون المجتمعون في هذا الكتاب على أهمية تطوير العلوم الاجتماعية في العراق وإنتاج معرفة نقدية ونوعية تستند إلى فهم عميق لحياة العراقيين اليومية وتعقيدات مجتمعاتهم. ولد هذا الكتاب من صلب مبادرة قام بها باحثون وباحثات ونشطاء لتطوير أجندة بحثية أكاديمية عراقية في مجال العلوم الاجتماعية، وهي أجندة تهدف إلى إنتاج معرفي هادف يستفيد منه العراقيون، وفي سبيل دعم التفكير النقدي والعدالة الاجتماعية والسلام.

يقدم الكتاب 13 ورقة بحثية تمت مناقشة معظمها خلال ورشة عمل تحت عنوان «منهاج التغيير الاجتماعي: آفاق التفكير النقدي بين النظرية والتطبيق» نظمتها جمعية الأمل العراقية والتي كان لي شرف الإشراف عليها مع دكتورة ألهم مكي حمادي. تعتمد جميع الأوراق على أبحاث أصلية فريدة من نوعها أجراها باحثون عراقيون، مشتبكين بعمق مع الوقائع والسياقات الاجتماعية التي يدرسونها. تقدم الأوراق عدسة للتحليل معتمدة على أساليب البحث النوعي والمعرفة المتعمقة في مجالاتها وسياقاتها الاجتماعية. المواضيع المختارة ووجهات النظر المعتمدة ليست عشوائية ولم تبنى على أسئلة صيغت بعيداً عن ما يحدث يومياً في العراق المعاصر. بل على العكس من ذلك، فإن تموقع الباحثين والناشطين - إن كان من خلال مجاورتهم الوقائع اليومية في سياقاتها الاجتماعية والإقليمية أو قربهم من موضوع البحث - يتيح المجال لفهم متعمق وضروري للديناميات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في البلد. تغطي الأوراق مناطق مختلفة من العراق تشمل بغداد وكردستان العراق وبلدات وقرى في الأجزاء الغربية والجنوبية من البلاد، وتشمل أيضاً سياقات اجتماعية مختلفة من مخيمات اللاجئين إلى المدارس والمكاتب، ومن المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية.

ويطرح الباحثون أسئلة هامة ويستقصونها بعناية ودؤوبة. يشتركون في قيامهم بعمل ميداني شامل وتمعنهم في المنحى الأخلاقي للعمل البحثي، وعزمهم الثابت على التغيير والعدالة الاجتماعية. يرتبط إنتاج المعرفة بالالتزام بالتفكير النقدي وتوطيد السلام وطرح الحلول والبدائل للتحديات التي يواجهها العراقيون اليوم. تختتم الأوراق بتوصيات واقتراحات ملموسة مبنية على أسس معرفية ثابتة وتأملات حول ما يجب القيام به على الصعيدين المحلي والعالمي. من بين الموضوعات المشتركة يحتل العنف بجميع أبعاده موقعا مركزيا في هذه الأوراق. بل إن ما تكشف عنه هذه الدراسة التفصيلية والإثنوغرافية المعمقة لوجوه العنف وأشكاله المختلفة هو طريق واضح نحو بناء السلام. فلا يمكننا الوصول الى فهم حقيقي للسلام إلا من خلال تحقيق وفهم جوهريين لما يعنيه العنف وللطرق التي يتم من خلالها التعرض إليه يومياً وعلى مستويات مختلفة. لا بد من ربط العنف المسلح بالأبعاد البنوية والبنية التحتية

والسياسية التي بمجملها تشكل الحياة اليومية للعراقيين. ترسم هذه الأبحاث العلاقة بين المناحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتوضح التحديات اليومية التي يواجهها الناس في الشوارع وفي المدارس وفي أماكن العمل إن كان على المستوى الوطني والإقليمي.

ثورة تشرين: بين القمع والمقاومة

لا يزال صدى ثورة تشرين يتردد لدى جميع الباحثين والباحثات في هذا الكتاب وهم الذين عايشوها وقدموا تحليلاتهم المتعمقة لتعبيراتها الهائلة وللقمع الوحشي وعواقبه. فتقدم ورقة حيدر جليل خلف رؤى مهمة حول المتظاهرين والاحتجاجات وأسبابها وتطورها، ويصر فيها على أهمية توثيق القمع الشرس الذي تعرضت إليه الاحتجاجات السلمية باعتباره انتهاك لحقوق الإنسان ومن أجل تحقيق العدالة وتعويض عائلات ضحايا التظاهرات من جرحى وشهداء. يقدم سيف مسلم هادي تحليلاً محكماً لتأثير الخطاب الإعلامي الحكومي على الاحتجاجات والمحتجين خلال ثورة تشرين في النجف وواسط. ويُظهر بشكل مقنع أن وصم المتظاهرين وتصويرهم بشكل سلبي، وتأطير الاحتجاجات نفسها على أنها مناهضة للوطنية، أثرت بشكل بالغ على ديناميات الاحتجاجات على الأرض، مما أدى إلى تكثيف القمع الوحشي ضدها. يُظهر سيف مسلم هادي العلاقة المباشرة والوثيقة بين العنف الخطابي الاستراتيجي الذي شنته وسائل الإعلام الحكومية وبين القمع الوحشي القاتل الذي واجهه المتظاهرون خلال ثورة تشرين. ومن ثم فهو يقدم تحليلاً للعلاقة بين العنف السياسي والعنف الخطابي والعنف المسلح وعلاقته بالحريات الفردية والمجتمعية.

تستكشف ورقة شامل زامل كايم الأبعاد النسوية والجنسانية لثورة تشرين، ويناقش فيها تاريخ النسوية وأهميته في العراق المعاصر، مشيراً إلى العلاقة بين الفكر والنشاط السياسي النسوي من جهة، وبين مشاركة النساء الواسع في ثورة تشرين من جهة أخرى. وينظر الباحث إلى الحوافز المختلفة التي دفعت بعض النساء، وخاصة الأصغر سناً منهن، للمشاركة في الاحتجاجات، ويتمعن في تأثيرها على ديناميات ثورة تشرين وعلى النشاط النسوي في البلاد. يقدم يوسف هاشم عباس شرحاً فعالاً وبلغاً لدور

مسرح الشارع خلال ثورة تشرين كممارسة فنية وجمالية وشعبية وسياسية. تحليله المفصل لمسرحية «دخان» لتحرير الأسدي - إن كان من حيث المحتوى أو طريقة أدائها من قبل المتظاهرين في ساحة التحرير خلال الثورة - يقدم دلالة مقنعة حول دور مسرح الشارع خلال الاحتجاجات، موضحاً أنه ليس وسيلة لتعزيز السلام الاجتماعي والسياسي فحسب، بل أداة قوية أيضاً لتحليل السلطة وتمثيلها ومناهضتها.

حقوق الإنسان والسلام: بين النظرية والتطبيق

تشير جميع الأوراق في هذا الكتاب إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان كإطار نظري مهم وممارسة ملموسة على أرض الواقع. تقدم زهراء تحسين عباس تحليلاً مفصلاً وغنياً للعلاقة بين حقوق الإنسان، ومنها حقوق العمال، كمثل ومبادئ، وبين ممارستها الملموسة في مجال العمل من قبل موظفي الدولة والعاملين في المجتمع المدني. وتسلط الضوء على الفجوة القائمة بين مثالية هذه الحقوق من جهة وبين ممارستها الملموسة وتأثيرها على أداء موظفي القطاع العام والمجتمع المدني وخبراتهم من جهة أخرى. وتبين ورقة زهراء تحسين عباس أن العاملين في المجتمع المدني يُظهرون التزاماً أكبر بحقوق الإنسان - كمبادئ وممارسات في أماكن العمل - من نظرائهم في القطاع العام. كما تسلط الضوء على التباين البيوي بين القطاعين العام والخاص في العراق، حيث يتمتع موظفو القطاع العام بحقوق لا يتمتع بها موظفو المجتمع المدني مثل حق التقاعد والرعاية الاجتماعية. وبالتالي فهي تقترح توصيات محددة تهدف إلى تحسين أماكن العمل الحكومية وغير الحكومية على حد سواء من أجل تطبيق ملائم للقوانين الدولية لحقوق الإنسان.

تبحث ورقة حارث عبد اللطيف جبر في كيفية فهم المراهقين من طلاب المدارس المتوسطة والثانوية في بغداد وتعاملهم مع مفهوم حقوق الإنسان وفقاً للعمر والجنس، مظهراً أن لدى المراهقين العراقيين فهم كبير لحقوق الإنسان من شأنه أن يساهم في تحديد حقوقهم وطريقة عيش حياتهم. ويصر حارث عبد اللطيف جبر على أهمية تعزيز مفهوم لحقوق الإنسان يتسم بالوضوح ويستند إلى فهم معمق للسياقات. وبالتالي فهو يقدم رؤية نافذة للعلاقة بين النظرية والتطبيق، وبين الأيديولوجيا والسياسة.

تنظر ورقة ميس محمد كاظم إلى العدالة الانتقالية في المجتمع العراقي والذي تعرفه على أنه من المجتمعات الهشة. تستقرى أهمية العدالة الانتقالية بين نشطاء المجتمع المدني في نينوى والأنبار وصلاح الدين وفقاً لسياقاتهم الجندرية والإقليمية. وتبين أيضاً أن النساء لطالما همشن في عمليات العدالة الانتقالية التي غالباً لا تراعي الفروقات الجندرية. كما أظهرت أنه من بين المحافظات الثلاث، فقد تلقت نينوى الاهتمام الأكبر في سياق غزو داعش. تقدم ميس محمد كاظم فهماً سياقياً للعدالة الانتقالية كفكرة وممارسة في عراق اليوم. يتردد صدى هذه التأمّلات في بحث زاهر ربيع حسين في مفهوم المصالحة الاجتماعية في نينوى بعد غزو داعش. ومن خلال فهمه المتعمق لهذا السياق يتمعن في التحديات التي يواجهها سكان المحافظة التي دمرها الغزو والحرب. ويستنبط ادراكاً متعمقاً لكيفية توطيد أسس المصالحة بين المجموعات الاجتماعية المختلفة بعد نزاع مسلح قاس، مقدماً توصيات مهمة من أجل تعزيز السلام في نينوى والعراق بشكل عام.

في تنظير العنف

يقدم حارث رسمي الهيتي تحليلاً محكماً لحالة تفجر العنف الطائفي في العراق في عامي 2006 و2007. يستطلع من خلال عرض جلي يستند إلى البحث النوعي والتجربة المباشرة الأسئلة الأساسية المتعلقة بالهوية والسلطة، وتحديدًا ما يدفع شخص ما على قتل آخر على أساس هويته. من أجل فهم قسوة وأهوال العنف الطائفي، يعتمد الباحث على عدة مفاهيم، منها مفهوم التنويم الاجتماعي لعلي الوردی ويشتبك مع فكرة الهويات الريزومية التي يقارنها بالهوية المركزية التي فرضت تاريخياً مع تشكيل العراق كدولة قومية. ومع إقراره بأهمية البعد الاقتصادية في العنف الطائفي، إلا أنه يؤكد أيضاً على الدوافع الأيديولوجية التي دفعت إلى الإقصاء الاجتماعي لمجموعات من الناس بسبب انتماءاتهم العرقية والدينية والطائفية. تعتبر ورقته البحثية من المساهمات المهمة لطرح نظري عن العنف والطائفية في العراق والمنطقة.

يقدم عبد المجيد صلاح داود في بحثه تحليلاً شجاعاً ومحكماً عن الوصم والتمييز المنهجين الذين تواجههما عائلات المفقودين قسراً في محافظة الأنبار. توصيفه لحياة

العائلات اليومية وللصدمة البالغة التي واجهوها بفعل فقدانهم لأحبائهم، والصدمة الإضافية المتمثلة في الوصم والتمييز المنهجين ضدهم هو توصيف يتسم بالعمق والبلاغة. يعرض الباحث بالتفصيل التحديات اليومية التي تواجهها هذه العائلات، من العقبات الإدارية والفقر والتهميش إلى استغلالهم من قبل السياسيين المحليين. تحلل ورقته البحثية ببراعة بالغة العلاقة بين العنف البنيوي والخطابي والرمزي والبنية التحتية والعنف السياسي. يتيح لنا الكاتب، بطرق ملموسة، فهم العلاقة بين الحرب والإقصاء والتمييز الإداري وعمل الأطفال واستغلالهم، ويساعدنا بذلك على وضع نظير للآليات المادية والملموسة للعنف والإقصاء الاجتماعي في العراق اليوم.

توثق وتدرس ورقة مروان أحمد سلمان البحثية الاستغلال والانتهاك الذين يتعرض إليهما الأطفال الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين في بزييز. يستكشف حياة هؤلاء الأطفال المشردين الذين تفاقم ضعفهم بسبب حالة الحرمان الشديد. هؤلاء الأطفال الذين يعتبر عملهم ضروريا من أجل بقاء عائلاتهم يواجهون الاستغلال والاعتداء الجنسي بسبب عملهم الذي غالبا ما يأخذهم بعيداً عن مخيماتهم. على غرار الفئات الاجتماعية التي يدرسها عبد المجيد صلاح داود، فإن هؤلاء الأطفال يواجهون تحديات إدارية جمّة بسبب عدم توفر بطاقات الهوية لدى معظمهم، وبالتالي فليس بإمكانهم الحصول على حقوقهم الاجتماعية والتعليمية الأساسية. يقدم توصيف الكاتب الدقيق لحياتهم وكفاحاتهم اليومية تحليلاً جلياً للعلاقة بين العنف الجنسي والاقتصادي والبنيوي والسياسي في العراق اليوم.

العنف الجندري

تقدم العديد من الأبحاث في هذا الكتاب رؤى لفهم العنف الجندري في العراق اليوم. يساهم اثنان منها بتحليل يثري بشكل كبير فهمنا للطرق التي يتم من خلالها ممارسة العنف الجندري. تتناول زينة أشرف هماوندي العلاقة بين الاجتماعي والاقتصادي والمجتمعي في التحديات التي تواجه نساء الحويجة في محافظة كركوك في سعيهن للدراسة، وتنظر الباحثة الى الاستغلال الاقتصادي في السياق الريفي، مقدمة قراءة تفصيلية لحياتهن اليومية من خلال إحصاء للمهام المختلفة الموكلة إليهن

وفقاً لأعمارهن: من العمل في الأرض إلى إعداد وبيع اللبن والعناية بالحيوانات. كما تسلط الضوء على جانب البنية التحتية، مثل قلة المدارس وغياب وسائل النقل العام، وهو ما يدفع بعض العائلات إلى عدم إرسال بناتها إلى المدرسة. بالإضافة إلى الإشارة إلى الأبعاد الأيديولوجية، يسلط هذا البحث الضوء على الجوانب البنوية الأساسية مثل الفقر المدقع الذي تعانيه المناطق الريفية وغياب دعم الدولة للمزارعين الذين يكافحون يوماً من أجل العيش. تتيح لنا قراءتها المحكمة للأبعاد البنوية والسياسية والمجتمعية لحياة النساء فهم الطابع المادي للنظام الأبوي والجوانب المتعددة التي تشكل العنف الجنساني بما في ذلك الاستغلال الاقتصادي، كما تُظهر تأثير الحرب ضد داعش على النساء بشكل خاص والسكان المحليين بشكل عام.

تناول ورقة سيماف خالد محمد التحديات التي تواجهها النساء والفتيات العراقيات والسوريات اللواتي لجأن إلى كردستان العراق بعد غزو داعش عام 2014، وتبحث في ما يعنيه أن تكون امرأة نازحة داخلياً أو لاجئة في العراق في وقتنا الحاضر، وتقدم قراءة نوعية في تجاربهن ومعاناتهن، مسلطة الضوء على أشكال التمييز المتعددة التي يواجهنها كنساء ونازحات ولاجئات من الطبقة الفقيرة. تقدم سيماف خالد محمد توصيات غنية وهامة لصناع السياسات في المنطقة وفي العالم من شأنها أن تحسن بشكل كبير استمرارية حياة هؤلاء النساء وعائلاتهن.

نبذة عن الدكتورة زهراء علي..

عالمة اجتماع وأستاذة مساعدة في جامعة روتجرز. من مؤلفاتها «النساء والجنندر في العراق: بين بناء الأمة والتفتت» الذي صدر بطبعته العربية عن المركز الأكاديمي للأبحاث سنة 2022. يتناول بحثها ديناميات النساء والجنندر والحركات الاجتماعية والسياسية فيما يتعلق بتعددية الإسلام (الإسلامات) والشرق الأوسط وسياقات الحرب والصراع مع التركيز على العراق المعاصر. وتعني في كتاباتها الاهتمام بمفاهيم الرأسمالية (العنصرية)، والاستعمار (ومابعده)، والنسوية المناهضة للاستعمار والعبارة للحدود، فضلاً عن إنتاج المعرفة النقدية ونظريات المعرفة، لا سيما فيما يتعلق بعلم الاجتماع العالمي.

نبذة عن الدكتورة الهام مكي حمادي....

الهام مكي حمادي: باحثة وناشطة ومدرّبة في قضايا النوع الاجتماعي وديناميكات العنف وبناء السلام، حاصلة على شهادة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا من جامعة القديس يوسف، بيروت: لبنان 2018 اطروحتها كانت حول فاعلية النساء الإسلاميات في مدارس الحوزة العلمية. حصلت على شهادتها الماجستير في الأنثروبولوجيا من جامعة بغداد: العراق 2010 تناولت فيها مفهوم الثقافة السياسية من منظور النساء البرلمانيات وتفاعلهنّ مع النظم الثقافية التقليدية. هي تدريسية في الكلية التربوية المفتوحة/ وزارة التربية العراقية.

ثورة تشرين: بين القمع والمقاومة

الباحث حيدر جليل خلف من ذي قار مواليد 1992 بكالوريوس آداب
صحافة جامعة ذي قار

انتهاكات حقوق الإنسان خلال الاحتجاجات الشعبية

انتفاضة تشرين العراق 2019

ملخص البحث:

البحث محاولة لمعرفة ومناقشة وتسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرّض لها المحتجون العراقيون الذين خرجوا منذ 1 تشرين الأول 2019، في محافظات بغداد ووسط وجنوب العراق، للمطالبة بالتغيير والإصلاح وتحسين الواقع على مختلف الصُّعد، وما وصلت إليه هذه الاحتجاجات ومآلاتها.

لتحقيق هذه الأهداف اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي لنقل الأحداث التي حدثت في هذه الفترة القصيرة التي شهدت كمية انتهاكات كبيرة، فهذه الاحتجاجات تكمن في الاحتقان الذي تولّد لدى الشباب بسبب المظالم والتهميش والاقصاء وتقييد الحريّات، بالإضافة لتدهور مستوى التعليم، وسيطرة المحاصصة في القوات العسكرية والأمنية.

توصّل الباحث من خلال عملية البحث وسؤال المحتجين؛ إلى أن هذه الاحتجاجات شهدت كمية كبيرة من الانتهاكات من قبل أطراف مختلفة؛ حكومية وجماعات مسلّحة، وشملت هذه الانتهاكات القتل والخطف والتهجير والعنف المفرط الذي يُسبّب الإعاقة الدائمة، وكانت أغلب الإصابات مباشرة في الرأس والصدر، بالإضافة إلى استخدام أخطر أنواع الأسلحة التي حُرِّمَ استخدامها ضدّ المحتجين السلميين.

اعتمادًا على النتيجة السابقة أوصى الباحث بضرورة أن تقوم السُّلطات والقوات الحكومية الأمنية باعتماد منهج آخر بديل للتعامل مع الاحتجاجات السلمية، كما أن على السُّلطات الحكومية التحقيق بجميع الأحداث وعمليات الانتهاكات التي شاهدها العالم أجمع ومحاسبة المتسببين بهذه الانتهاكات، وعلى الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الانسان التركيز على بذل مزيد من الجهود في التحقق والاطلاع والاستماع لقصص وخفايا الانتهاكات والمحتجين لتوثيقها، والعمل على تعويض ضحايا الاحتجاجات بطريقة مناسبة، وضرورة أن يهتم الباحثون بتوثيقها علميًا من خلال دراسة أوسع وأشمل لجميع المحافظات العراقية.

المقدمة:

لقد طرح موضوع الاحتجاجات الشعبية الجماهيرية نفسه على الساحة البحثية والفكرية والإعلامية بقوة في الآونة الأخيرة، إذ تُعد الاحتجاجات واحدة من أهم الأساليب للتعبير عن الرأي لخلق ضغط من أجل تحقيق مطالب المواطنين، فهو فعل سياسي جماعي للتأييد أو للرفض، وهو خروج علني لمجموعة من الناس متعاونين فيما بينهم لطلب تحقيق هدف مشترك.

ليس من السهل أن يتم تحديد مسببات الاحتجاجات، والتي يُختلف في تحديدها اختلافًا كبيرًا حتى بين المحتجين أنفسهم، ولكن في كثير من الحالات، تندلع الاحتجاجات بسبب تدابير التقشف مثل الزيادة في أسعار الخدمات العامة، أو خفض التوظيف في القطاع العام وازدياد نسب البطالة، أو تغييرات تقلل أو تلغي استحقاقات المواطنين، أو ارتفاع أسعار الوقود والغذاء، وفي حالات أخرى، كانت المحفزات سياسية، وكثير منها مرتبط بالصراع القائم على السلطة، وتلاحم الأحزاب السياسية على ثروات البلد، أو الأحداث التي تكشف عن إساءة استخدام السلطة من قبل المتنفذين والمسؤولين، أو إصدار قوانين وأنظمة تحدُّ من حقوق المواطنين أو تميّز ضدَّ مجموعات معينة، أو توسُّع مظالم الفساد الإداري والمالي.

وفي بحثنا هذا نتحدث عن (انتهاكات حقوق الانسان خلال احتجاجات انتفاضة تشرين العراق 2019)، حيث بدأت هذه الاحتجاجات في شهر تشرين الأول عام

2019، وشملت عددًا كبيرًا من المحافظات في وسط وجنوب العراق، وما يميّز هذه الاحتجاجات أنها كانت تُقاد وتنشط من قبل شباب غير مرتبطين أو تابعين لأي مرجعية سياسية أو دينية أو حكومية، خرجوا للاحتجاج بعد احباطهم في الحياة وضيق المعيشة الاجتماعية والاقتصادية، وتردّي الأوضاع السياسية، و تناول الانتهاكات التي حدثت لهؤلاء المحتجين، والتجاوزات التي أرتكبت بحقهم.

تكمّن مشكلة البحث من خلال الاحتجاجات في الآونة الأخيرة وما تطرحه من إشكاليات تتعلق بعلاقة الحاكم بالمحكوم ومدى تأثير تلك العلاقة على الحكم لهذه الاحتجاجات، وتكمّن المشكلة أيضًا في هذا البحث في إيجاد نقطة التوازن بين حق الدولة في توفير الأمن للمجتمع وحق المواطنين في التعبير والمطالبة بالحقوق، ويمكن صياغة السؤال الذي سيُجيب عنه البحث كما يأتي: «كيف يرى المحتجون الاحتجاجات التي خرجوا بها؟ وما هي آراؤهم حول الانتهاكات التي تعرّضوا لها والمنتهكين؟»

كما أن أهمية البحث تأتي من منطلق توثيق هذه الانتفاضة أو الحركة الاحتجاجية في هذا البحث ليكون مصدرًا للباحثين أو الكتاب الذين يرومون الكتابة عن هذه الاحتجاجات، وبالتالي فإن الهدف العام لهذا البحث هو التعريف بانتهاكات حقوق الانسان التي حصلت للمحتجين العراقيين بشكل تفصيلي وتوثيقها بشكل علمي وتسجيل الأسباب الكامنة وراء تلك الانتهاكات.

احتجاجات تشرين العراق 2019

بعد غزو أمريكا للعراق عام 2003، وقيام نظام معتمد على الديمقراطية يتيح للشعب حق التعبير عن الرأي والتظاهر وفق الدستور العراقي الذي تم التصويت عليه عام 2005، وبسبب الوضع السياسي الذي يعيشه العراق منذ الغزو الأمريكي إلى الآن الذي اتّسم بالهشاشة، وغياب العدالة الاجتماعية والتفكك، بالإضافة للتدخلات الإقليمية والدولية، والركود الاقتصادي، فقد تكتلت كل هذه الأسباب لتكوّن احتقانًا شعبيًا، خصوصًا بعد رؤية الشعب العراقي لوقائع الربيع العربي، وكيف قامت شعوب بعض الدول العربية بالتخلّص من الأنظمة الحاكمة، فبدأت بوادر الاحتجاجات منذ عام

2011، ولكنها لم تكن احتجاجات قوية تستطيع أن تُسقط النظام الحاكم وتغيره، ولكن دخول العراق بأزمة احتلال تنظيم داعش لبعض مناطق العراق سبب ذلك الابتعاد عن الاحتجاجات والتوجه نحو إنقاذ العراق من تنظيم داعش، وبعد تحرير العراق بدأت تتجلى بوادر الاحتجاجات الشعبية⁽¹⁾.

بدأت الاحتجاجات في العراق في شهر تشرين الأول عام 2019، وشملت أغلب محافظات العراق، بشكل غير مسبوق، وكانت هذه الاحتجاجات تُدار وتُحرَّك من قبل مجموعة من الشباب المحتجين الذين تأثروا بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، واستمرت احتجاجاتهم منذ 1 تشرين الأول 2019 الى 30 نيسان 2020 بشكل مستمر، وشارك فيها شباب مثقفون ومؤثرون وذوو الشهادات الأولية والعليا، وكانت غايتهم هي العمل على إقامة تغيير من شأنه أن يُسهم في تحسين الأوضاع التي يعيشونها، فحاول هؤلاء الشباب نقل طلباتهم عن طريق الاحتجاج في الساحات العامة، وإبداء آرائهم بشكل سلمي، بعيداً عن العنف، ولكن احتجاجاتهم قُوبلت بانتهاكات كبيرة، من خلال مواجهتهم بأعمال عنف من قبل السلطات والجماعات المسلَّحة، ولكن وجود النشطاء والصحفيين والمحامين والأطباء والمؤثرين في الرأي العام والفئات الأخرى ساعد في نقل الحقائق بشكل صحيح بعيداً عن الشائعات⁽²⁾.

ومنذ يوم 2019/10/25 تحوَّلت (ساحة التحرير) في بغداد إلى مركز للاحتجاجات العراقية، وكان الأكثر فاعلية فيها هم الشباب والشابات الذين عملوا على أن يجعلوا هذه الاحتجاجات تتسم بالطابع الثوري والرافض لما يجري، مع إضفاء الصبغة الفنية والثقافية على يوميات الاحتجاج وفي ساحاتها المختلفة، عن طريق رسم أبطال هذه الانتفاضة على الجدران، وشارك المئات من الشباب الآخرين في تقديم المساعدة

(1) يُنظر: عدنان سمير دهيرب، المعلومة وإدارة الأزمات دراسة في تحليل إدارة أزمة التظاهرات العراقية، مجلة اوروك للعلوم، العدد الأول، المجلد الرابع عشر، 2021، ص551.

(2) يُنظر: احمد الربيعي، انتهاكات وتجاوزات حقوق الانسان في سياق التظاهرات في العراق من تشرين الأول 2019 إلى نيسان 2020، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، بغداد، العراق، 2020، ص3.

للمحتجين، فمنهم من قدّم الطعام ومنهم من قام بتوزيع الماء والمستلزمات الطبية والإسعافات الأولية والإنقاذ⁽¹⁾.

لقد حفّزت المظالم التي حصلت للشعب العراقي وعدم مقدرتهم في الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في نشوء وتصاعد هذه الاحتجاجات، فمنذ بداية عام 2011 ووصولاً إلى عام 2018 وما حدث في الاحتجاجات العنيفة في البصرة، ووقوفاً عند احتجاجات انتفاضة تشرين؛ فإن المتطلبات كانت مشتركة منذ تلك السنوات حتى الآن، وهي الحصول على أبسط الحقوق التي يكفلها ويؤكد عليها دستور العراق، وبسبب الدمار الذي يعيش العراق في ظلّه، فقد كانت هذه الاحتجاجات من أوسع الاحتجاجات التي مرّت على العراق منذ سنوات طويلة، فشملت المحافظات التالية بمراكزها وأفضيتها (بغداد، بابل، ديالى، ذي قار، كربلاء، المثنى، النجف، ميسان، الديوانية، واسط، البصرة)، فكانت هذه الاحتجاجات تتألف من مجموعة شباب تتراوح أعمارهم بين (15 إلى 40) سنة، وكان هنالك أيضاً مجموعة من النشطاء المدنيين⁽²⁾.

إن سوء الأوضاع التي وصل إليها العراق جعلت المحتجين يرفعون شعار (نريد وطن)، وذلك لأنهم يشعرون بفقدان وطنهم بسبب الصّراعات الاجتماعية والسياسية والدينية التي يمرُّ بها العراق، وتدخلات الدول الأخرى في الشأن العراقي، وبسبب كون المحتجين من الفئة الشبابية التي تمتلك القدرة على التغيير الفعلي، فلا يمكن للحكومة التجاوز أو غض النظر عن مطالبهم وتركهم، خاصة بعد أن كان أغلب المحتجين يعيشون بواقع اقتصادي ضعيف، حيث تُشير التقارير في وزارة التخطيط العراقية أن نسبة السكان الذين هم تحت خط الفقر بلغ ما يقارب ربع سكان العراق في عام 2018، فيما كان هناك محافظات في العراق وصلت إلى أكثر من نصف سكانها

(1) By Louisa Loveluck and Mustafa Salim, An uprising in Iraq is the broadest in decades. It's posing an alarming threat to Baghdad and Tehran, November 7, 2019, at: <https://n9.c.l/gsc1>.

(2) يُنظر: أحمد الربيعي، انتهاكات تجاوزات حقوق الانسان في سياق التظاهرات في العراق من تشرين الأول 2019 إلى نيسان 2020، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، بغداد، العراق، 2020، ص9.

فقراء، كما في محافظة المثنى التي تجاوزت النسبة فيها إلى أكثر من 52%، وأشار البنك المركزي العراقي أن نسبة الأطفال الفقراء في المحافظات الجنوبية بلغت (1) 50%.

إن أحد أكبر بواعث القلق لدى المحتجين هو استمرار دائرة العنف ضدّهم، فقد شهدت الاحتجاجات في العاصمة بغداد والمحافظات الجنوبية مستويات متفاوتة من العنف الخطير، ووقعت إصابات في مواقع الاحتجاجات في 11 محافظة في جنوب ووسط العراق، وارْتُكِب استخدام القوة المفرطة وغير الضرورية - الذخيرة الحية بدلاً من الغاز المسيل للدموع - ضدّ المحتجين في عدّة محافظات، وبشكل أساسي كانت أقوى الانتهاكات قد حصلت في بغداد وذي قار وكربلاء والبصرة.

تعرّضت الحكومة العراقية على إثر ذلك لضغوط شديدة، حيث كانت تواجه العديد من التحدّيات من الأزمات الصحية والاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا، وانخفاض أسعار النفط في وقتها، والانتفاضة غير المسبوقة من قبل المحتجين السلميين التي بدأت في تشرين الأول، وهذا التحدّي الأخير ستكون عواقبه وخيمة، حيث تطورت الاحتجاجات من التركيز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية إلى المطالب السياسية، والمطالبة بالموافقة على قانون الانتخابات الجديد وإجراء انتخابات مبكرة، وهو ما تحقق مؤخراً، رغم ما رافق كل تلك العملية من مشاكل ومعرقات وتحدّيات.

انتهاكات ثورة تشرين 2019

بدأت قوات الأمن العراقية باستخدام العنف عن طريق إطلاق الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية في الهواء لتفريق المحتجين، وقامت على إثرها أكبر موجة من الاحتجاجات المناهضة للحكومة منذ عقود في جميع أنحاء العراق، وبناءً على تلك التطورات حمّلت جهات محلية وإقليمية ودولية مؤثرة المسؤولية للقوات الأمنية، وقالت إن المسؤولية تقع بشكل كبير على عاتق القوات الأمنية وعليهم تجنب

(1) بيان لوزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، متوفر على الرابط:

<http://cosit.gov.iq/ar/113111-11-2018>

استخدام القوة المفرطة مع المحتجين السلميين⁽¹⁾.

انسأقت بعض الاحتجاجات وخاصة في بغداد إلى العنف، وكانت القوات الأمنية تحاول فضها، فقامت بحملات قمع لإنهاء تلك الاحتجاجات السلمية، فردَّ المحتجون برمي الحجارة على القوات الأمنية، وتحوَّلت الاحتجاجات إلى اعتصامات مفتوحة في الساحات الرئيسة في مراكز المحافظات، رغم محاولات المحتجين الحفاظ على سلميتها، حيث قاموا بنصب الخيام لتقديم المساعدات وتوزيع الغذاء والماء وكل ما يحتاجه المحتجون، وحاول بعضهم الوصول إلى المنطقة الخضراء والمباني الحكومية، وقام آخرون بقطع الطرق الرئيسة في المحافظات، بدأت بعدها عمليات العنف المتمثلة بالخطف والإخفاء القسري والقتل للمحتجين والناشطين في حقوق الانسان⁽²⁾.

بعد ازدياد الاحتقان في الشارع العراقي وازدياد حالات العنف والقتل، قدَّم رئيس الوزراء عادل عبد المهدي استقالته، لكن هذه الاستقالة هدَّأت الشارع قليلا ولكن لم تُوقف الاحتجاجات، وهي خطوة قام بها عادل عبد المهدي بعد دعوة المرجعية الشيعية الأعلى في العراق إلى سحب الثقة من الحكومة التي يترأسها، وعقدَ مجلس النواب العراقي جلسة للموافقة عليها⁽³⁾.

أعلنت الحكومة العراقية حصيلة ضحايا الاحتجاجات والحراك الشعبي الذي حصل بما يقارب 700 شهيد من المدنيين والعسكريين وأكثر من 30 ألف جريح، وهذه الإحصائية الحكومية تختلف عن الإحصائيات الأُممية وإحصائيات فرق الرصد

(1) By Louisa Loveluck and Mustafa Salim, An uprising in Iraq is the broadest in decades. It's posing an alarming threat to Baghdad and Tehran, November 7, 2019, at: <https://n9.cl/lgsc1>.

(2) يُنظر: أحمد الربيعي، انتهاكات وتجاوزات حقوق الانسان في سياق التظاهرات في العراق من تشرين الأول 2019 إلى نيسان 2020، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، بغداد، العراق، 2020، ص10.

(3) استقالة عبد المهدي ستهدئ الشارع لكنها لن توقف الاحتجاجات، تقرير بتاريخ 2019/11/29، متوفر على الرابط: <https://p.dw.com/p/3TyhU>

من المنظمات والأفراد العاديين، ومن نتائج هذه الاحتجاجات هي إسقاط الحكومة السابقة برئاسة عادل عبد المهدي، والتي اتهمها المحتجون بالتبعية للخارج والفساد، وعلى الرغم من ذلك لا زالت الاحتجاجات تنشط بين الحين والآخر للضغط على مصطفى الكاظمي رئيس الوزراء المكلف لتحسين الخدمات ومحاربة الفاسدين الذين كانوا سببا في مقتل المحتجين، ويطالب المحتجون أيضًا بمحاكمة المتورطين في أعمال العنف التي شهدتها البلاد⁽¹⁾.

ووفق مكتب حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) اختفاء ما يقارب 123 شخصا في الفترة الممتدة بين 2019 - 2021، وتم العثور على 98 شخصا، ولكن لا يزال هناك 25 شخصا مفقودا، بينما سجّلت ساحة الخلاني وسط بغداد إحدى محاولات اغتيال من مسافة بعيدة وإطلاق القنابل الحارقة، وبعد نقل المحتجين إلى المستشفيات قامت قوات ما بخطف هؤلاء المحتجين، فمنهم من أُطلق سراحه ومنهم من ظل مغيبا إلى الان⁽²⁾.

يمكن تقسيم انتهاكات حقوق الانسان إلى قسمين رئيسيين وهما:

- 1 - انتهاكات حقوق الانسان المنسوبة لعناصر مسلحة:
 - إطلاق نار متعمد على المحتجين: سجّلت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق 23 هجوما متمثلا بإطلاق النار والعبوات الناسفة والطنين، وهذا أسفر عن إصابة ما يقارب 204 حالة ومقتل 27 محتجا.
 - الاختطاف والاختفاء القسري: وثقت بعثة الأمم المتحدة ادعاء 154 حالة بشأن وجود ناشطين ومحتجين مفقودين قد يكونون أُحتجزوا قسرا أو أُختطفوا، وتحققت الأمم المتحدة من حالة 99 شخصا للتأكد من صحّة اختطافهم.
 - القتل المتعمد: وثقت بعثة الأمم المتحدة عمليات القتل من مجموعات مسلحة

(1) إبراهيم صالح، 650 قتيلًا: أول حصيلة رسمية لضحايا الحراك بالعراق، تقرير بتاريخ 30/7/2020،

متوفر على الرابط: <https://www.aa.com.tr/ar>

(2) نهى محمود، «وينهم؟».. عراقيون يبحثون عن المختطفين بعد مرور عام على «ثورة تشرين»، تقرير

بتاريخ 5/10/2020، متوفر على الرابط: [/https://www.alhurra.com](https://www.alhurra.com)

مجهولة الهوية واستهداف للمحتجين والناشطين في حقوق الانسان، ووصل عدد حوادث القتل المتعمد أو الشروع بالقتل إلى 31 حادثاً وسبب ذلك قتل 19 شخصاً بضمنهم 3 نساء وإصابة 13 شخصاً آخر.

2. انتهاكات حقوق الانسان المنسوبة لقوى السلطة الحكومية:

- التعذيب وسوء المعاملة: وثقت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ادّعاءات بسوء المعاملة والتعذيب للمحتجين، وأغلب هذه الحوادث حدثت خلال التحقيق والاعتقال من قبل السلطات الحكومية بغرض انتزاع الاعترافات وإجبار المحتجين على تعهدات تمنعهم من المشاركة في الاحتجاجات مرة أخرى.
- استخدام القوات الأمنية القوية: يحقُّ للقوات الأمنية في العراق استخدام القوة بموجب قانون مكافحة الجريمة لعام 1980 لكي يتم اخماد الاضطرابات التي كانت تُهدّد نظام الحكم القائم آنذاك.
- الحرمان من الحرّية: اعتقلت القوات الحكومية الآلاف من المحتجين، فالأرقام الصادرة من قبل مجلس القضاء الأعلى العراقي توضّح اعتقال أكثر من 3000 شخص، أُحتجزوا بظروف تثير القلق وذات طابع تعسفي، في ظل غياب الرقابة القضائية عن هذه الاعتقالات.
- حوادث الوفاة وإصابة المحتجين: سجّلت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق تقارير موثوقة عن أكثر من 487 حالة وفاة، وإصابة 7715 من المحتجين في مواقع الاحتجاجات أو بالقرب منها منذ 1 تشرين الأول 2019 إلى 30 نيسان (1) 2020.

محددات الدراسة:

العينة:

استهدفت الدراسة عددًا من المحتجين في مدن العراق التي شهدت الاحتجاجات

(1) يُنظر: أحمد الربيعي، انتهاكات وتجاوزات حقوق الانسان في سياق التظاهرات في العراق من تشرين الأول 2019 إلى نيسان 2020، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، بغداد، العراق، 2020، ص 11 - 39.

في عام 2019، بلغ عددهم (200) محتج ومحتجة من مختلف محافظات العراق، تمَّ اختيارهم بشكل عشوائي.

المنهجية:

تُعَدُّ هذه الدراسة نوعاً من أنواع الدراسات الوصفية؛ فهي تصف واقع الاحتجاجات والانتهاكات التي حصلت فيها للمحتجين، واستخدام الباحث فيها أداة الاستبيان. كما أنه تم استخدام المنهج التحليلي وهو من أهم الطرق البحثية التي يستخدمها الباحث في رصد الظاهرة، ومن ثمَّ يُشرع الباحث في توصيفها من خلال البيانات والمعلومات المتاحة بشكلٍ مبدئي وبعد ذلك وضع الأسئلة وتحليل نتائجها.

تحليل النتائج

اتَّضح من خلال نتائج الاستبيان الذي قمنا بنشره على مواقع التواصل الاجتماعي في العراق بين المحتجين المشاركين في احتجاجات تشرين مجموعة من الحقائق التي نبينها فيما يلي مع تحليلها.

إن العدد الكبير من المحتجين كانوا ذكورا، وأكثر بكثير من عدد الإناث، وأغلبهم كانوا من الفئة الشبابية متوسطة العمر، وغالبيتهم من فئة الخريجين، وهذا يؤكد أن المحرِّك الأساس لاحتجاجات تشرين هم الشباب، وهم العامل الأساس الذي أدام زخم الاحتجاجات طوال فترة بقائها، وهذا يُعطي انطباعاً أيضاً عن أن الشباب في العراق هم الفئة الأكثر تضرراً والأكثر تهميشاً اقتصادياً وسياسياً.

ونرى إن الذين كان تواجههم بشكلٍ دائم في ساحات الاحتجاج بلغت نسبتهم (65.5%) من أصل (200) محتج ومحتجة، وأن النسبة المتبقية كانت لأولئك الذين كانوا ينقطعون عنها لفترات ويعودون للاحتجاج تبعاً لظروف حياتهم، وهذا يُعطي تصوراً عن مدى الالتزام الذي كان المحتجون يُولونه للاحتجاج كقضية مبدئية ورئيسة في حياتهم، لإيمانهم بأن هذا الضغط الشعبي والاحتجاج الجماهيري وسيلة مؤثرة تقود للتغيير.

في السياق المتصل بالمصادر التي كان يستقي منها المحتجون أخبار الاحتجاجات،

فنرى أن نسبة الذين كانوا يعتمدون على معرفتها من وسائل التواصل الاجتماعي وصلت إلى (71.5%)، فيما بلغت نسبة الذين لا يأخذون الأخبار من مواقع التواصل الاجتماعي (28.5%)، وتأتي هذه النتيجة مصداقاً لأهمية دور هذه المواقع في التأثير على مجريات الاحتجاجات وتغذية المحتجين وغيرهم بأخبارها، واحتمالية تأثير الشائعات التي تنتشر من خلالها في تغيير مجرى الأحداث أو التسبب بالصراع ونشوء الخلافات، بالذات حين تكون الغالبية العظمى من المحتجين هم من فئة الشباب، وهم لا يميلون لتتبع الأخبار عبر وسائل الإعلام التقليدية، بل يعتمدون كلياً على مواقع التواصل الاجتماعي.

تُظهر نتائج الاستبيان أن الذين شهدوا حالات انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الاحتجاجات يشكّلون نسبة عالية جداً بلغت (90.5%)، ولم يشهد الآخرون المتبقون هذه الانتهاكات، وهذه النسبة تُثبت وجود أساليب وتكتيكات ممنهجة متكررة ضدّ المحتجين بوسائل قمعية متنوعة مُورست بحقهم من أجل الضغط لمنع أو القضاء على الاحتجاجات، وقد أظهرت المنظمات الدولية والمنظمات المحلية المهتمة بحقوق الإنسان ومفوضية حقوق الإنسان العديد من التقارير التي تبين الإحصائيات والبيانات لأعداد الضحايا والجرحى. كما أن الذين تعرّضوا لأضرار جسدية جِراء مشاركتهم في الاحتجاجات بلغت نسبتهم (39%)، وهي نسبة كبيرة قياساً بأعداد المحتجين الذين كانوا يشاركون بشكل يومي أو شبه يومي في الاحتجاجات، وبالأخص في أماكن الاحتجاج الرئيسة، أو المدن التي كانت تشهد مواجهات في الاحتجاج.

ومما يؤكّد على صحّة النسب أعلاه أن نتائج الاستبيان أظهرت أن نسبة (82.5%) من المحتجين المستهدفين شهدوا عمليات إطلاق الرصاص الحي على المحتجين، فيما بلغت نسبة الذين لم يشهدوا ذلك (17.5%)، وهذه النسب تعود بالتأكيد للأيام الأولى من الاحتجاج التي كانت تشهد عمليات مواجهة وتصعيد مباشرة بين المحتجين وما يقابلهم من الأجهزة الأمنية أو الأطراف التي كانت تشترك في مواجهة المحتجين، حيث شهدت تلك الأيام مواجهات عنيفة في مدن مختلفة من العراق، وبالطبع فإن الغلبة كانت لصالح القوات الأمنية لقوتها من حيث السلاح والعدد والسيطرة، مقابل محتجين عزّل.

تبيّن لنا من خلال الاستبيان أن نسبة الذين قالوا إن الانتهاكات كانت تحصل من قبل القوات الحكومية بلغت (67%)، وبلغت نسبة الذين قالوا إن الانتهاكات كانت تحصل من قبل مجاميع مسلحة أو مجاميع غير معروفة أو الميليشيات بلغت (33%)، وهذا يؤكد أن الأطراف التي كانت تشارك في قمع المحتجين والتسبب بالانتهاكات لم تكن من القوات الأمنية الحكومية وحدها، بل كانت هناك جهات ومجاميع أخرى، قد تكون ميليشيات أو مجموعات مرتزقة، وهذه المجاميع كان تتهج أساليب عنفية أقوى وتسببت بانتهاكات أكبر ضدّ المحتجين.

نرى أيضًا من خلال نتائج الاستبيان أن نسبة الأشخاص الذين قالوا إن الانتهاكات أو الاستهداف من قبل المنتهكين كان يستهدف أشخاصًا بشكل عشوائي بلغت (79%)، ونسبة الذين قالوا إن الانتهاكات كانت تستهدف أشخاصًا محددين بلغت (21%)، وقد يعود هذا الفرق بالنسبة للأحداث التي شهد المحتجون فيها اغتيال أو تصفية عدد من قادة الاحتجاجات والأشخاص المؤثرين الذين كان لهم تأثير في المحتجين ويمتلكون القدرة على إثارة أو كسب الرأي العام تجاه قضايا الاحتجاج والتصعيد.

توضح لنا نتائج الاستبيان أيضًا أن نسبة المحتجين الذين يعرفون أشخاصًا يعانون الآن من الإعاقة بسبب تعرّضهم للعنف خلال الاحتجاجات وصلت إلى (69%)، مقابل نسبة (31%) لا يعانون منها، وهذه النسب تؤكد على مؤشر قوة العنف الموجه ضدّ المحتجين والأساليب القمعية المستخدمة في ساحات الاحتجاجات أو خارجها حين يتم استهداف محتجين محددين يُنظر لهم على أنهم مؤثرين في الاحتجاج، ويُعطينا مؤشرًا ثانياً على عدم معالجة الجهات الحكومية المختصة لحالات الإعاقة أو الحالة الصحية للمحتجين الذين يحتاجون للرعاية الصحية أو العلاج الطبي اللازم.

إن نسبة المحتجين المستهدفين الذين صنّفوا الانتهاكات بمستوى خطيرة بلغت (94.5%)، ويُقصد بمستوى الخطورة من حيث تسبب هذه الانتهاكات بالوفاة أو الضرر الجسدي أو الأذى الذي يؤدي للإعاقة، وهي نسبة عالية جدا، تصف لنا خطورة الأساليب المتبعة في قمع المحتجين، ويرتبط بهذه النتيجة إن نسبة الذين قالوا إنه يمكن تبرير العنف المفرط تجاه المحتجين هي (4.5%)، فيما بلغت نسبة الذين قالوا

إنه لا يمكن تبرير العنف المفرط (95.5%)، حيث يعتقد هؤلاء المحتجون أنه لا تتوفر الأسباب الموجبة ولا التبريرات المقنعة لاستخدام كل القوة التي استخدمت ضدهم ولا العنف الذي ترتب جرّاء ذلك، مع علم المحتجين بأن كل ذلك غير قانوني ولا شرعي، حيث أن نسبة الذين قالوا إن الانتهاكات تخالف وتنافي التشريعات والقوانين الوطنية والدولية بلغت (96.5%)، وفي هذا انتهكت القوات الحكومية العراقية ومن معها من المجاميع المسلّحة كل القوانين والتشريعات والاتفاقيات التي تحمي حقوق الإنسان وتؤكد على أهمية حرّية التعبير عن الرأي وضمان التجمّعات السلمية.

تُظهر لنا نتائج الاستبيان أيضًا أن نسبة الذين قالوا إن المجتمع الدولي تفاعل بشكل ضعيف وغير مجدٍ بلغت (61.5%)، وبلغت نسبة الذين قالوا إن المجتمع الدولي لم يتفاعل (29.5%)، وآخرون قالوا إن المجتمع الدولي تفاعل بشكل متوسط وذو فائدة قليلة كانت نسبتهم (9.5%)، وكما كانت الآراء مختلفة في وقت الاحتجاجات حول دور المجتمع الدولي وتفاعله مع الاحتجاجات في العراق متباينة، فإنها في الاستبيان جاءت متباينة أيضًا، فكان المحتجون ينظرون من زوايا مختلفة لهذا الدور الذي كان الكثير منهم يعولون عليه كثيرًا في وقف الانتهاكات، بالذات حين يكون الأمر متعلقًا بمنظمة الأمم المتحدة وما لها من تأثير متوقّع في الضغط على الحكومة وعلى الأحزاب السياسية في وقف الانتهاكات.

بلغت نسبة الذين يعتقدون بوجود حلول وأساليب أخرى للتعامل مع المحتجين غير أساليب العنف التي تمّت ممارستها ضدهم (94%)، وهي أساليب مؤكّدة ومثبتة وشاهدها العالم أجمع، وصل الحد في بعضها لأن تكون أفعال وحشية، وأفعال مهينة تحط من قدر وكرامة لإنسان، وهي بكل حال لا تندرج ضمن أي قانون أو معايير أو تدابير أمنية، ولم تكن هناك أسباب موجبة لكل هذا العنف والأفعال، ويرتبط بهذا السياق إن نسبة المحتجين الذين يرون بأن الاحتجاجات كانت سلمية بلغت (84.5%)، أما نسبة من يرون أن الاحتجاجات ربما كانت سلمية بلغت (14%)، وآخرون لا يرون أنها كانت سلمية نسبتهم (1.5%)، ولهذا فإن أهم التزام كان يهم المحتجين في ساحات الاحتجاج الإيفاء به هو سلمية الاحتجاجات، وقد عمل المحتجون على تحقيقه والالتزام به.

أظهرت نتائج الاستبيان أن نسبة الذين يرون أن الحكومة العراقية لم تعمل على تعويض ضحايا الاحتجاجات وضمن حقوقهم بلغت (82.5%)، فيما بلغت نسبة من يرون أنها عملت على التعويض وضمن الحقوق (17.5%)، وهذا يفسّر عدم جدية الحكومة في معالجة الأسباب التي خرج من أجلها المحتجون، وفشلها في احتواء الاحتجاجات وتلبية مطالب المحتجين، وتحوّلت قضايا معالجة حالات المحتجين المصابين أو الجرحى أو الذين تعرّضوا لأذى جسدي كبير أو إعاقة لورقة يتم اللعب بها متى ما أُريد استحصال شيء ما لصالح الحكومة، أو لتهديئة المحتجين الآخرين في حال الشعور بخروج احتجاجات أو القيام بتصعيد مطلب.

بلغت نسبة الذين يرون أن المجتمع العراقي تفاعل بشكل كبير مع الاحتجاجات (31%)، فيما بلغت نسبة الذين قالوا إن المجتمع العراقي تفاعل بشكل متوسط (40.5%)، ونسبة الذين قالوا إنه تفاعل بشكل ضعيف (24%)، ونسبة الذين يرون أن المجتمع العراقي لم يتعاطف على الإطلاق مع الاحتجاجات (4.5%)، وهذه النسب والفارق التي بين كل واحدة منها تؤكد على اختلاف زوايا النظر لكل محتج من المحتجين لطبيعة ردود أفعال المجتمع العراقي، بل ويؤكد أيضا مدى التنوع الذي تبلورت منه فئات المحتجين، فهم ليسوا من توجه أو فئة واحدة.

التوصيات

1- نُوصي بدراسة شاملة وواسعة تشمل جميع المحافظات بشكل موسّع، حول الانتهاكات التي قُوبل بها المحتجون، لبيانها ولضمان عدم تكرارها من خلال التأكيد على تطبيق القوانين والالتزام بها، وتأتي هذه التوصية لأن دراستنا كانت محدودة بعدد معين.

2- على الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع الإلمام بجميع الجوانب الخاصّة بهذه الانتهاكات والاحتجاجات، لأن هذا البحث جرى خلال فترة التهديئة من المحتجين الذين من الممكن أن يعاودوا الاحتجاجات مرة أخرى خلال الفترات القادمة.

3- على المهتمين والباحثين معرفة عدد الضحايا والمعاقين والمختطفين بشكل دقيق

وموثق خلال هذه الاحتجاجات والالتقاء بهم أو بالمقربين منهم وأخذ المزيد من المعلومات منهم بشكل مباشر، فيما يتعلق بالانتهاكات، لضمان توثيق مجرياتها وتفصيلها.

4- على القوات الحكومية العراقية المعنية التعامل بأساليب بديلة لأساليب العنف والتعامل مع المحتجين بأساليب مغايرة لما حدث في السنتين السابقتين.

5- عدم إتاحة الفرصة للمندسين بين القوات الحكومية والمحتجين لإثارة الشغب وإيقاع الضرر بالطرفين، من خلال الجهد الاستخباري، وبناء العلاقة الجيدة مع المواطنين.

6- على المجتمع الدولي الدفع تجاه التشجيع إلى النظر للمحتجين أنهم أصحاب حقوق، وليسوا مخربين، لأنَّ هذه الاحتجاجات قام بها شباب يبحثون عن واقع وحياة أفضل معيشياً وأكثر احتراماً.

7- على الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الانسان التركيز على بذل مزيد من الجهود في التحقق والاطلاع والاستماع لقصص وخفايا الانتهاكات والمحتجين، لتوثيقها وعدم ضياع الحقائق والنتائج التي نتجت عن الانتفاضة، وراح ضحيتها عدد كبير من المحتجين.

8- على السُّلطات الحكومية التحقيق بجميع الأحداث وعمليات الانتهاكات التي شاهدها العالم أجمع ومحاسبة المتسببين بها، وإجراء هذه التحقيقات بشكل مستقل وحيادي وفعال وشامل وشفاف في جميع الوفيات المرتبطة بالاحتجاجات التي حدثت منذ 1 أكتوبر، بهدف محاسبة الأشخاص المسؤولين عن أي وفيات غير قانونية وإيجاد العدالة والحقيقة للضحايا وعائلاتهم، وهذا يشمل مساءلة جميع الذين ساهموا بحدوثها.

9- إيقاف جميع اعتقالات الصحفيين والمدونين والناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي لمجرد التعبير عن دعمهم للاحتجاجات أو الإبلاغ عن الاحتجاجات والمشاركة فيها.

10- إيجاد آليات أكثر جدية لضمان حماية وسائل الإعلام من تدخل العناصر المسلحة.

- 11- منع ظهور منصات التواصل الاجتماعي التي تُعرض على قتل المحتجين أو تعنيفهم، بالذات تلك المنصات التي تتبع للجماعات المسلحة المتطرفة.
- 12- إعادة تقييم التعليمات الخاصة باستخدام الغاز المسيل للدموع لقوات الأمن في الاحتجاجات، بما في ذلك إصدار فوري لحظر صريح على إطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع ضدّ المحتجين.
- 13- الإقرار الحكومي بشكل واضح وصريح بأن استخدام العنف والقوة المفرطين ضدّ المحتجين هو أمر مستبعد وممنوع، ولا يمكن اللجوء إليه في أي حال من الأحوال.
- 14- التأكيد على احترام وإعمال حق التجمّع السلمي وحق التعبير عن الرأي، وفقاً للدستور العراقي والقوانين والتعليمات العراقية، وكذلك وفقاً للوائح حقوق الإنسان الدولية.
- 15- ضرورة التأكيد على ضمان الوصول إلى الانترنت وعدم قطعه خلال الاحتجاجات.
- 16- إيجاد آليات استباقية وخطوات وقائية لحماية المحتجين من العنف المحتمل من قبل أي عناصر مسلحة.

المصادر

- 1- إبراهيم صالح، 650 قتيلاً: أول حصيلة رسمية لضحايا الحراك بالعراق، تقرير بتاريخ 30/7/2020، على الموقع <https://www.aa.com.tr/ar>.
- 2- احمد الربيعي، انتهاكات وتجاوزات حقوق الانسان في سياق التظاهرات في العراق من تشرين الأول 2019 الى نيسان 2020، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، بغداد، العراق، 2020.
- 3- استقالة عبد المهدي ستهدي الشارع لكنها لن توقف الاحتجاجات، تقرير بتاريخ 29/11/2019، على الرابط: <https://p.dw.com/p/3TyhU>.
- 4- بيان من قبل وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، على الرابط: <http://cosit.gov.iq/ar/1131> - 11 - 11 - 2018

- 5- زياد بن علي الجرجاوي، القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان، ط2، مطبعة أبناء الجراح، غزة، فلسطين، 2010م.
- 6- عبد الأمير العكيلي وضاري خليل محمود، النظام القانوني للدّعاء العام في العراق والدول العربية.
- 7- عدنان سمير دهيرب، المعلومة وإدارة الأزمات: دراسة في تحليل إدارة أزمة التظاهرات العراقية، مجلة اوروك للعلوم الإنسانية، العدد الأول، المجلد الرابع عشر، 2021.
- 8- عمرو الشوبكي وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011.
- 9- فؤاد افرام البستاني، منجد الطلاب، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط10، 1970.
- 10- نهى محمود، «وينهم؟».. عراقيون يبحثون عن المختطفين بعد مرور عام على «ثورة تشرين»، تقرير نشر بتاريخ 5/10/2020، على الرابط: <https://www.alhurra.com>
- 11- By Louisa Loveluck and Mustafa Salim، An uprising in Iraq is the broadest in decades. It's posing an alarming threat to Baghdad and Tehran، 7 November 2019، at: <https://n9.cl/lgsc1>
- 12- أحمد الربيعي، انتهاكات تجاوزات حقوق الانسان في سياق التظاهرات في العراق من تشرين الأول 2019 إلى نيسان 2020، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، بغداد، العراق، 2020، ص9.
- 13- أحمد الربيعي، انتهاكات وتجاوزات حقوق الانسان في سياق التظاهرات في العراق من تشرين الأول 2019 إلى نيسان 2020، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، بغداد، العراق، 2020، ص10.
- 14- أحمد الربيعي، انتهاكات وتجاوزات حقوق الانسان في سياق التظاهرات في

العراق من تشرين الأول 2019 إلى نيسان 2020، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة
العراق، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، بغداد، العراق، 2020،
ص 11 - 39.

الباحث سيف مسلم هادي من النجف مواليد 1991 بكالوريوس
اعلام قسم اذاعة

تأثير الخطاب الإعلامي الحكومي على حرية التعبير لدى
الناشطين في محافظتي النجف وواسط

(دراسة وصفية للخطاب الإعلامي الحكومي خلال ثورة تشرين)

ملخص البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يركز على ظاهرة مهمة من الظواهر التي رافقت الاحداث الا وهي (الخطابات الإعلامية الحكومية) ووجد الباحث خلال عملية البحث والتحري والمقابلات والملاحظة وتحليل المضمون ان هنالك علاقة بين الخطاب الإعلامي الحكومي (التصريحات الرسمية) او (التصريحات في المقابلات) او (قناة العراقية) وبين زيادة أعمال العنف تجاه المتظاهرين في أحداث تشرين، فرؤية الحكومة التي نجدها في هذا البحث والتي تبرر استخدام العنف بدواعٍ اختلقتها لنفسها من أجل استدامة شرعيتها الملغاة نجدها واضحة من خلال المشاركين في ثورة تشرين لا سيما في محافظتي النجف وواسط الذين يدور البحث حول تأثير تلك الخطابات عليهم، كما يتناول اشكال الاوصاف التي قام على أساسها الخطاب الإعلامي الحكومي لا سيما التي تمثل تهديداً واضحاً ومباشراً لحرية التعبير فضلاً عن إعطاء الشرعية لاستخدام العنف تجاه المتظاهرين في العراق..

ان الفصل الأول (أولاً) من هذا البحث يشمل الإطار النظري للبحث يعرف مجموعة من المفاهيم المتعلقة (بالثورة والاحتجاج وحرية التعبير)

فيما يشتمل (ثانياً) في الجزء الأول للحديث عن (نظرية الصياغة في الاعلام)

وكيف تستخدم السلطة الاعلام ليكون جزء من خطابها المؤثر في الجمهور وكيف تتعامل مع من يحاول ان يخالف تلك الأمور.

فيما خصص الفصل الثاني للحديث في المبحث الأول عن (الخطابات الإعلامية الحكومية) في (أولا) (الحراك الشعبي بعد 2003 وخطاب الحكومة) وفي الحديث عن الحراك الشعبي العراقي منذ 2003 وصولا الى قيام ثورة تشرين وكيف تعاملت الحكومة معها عبر خطاباتهما، وجاء في (ثانيا) (الخطاب الإعلامي الحكومي في ثورة تشرين) الذي تناول محاور شملت خطابات (المتحدث العسكري للحكومة اللواء عبد الكريم خلف) وكيف اثرت الاوصاف التي اطلقها على المتظاهرين في ساحات التظاهر، فضلا عن المحور الأخير من ثانيا (خطابات لجنة حقوق الانسان النيابية) ويضم مجموعة من البيانات الرسمية التي أصدرت في ثورة تشرين وتحدثت عن الانتهاكات الصريحة للمتظاهرين في مختلف المحافظات العراقية.

جاء في (المبحث الثاني) الحديث عن (أشكال التأثير على حرية التعبير في ثورة تشرين) حيث شمل (أولا) (الاصناف التي أطلقت على المتظاهرين) ويستجمع الباحث في هذا الجزء مجموعة من الاوصاف التي أطلقت عبر الخطابات الإعلامية الحكومية، (التحريض غير المباشر وارتفاع المؤشرات) الذي يضم الأساليب التي استخدمت في الخطابات للتحريض على المتظاهرين ومدى تأثير ذلك التحريض على المتظاهرين والداعمين لهم من المواطنين في العراق.

المقدمة:

في بلد يحتل المركز السادس عربيا و (13) عالميا في قائمة الدول الأكثر فسادا يتحدث السيد عادل عبد المهدي رئيس الوزراء العراقي السابق عن أن قيمة الفساد في البلد تجاوزت (300) مليار دولار امريكي⁽¹⁾، ورب سائل يسأل كيف لمواطني مثل هذه البلدان أن يسكتوا عن الامر وماهي الحياة التي يعيشونها؟! في ظل هذا الهدر الكبير من الأموال، للإجابة عن هذا السؤال فإن الباحث يتحدث في الفصل الثاني منه

(1) انظر: تقرير قناة الجزيرة، 2019 /ebusiness /www.aljazeera.net /6 /5 %

على أن الشعب لم يكن ساكتاً بالمطلق بل إن هنالك الكثير من المظاهرات التي كانت بسبب هذا الفساد وخصوصاً أن مصادر غير رسمية تتوقع أن يصل الفساد خلال (15) سنة الى أكثر من (800) مليار دولار أمريكي، وما بين أرقام رسمية وغير رسمية يعترف الجميع بوجود الفساد في العراق ولكن ما أن تحرك الشارع العراقي الا وأصبح في دائرة الاتهام والتخوين والولاء لدول أخرى.

يدور هذا البحث حول الخطاب الإعلامي الحكومي في العراق خلال ثورة تشرين التي انطلقت بتاريخ الأول من تشرين (2019) وراح ضحيتها (560) قتيلاً خلال (9) أشهر) وشاركت فيها مختلف شرائح المجتمع العراقي من العاصمة العراقية بغداد وصولاً الى جنوب العراق في محافظة البصرة، مطالبين بتحسين الوضع الاقتصادي والقضاء على الفساد وانتقلت الاحداث من الوقفات الاحتجاجية الى الثورة بعد أن استخدمت السلطة العنف تجاه المتظاهرين حيث أسهم هذا الموضوع بنصب مجموعة من الخيام في ساحات التظاهر تعبيراً عن سخط المتظاهرين تجاه الموقف الحكومي من التظاهر، وشهدت سقوط العديد من القتلى والجرحى طوال فترة قيام الثورة وشارك فيها مختلف شرائح المجتمع.

تدور إشكاليات البحث على ضرورة معرفة العلاقة بين الخطاب الاعلامي الحكومي منذ انطلاق ثورة تشرين وتقييد حرية التعبير لدى الناشطين في محافظتي النجف وواسط، فالفترة الزمنية التي استمرت فيها الثورة والتطور الكبير في الانتشار لمختلف المحافظات العراقية، ومشاركة فئات كبيرة من المجتمع لم تشفع للأمر، حيث ازداد عدد القتلى والجرحى بشكل كبير، وتطور الامر وصولاً الى استقالة حكومة عادل عبد المهدي بعد احداث محافظة ذي قار، فالحكومة العراقية برئاسة عبد المهدي لم تغلق باب التصريح على الاحداث، لتشهد هذه التصريحات الكثير من ردود الافعال، ومدى تأثير تلك التصريحات على حرية التظاهر والتجمهر لدى الناشطين في البلد.

وتكمن أهمية البحث في مجموعة نقاط الآتية:

1 - التدقيق في المفردات التي استخدمت في الخطابات الاعلامية الحكومية، ومدى

تأثير تلك الخطابات على حرية التعبير لدى الناشطين، فالمتابع لتلك الخطابات قد يمر مرور الكرام او لا يدرك معنى الكلمات التي استخدمت فيها، فيحاول البحث عن شيفرة لفهم تلك الخطابات، ويستعرض الصفة الحكومية التي يتمتع بها الاشخاص الذين أطلقوا تلك الخطابات.

2- ايجاد العلاقة بين الصور السلبية لدى الشارع العراقي من غير المتظاهرين على الشباب المشاركين في التظاهر ودور التصريحات الحكومية في تلك العلاقة، فقد عمل الباحث على معرفة المفردات والاشارات غير المباشرة (الحقنة تحت الجلد)، التي حاولت تلك الخطابات ارسالها الى الشارع العراقي من غير المتظاهرين، من أجل الحد من عملية التجمهر او ان تكون هنالك حرب أهلية بين المتظاهرين وغير المتظاهرين.

3- رصد الخطابات الحكومية في الخطابات الاعلامية والبرامج التلفزيونية والتغريدات والابخار في المواقع الرصينة، وتدقيق تلك الخطابات مع واقع المظاهرات في العراق، من حيث الرد الحكومي وعدد القتلى والجرحى وآليات الرد الحكومي على المتظاهرين.

عمدت في هذا البحث الى مجموعة من الأهداف دأبت على تحقيقها في هذا العمل:

1. تحديد نوع الخطاب الإعلامي الحكومي المتناول لثورة تشرين.
 2. معرفة العلاقة بين الخطاب الإعلامي الحكومي، وحرية التعبير لدى الناشطين في ثورة تشرين في النجف وواسط.
 3. تحليل الخطاب الإعلامي الحكومي وتأثيره على حق التظاهر لدى الناشطين.
- أما على مستوى الفرضيات ففي هذا البحث هنالك فرضيتان يدور العمل حولهما:
1. تأثير الخطاب الاعلامي الحكومي، على ممارسة الناشطين المحتجين لحرية التعبير في النجف الاشرف وواسط اثناء ثورة تشرين.
 2. تأثير الخطاب الاعلامي الحكومي، على زيادة العنف تجاه المتظاهرين.

ويضع البحث مجموعة من التساؤلات، منها:

1. كيف أسهم الخطاب الحكومي في تصعيد الرد على المتظاهرين في ثورة تشرين؟
2. كيف أسهم الخطاب الحكومي في خلق فجوة بين المتظاهرين وغير المتظاهرين؟
3. ماهي المفردات التي ركز عليها الخطاب الإعلامي الحكومي؟
4. كيف أسهمت الخطابات الاعلامية الحكومية في الحد من حرية التعبير لدى الناشطين في مواقع التواصل الاجتماعي؟
5. كيف أثر الخطاب الاعلامي الحكومي على تواجد الناشطين في ساحات التظاهر خلال ثورة تشرين؟

لقد رافقت الثورة الكثير من التصريحات التي بُثت في قناة الدولة الرسمية (العراقية) ومنصات إعلامية أخرى فضلا عن منصات التواصل الاجتماعي كما رافق عملية الاحتجاج والتصريحات ارتفاع عدد القتلى والجرحى في مختلف المحافظات العراقية التي شهدت حراكا لتحقيق المطالب.

إن هذا البحث يُسلط الضوء على تلك التصريحات من خلال مجموعة من الوسائل تتمثل بـ (قنوات فضائية، وكالات إخبارية، منصات التواصل الاجتماعي، شهود العيان) للفترة من 10/1 الى 11/30 لعام (2019) الفترة التي شهدت اندلاع ثورة تشرين.

المنهجية:

إن الطريقة المتبعة في إجراء البحث اعتمدت بالدرجة الأساس على تحليل المضمون الإعلامي فضلا عن استخدامها لمجموعة من أدوات الدراسة الكيفية (النوعية) التي اعتمدها الباحث وترتكز الدراسة الكيفية على ثلاثة عوامل رئيسة في الوصول الى المعلومات:⁽¹⁾

1. المقابلة المفتوحة المباشرة مع الأشخاص ذوي العلاقة: يجري الباحث (15)

(1) البحوث الإعلامية، أساسها - أساليبها - مجالاتها، محمد الجيزان، صفحة 18

لقاء عبر (الواتس اب) مع محتجين وناشطين في محافظتي النجف وواسط لمعرفة آرائهم في الخطابات الإعلامية الحكومية، إن اللجوء الى المقابلات غير المباشرة يعود الى ظروف جائحة كورونا، فضلا عن الخوف على سلامة الناشطين من الملاحقة او التعرض خلال فترة البحث.

2- الملاحظة المباشرة: إن الباحث على اطلاع بمجريات ثورة تشرين وكانت معاصرته للأحداث فضلا عن تواجده المستمر في ساحة تظاهرات النجف الاشراف التي فرضته طبيعة عمله الاعلامي، لمتابعة الاحداث وتطوراتها بما أتيح له من أدوات رصد مسموعة او مرئية.

3- الوثائق: على الرغم من حذف مجموعة كبيرة من (الفيديوهات) المنشورة في منصات التواصل الاجتماعي، الا ان بعض الفيديوهات قد نشرت في مواقع أخرى كما تناولتها بعض البرامج، كذلك كان هنالك رصد للأخبار واللقاءات المباشرة والتسجيلية فضلا عما يتم نشره في مواقع التواصل الاجتماعي وشاشات التلفاز من اخبار وبيانات رسمية.

الفصل الاول

أولاً: تعريف المفاهيم

1. مفهوم الثورة

2. مفهوم الاحتجاج والتظاهر

3. حرية التعبير عن الرأي

ثانياً: النظريات التي تتناول البحث

نظرية الصياغة

أولاً: تعريف المفاهيم (ثورة ام احتجاج):

يجب أن نقف على مجموعة من المفاهيم بوصفها عملية تحركية تكرر استخدام مجموعة منها خلال مظاهرات مدار البحث (تشرين) وهي كالاتي:

1 - مفهوم الثورة: تُعرّف في اللغة الوثوب والسطوع والهيجان⁽¹⁾ وفي الاصطلاح السياسي: انها تغييرات فجائية وجذرية في الظروف السياسية والاجتماعية، مثل تغيير نظام الحكم⁽²⁾؛ وأما الثورة الشعبية فمصطلح يشير الى انفجار يقوم به شعب مظلوم مضطهد سلبه مستبدون او مستبد حقوقه الخاصة او العامة، او تدخلوا فيها بشكل يؤدي الى مصادرتها وحرمان أصحابها منها⁽³⁾ ويمكن القول بأنها عملية تغيير شاملة للأوضاع القائمة وإنشاء أوضاع جديدة وفقا لمطالب ورؤى القائمين بها⁽⁴⁾ ويمكن أن تكون دعوة الى التجديد ونقد الذات والتحديث طمعاً في الانتقال الى حال افضل⁽⁵⁾ ويعرفها آخرون على أنها التغيير الجذري في معدلات القوة والهيكل التنظيمية وتتم هذه العملية خلال فترة زمنية قصيرة من الزمن، وتعني الرفض او النبذ الكامل للوضع الراهن، وتكون لها مبادئ مختلفة بشكل كبير⁽⁶⁾ وهي فعل سياسي في الدرجة الأولى⁽⁷⁾، فالثورات تعمل على خلق ملامح قيام دولة ذات سيادة تامة لا ناقصة والبحث عن حياة أفضل وتأسيس دولة مؤسساتية تستطيع ان تقدم الأفضل من خلال المقارنة بين الدولتين (دولة قبل الثورة ودولة بعد الثورة)⁽⁸⁾.

وتأخذنا هذه المصطلحات الى أن نعرف ان الثورة تمثل عملية استئصال للحكومات القائمة وهيكلتها كما جرى في عدة بلدان عربية في فترة الثورات العربية (الربيع العربي).

2 - مفهوم الاحتجاج والتظاهر: نزوع شخصي (فردى او جماعى) يقوم به الافراد

(1) حسام كصاي، ما بعد الثورات، الطبعة الأولى، صفحة 20

(2) عبد الوهاب الكيالى، الموسوعة السياسية، الجزء الأول، 1993، صفحة 870

(3) د. طه جابر العلوانى، تأملات في الثورات العربية، 2011، صفحة 9

(4) سامح راشد، حصاد الربيع العربي في عامه الأول، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 148، 2011، صفحة 17

(5) د. سلمان العودة، أسئلة الثورة، ط1، بيروت، 2012، صفحة 33

(6) د. احمد مختار الجمال، الموسوعة السياسية المعاصرة، الحلقة 21، مجلة شؤون عربية، العدد 150، 2013،

ص 111

(7) شاكر النابلسي، من الزيتون الى الازهر: اعاصير الثورة العربية، ط1، 2011، صفحة 266

(8) حسام كصاي، مصدر تم ذكره سابقا، صفحة 21

ضد النخبة او الجماعة الحاكمة بسبب السياسات التعسفية التي تمارسها السلطة
حيال الجمهور او ثمة سياسات يشعر فيها المواطن بالحيث والمظلومية لدرجة
تدفعه للضغط السلمي استنادا الى حق (حرية التعبير) المشروع دستوريا وهو ما
يسمى بالاحتجاج او التظاهر على سياسة السلطة او النظام الحاكم⁽¹⁾.

ويشير مصطلح (حرية التعبير): الى حق الافراد في الاعلان عن أفكارهم بالكتابة
او الكلام او الفن، من دون ان تمارس عليهم اي قيود، ومن أبرز اوجه حرية التعبير
هي (حرية الاعلام، التظاهر، والاعتقاد)، وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في
مادته رقم (19)⁽²⁾، على حرية الرأي دون تدخل وقيود ضد الحرية الفردية، ويتناول
الدستور العراقي حرية التعبير على النحو الآتي:

3- حرية التعبير عن الرأي: حرية المواطن في التعبير عن أفكاره وآرائه بالقول او
الكتابة او التصوير او بأية وسيلة اخرى مناسبة، بما لا يخل بالنظام العام أو الآداب
العامة⁽³⁾.

أما بالنسبة لحرية التظاهر فالدستور العراقي لم يغفل الأمر، وتحدث عنها بشكل
صريح وواضح، حرية التظاهر السلمي (المادة 1- اولاً- للمواطنين التظاهر سلمياً
للتعبير عن آرائهم او المطالبة بحقوقهم التي كفلها لهم القانون وفق الشروط المحددة
في المادة (7))، حيث اشترط في المادة الثانية منه على النحو الآتي: (لا يجوز تنظيم
التظاهرات قبل الساعة السابعة صباحاً او بعد الساعة العاشرة ليلاً)، واذا ما واصلنا
القراءة في نفس المادة نجد في المادة الحادية عشر، قد فرضت تأمين مسؤولية حماية
المتظاهرين على النحو الآتي: (المادة 11- اولاً- تكون السلطات الامنية مسؤولة عن
توفير الحماية للمجتمعين او المتظاهرين اذا كان الاجتماع او التظاهرة قد نظمت وفق

(1) موسى الحديد، ظاهرات الثورات العربية الشعبية: الدوافع والمحددات، مجلة الشرق الأوسط، عمان،
2011، ص 59

(2) انظر: الإعلان العالمي لحقوق الانسان <https://www.un.org/ar/universal-human-declaration-rights/>

(3) قانون حرية التعبير المنشور في الدستور العراقي المنشور في الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي
https://arb.parliament.iq/archive/2017/10/05/82%D8%A7%D9%/:.D9%

احكام هذا القانون، ولا يجوز لها استعمال القوة لتفريق المجتمعيين او المتظاهرين الا اذا أدى ذلك الى زعزعة الامن او الحاق الأضرار بالأشخاص او الممتلكات او الاموال)، ومن النصوص أعلاه نجد حرص الدستور العراقي على حق التعبير عن الرأي، وحق التظاهر، إلا أنه كان يضع شرط ابلاغ السلطات قبل 5 أيام قبل التجمع في الاماكن العامة، كما جاء في (المادة-7- او-لا- للمواطنين حرية الاجتماعات العامة بعد الحصول على اذن مسبق من رئيس الوحدة الادارية قبل (5) خمسة ايام في الاقل على ان يتضمن طلب الاذن موضوع الاجتماع والغرض منه وزمان ومكان عقده وأسماء أعضاء اللجنة المنظمة له)، من جانب آخر فإن المادة الثانية من الفصل الرابع لنفس القانون بعنوان حرية التظاهر السلمي نجد: (ثانيا- لا يجوز تنظيم التظاهرات قبل الساعة السابعة صباحاً او بعد الساعة العاشرة ليلاً)، اي ان الدستور العراقي لا يدعم حق الاعتصام المفتوح، وقد حدد وقت التظاهر بساعات معينة، حظر فيها على المواطنين التواجد في ساحات التظاهر قبل وبعد هذه الأوقات في المادة المشار اليها أعلاه؛ وفي الوقت الذي نتحدث عن الناشطين وحرية التعبير، لا بد من الاشارة الى مفهوم (ثورة تشرين)، بأنها واحدة من أكثر المظاهرات شعبية في تاريخ العراق الحديث، حسب الاحصاءات التي دونتها بعثة الامم المتحدة (يونامي) فإن عدد القتلى وصل الى 487 شخصاً وجرح 7715 شخصاً للفترة الممتدة بين 1 تشرين 2019 الى 30 نيسان 2020⁽¹⁾، فيما وثقت البعثة (48) محاولة او حادثة اغتيال لمحتجين ومنتقدين أسفرت عن مقتل (32) وإصابة (21) آخرين⁽²⁾، كان لثورة تشرين تأثير كبير فقد أسفرت عن استقالة حكومة عادل عبد المهدي رسمياً، من منصبه بتاريخ 1 كانون الاول 2019 بعد شهرين من انطلاق ثورة تشرين وخلفه رئيس الوزراء الجديد مصطفى الكاظمي بتاريخ 7 ايار 2020.

(1) تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في 1 ايار 2020، بغداد. <https://www.ohchr.org>

Accountability_Report_org/Documents/Countries/IQ/UNAMI

(2) تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق، مصدر سابق

ثانياً: النظريات التي تتناول البحث:

لا تخلو البحوث الإعلامية اليوم من نظريات تتعلق بالموضوع المراد الحديث عنه إلا ما ندر منها وعندما نتحدث عن الخطاب الإعلامي الحكومي وكيف كان يترجم الأحداث نتحدث عن واحدة من النظريات الأكثر تعلقاً بالبحث:

نظرية الصياغة:

تقوم هذه النظرية (الصياغة) على مجموعة من المعاني التي يمكن أن يعتمد عليها القائم بالاتصال (التصريحات الحكومية) في هذا البحث، عند صياغته للرسائل التي تتعلق بالأخبار والقصص أو الظواهر التي يتم تناول الرسائل الإعلامية كي يفهما الجمهور وفق مراد (القائم بالاتصال) ⁽¹⁾.

إن هذه النظرية تفترض أن الأحداث لا تنطوي في حد ذاتها على مغزى واحد وإنما تكتسب مغزى آخر من خلال وضعها في الإطار، ويعمل هذا الإطار على تنظيمها وإضفاء قدر من الاتساق من خلال التركيز على (بعض جوانب الموضوع) وإهمال جوانب أخرى. ⁽²⁾

مستويات الصياغة:

تعمل نظرية الصياغة وفق مستويين أساسيين، الأول: يتمثل بتحديد مرجعية تساعد في عملية تمثيل المعلومات واسترجاعها من الذاكرة، والمستوى الثاني يتبلور في بوصف السمات التي تمثل محور الاهتمام في النصوص الإعلامية، كذلك التكرارات والتدعيم وإبراز صياغة معينة للقصص الخبرية تكون بتضمين تفسيرات محددة تصح أكثر قابلية للادراك والفهم من الجمهور الذي يتعرض باستمرار للوسيلة الإعلامية ⁽³⁾.

ويمكن تفسير ذلك من خلال ان القائم بالاتصال في المستوى الأول من النظرية يستدعي عدد من المرجعيات أو المحددات الإيدلوجية من ذاكرته عندما يقوم بصياغة المادة الإعلامية ويستحضرها كي تكون الأساس لصياغة الخبر أو القصة الإخبارية

(1) نظريات التأثير الإعلامي، محمد بن سعود البشر، الرياض، 2014

(2) الاتصال ونظرياته المعاصرة، حسن عماد مكاوي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1

(3) نظريات التأثير الإعلامي، مصدر سابق

حتى تصل تلك الرسائل بالطريقة التي يراها القائم بالاتصال مناسبة للجمهور وفق مراد أيديولوجيته. في المستوى الثاني فإن القائم بالاتصال يركز على ذكر سمات رئيسة للخبر او القصة الإخبارية التي تصف مظاهر أيديولوجيته في نص المادة الإعلامية التي يريد صياغتها⁽¹⁾.

ويتبين معنى هذين المستويين من خلال ثورة تشرين في المعلومة الافتراضية التالية:

إن الحكومة العراقية تهتم بحرية التعبير ضمن خطتها او منهاجها في كافة محافظات العراق، فعندما نسمع او نشاهد هذه التصريحات فإنه في المستوى الأول من نظرية الصياغة يستحضر القائم بالاتصال وجود الأيديولوجيا في الممارسة الإعلامية وإن كل رسالة إعلامية تنطلق من رؤية وهذه الرؤية تتمثل في المرجعيات الثقافية والفكرية او السياسية للقائم بالاتصال والذي يحاول هنا ان يبين احترام الحريات من خلال التعبير عن الرأي، في المستوى الثاني يركز (القائم بالاتصال) على استحضار اهم المحددات التي تؤدي الى نفور الشارع من حركة التظاهرات من خلال زج مجموعة من الاتهامات او التخويف من هذه الحركات الاحتجاجية وملاحم مختلفة يمكن ان يركز عليها عند حديثه للجمهور في مختلف الوسائل.

تشير بعض الدراسات المتخصصة ان لنظرية (الصياغة) نوعين:

1- الصياغة العرضية (وقت وقوع الفعل او الحدث)

2- الصياغة الموضوعية

فالصياغة العرضية تركز على جزء من الاحداث بشكل معين مجرد من أي سياق موضوعي مرتبط به فعبث أحد المواطنين بالملكات العامة للمجتمع واتلافها - مثلاً- فإن صياغة الخبر تكون منفصلة عن الموضوع او القضية ذات العلاقة به ويكون تركيز المحرر على غياب الوعي الحضاري لدى المواطن الذي أدى الى هذا السلوك. اما الصياغة الثانية فهي الموضوعية أي ربط الحدث بموضوع او قضية رئيسة تجعل من الحدث شاهداً عليها، فقطع الطرق بسبب حركة الاحتجاج نجد ان القائم بالاتصال

(1) محمد بن سعود البشر، أيديولوجيا الاعلام، الرياض، 2008

يضعه في سياق موضوعه او قضيته الرئيسة وهي (التخريب) او (دول خارجية)، وهو الوصف الذي يقدمه القائم بالاتصال من أجل تحقيق أهدافه الأيديولوجية من خلال هذا الخطاب.

وكون الاعلام في حقيقته (محاولة إحداث أثر) ⁽¹⁾ على الجمهور وهذا الأثر لا يمكن ان يتحقق ما لم يكن هنالك رسالة تحمل (فكرة) يراد لها ان تنتشر نجد ان التفسير الأقرب للخطابات الإعلامية الحكومية هي بنظرية (الصياغة) ونجد في هذا البحث مجموعة من الصياغات المختلفة التي استخدمت للإساءة الى ثورة تشرين وأهدافها من قبل خطابات إعلامية حكومية رسمية.

(1) محمد بن سعود البشر، أيديولوجيا الاعلام، الرياض، 2008

الفصل الثاني

المبحث الاول: الخطابات الإعلامية الحكومية:

- أولاً: الحراك الشعبي العراقي بعد 2003 وخطاب الحكومة

- ثانياً: الخطاب الإعلامي في ثورة تشرين

1. خطاب رئيس الوزراء عادل عبد المهدي

2. خطاب المتحدث العسكري اللواء عبد الكريم خلف

3. خطابات لجنة حقوق الانسان النيابية

المبحث الثاني: اشكال التأثير على حرية التعبير:

- أولاً: الاوصاف التي أُطلقت على المتظاهرين

- ثانياً: التحريض غير المباشر

المبحث الأول

- أولاً: 1. الحراك الشعبي العراقي بعد 2003 وخطاب الحكومة

2. الظروف الاقتصادية في العراق

- ثانياً: الخطاب الإعلامي في ثورة تشرين

1. خطاب رئيس الوزراء عادل عبد المهدي

2. خطاب المتحدث العسكري اللواء عبد الكريم خلف

3. خطابات لجنة حقوق الانسان النيابية

أولاً:

1. الحراك الشعبي العراقي بعد 2003 وخطاب الحكومة:

لم تكن ثورة تشرين هي الأولى التي شهدت حراكا شعبيا جماهيريا ولكن سبقتها الكثير من التحركات التي لم يكتب لها الاستمرار، إن أولى أشكال التظاهر بعد 2003 التي كانت في مدينة (الفلوجة) (50 كم غرب بغداد) وطالب الأهالي فيها اخراج القوات الامريكية من احدى المدارس والتي كانت بين الحي السكني وردت القوات الامريكية في وقتها وأطلقت النار على المتظاهرين وقتلت (20) شخصا واصابت أكثر من (70).

احتشد أكثر من (3000) شخص من أهالي قضاء الحمزة (جنوب مدينة الديوانية) (180 كم جنوبي بغداد) للمطالبة بتوفير فرص عمل للعاطلين وتحسين الواقع الخدمي. في الخامس من (فبراير، شباط) (2011) انطلقت مظاهرات حاشدة في شرق بغداد (منطقة الحسينية) طالب فيها المتظاهرون بالنظر لواقع الخدمات المتردية في المنطقة منذ فترات طويلة.

في موعد آخر كانت هنالك ست محافظات عراقية في عام من التظاهر بموعد جديد من المظاهرات بسبب ما وصفوه بتهميش الحكومة العراقية استمر من (25) من ديسمبر (2012) الى (30) من ديسمبر/ كانون الأول (2013)، وشاركت فيه محافظات (الموصل، الانبار، بغداد، كركوك، صلاح الدين، ديالى)، واهتمت الحكومة العراقية في وقتها برئاسة (نوري المالكي) المظاهرات السلمية بـ (الإرهاب والتحدي) وهددها المالكي في وقتها بـ (ان ينتهوا قبل ان يُنْهوا).

في وقت آخر اقترحت القوات الحكومية العراقية مخلفة أكثر من (50) قتيلاً بعد ان أقدمت على اقتحام ساحة مدينة الحويجة (في محافظة كركوك) والتي نظمها المناوئون للحكومة في التاسع من ابريل/ نيسان (2013).

فيما كانت النجف الاشرف على موعد مع مظاهرة كبيرة في التاسع من يونيو/ حزيران (2013) وذلك احتجاجا على تردي الواقع الخدمي وارتفاع أسعار الاشتراك

لمولدات الطاقة الكهربائية الاهلية وطالبوا أيضا فيها بضرورة استبدال مجموعة من المديرين في دوائر المحافظة.

شهدت العاصمة العراقية الكثير من الحراك الشعبي وسبق ثورة تشرين الاعتصامات التي شهدتها العاصمة بغداد لحملة الشهادات العليا، والذين طالبوا الدولة في وقتها بإيجاد حل لمشكلاتهم، وتوفير فرص عمل مناسبة لهم، ويبلغ الأشخاص الذين طالبوا بتوفير فرص عمل حكومية (15 الف)⁽¹⁾، خريج حاصل على شهادة عليا، استمر اعتصامهم عند مداخل المنطقة الخضراء حيث مركز الحكم في العراق ما يقارب (106 يوم)⁽²⁾، ويربط بعض الناشطين بين الاعتداء على الخريجين وبين تصاعد الاحداث في ثورة تشرين لا سيما بقاء المعتصمين لأكثر من (3 شهور) دون إيجاد أي حلول لمطالبهم، كما تحدث رئيس مجلس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي في لقاء متلفز مع مجموعة من الإعلاميين في بغداد، واستفز هذا الخطاب مجموعة من الناشطين⁽³⁾، بسبب المفردات التي استخدمها مرة والاعذار التي تحجج بها مرة أخرى.

ان المتابع للأحداث في العراق يجد أن المطالبة والتظاهر لم يكن وليد اللحظة في ثورة تشرين بل سبقته الكثير من التحركات، في مختلف محافظات العراق كانت نتائجها بين القتل والجرح للمتظاهرين او الاعتقال او الطعن بشرعية تلك المظاهرات بإطلاق الاحكام او التخوين الامر الذي يحافظ فيه الحاكم على شرعيته من خلال استمالة عقول الناس حول وجود مؤامرات خارجية ينفذها الأشخاص الذين يشاركون في التظاهرات، (الاتهامات التي وجهت لثورة تشرين هي نفس الاتهامات التي كانت توجه لمن ينوي التظاهر ضد الحكومات السابقة، على الكل ان يخضع للحكومة والا يكون مصيره التخوين او القتل)⁽⁴⁾

(1) انظر تقرير وكالة بغداد اليوم حول عدد الخريجين من حملة الشهادات العليا في بغداد نقلا عن وزارة التعليم العالي /baghdadtoday.news/news/97195/%D8%A7%D9B9%D984%D8%AA%D8%:https://baghdadtoday.news/news/97195/%D8%A7%D9B9%D984%D8%AA%D8%

(2) تصريح رئيس الوزراء العراقي السابق عادل عبد المهدي

(3) المقابلة التي اجراها الباحث مع مجموعة من الناشطين في محافظتي النجف وواسط

(4) مقابلة: مع متظاهر من مدينة النجف الاشرف شارك في تظاهرات سابقة قبل ثورة تشرين

2. الظروف الاقتصادية في العراق قبل الثورة

لم يكن الفقر في العراق وليد اللحظة وانما سبقته مجمل حوادث تاريخية اثرت بشكل كبير على مستوى الفرد الاقتصادي، فعلى الرغم من الصحوة الكبيرة في الاقتصاد العراقي لفترات معينة الا ان غزو الكويت 1990 والعقوبات الاقتصادية التي رافقت الامر وتداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق جعلت من نسب الفقر في مختلف محافظات العراق، (آخر دراسة أعدتها الوزارة بالتعاون مع البنك الدولي بينت أن نسبة الفقر في البلاد بلغت 26 في المئة، مما يعني أن نحو 10 ملايين إنسان يعيشون تحت خط الفقر)⁽¹⁾.

واستنادًا إلى أحدث المعطيات الإحصائية في تقرير التنمية البشرية الصادر عن منظمة (الأمم المتحدة)، يمكن لمؤشرات الفقر متعدد الأبعاد أن تسلط مزيدًا من الضوء على الفئات الأكثر تعرضًا للإهمال من الشرائح الاجتماعية في العراق، باستعراض الأبعاد الثلاث الأساسية لمؤشرات الفقر متعدد الأبعاد، وهي:

- الصحة: تغطي خدمات الصحة ما نسبته 33 % من سكان العراق البالغ عددهم نحو 39 مليون نسمة، أي إن 67 % من السكان هم بدون خدمات صحية، بمعنى آخر هناك 26 مليون عراقي بدون رعاية صحية.
- التعليم: يستفيد من خدمات هذا القطاع ما نسبته 60 % من سكان العراق، أي إن 40 % من السكان هم بدون خدمات تعليمية، وتشكل هذه النسبة نحو 16 مليون عراقي يفتقر للخدمات التعليمية.
- مستوى المعيشة: لا يشمل مستوى المعيشة في العراق وفقًا للمعايير الدولية سوى 6% من السكان، فيما يعاني 94 % من السكان بصورة أو بأخرى من اختلال في مستوى المعيشة في البلاد. مما يشكل مأزقًا قد يطول أمده؛ لأن المعالجات المطروحة تمثل هي الأخرى إشكالية يصعب تجاوزها في المدى المنظور⁽²⁾.

(1) تصريح عبد الزهرة الهنداوي، المتحدث باسم وزارة التخطيط. <https://www.independentarabia.com/node/20695>

(2) خضر عباس، الفقر في العراق، ورقات تحليلية، 2020

وتضاعف معدل الفقر في العراق في العام 2020، حيث بات 40 في المئة من السكان البالغ عددهم 40 مليوناً، يعتبرون فقراء وفق البنك الدولي⁽¹⁾.

هذه العوامل وغيرها كانت المحركات للحراك الشعبي، ولا سيما ان اغلب المشاركين فيه هم من فئة الشباب العاطلون عن العمل والباحثين عن فرص عمل مناسبة فعدم وجود ضمان في القطاع الخاص جعل من الشباب يبحثون عن وظائف حكومية توفر لهم العيش الأفضل في هذا البلد.

ثانياً: الخطاب الإعلامي في ثورة تشرين:

تعدد الأساليب التي تستخدمها الحكومات للتعامل مع المطالب التي يخرج بها الجمهور وبين الاستماع لتلك المطالب وتحقيقها نجد في الجانب الاخر من يعمل على قمعها او تخوينها ونظراً لتعدد المواضيع التي تحتاج للخطب والإقناع في عصر أصبح فيه العلم والمناقشة هما الصفتان السائدتان، فلا يمكن التأثير في الرأي العام بسهولة كما كان من قبل، لذا تعددت أنواع الخطاب للتأثير في آراء الناس وقناعاتهم بشكل أكبر، وندرج منها:

1. خطاب رئيس الوزراء عادل عبد المهدي:

جزء من خطاب رئيس مجلس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي مع مجموعة من الإعلاميين الذي يتحدث فيه عن التعرض الذي اعتدت فيه القوات الأمنية على خريجي الجامعات من حملة الشهادات العليا⁽²⁾: (اما المتظاهرين الي تفضلت في ذكرهم صارلهم 106 يوم محد اعتدى عليهم، بالعكس محاطين وانا البارحة شفتمهم مثلاً، مندوبين منهم مدحوا هذه الحماية، محميين حماية جيدة، هم ذكروا ان البعض جاء من خارج المظاهرة، نعم استخدم خرطوش المياه وانا بالمناسبة لما استخدم (خرطوش المياه) كنت في المملكة وعندما استخدم (قيل) استخدم في الهواء، لم

(1) تقرير قناة الحرة، 2021/iraq/2021/https://www.alhurra.com/21/04/

(2) اعتصام حملة الشهادات العليا عند بوابة المنطقة الخضراء حيث مقر الحكومة العراقية قامت القوات الحكومية في وقتها بغض الاعتصام عن طريق استخدام خرطوم المياه، انظر: [https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%](https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%7)

يستخدم مباشرة، احنه ناكذ عليه شنو، ان التظاهر وسيلة قانونية وشرعية للتعبير عن الرأي شأنه شأن الفضائية شأنه شأن المظاهرات شأنه شأن تأسيس الاحزاب، فالتظاهر وسيلة تعبير وتحمي من قبل الدولة).

ومن خلال الخطاب أعلاه نستنتج مجموعة من النقاط ندرجها بالآتي:

- ان رئيس مجلس الوزراء العراقي السابق عادل عبد المهدي يعترف بالمدة التي تواجد فيها حملة الشهادات العليا، وذكر ذلك بعدد الأيام بشكل دقيق.
- حاول (تخوين) المتواجدين معهم بمجرد التواجد عند بوابة رئاسة الوزراء للمطالبة بحل مشكلاتهم وتحدث عن وجود اشخاص من خارج منظومة الخريجين ويمكن السؤال هنا هي لماذا لم يُخترق حملة الشهادات العليا في أوقات سابقة، او ربما لماذا عند تصعيد المطالب استخدم عبد المهدي في خطابه (جاء من خارج التظاهرة) في محاولة لغرس فكرة تواجد عناصر مندسة من التأثير في الرأي العام وتغيير فكرة التفاف الشارع مع مطالب المتظاهرين.

2. خطاب المتحدث العسكري باسم الحكومة العراقية:

من الواجب الذكر ان المتحدث في هذا الوقت هو اللواء (عبد الكريم خلف)، فلم تخلُ خطابات المتحدث العسكري من التخوين والتسويق والحديث عن مؤامرات في مرات عدة: (احد الضباط ارتدى ملابس مدنية وكعد في مكان، جابوله اكل وفوكاها كارت موبايل أبو 10، لم يمض 30 دقيقة او 40 جابوله هذا)⁽¹⁾ بهذه العبارات كان يتحدث المتحدث العسكري باسم الحكومة العراقية اللواء عبد الكريم خلف لمجموعة من الإعلاميين عبر قناة افاق الفضائية، ويضيف في نفس اللقاء المتلفز (احد الجهات أرسلت تك تك دخل من هالجهة طلع من الجهة الثانية ساعتين يمكن حصل 200 الف)⁽²⁾، ومثل هذه التصريحات نجد منها الكثير اثناء الثورة في محاولة لإيهام الشارع بوجود تمويل خارجي يدفع بالشباب الى التواجد في الساحة، (كان خطابه مستفزا جدا لاشك ان تلك الخطابات كانت السبب في الابداء التي يتعرض

(1) شاهد: حلقة البشير شو، 6/12/2019، <https://www.youtube.com/watch?v=aet>

(2) حلقة البشير شو، مصدر سابق

لها الناشطون في محافظات العراق⁽¹⁾؛ بعد شهر من انطلاق الثورة عين عادل عبد المهدي رئيس الوزراء العراقي (اللواء عبد الكريم خلف) بوصفه متحدث عسكري باسم الحكومة العراقية⁽²⁾، في الوقت الذي كان تشهد محافظات العراق تصاعدا في الاحداث ودعوة التظاهرات الى العودة من جديد بعد المهلة التي أعطاها المتظاهرون في محافظات العراق (انطينا مهلة للحكومة العراقية الى 10/25 وانتهاء الزيارة الاربعينية في محافظات العراق وبعدها نرجع للساحة اذا ما تنفذت المطالب وماتم الكشف عن قتلة المتظاهرين)⁽³⁾.

من هذه الخطابات نجد التحريض المباشر والعلني على المتظاهرين في محافظات العراق فنجد استخدام مفردات (الجهات المشبوهة)، (تصنيع مايشبه المتفجرات)، ولم يكتف المتحدث بهذا الحد بل لقق التهم الواضحة والمباشرة من خلال استخدام مفردة (الجرائم) الذي أراد من خلالها التحريض على المتواجدين في المطعم التركي لأضعاف اهم الجهات المتواجدة بالقرب من تمركز الحكومة العراقية.

في مقابلة تلفزيونية كان ضيفها المتحدث باسم الحكومة العراقية (عبد الكريم خلف) يسأل المقدم من يقتل المتظاهرين؟، الامر الذي لم يُعجب المتحدث وطرح على المقدم فيه طريقة السؤال وان هذا السؤال (غريب ومنحاز) ويجب ان (يصاغ بشكل آخر) وعند إجابته يتحدث عن (98%) منهم متظاهرين سلميين ملتزمين بضوابط بلدهم بحرية التعبير عن الرأي، وهناك جزء ثانٍ من المتظاهرين يستخدمون العنف حاول السيد عبد الكريم خلف في هذه المقابلة أيضا ان يمهد الى ما طرحه عبد المهدي بشأن تأثير المظاهرات على (الدوام الرسمي) و(قطع الطرق) في حديثه وتهرب عن سؤال (من قتل المتظاهرين) في محاولة لإيصال رسائل (غير مباشرة) عن تأثير الاحتجاج على الحياة العامة للعراقيين، في لقاء آخر يتحدث السيد خلف عن نسبة أخرى غير التي أعلنها عبر قناة (بي بي سي عربية) فهو يتحدث عن نسبة (95%)

(1) مقابلة مع احد المتظاهرين في محافظة النجف الاشرف، اعدادية، 25 عام

(2) روسيا اليوم، 2019/10/26، <https://arabic.rt.com/middle-east/1054586>

(3) مقابلة مع متظاهر من محافظة النجف الاشرف، بكالوريوس، 28 عام

من المتظاهرين (سلميين) وأصحاب مطالب حقّة (1)، ونجد ان هنالك اختلافا في الرقم الأول والثاني الذي اعلنه الناطق باسم الحكومة العراقية ويبدو ان الامر كان يعتمد على (التكهنات) وعدم وجود (معرفة كاملة) من قبل الحكومة العراقية، او انهم حاولوا ان يبينوا وجود (عناصر مخربة) من اجل استعطاف الجمهور في عملية القمع الحاصلة في محافظات العراق.

حاول مقدم البرنامج في قناة الدولة التأكيد في هذه المقابلة على وجود (بعض ممن ان يريد ان يحرف المظاهرات عن طريقها السلمية واستخدم وسائل عنف شديدة) يرد المتحدث فيها صعوبة تمييز المتظاهرين (السلميين) وغير (السلميين).

في مقابلات تلفزيونية أخرى، أشار السيد خلف الى ان عدد المتظاهرين لا يتجاوز (160 الف) (2)، وأضاف أيضا في حديثه (يعني 160 الف ممكن الناس ما تتفق معاهم) (3)، ويشير السيد خلف في مقابلة أخرى أشار فيها الى ان عدد المتظاهرين (اعلى رقم وصل 70 الف، اقل رقم وصل 5 او 6 الاف) (4)، فيما أشار العميد خالد المحنا (الناطق باسم وزارة الداخلية) في تصريح تلفزيوني الى ان عدد المتظاهرين (2700 متظاهر) (5).

4. استراتيجيّة الخطاب الاعلامي الحكومي في بداية الثورة:

في اليوم الأول من ثورة تشرين بتاريخ (1/10/2019) في الساعة (09:58 مساءً) أصدرت خلية الاعلام الأمني بيانا مشتركا (الداخلية والصحة) تحدثت فيه عن تفاصيل اليوم الأول للثورة وجاء فيه (6): (شهدت العاصمة بغداد وعدد من المحافظات انطلاق تظاهرات احتجاجية تطالب بتعزيز الخدمات وتوفير فرص عمل، وتعرب الخلية عن

(1) شاهد: المقابلة مع اللواء عبد الكريم خلف، قناة البي بي سي، https://www.youtube.com/watch?v=bP5J99saVc_

(2) شاهد: حلقة احمد البشير، الحلقة 17، 6/12/2019، https://www.youtube.com/watch?v=bP5J99saVc_

(3) حلقة البشير، مصدر سابق

(4) حلقة البشير، مصدر سابق

(5) حلقة البشير، مصدر سابق

(6) انظر: بيان خلية الاعلام الرقمي في مجلس الوزراء العراقي. <http://www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=9340>

أسفها لما رافق هذه الاحتجاجات من أعمال عنف، نتجت عن اعمال شغب لإسقاط المحتوى الحقيقي لتلك المطالب وتجريدها من الحالة السلمية، وإنما في الوقت الذي نؤكد ان حرية التعبير كفلها الدستور، وانطلاقاً من مبدأ المسؤولية الوطنية، ندعو المواطنين كافة الى التهدئة والتعاون مع الاجهزة الامنية لحفظ الأمن والممتلكات العامة، ونؤكد استمرار الاجهزة الامنية في تأدية مهامها حرصاً منها على امن وسلامة المتظاهرين.

كشفت وزارة الصحة عن استمرار ملاكاتها الطبية في تقديم العلاج الى المصابين الذين استقبلتهم المؤسسات الصحية، حيث سجلت حالة وفاة واحدة، فيما بلغ عدد المصابين (200) مصاباً بينهم (40) مصاباً من منتسبي الاجهزة الامنية، خرج عدد منهم بعد تلقيهم الاسعافات الاولية، مع استمرار الملاكات الطبية في تقديم الرعاية الصحية للمتبقين من للراقدين وعددهم (50).

هذا البيان هو اخر ما تم نشره في الموقع الخاص للأمانة العامة لمجلس الوزراء في قسم (خلية الاعلام الحكومي) وتحدثت فيه عن اندلاع التظاهرات في العراق وعزت خروج المتظاهرين الى المطالبة بتعزيز الخدمات وتوفير فرص عمل، وعبرت في البيان عن (اسفها) لما رافق هذه الاحتجاجات من اعمال عنف واکملت البيان بذكر (اعمال شغب) لا سقاط المحتوى الحقيقي لتلك المطالب وتجريدها من الحالة (السلمية).

على الرغم من استمرار الاعتصامات في العاصمة بغداد وباقي المحافظات الا ان إصرار قناة الدولة على انتهاء التظاهرات في بغداد يبين لنا حرص القناة الرسمية للدولة على ارسال رسائل مكررة مفادها:

1- ان الخطاب الإعلامي الحكومي في اليوم الأول من الثورة كان يصف الأشخاص الذي قاموا بالتظاهر لا يمثلون كل فئات المجتمع وهم عابثون يحرقون (البسطات) او مجموعات مختزقة من قبل مجموعات تخريبية.

2- كانت تحرص قناة الدولة على بيان نهاية المظاهرات في العراق والتواجد في أماكن واوقات معينة كنهاية المساء او بداية الصباح الأولى لإرسال رسالة مفادها ان الدولة مسيطرة على الوضع وان المظاهرات انتهت.

بتاريخ 2/10/2019 يعترف السيد عادل عبد المهدي بوجود عنف وذلك من خلال البدء بإجراء تحقيق في حوادث العنف خلال التظاهرات التي شهدتها العاصمة العراقية بغداد⁽¹⁾، لم يقتصر الامر على رئيس الوزراء بل شكل مجلس النواب لجنتين تحقيقتين للنظر بالأحداث التي رافقت التظاهرات.

المبحث الثاني

اشكال التأثير على حرية التعبير

1. الاوصاف التي أطلقت على المتظاهرين

2. التحريض غير المباشر

تُشير الإحصاءات التي أوردها تقرير بعثة مساعدة العراق (يونامي) الى قيام العراق بإيقاف مجموعة من القنوات الفضائية اثناء ثورة تشرين (ومن الأمثلة التي ذكرها التقرير قرار هيئة الإعلام والاتصالات الصادر في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر، المتعلق بإغلاق ثماني محطات أخبار فضائية بسبب «عدم الامتثال لقواعد وأنظمة البث». كما حذرت خمس قنوات وطلبت منها «تصحيح خطابها» بطريقة تتوافق مع لوائح البث الإعلامي، كما وردت تقارير تفيد بمنع قوات الأمن الصحفيين من القيام بواجبهم وتغطية المظاهرات واستخدمت العنف في بعض الأحيان. ففي 27 تشرين الثاني/ نوفمبر ذُكر أن مراسلة تلفزيون دجلة في النجف تعرضت هي والمصور للضرب بالهراوات على يد قوات الأمن⁽²⁾، ان هذا الامر يوضح لنا الأساليب التي كانت تتخذها الحكومة من خلال تصرفاتها فعلية تكميم الافواه الإعلامية رافقها مجموعة من الفعاليات على مستوى الشارع العراقي لمنع استمرار الاحتجاج في البلاد، وإغلاق القناة الفضائية بحجة عدم الامتثال لقواعد وأنظمة البث يجعلنا نتساءل هل التزمت الحكومة بأنظمة الحفاظ على أرواح المتظاهرين؟ وكيف تحدثت عنهم في خطاباتها

(1) انظر: تقرير قناة سكاى نيوز عربية، <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1287486>

(2) تقرير بعثة يونامي، الثالث، 11 كانون الأول 2019، <https://news.un.org/ar/>

المختلفة؟ وماهي الاوصاف التي أطلقتها عليهم؟ فضلا عن ماهي الأساليب التي استخدمتها لعرقلة مسار التظاهر في البلاد؟

(لم يكن بمقدور الحكومة ان توقف الفيديوهات التي وصلت الى القنوات الفضائية فكانت تحاول بكل طريقة من منعنا بإيصالها ولجأت الى قطع الانترنت وحظر التجوال واغلاق مجموعة من القنوات التي تُرسل اليها الفيديوهات التي تتعلق بانتهاك الحكومة، وقمعها للمتظاهرين)⁽¹⁾

1. الاوصاف التي أُطلقت على المتظاهرين

مع بداية الحراك وتصاعد الحديث عنه على مواقع التواصل الاجتماعي او وسائل الاعلام العراقية التي كانت تدعم ذلك الحراك⁽²⁾، فالأوصاف التي كانت تطلق بشكل مباشر او من خلال (الجيش الالكتروني)⁽³⁾ فالأوصاف والوصمة صارت تلاحق المشاركين في الاحتجاج: (ماخدين فلوس ورواتب من السعودية والامارات ومن الخليج ومن أعداء العراق ومن إسرائيل، ثقوا ورب الكعبة مو مجاملة ماخدين فلوس من إسرائيل ومن السعودية والامارات لإيذاء العراق حتى يبقى العراق مثل هيج، يتعاركون يتلاوغون بيناتهم النفطات تاخذها أمريكا، اكثر من هذا ماكو، بس منو تظلل منو يدري منو ميدري منو غبي منو بأجندة كلها التمت علينا منو طالع علمود خبزة ضيعوه ولهذا اخر شي منو بقوا الشراذم الادبسية)⁽⁴⁾، بهذه العبارات يتحدث الفريق (رشيد فليح) الذي يشغل منصب (قائد شرطة البصرة) في وقت هذا الحديث والذي اقبل من منصبه بسبب زيادة حالات الاغتيال التي طالت (الناشطين في المحافظة)⁽⁵⁾،

(1) مقابلة: مع متظاهر من مدينة النجف الاشرف، 33 عام، بكالوريوس
(2) لا يعني ان تبني تلك الوسائل بالضرورة ان تكون مهمة بكل مطالب المتظاهرين بل من الممكن ان تكون توجهات القناة ضد توجهات الحكومة لا اكثر
(3) مجموعة من الأشخاص ينظمون حملات ممنهجة في قضية ما لتغيير مسار الراي العام او التأثير فيه
(4) انظر: حلقة البشير شو الحلقة 14، 2019/11/1، <https://www.youtube.com/watch?v=Y6Bx2frFIPw&t=153s>
(5) انظر: تقرير وكالة روداو، 2020/8/17، <https://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/1708202012>

من تاريخ بث تصريح قائد الشرطة مرت (9 شهور) دون ان تتخذ الحكومة أي موقف تجاه تلك التصريحات ولغة التعميم التي استخدمها من يشغل منصب مهم في الدولة (قيادة الشرطة) في المحافظة التي شهدت بحسب احدى الإحصاءات الخاصة بمؤسسة الشهداء (41) بين شهيد ومفقود⁽¹⁾.

على الرغم من محاولة الاعلام الحكومي بخطاباته ان يبين ان هنالك مطالب مشروعة في اكثر من مرة الا انه كان يضع نسب معينة في محاولة لعدم إعطاء مشروعية كاملة تعري السلطة من صلاحياتها: (الاتهام بالانتماء لجهات خارجية كان يشكل تهديدا حقيقيا لتواجدها في الساحة وفي الحياة العامة خصوصا عندما يرتبط الموضوع بادعاء ارتباطنا بدول خارج العراق من اجل ان تعطي السلطة والمستفيدين منها شرعية لما تقوم به من حالات قمع)⁽²⁾.

خلال ثورة تشرين برزت العديد من التصريحات الإعلامية الحكومية مع بداية الثورة وخلالها وخصوصا تلك التصريحات التي أعطت الضوء الأخضر بقتل المتظاهرين او قمعهم بحجة (الانتماء) للخارج مرة و(التحريض) على الحاكم مرة أخرى، ونجد هذا الامر واضحا من خلال متابعة ما بثته وسائل الاعلام العراقية التي تتبع للأحزاب المتواجدة في السلطة واعتمادها على اشخاص معينين تعلم جيدا انهم بالضد من النظار والثورة ومن المفارقات في الامر ان هيئة الاعلام والاتصال لم تصدر أي دعوى ضد من اتهم المتظاهرين بطريقة مباشرة او غير مباشرة للحد من تلك التصريحات التي تصدر بحق المتظاهرين، (سجلت محافظة النجف الاشرف اكثر من دعوى كيدية على المتظاهرين وتم اطلاق مجموعة كبيرة منهم لعدم وجود ادلة كافية بالضد منهم، المفارقة في هذا الامر ان جميع تلك الدعاوى تم رفعها من قبل الأشخاص الموجودين ضمن نطاق الدولة ويعمل فريق تطوعي من المحامين للافراج عنهم، خصوصا ان البعض منهم لا يملك المال الكاف لتوكيل محام بالدفاع عنه، ولم نسمع عن أي دعوى ضد تصريحات الأشخاص التي اطلقوها على المتظاهرين)⁽³⁾.

(1) انظر: تقرير الانباء العراقية، 7/ 9/ 2020، <https://www.ina.iq/113597>

(2) مقابلة مع متظاهر من محافظة النجف الاشرف، بكالوريوس، 29 عام

(3) مقابلة مع محامي في النجف الاشرف، بكالوريوس، 32 عام

2. التحريض غير المباشر وارتفاع المؤشرات:

لم تخلُ الخطابات الإعلامية الحكومية من التحريض غير المباشر على المتظاهرين في محافظات العراق وهذا ما لمسّه المتظاهرون في محافظتي النجف وواسط (بما يخص كلام عبد الكريم خلف فهو يعرف واحنا نعرف ان في حال اكو ايادي خفية فهي كانت من الأحزاب نفسها لكن هو ما يمتلك الشجاعة ان يكولها، وبعيداً عن هذا اي خطاب موجه من الحكومة للمتظاهرين ما كان يشكل اي صدمة عدنا لأن هذا شيء متوقع بالنهاية لو كنا نتأمل خير منها كان خطابنا تغير لكن الثورة هي حلنا الأخير لحكومة صماء ما تسمع لشعبها، على الصعيد الشخصي ماكو اي خطاب تحريضي يشكل اي صدمة من الحكومة.. بالنسبة ل تعيين الموضوع جدا طبعي هو من يمتلكون اي طريقة للهجوم غير بالتسقيط، وفرضاً ان هذا الشيء حقيقي هل انت حريك مع ابناء بلدك ام مع اجنده خارجية! وإذا كان يمتلك اجنده ليش ما يظهرها؟⁽¹⁾.

استخدام مفردة (الجوكرية) و (أبناء السفارات)، (ممولين من الخارج) من ابرز الاتهامات التي وجهت للمتظاهرين خلال ثورة تشرين في محاولة تحريض غير مباشرة عن ارتباط هذه الثورة بجهات خارجية و (التشكيك) بنوايا المتظاهرين، وعانى المتظاهرون من هذه الصفات فقد اجمعوا عند اجراء المقابلات معهم على ان تلك الصفات سبب مشكال كبيرة لهم على المستوى العائلي او مستوى الأشخاص غير المشاركين في الثورة.⁽²⁾

على الرغم من علم الحكومات في العراق بواقع ما تمر به المحافظات من أزمات حقيقية ونقص كبير في مختلف المجالات لا سيما على مستوى البنى التحتية وارتفاع نسب الفقر ففي محافظتين جنوبيتين تُعدا الأكثر فقرا على مستوى العراق (الديوانية، المشنى) ولا يختلف الحال كثيرا عن باق المحافظات الأخرى.

(1) مقابلة مع احدى المتظاهرات من محافظة واسط، بكالوريوس، 24 عام

(2) مجموعة من المقابلات مع المتظاهرين في محافظتي النجف وواسط

الباحث شامل زامل كايم من صلاح الدين مواليد 1995 بكالوريوس حقوق

النسوية العراقية في ظل حراك تشرين

ملخص البحث

يحاول البحث عرض الحركة النسوية في ظل الحراك التشريعي من خلال بحث أكاديمي ميداني يستند الى استبيانات واحصاءات وشهادات واقعية جسدت النواة الحية والجسم المتطور للحراك، والذي برزت فيه المرأة العراقية كأيقونة حركت الحراك نفسه، وسلطت الأضواء عليه بمفاجأة ظهورها بشكل ساوي فيه من الناحية التطورية نمو الحركية النسوية العراقية في ماضيها الى تشرين، وبما ان الحاضر غير منقطع عن التاريخ، بل هو من اشكاله ونتيجة قد تصل الى حد الحتمية، فقد تطلب البحث عرض موجز عن تاريخ الحركة النسوية الفكري والسياسي في العراق وصولاً الى حراك تشرين 2019.

الكلمات المفتاحية: نسوية، حراك، تشرين، الناشطات.

المقدمة

تتخذ الدراسة من احتجاجات تشرين انموذجاً، زمانياً للحراك النسوي خلال مظاهرات تشرين في العراق 2019 كرد فعل على تردي الواقع العراقي بسياقاته المختلفة، ولا تزال لها استمرارية وان كانت اقل زخماً وبصورة متقطعة وبعضها تحول الى شكل تنظيم سياسي، ومكانياً من العراق عموماً وبغداد خصوصاً، وبتخذاً من السياق الاجتماعي والسياسي مرتكزاً للأحداث ومعللاً لثنايا تطوراتها ومتصوراً وفق المعطيات لمستقبلها، وموضوعياً البحث عن تفاعل الفعل ورد الفعل بين الحركة النسوية والحراك التشريعي واستقراء التغذية العكسية منها.

وتبرز أهمية البحث في انه يعالج قضية يثار حولها الآن نقاش عالمي فيما يتعلق بالحركة النسوية عموماً ويحاول اسقاطها على النموذج العراقي من خلال تجربة تشرين وهو من الناحية الاكاديمية العراقية لا زالت نتاجاته ضعيفة لا ترقى الى مستوى القضية المطروحة، وعليه ربما يشكل هذا البحث اضافة للمكتبة العراقية الاكاديمية عموماً والمهتمين بدراسة النسوية العراقية خصوصاً، كون الموضوع ذا تأثير كبير على المجتمع والجانب السياسي أيضاً من حيث انعكاساته على الجانب السياسي وانماط المجتمع ويحتاج الى أدوار تشريعية من أجل التعامل مع الواقع المدروس، إضافة الى ان الدراسة تحاول تفسير ظاهرة النسوية في العراق وتعاطيها مع حراك تشرين وهو الموضوع الذي يثار حوله سؤال أساس:

س/ كيف تعاملت الحركة النسوية مع الحراك التشريني؟ وما هي أبعاد ذلك التعامل؟

ومن هذا السؤال الرئيس تظهر لدينا عدد من الأسئلة الفرعية

- ماذا تعني الحركة النسوية؟ والحراك الشعبي؟
- ما هي مراحل تطور الحركة النسوية في العراق؟
- كيف تعاملت الحركة النسوية مع حراك تشرين؟ وما هي أبرز العوامل المؤثرة على الحركة؟
- كيف ترى النشاطات او العلامات في المجال النسوي الحركة النسوية في العراق. وعليه تنطلق الدراسة من فرضية مفادها « إن الحركة النسوية كان لها دور مباشر في حراك تشرين ولها مظاهر عدة منها الدعم اللوجستي والخدمات الصحية والفن من الرسم وغيرها.

وبناءً على الأسئلة المثارة في الاشكالية أعلاه؛ ولاثبات صحة الفرضية من عدمها، تم الاستعانة بالمنهج التاريخي والتحليلي في ثنايا البحث.

إطار مفاهيمي

النسوية

إن مصطلح «النسوية» ولید القرن العشرين، نشأ للتعبير عن اللاتي يدافعن عن المساواة بين المرأة والرجل وإلغاء الفوارق بينهما في كل المجالات، فنشأت تيارات متعددة إيديولوجيا ومن بينها «النسوية الليبرالية» و«النسوية الجذرية» و«النسوية الاشتراكية» و«النسوية السوداء» (الإفريقية والأمريكية). وقد نتج عن هذا التعدد للتيارات النسوية المتباينة إيديولوجيا العديد من التوجهات في تقديم مفاهيم الحركة النسوية في العالم أو العالم العربي على السواء. ولقد تزامن ظهور مصطلح «النسوية» مع ما يعرف في أبجديات نضال المرأة بحركة تحرير المرأة، وهي حركة موجهة نحو إزالة المواقف والممارسات المبنية على اعتبارات أن الرجال أعلى رتبة وأهم من النساء، أو تلك هي الحركة المهتمة بقضايا النساء وشؤونها⁽¹⁾، ويعتبر هذا المصطلح وضعاً جماعياً عمل على تغيير مركز المرأة في المجتمع، والحركة النسوية في علم الاجتماع: تعني حركة اجتماعية قامت في إنكلترا في القرن الثامن عشر لدعم المرأة وتحقيق مبدأ المساواة مع الرجل في جل المجالات⁽²⁾.

وعرفها معجم أكسفورد بأنها «الاعتراف بأن للمرأة حقوقاً وفرصاً في مختلف المستويات العلمية والعملية مساوية لفرص الرجل»، وعرفها معجم ويسترن بأنها «النظرية التي تنادي بمساواة الجنسين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وهي كحركة سياسية تسعى إلى إزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه المرأة وإلى إعطائها كافة حقوقها والاهتمام بها⁽³⁾. كما يعرف ريان فوت Feminism بأنها «وصف كل الأفكار والحركات التي تتخذ من تحرير المرأة وتحسين أوضاعها هدفاً أساسياً لها»، كما

(1) حداد ناريمان، الحركة النسوية العربية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، 2019، ص 16
(2) وضحي مسفر القحطاني، النسوية في ضوء منهج النقد الاسلامي، ط1، باحثات لدراسات المرأة، المملكة العربية السعودية، 2016، ص 15.
(3) نبيل محمد صغير وليندا اكدير، إشكالية الهوية والمساواة في ما بعد النسوية، مجموعة باحثين، ط2، منشورات الاختلاف، 2013، ص 249.

تعرف بأنها «مصطلح يطلق على الحراك النسائي في المجتمع أيا كانت رؤيته ومنطلقاته، فالنسوية هي حركة ذات مضمون فكري وفلسفي مقصود في حين النسائية هي فعاليات تقوم بها النساء دون اعتبار للبعد الفكري والفلسفي أي مجرد نشاط، وتعتقد ماري مكنامار بأن النسوية « حركة نحو خلق مجتمع يسمح للمرأة العيش بحرية وهي بحاجة الى تغييرات ثورية، فهي تسعى الى مكافحة العنصرية والطبقية والاضطهاد الجنسي الغيري » وتعرفها نانسي هارتسوك بأنها « نمط من التحليل والأسلوب يتناول السياسة والحياة وطريقة طرح الأسئلة والبحث والإجابة عنها أكثر من كونها مجموعة⁽¹⁾، وقد عرفت ماري مكنامار 1982 «تعني لي الحركة نحو خلق مجتمع تكون فيه المرأة قادرة على العيش في حياة حرة الإرادة تماما، قد تبدو هذه العبارة ناعمة ولكن من حيث التغييرات التي نحتاجها لتحقيقها فأنها ثورية»⁽²⁾.

ويقصد بالحركة النسوية بأنها الحركة الاجتماعية السياسية ذات البعد الاكاديمي أيضا التي تدعو الى المساواة بين الجنسين ونقد الهيمنة الذكورية فتضمنت مجموعة من الأفكار التي تدعو الى إعطاء المرأة حقوقها ومساواتها مع الرجل⁽³⁾

وقد عرفت ماري سارا كامبل بأنها تيار يسعى الى تغيير الموقف المجتمعي والمواقف الذكورية من المرأة من حيث مساواتها مع الرجل في كل الواجبات والحقوق نتيجة لحرمانها واقصائها من حقوق المواطنة من حيث المشاركة في السلطة السياسية والمدنية والقانونية وحق التعلم والعمل⁽⁴⁾

ومن وجهة نظر الباحث، نرى بأنها آراء وأفكار تعنى بقضايا النساء وتكون هذه الأفكار ممزوجة بواقع عملي لمعالجة مشاكل المرأة وانصافها واعطائها قيمتها الفعلية.

(1) ويندي كيه، كولمار، وفرانيسيس بارتوفيسكي، النظرية النسوية، مقتطفات مختارة ترجمة عماد ابراهيم، دار الاهلية، عمان، 1، 2010، ص 19 - 21.

(2) ويندي كالمار واخرون، النظرية النسوية، مقتطفات مختارة، ترجمة: عماد ابراهيم، ط1، دار الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص 20 - 22.

(3) جون. س درايزك وباتريك دنلفي، نظريات الدولة الديمقراطية، ترجمة هشام احمد محمد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2013، ص 335.

(4) نبيل محمد صغير، مصدر سبق ذكره، ص 250.

الحراك

إن تعدد المدارس الفكرية التي تناولت الحراك أدى الى اختلاف الباحثين حول تعريف الحراك الشعبي بل حتى الى الاختلاف حول تسميته، لذلك من الصعوبة إيجاد تعريف جامع لمفهوم الحراك الشعبي والذي يمكن ان يتخذ اشكالا احتجاجية او عصيانا سياسياً ومظاهرات حاشدة، وهذا راجع الى ثلاثية القيم الإنسانية للخلل والتراجع وهي الحرية والعدالة والعيش الكريم وبالموازاة ارتقاء ثنائية الفساد وتشبث الأنظمة فيها⁽¹⁾

يشير مفهوم الحراك الى تلك الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع او السياسات او الهياكل القائمة لتكون اكثر اقتراباً من القيم التي تؤمن بها الحركة⁽²⁾، والحراك مصطلح يدل على نشاط وخروج على الرتبة في أي ميدان داخل المجتمع وهو واحد من انواع التصرف الذي يتحرك بناء على خلفيات سياسية، وذلك من خلال تحريك موارد المجتمع سواء كانت بشرية او مادية، وله نهايات مرادها التأثير للوصول الى تغيير سلمي⁽³⁾، أما أريك نوفو فقد عرفه على أنه تعبئة النساء والرجال حول الامال والعواطف والمصالح وهي كذلك وصفة ممتازة حتى نضع للنقاش الرهانات الاجتماعية للبحث حول العدل واللاعادل، كما انها مناسبة لتحريك المجتمع والسياسة للتسجيل في الذاكرة الجماعية⁽⁴⁾

ويعرف الحراك الشعبي بأنه أشكال متنوعة من الاعتراض وتستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض ومقاومة الضغوط الواقعة عليهم او الالتفاف حولها

(1) رزق الله بالخير وخالد شعبان، اتجاهات الاساتذة الجامعين نحو دور مواقع التواصل الاجتماعي في تأطير الحراك الشعبي بالجزائر - الفيسبوك نموذجاً - دراسة استطلاعية لعينة من اساتذة جامعة البويرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة اكلي محمد او لحاج - البويرة -، الجزائر، 2020، ص55.

(2) ثامر خرمة واخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 2014، ص5.

(3) محمد الامين احمد عبد، مواقع التواصل الاجتماعي والحراك الشعبي (الاعتماد المتبادل)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2020، ص105.

(4) عائشة دويدي، الحراك الشعبي في الجزائر بين الطرح والمعالجة (احتجاجات 2019)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد11، العدد1، نيسان 2020، ص863.

وهي أشكال منتشرة في كافة الفئات الاجتماعية وخاصة الواقعة منها تحت الضغوط الاجتماعية والسياسية وقد تتخذ اشكالا هادئة او غير منتظمة⁽¹⁾

ومن رأي الباحث، يمكن تعريف الحراك الشعبي بأنه موجة من الأنشطة التي يمكن ان تتخذ شكل احتجاجات او مظاهرات او إضرابات تحدث في مجتمع يشعر افراده بالتهميش وسلب الحقوق محاولين بذلك بناء دولة تستجيب لمعايير دولة الحق والمواطنة وتصبو لتحقيق الحرية وحقوق الانسان.

النسوية العراقية: نظرة تاريخية

عند تحليل الحركة النسوية العراقية المعاصرة، نحن بحاجة الى فهم طبيعة التاريخ النسوي العراقي ومحتواه. وهذا مهم، لان أولئك الذين يريدون ان تبقى النساء في بلادنا تابعات، يجدون من المناسب نبذ النسوية باعتبارها أيديولوجيا اجنبية.

بدأت المرأة العراقية الولوج إلى الحياة العامة منذ نهاية القرن التاسع عشر حيث كان العراق تحت حكم الدولة العثمانية، وتم افتتاح أول مدرسة للبنات في بغداد عام 1890 وقد سجلت فيها 90 فتاة وقد سجلت أول مساهمة حقيقية للمرأة العراقية في الحياة السياسية في ثورة العشرين من القرن الماضي ضد الاحتلال البريطاني وفي أول معركة خاضتها في تاريخها الحديث.⁽²⁾

وكما نجحت ثورة 1920 في خلق وعي سياسي وفكر عظيم في طول البلاد وعرضها، فإنها نجحت الى حد كبير في ان ترسم للمرأة عندنا صورة واضحة السمات، بينة التقاطيع، رائقة الألوان، تمثل ما كان يخالجها من الانفعالات والاحساسات وهي تشد أزر الرجال وتضطلع بنصرهم، وتقتحم بتلك الروح الكريمة كل العقبات، وهكذا نجد ان الثورة العراقية كانت محكاً لوعي العراقية، وأثبتت في يسر انها لا تتخلف عن واجب، ولا تقعد عن تلبيته متى دعا المنادي، وصحيح ان ثورة 1920 قوضت اول معقل

(1) بوزيدي الهواري وعابر حفيظة، الحركات الاحتجاجية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، عدد1، برلين، 2017، ص309.

(2) حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، طهران، 2005، ص52-53.

كان يحجر مواهبها وكفاءتها النادرة الا انها قيضت لها التقدم في اول الطريق وبدأت حركتها الاجتماعية والسياسية التي شهدنا طلائعها في عدد محدود من السنين⁽¹⁾

تلك الاسهامات النسوية ساعدت بشكل كبير على تشكيل بدايات الوعي تجاه قضية المرأة، وقد صدرت اول مجلة نسائية باسم ليلي تحت شعار (في سبيل نهضة المرأة العراقية) عام 1923، الى جانب ذلك كان صوت (ام نزار) شاعرة الثلاثينيات والاربعينيات الداعية الى طرد المغتصب البريطاني الدخيل، ثم صدرت صحيفة (فتاة العرب) اليومية عام 1937 تعنى بشأن المرأة⁽²⁾.

ان قيام ثورة 14 تموز 1958 شكل انعطافاً كبيراً في الدور السياسي للمرأة خصوصا مع صدور الدستور المؤقت الذي اقر للمرأة حق المساهمة في المناصب وتم اسناد اول منصب وزاري وهو منصب وزارة البلديات للسيدة نزيهة الدليمي وهي رئيسة رابطة الدفاع عن حقوق المرأة العراقية⁽³⁾. وفي عام 1972 تم تأسيس الاتحاد العام لنساء العراق والذي كان المنفذ الوحيد للحركة النسوية في تلك الفترة وقدم نشاطات عديدة⁽⁴⁾

اذا كانت الحرب العراقية الإيرانية (1988 - 1980) وحرب الخليج (1991 - 1990) إضافة الى الطبيعة العنفية التي استخدمها نظام البعث يضاف الى ذلك جميعاً حالة الفقر العام التي فرضتها عقوبات الأمم المتحدة اثرت بشكل كبير على حقوق الانسان في العراق بشكل عام وعلى المرأة بشكل خاص وبرزها البطالة وعدم الأمان الاجتماعي والاقتصادي والأمني⁽⁵⁾.

منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، امتست التظاهرات من الفعاليات

(1) صبيحة الشيخ داود، اول الطريق الى النهضة النسوية في العراق، ط1، 1958، مطابع الرابطة، العراق، ص33 - 35؛ وصال نجيب العزاوي، المرأة والتغيير السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012، ص151.

(2) اميرة سنبل وآخرون، النساء العربيات في العشرينيات حضورا وهيبة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2003، ص359

(3) ناهض حسن جابر، حول شرعية النظام السياسي في العراق الحديث (1921 - 2003) مجلة روافد، بغداد، العدد الأول، 2008، ص32.

(4) وصال العزاوي، المرأة العربية والتغيير السياسي، دار أسامة، الأردن، 2011، ص160.

(5) علي عبد الامير علاوي، احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009، ص193.

المتكررة على الساحة العراقية، بسبب الازمات المتتالية سواء على الصعيد السياسي او الاجتماعي او الاقتصادي او الثقافي وحتى التنموي، قوبلت هذه التغييرات بسخط شعبي وعدم رضا بسبب استشراف الفساد وتردي الوضع الاقتصادي وسوء أداء السلطة الحاكمة، وعلى الرغم من ادخال نظام الكوتا من اجل اشراك النساء في الانتخابات العراقية عن طريق الكوتا الا ان وجود المرأة في البرلمان العراقي هو مجرد اشغال مقاعد وفق املاءات سياسية وحزبية فلا يؤثر من حصولهن على هذه النسبة ولا يكون لهن صوت مؤثر، لكن الانعطافة الكبيرة في التظاهرات في 25 شباط 2011 او ما يسمى بـ «الربيع العراقي» بعد الاحتجاجات التي حدثت في دول عربية عدة تحت مسمى «الربيع العربي»⁽¹⁾

ورغم التحول السياسي الكبير الذي جرى في العراق بعد العام 2003 وما رافقه من دعوات للتحديث وزيادة مشاركة الفرد في السلطة فان دور المرأة بقي محدوداً بإطار الحصص الانتخابية أو الكوتا والتي حددت نسبة مشاركة المرأة في العملية السياسية سواء بالبرلمان أو في مجلس الوزراء.

ولابد من القول تنامي وتناقص دور المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية معروف بمدى وعي الأفراد بحق المرأة ومشاركتها في السلطة ومفاصلها الأساسية والعمل على تعديل بعض التقاليد الموروثة التي تحول دون مشاركة المرأة وتدخلها أو دون نجاحها في الحياة السياسية أو حكر مشاركتها على جهة دون أخرى من التيارات السياسية

تدهور الوضع بصورة اكبر في عام 2015 ومر العراق بحالة اقتصادية سيئة دفع الشباب من كلا الجنسين الى الخروج بمظاهرات من اجل اصلاح النظام السياسي والقضاء على الفساد، تزايدت حدة التظاهرات خصوصاً بعد تأييد المظاهرات من زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر⁽²⁾.

(1) علي عبد الهادي المعموري، الاحتجاجات في العراق: الجذور والفاعلون، في السلوك الاحتجاجي في العراق الديناميات الفردية والجماعية، المؤتمر العلمي الثاني للجمعية العراقية لعلم النفس السياسي، بغداد، 2019، ص13.

(2) اياد العنبر، الاحتجاجات في العراق مماطلة السلطة وملل الشارع، متاح على الرابط الالكتروني <https://www.alhurra.com/latest/2019/01/10/>.

يتم تصوير المجال العام على انه ذكوري بحت يفصل عن المجال الخاص المتمثل بالمرأة والاسرة، فما بين العام والخاص اعيد انتاج نظام غير متكافئ يعزز تبعية النساء ويضع قيود مؤسسية تتخذ العنف ضد النساء كوسيلة للمحافظة على الفصل التقليدي بين المجالين العام والخاص⁽¹⁾

وفي 3 أيلول 2018 انطلقت احتجاجات واسعة النطاق في العديد من المدن العراقية بمشاركة نسوية واسعة للمطالبة بتحسين واقع الخدمات العامة ووقف هدر المال العام والتضخم والبطالة وتوفير فرص عمل وإصلاح النظام السياسي، وقد كان للناشطين/ات دور كبير في هذه المظاهرات، الا انها كسابقتها جوبهت بالقمع بشتى الوسائل وبالتالي لم تحقق نتائج تذكر.

الحركة النسوية والنضالات الديمقراطية «حراك تشرين»

لم تكن الاحتجاجات او التظاهرات الشعبية العراقية التي انطلقت في تشرين الاول 2019 الاولى من نوعها كما مر سابقاً، الا انها كانت مختلفة عما سبقها من تظاهرات في ماهيتها واهدافها، اذ انها اتسمت بأنها احتجاجات وطنية شاملة تعلقو فوق الطائفية والقومية والمذهبية وكل التنوعات التي يضمها العراق، فضلا عن اهدافها ومطالبها التي اختزلت بشعار الاحتجاجات المعروف «نريد وطن» تعبيراً عن المطالبة ببناء وطن مؤسساتي حضاري يليق بالانسان العراقي.

حوّلت مشاركة النساء الواسعة - من الطالبات الشابات إلى المسنّات - هذه الثورة إلى ثورة شعب. تستعيد النساء المساحات العامة في المسيرات والتظاهرات واحتلال الساحات والتنظيم، حيث يجعلن أنفسهنّ مرئيات ويُسْمِعْنَ أصواتهنّ المرتفعة، سواء في الخطوط الأمامية التي تواجه وحشية قوات الأمن العراقية أو من خلال أعمالهن الفنية التي تزين ساحات الاحتجاجات، أو من خلال الاعتناء بالمتظاهرين الجرحى والقيام بأعمال الطبخ والتنظيف. تقوم الشابات والشبان كذلك بإعادة تشكيل مفهوم «العادي» بشكل يتحدى الهرميّات الاجتماعية والأعراف المجتمعية السائدة، بما في

(1) الهام مكي حمادي، مشاركة في احتجاجات تشرين 2019 اشكالية وجود في المجال العام، مجلة الاداب، ملحق 2، العدد 138، جامعة القديس، بيروت، 2021، ص 453.

ذلك التقسيمات على أساس الطبقة أو نوع الجنس. في ميدان التحرير ببغداد، تصادق شابة من الطبقة المتوسطة من المنصور شاباً من الطبقة العاملة من مدينة الصدر، ويشبك المتحابون الأيدي بوجه الرصاص الحيّ لقوات الأمن. هكذا، وبشكل يومي، يتمّ تقبل الاختلاط بين الجنسين، بما لا يترتب عليه أي تحرّش جنسي أو استهجان⁽¹⁾.

«نريد وطن» بهذا الشعار خرج ملايين من الشباب والنساء في مختلف المحافظات للمطالبة بحقوقهم، وبلغت ذروتها في أكتوبر/ تشرين الأول 2019 وصولاً الى عام 2020، وكانت قد أدت هذه الاحتجاجات الى استقالة الحكومة واجبرت البرلمان على اصدار قانون انتخابي والزام الحكومة القادمة بإجراء انتخابات مبكرة⁽²⁾. وقد اسفر نشاط المرأة في الاحتجاجات عن مزيد من الاندفاع والزخم العام في استمرار التظاهرات وعاملاً مساعداً لتنوع المشاركة السياسية ومشروعيتها⁽³⁾

منذ بداية انتفاضة أكتوبر/ تشرين الأول 2019، قُتل ما لا يقل عن 600 متظاهر سلمي، وأصيب 25 ألفاً آخرين، في حين اختفى الكثيرون⁽⁴⁾. جرى هذا القمع على يد مختلف القوى: قوات الأمن التابعة للدولة التي استخدمت قنابل صوتية ومدركات

(1) زهراء علي، عراقيات وثائرات، ترجمة: صباح جلول، السفير العربي، متاح على الرابط الالكتروني: <https://assafirabi.com/ar/29559/08/03/2020/82/./D8/B9/D8/B1/D8/A7/D9/>. - [91/D8/A7/D8/AA/8A/D9/D9](https://assafirabi.com/ar/29559/08/03/2020/88/D8/AB/D8/A7/D8/A6/D8/B1/D8/./D9/) /A7/D8/AA تاريخ الزيارة 6/10/2021.

(2) البرلمان العراقي يقبل استقالة عادل عبد المهدي، 1 كانون الاول 2019، سكاى نيوز عربية، متاح على الرابط الالكتروني <https://www.skynewsarabia.com/middle-east>

(3) علي طاهر الحمود، الاحتجاجات العراقية 2019 نظرة سوسولوجية في ما حدث ومآلاته الممكنة، في كتاب: فارس كمال نظمي وخرن، الاحتجاجات التشريعية في العراق احتضار القديم واستعصاء الجديد، دار المدى، بغداد، 2020، ص 67.

(4) بحسب منظمة العفو الدولية ذكرت وجود 600 متظاهر قتل خلال التظاهرات، متاح على الرابط الالكتروني <https://2u.pw/Gc4ww>؛ ووفقاً لمستشار رئيس الوزراء العراقي عن حصيلة رسمية لضحايا الاحتجاجات اعلن ان حصيلة الحراك الشعبي بلغت 560 قتيلاً، متاح على الرابط الالكتروني <https://2u.pw/A7eiD>؛ ووفق احصائية مفوضية حقوق الانسان فقد بلغت: عدد الشهداء: 536 (منهم 17 منتسبا انبيا) عدد المصابين: 23545 (3519 منتسبا انبيا) عدد المعتقلين: 2713 (فقط 328 قيد الاحتجاز) عدد المخطوفين: 72 (22 أطلق سراحهم) عدد الاغتيالات: 49 (22 وفاة و13 إصابة و14 فاشلة) اجمالي الأضرار (418 عامة وخاصة)، متاح على الرابط الالكتروني <https://www.nasnews.com/view.php?cat=24797>

مكافحة الشغب والغاز المسيل للدموع المخصص للاستخدام العسكري والرصاص، في حين لجأت الجماعات شبه العسكرية والميليشيات المدعومة من إيران والمرترقة إلى استخدام الذخيرة الحية والبنادق الآلية. كما فرضت الحكومة العراقية حججاً طال الإعلام والإنترنت والاتصالات، فضلاً عن فرض حظر التجوال. هُدد الكثير من المتظاهرين واعتُقلوا وُضربوا واختطفوا واغتيل بعضهم.⁽¹⁾ وتتجسد أبرز ملامح التظاهرات الأخيرة بما يلي⁽²⁾:

1- طابع التظاهرات الشبابية العنوية غير المنظمة، والشعارات المتكررة التي تنتقد الأحزاب الحاكمة والإسلام السياسي.

2- المقاربة الحكومية لتحجيم التظاهرات وعرقلة توسعها واستمرارها، باستخدام العنف ضد المتظاهرين، كما تعرضت مؤسسات إعلامية للاعتداء وتدمير معداتها، وأبرزها قنوات دجلة، وقناة (إن آر تي عربية)، وقناة الرشيد، وكذلك معدات لشركة تقدم خدمات لمجموعة قنوات من بينها قناتا العربية والعربية الحدث.

3- تأكدت سلمية التظاهرات بفعل نوعية الفئات التي انخرطت أكثر في التظاهرات، إذ ضُمَّت المظاهرات فئات متعددة منهم خريجو معاهد وجامعات وحملة شهادات عليا جمعهم مطلب الوظيفة والعمل. نظراً إلى مستواهم التعليمي، ترسخ لديهم شعور بضرورة سلمية تظاهراتهم، وبقانونية تظاهراتهم رغم عدم حصولهم على تصريح حكومي من وزارة الداخلية.

(1) زهراء علي، انتفاضة العراق والخيال النسوي، موقع السفير، متاح على الرابط الإلكتروني، <https://2u.pw/opXBb> تاريخ الزيارة 4/ تشرين الثاني/ 2021.

(2) هشام الهاشمي، تظاهرات العراق: سلوك اجتماعي لتغيير سلوك النظام، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط الإلكتروني، <https://studies.aljazeera.net/ar/html/191015080122324/10/reports/2019> تاريخ الزيارة 3/ 11/ 2021؛ يسرى الغرابوي، الاسباب والمسارات: الازمات الداخلية في العراق، المركز العربي للبحوث والدراسات، 30/ 8/ 2015 شبكة المعلومات الدولية 39327/39327 <http://www.acrseg.org>؛ عبد السلام بغدادي، الحراك الشعبي في العراق أسبابه وتداعياته، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 91، ربيع 2020، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص 20 - 21؛ انتفاضة تشرين في العراق: من المتاريس إلى صناديق الاقتراع، تقرير منظمة الازمات، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://2u.pw/5Q8pg>

- 4 - سرت في خلية الأزمة بقيادة رئيس الوزراء خشية من ارتباط التظاهرات بجهات دولية وإقليمية من أجل معاقبته على زيارة الصين وجلب الاستثمارات الصينية الكبيرة (الاستثمار مقابل النفط)، وخشيته من تحول حالة أزمة التظاهرات إلى حالة قصوى (الثورة) وتغيير النظام السياسي.
- 5 - فشلت الحكومة في إرهاب التظاهرات في بغداد وذي قار والنجف والديوانية وبابل والسماوة بالعنف المفرط والقوة المميتة في الأيام الثلاثة الأولى، رغم استخدام جميع الطرق الرديئة من طرف رجال الأمن أو مكافحة الشغب أو قوات الجيش العراقي وفصائل ولائية في الحشد الشعبي.
- 6 - لم يشترك في هذه التظاهرات رجال الدين والمشاهير وأعيان المعارضين من المثقفين والأكاديميين والفنانين والإعلاميين الذين كانت لهم مشاركة في جميع التظاهرات السابقة، واكتفوا بالتأييد الخطابي والإسناد المعنوي، والتزام الحياد والتحفظ، عدا دعوات متتابعة انطلقت من قبل السيد مقتدى الصدر وكل من رئيس الوزراء السابق، حيدر العبادي، ورئيس البرلمان الأسبق، أسامة النجيفي، تطالب باستقالة الحكومة وانتخابات مبكرة بإشراف أممي.
- 7 - لقد نجحت هذه التظاهرات، وبدون قيادة، في تشكيل سلطة لها القدرة على تغيير مسار الحكومة واستبدال مجموعة من الوزراء وتعديل قوانين وتشريعات وإحالة ملفات أكثر من 1000 موظف إلى القضاء وتوفير 108 آلاف وظيفة للمفسوخ عقودهم، 2000 درجة وظيفية لحملة الشهادات العليا
- 8 - الشباب يتراوح أعمارهم بين 16 - 28 سنة يشكّلون مجموعات صغيرة في أحيائهم، ثم يخرجون إلى الطريق العام لإقامة حواجز ويحرقون الإطارات المستعملة، ثم تنشب المواجهات مع مختلف الأجهزة الأمنية، ولم يتم المتظاهرون بتحطيم المحلات التجارية والمؤسسات الرسمية القريبة من تجمعاتهم ولم يحاولوا اقتحامها أو سرقتها وهذا الكلام ينطبق على كل التظاهرات بعد عام 2011.
- 9 - ما ميز التظاهرات الأخيرة في العراق، هو أنها تبلغ ذروتها ليلاً على خلاف العادة

التي جرت عليها جميع التظاهرات قبل تظاهرات 2018 في البصرة، ليتفادى المتظاهرون كاميرات المراقبة المنتشرة في الشوارع والتي أضحت الأهداف الأولى لهذه التظاهرات الاحتجاجية

10- كما تميزت هذه التظاهرات الاحتجاجية أيضًا بافتقارها إلى أماكن احتجاجية لها رمزية كساحة التحرير في بغداد، وأيضًا لم تختبر مناطق لها ميزات محددة ذات طابع سياسي أو اجتماعي أو ديني في باقي المحافظات، وهو ما تلقفه الخطاب الإعلامي الأمني والحكومي محاولاً أن ينفي عنها السلمية، ويحصرها في تظاهرات لصناعة الفوضى وتحدي قانون الدولة

11- فاقم اللاعبون الخارجيون المواجهة بين المتظاهرين وقوات الأمن، حيث اختارت إيران الوقوف إلى جانب الحكومة والحشد، ودعمت الولايات المتحدة لفظياً المتظاهرين، أو على الأقل حقهم في الاحتجاج السلمي.

12- على العكس من ذلك، فإن انتفاضة تشرين الأول نشأت وتطورت بوصفها حركة شعبية شبابية لا قيادة لها، انضم إليها الصديرون أحياناً وعارضوها أحياناً أخرى. ولم تتمكن السلطات من استمالة المتظاهرين أو التوصل إلى تسوية معهم.

الحركة النسوية في منظور الناشطات النسويات

بدأت معظم مقابلاتي مع الناشطات النسويات لاستكشاف الحركة النسوية ووعيها، ابتداءً من موقعهم قبل ثورة تشرين وخلفتهم المدنية او الوظيفية ثم ارائهم بالاحتجاجات السابقة وصولاً الى تشرين وما رافقها من قصص تدل على وعي بالدور السياسي والاجتماعي والثقافي للنساء العراقيات وبالتالي تكوينية الهوية النسوية العراقية. تراوحت اعمار الناشطات بين 23 - 45 سنة إضافة الى الاختلاف في الوظائف والمجالات المتنوعة وقد رايعت أيضا المحافظات العراقية باعتبار تشرين كانت تضم اغلب أطيف الشعب العراقي ومن مختلف المكونات.

«خرج جميع الشباب والنساء من اجل تحقيق شعارنا «نريد وطن» بكل ما يعنيه هذا الشعار من اصلاح للنظام السياسي وتغييرات جذرية لتحسين الواقع المعاش، وبرأيي حققت تشرين نتائج على جانبيين الأول جانب تنويري فكري توعوي لجميع الفئات

التي شاركت في الحراك، والثاني الجانب الحكومي والتشريعي فقد تم إقرار قانون الانتخابات واستقالة عادل عبد المهدي»⁽¹⁾

وعلى الرغم من التأييد الكبير الذي حظيت به النساء المشاركات في حراك تشرين الا ان هناك محددات كثيرة عرقلت مشاركتها الفعالة في الحراك، فكانت مشاركة النساء هو لكسر جزء من الصورة المأخوذة مسبقاً عن أدوار المرأة، «تشرين كسرت جزء كبيراً من النظرة النمطية تجاه المرأة، اذ عزز وجود المرأة داخل الساحة من سلمية الساحة وعزز من استمرار الاحتجاج كونهم لعبوا ادوراً مختلفه داخل الساحة من حيث التوجيه والرسم والفن والخدمات اللوجستية التي كانت تمد بها المشاركين في الساحة، اضافة الى ان المرأة اكتشفت هويتها الحقيقية»⁽²⁾.

كانت هناك محددات كثيرة لمشاركة النساء خلال التظاهرات، سواء من قبل المجتمع او حتى من قبل بعض الاسر الراضية لمشاركة بناتهم في الاحتجاجات، وهذا ما أكدته العديد من النساء خلال المقابلات، «كانت بعض وسائل التواصل الاجتماعي تحاول نقل صورة سيئة عن الناشطات المشاركات في الثورة، وهذا ما دفع بعض العوائل الى منع بناتهم من الخروج والمشاركة في الاحتجاجات»⁽³⁾

هذا ما دفع البعض من الناشطات والمؤيدات للحراك الى إخفاء مشاركتهن في المظاهرات وذلك من خلال الخروج مع التظاهرات الطلابية التي كانت تحصل في تلك الفترة، «الوضع الأمني داخل الساحة كان سيء وهناك حالات اغتيال وجرحي يتعرض لها المشاركون لذلك منعوني عائلي من الخروج في المظاهرات خوفاً علي، الا انني كنت استغل خروج التظاهرات الطلابية من الجامعة للمشاركة والتعبير عن تأييدي للشباب في الساحات»⁽⁴⁾

(1) مقابلة، ناشطة مدنية ورسامة، النجف، تاريخ المقابلة كانون الاول 2021

(2) مقابلة، طالبة دبلوم، بغداد، تاريخ المقابلة تشرين الثاني 2021

(3) مقابلة، بائعة كتب في شارع المنتبي، بغداد، كانون الاول 2021

(4) مقابلة، طالبة، بغداد، تاريخ المقابلة تشرين الثاني 2021

تحدّث انتفاضة أكتوبر/ تشرين الأول 2019 سياسة الموت في احتفالها بالحياة. أصبحت الساحات فضاءً لحفلات السمر والرقص والمزاح ولعب الألعاب. وتردد شعار آخر في أوساط الشباب، هو «إنريد إنعيش»، أي أن نعيش الحياة الجيدة بعيداً عن العنف المسلح والنزاعات السياسية. اشتملت هذه الأشكال من «ازدهار الحياة» على سياسة مشاعر بقدر ما أثارتها المشاعر. هيّأ المتظاهرون شاطئاً عاماً على نهر دجلة ارتاده الشباب للاسترخاء واللعب. كما أنشئت مسارح وسينمات في ساحة التحرير وعُرضت فيها مختلف أنواع الدراما (غالباً ما ارتبطت بالمشكلات الاجتماعية والمجتمعية)⁽¹⁾، «شكلنا فريق داخل الساحة واطلقنا عليه اسم لتكن اجمل التطوعي كان عمل هذا الفريق هو الرسم، وقد رسمنا عدة لوحات فنية معبرة عن الثورة والسلمية والسلام والتضحية، تم وضعها في الساحة وعلى الجدران وعلى المدارس، كنا نحاول من خلال هذا العمل ان نثبت لهم ان الثورة سلمية من خلال اللون والفرشاة، من الصعب جدا وصف شعوري عندما كنت ارسم لوحة لصاحب التكتك الذي ينقل الجرحى او رسمي لصورة احد الشباب الذين استشهدوا في الثورة، ولكن كنت أحاول ان اقدم شيء من خلال موهبتي في الرسم»⁽²⁾.

ورغم مخاوفهن من الاختطاف، فإن هذا الهاجس لم يقف حاجزا أمام إقبال متزايد للنساء في الاحتجاجات، بدءاً من خط المواجهة الأول وصولاً إلى الخطوط الخلفية. وباندفاع كبير، تحدثت إحدى المسعفات التي كانت تتواجد داخل ساحة التحرير «على الرغم من المخاطر التي تحيط بنا في الخطوط الامامية، سواء رصاص حي او قنابل دخانية وغيرها الا انني احسست بدوري واهمية وجودي، جنباً الى جنب مع النساء الباقيات سواء بتقديم الخدمات الاخرى او الرسم او غيرها»⁽³⁾

وفي الحديث عن نتائج تشرين، «فضلاً عن التغييرات التي حصلت في الحكومة، الا أن تشرين انتجت وعيا للنساء بدورهن الحقيقي محاولة الخروج من الصورة

(1) زهراء علي، انتفاضة العراق والخيال النسوي، مصدر سبق ذكره.

(2) مقابلة، ناشطة مدنية ورسامة، النجف، تاريخ المقابلة تشرين الثاني 2021

(3) مقابلة، مسعفة في حراك تشرين، بغداد، كانون الاول 2021

النمطية في ظل الهيمنة الذكورية، حيث نرى اليوم ناشطين بارزين في تشرين فازوا بمقاعد في البرلمان العراقي ومن ضمنهم الناشطة البارزة نور نافع⁽¹⁾

هذه المرة، ما كان ملفتاً للنظر أن الكثير من الشباب كن من خارج التنظيمات السياسية وحتى خارج تنظيمات منظمات المجتمع المدني، وربما لم يسمعن من قبل عن مفاهيم النسوية أو الجندر أو لا يعرفن أي حزب معين. لقد ولدت أجيال في عالم السوشيال ميديا والإنترنت. هذا ما اكده احدى اوائل المشاركات في ساحة الحزبي «لقد كنت اول من تنصب خيمة للتظاهر في الساحة، وما يميز هذه التظاهرات عن قبلها انها عفوية بدون تخطيط او تدخل احزاب سياسية معينة، وعلى الرغم من المحاولات الكثيرة لابعاد النساء عن المشاركة الا ان زيادة الوعي بحكم سياسات التهميش والاقصاء التي كانت متبعة، ادى الى معرفة دورنا الحقيقي فهي ليست ثورة ضد النظام السياسي فحسب بل حتى على الاعراف والتقاليد التي تحجم دورنا»⁽²⁾

ومن خلال استبيان تم نشره على مواقع التواصل الاجتماعي للوصول الى اكبر قدر من الناشطات النسويات شمل الاستبيان على معلومات اساسية عن العمر والمحافظة والتحصيل والدراسي والمهنة والانتماء السياسي ثم بدأت بطرح الاسئلة التي تتضمن 5 اختيارات تبدأ لا اوافق بشدة ثم لا اوافق ثم محايد ثم اتفق ثم اتفق بشدة وكانت نتائج الاستبيان كالاتي:

كانت الاعمار المشاركة في الاستبيان ما بين 19 - 45 سنة والاغلبية منهم اعمارهم 26 سنة، اما بالنسبة للمحافظات فتشير النسب الى كثرة المشاركة في الاحتجاجات في المحافظات الجنوبية اكثر مما هو عليه في الوسط والشمال اما التحصيل الدراسي تراوحت بين شهادة متوسطة صعودا الى شهادة الدكتوراه وكانت النسبة الاكبر بكالوريوس بنسبة تتجاوز 50% اما المهنة فقد كانت متعددة بين ناشطين واعمال حرة وطالبات واساتذة جامعيين وموظفين وشكلت النسبة الاكبر الطلاب

(1) مقابلة، ناشطة نسوية، النجف، ديسمبر 2021

(2) مقابلة، مديرة منظمة نسوية، الناصرية، تاريخ المقابلة كانون الاول 2021.

اما بالنسبة للانتماء السياسي بلغت النسبة 100% مستقل، وكانت نسبة المشاركين في الاحتجاجات 86.7% والمؤيدين ما نسبته 13.3%

وتم طرح سؤال من وجهة نظر هل تختلف تشريين عن الاحتجاجات السابقة وكانت النسبة 43.3% اتفق و 36.7% اتفق بشدة و 6.7% محايد

ومن خلال البحث عن اثر تشريين وتأثيرها على وعي المرأة بحقوقها كانت النسب 50% اتفق و 36.7% اتفق بشدة و 6.7% لا اوافق

وكانت النسب على عبارة ان الذي ادى بالنساء للمشاركة بالاحتجاجات هو وعيها بدورها 50% اتفق بشدة و 46.7% اتفق و 3.3% محايد، وتكملة عن البحث عن الاسباب التي دفعت النسويات على المشاركة «كان السبب السياسي هو الدافع لمشاركة النسويات في تشريين» بلغت النسب 56.7% اتفق 13.3% محايد و 10% اتفق بشدة و 20% لا اوافق

وعن انجازات تشريين « حققت تشريين جزء من اهداف الحركة النسوية العراقية» بلغت النسب 50% اتفق و 10% اتفق بشدة و 26.7% محايد و 6.7% لا اتفق

اما مرحلة ما بعد تشريين فكانت العبارة المطروحة على الناشطات « تغيرت هوية النسوية العراقية بسبب ازدياد وعيها» كانت النسب 56.7% اتفق و 23.3% محايد و 6.7% لا اتفق و 13.3% اتفق بشدة

وعند الاستقصاء عن القيود المفروضة على النسويات في العراق وهل تشريين كسرت بعضا من هذه القيود 57.1% يتفقون على ان تشريين كسرت بعض القيود الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على النسويات في العراق 10.7% محايدين 21.4% اتفق بشدة و 10.7% لا اتفق مع انها كسرت بعض القيود المفروضة.

الخاتمة

افضى حراك تشريين العراقي 2019 الى جملة من الأمور المهمة التي تخص الواقع العراقي ومثلت تطوراً فريداً متجاوزاً على الكثير من التقاليد الاجتماعية والسياسية في

العراق ومن ابرز الأشياء التي خرج بها الحراك تجديد وتعزيز للهوية النسوية العراقية التي أصبحت تعي اكثر ما يحيط بها من حقوق وانتهاكات وهذا ما دفعها الى محاولة لتغيير الواقع عن طريق الحضور والمشاركة الفعالة في الساحات إضافة الى الحضور القوي للنساء على مواقع التواصل الاجتماعي لتحدي ثنائية «سياسي» و«مجتمعي».

شكل الواقع وتردي الخدمات وانعدام الامن والأمان مقومات ودوافع لتعزيز الهوية النسوية في ظل الانتفاضة العراقية وشكل ما يطلق عليه «المجتمع المدني النسوي» او «النسويات» الطابع الأبرز في هذه الانتفاضة حيث كان العامل الفارق عن الاحتجاجات السابقة.

كما إن مجموعة الإدراكات الاجتماعية - السياسية، والسياسية، والسياسية التي أفرزتها تلك الاحتجاجات لدى قطاع واسع من النسويات في مناطق مختلفة، لا بد أن تؤدي إلى إعادة نظر في طبيعة الاجتماع السياسي النسوي. لقد أسهم غموض وتشتت هذا الاجتماع في إشكالية واضحة في عملية بناء الدولة الوطنية الجامعة في العراق، فقد ظلت الدولة منذ تأسيسها تعاني من عقدة اشتراك أو عدم اشتراك الطرف النسوي في الحكم. ومن أجل ذلك لا بد من تمثيل تلك المدركات المذكورة بصورة عملية. فعملية إعادة الهندسة الاجتماعية في تلك البيئة - من خلال إعادة بناء المجتمع المدني والطبقة الوسطى والنخبة، وكذلك انتهاج البراغماتية في العمل السياسي، وعدم الارتهاان إلى سرديات تقليدية عجزت عن تحقيق تعاط سياسي صحيح، وهي التي ستغير، أو تعدل، نمط الاجتماع السياسي في المجتمع العراقي.

المصادر

- 1 - حداد ناريمان، الحركة النسوية العربية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، اطروحة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر - بسكرة -، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، 2019
- 2 - وضحي مسفر القحطاني، النسوية في ضوء منهج النقد الاسلامي، ط1، باحثات لدراسات المرأة، المملكة العربية السعودية، 2016، ص15.
- 3 - نبيل محمد صغير وليندا اكدير، إشكالية الهوية والمساواة في ما بعد النسوية،

- مجموعة باحثين، ط2، منشورات الاختلاف، 2013، ص249.
- 4- ويندي كيه، كولمار، وفرانسيس بارتوفيسكي، النظرية النسوية، مقتطفات مختارة ترجمة عماد ابراهيم، دار الاهلية، عمان، ط1، 2010، ص19 - 21.
- 5- ويندي كالمار واخرون، النظرية النسوية، مقتطفات مختارة، ترجمة: عماد ابراهيم، ط1، دار الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن، 2010، ص20 - 22.
- 6- جون. س درايزك وباتريك دنلفي، نظريات الدولة الديمقراطية، ترجمة هشام احمد محمد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2013، ص335.
- 7- رزق الله بالخير وخالد شعبان، اتجاهات الاساتذة الجامعين نحو دور مواقع التواصل الاجتماعي في تأطير الحراك الشعبي بالجزائر - الفيسبوك نموذجا - دراسة استطلاعية لعينة من اساتذة جامعة البويرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة اكلي محند او لحاج - البويرة -، الجزائر، 2020، ص55.
- 8- ثامر خرمة واخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 2014، ص5.
- 9- محمد الامين احمد عبد، مواقع التواصل الاجتماعي والحراك الشعبي (الاعتماد المتبادل)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2020، ص105.
- 10- عائشة دويدي، الحراك الشعبي في الجزائر بين الطرح والمعالجة (احتجاجات 2019)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد11، العدد1، نيسان 2020، ص863.
- 11- بوزيدي الهواري وعابر حفيظة، الحركات الاحتجاجية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي، عدد1، برلين، 2017، ص309.
- 12- حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، طهران، 2005، ص52 - 53.
- 13- صبيحة الشيخ داود، اول الطريق الى النهضة النسوية في العراق، ط1، 1958، مطابع الرابطة، العراق، ص33 - 35؛ وصال نجيب العزاوي، المرأة والتغيير

- السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012، ص 151.
- 14- اميرة سنبل وآخرون، النساء العربيات في العشرينيات حضوراً وهيبة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2003، ص 359
- 15- ناهض حسن جابر، حول شرعية النظام السياسي في العراق الحديث (1921 - 2003) مجلة روافد، بغداد، العدد الأول، 2008، ص 32.
- 16- وصال العزاوي، المرأة العربية والتغيير السياسي، دار أسامة، الأردن، 2011، ص 160.
- 17- علي عبد الامير علاوي، احتلال العراق ربح الحرب وخسارة السلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009، ص 193.
- 18- علي عبد الهادي المعموري، الاحتجاجات في العراق: الجذور والفاعلون، في السلوك الاحتجاجي في العراق الديناميات الفردية والجماعية، المؤتمر العلمي الثاني للجمعية العراقية لعلم النفس السياسي، بغداد، 2019، ص 13.
- 19- اياد العنبر، الاحتجاجات في العراق مماثلة السلطة وملل الشارع، متاح على الرابط الالكتروني <https://www.alhurra.com/latest/2019/10/01/>.
- 20- الهام مكي حمادي، مشاركة في احتجاجات تشرين 2019 اشكالية وجود في المجال العام، مجلة الاداب، ملحق 2، العدد 138، جامعة القديس، بيروت، 2021، ص 453.
- 21- زهراء علي، عراقيات وثائرات، ترجمة: صباح جلول، السفير العربي، متاح على الرابط الالكتروني: https://assafirarabi.com/ar/29559/2020/03/08/%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A%D9%91%D8%A7%D8%AA_%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A7%D8%AA%tarikh%AA/ 6/10/2021.
- 22- البرلمان العراقي يقبل استقالة عادل عبد المهدي، 1 كانون الاول 2019، سكاى نيوز عربية، متاح على الرابط الالكتروني <https://www.skynewsarabia.com/> middle – east

23 - علي طاهر الحمود، الاحتجاجات العراقية 2019 نظرة سوسيولوجية في ما حدث وماآلاته الممكنة، في كتاب: فارس كمال نظمي وخرن، الاحتجاجات التشريعية في العراق احتضار القديم واستعصاء الجديد، دار المدى، بغداد، 2020، ص 67.

24 - منظمة العفو الدولية، متاح على الرابط الإلكتروني <https://2u.pw/Gc4ww>

25 - وكالة الاناضول، متاح على الرابط الإلكتروني <https://2u.pw/A7eiD>

26 - احصائية مفوضية حقوق الانسان وكالة ناس، متاح على الرابط الإلكتروني <https://www.nasnews.com/view.php?cat=24797>

27 - زهراء علي، انتفاضة العراق والخيال النسوي، موقع السفير، متاح على الرابط الإلكتروني، <https://2u.pw/oPXbb> تاريخ الزيارة 4/ تشرين الثاني / 2021.

28 - هشام الهاشمي، تظاهرات العراق: سلوك اجتماعي لتغيير سلوك النظام، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الرابط الإلكتروني، <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/10/191015080122324.html> تاريخ الزيارة 2021 / 11 / 3

29 - يسرى الغرباوي، الاسباب والمسارات: الازمات الداخلية في العراق، المركز العربي للبحوث والدراسات، 30 / 8 / 2015 شبكة المعلومات الدولية // <http://www.acrseg.org/39327>

30 - عبد السلام بغداددي، الحراك الشعبي في العراق أسبابه وتداعياته، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 91، ربيع 2020، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص 20 - 21

31 - انتفاضة تشرين في العراق: من المتاريس إلى صناديق الاقتراع، تقرير منظمة الازمات، متاح على الرابط الإلكتروني: <https://2u.pw/5Q8pg>

الباحث/ يوسف هاشم عباس مواليد بغداد.
دكتوراه في علوم المسرح من جامعة بغداد

دور المسرح في بناء السلام عبر عروض مسرح الشارع التي قدمت في ثورة تشرين

ملخص البحث

يرصد ويحلل هذا البحث الدور الذي يلعبه المسرح في بناء السلام عبر عروض مسرح الشارع التي قدمت في ثورة تشرين، منطلقا من الوظيفة الاساسية للمسرح بشكل عام ومسرح الشارع بشكل خاص الذي يقدم عروضاً مسرحية لجمهور معين - منتخب او عشوائي - من اجل التأثير به والتفاعل مع ابرز ما يشغله من القضايا المصرية التي تواجهه، ولعل ما يميز مسرح الشارع انه ذو صبغة جماهيرية واضحة وذلك يعود الى حرية وسعة وتنوع مكان تقديم هذا النوع المسرحي، فضلا عن عوامل متداخلة تمنح هذا المسرح حرية في التعامل مع المكان والزمان، حيث يمكن ان تنتقل العروض المسرحية في مسرح الشارع بسهولة الى المكان المخصص لها وكذلك في الزمان المعين - وهذا ما سوف يتطرق له البحث في تجربة مسرح الشارع في احداث ثورة تشرين - ويشترك مسرح الشارع مع باقي المسارح في ان له بعضا من الخصائص التي من الممكن ان تجعل منه مسرحا يمكن ان يكون فاعلا ومؤثرا في موضوعه (بناء السلام) التي تتداخل بعض من خصائصها ومهاراتها والياتها مع خصائص مسرح الشارع، ويكن بذلك ان يكون مسرح الشارع مضمارا فنيا فاعلا في بناء السلام. ويحقق غاياته الانسانية الساعية الى تحقيق حالة الرفض والمواجهة لكل اشكال الاضطهاد والعنف ويحرض المتلقي للنضال من اجل تحقيق قيم السلام. لذا كان البحث مقسم وفق الهيكلية التالية:

الفصل الاول: وهو الاطار المنهجي الذي تضمن المقدمة، ثم مشكلة البحث والحاجة اليه. ثم (منهجية البحث - الإطار المنهجي) أهمية البحث، وهدف البحث وهو التعرف على اليات وادوات بناء السلام وتفعيلها كتقنيات للتواصل في مسرح الشارع من اجل تأثيراتها الايجابية بالمتلقي في بناء السلام. ثم حدود البحث وابرز الكلمات المفتاحية ثم الموقعية.

الفصل الثاني: هو الاطار النظري وقد شمل هذا الفصل مبحثين مركزة باتجاه تحقيق اهداف البحث وهما: المبحث الاول: تطرق الباحث الى دراسات السلام المرجعيات والمفهوم والاشتغال. وبناء السلام ومسرح الشارع. ومهارات وأدوات بناء السلام والمسرح.

اما المبحث الثاني فتحدث حول، مسرح الشارع رؤيا وفق سيولوجيا المسرح. اما الفصل الثالث فرصد إجراءات البحث وجاءت كما يلي: مجتمع البحث وعينات البحث، ومنهج البحث، ثم تحليل مسرحية دخان وبعدها النتائج ومناقشتها والاستنتاجات ثم بقائمة المصادر والمراجع.

المنهج النوعي

المقدمة:

المسرح بوصفه حقلا فنيا وعلميا وجماليا قابلا لاحتواء المفاهيم العلمية والفكرية والجمالية التي من الممكن ان يستثمرها عبر الياته الفنية ويحولها الى مادة حيوية يمكن لها ان تؤثر بشكل مباشر في تطويره وديمومته وبالنتيجة ينعكس هذا التطور على تواصله مع المتلقي الذي عدته نظرية التلقي الشريك الاساسي في المسرح (عرض مسرحي = صانعي العرض + متلقي). والسلام واحدا من المفاهيم الحيوية والاحتياجات الملحة التي باتت من الضروري ان تولى اهمية كبرى لدراستها والافادة منها لاسيما في ظل الوضع العالمي الراهن الذي يشهد عواصف عنفية في كل بقاع الارض ولا سيما في بلد مثل العراق اذ يعيش حالة من العنف المزمن ادت الى تدهور اوضاعه السياسية والاقتصادية واثرت على حياة المواطن لما عاناه من ويلات تلك الازمات والحروب

وبات احوج الى جميع المبادرات التي من الممكن ان تسهم في حل النزاعات والمشكلات وايجاد سبل لبناء السلام؛ لذلك فان دراسة تفحصية للمسرح والسلام باتت ملححة كون فن المسرح يمكن ان يدخل ضمن الاليات والتقنيات المستخدمة في تحقيق السلام الذي عبر عنه (وولفغانغ ديتريخ) با (السلام المتعدد العابر للعقلانية) الذي هو في جوهره « يوحد لحظة الروحانية مع العبر الشخصية والارادة وكذلك يربط بينهما جميعا فنتج لحظة السلام النابعة من التناغم» وبذلك يحاول الوصول الى سلام حيوي يستطيع ان يعطي للإنسان فسحة من الامل والمحبة والازدهار.

وكذلك يمكن عن طريق تقديم مفاهيم السلام عبر المسرح ان نحقق مسرحا يلامس الهدف التقليدي الاصيل للمسرح وهو (التطهير) الذي يحاول المسرح من خلاله افراغ ما يعلق بالنفس البشرية من ادران الكراهية والغل وما الى ذلك من المفاهيم الفاسدة التي تلوث فطرة الانسان المسالمة.

ان العمل الجماعي في المسرح يقود بالنتيجة الى صناعة مناخ عمل إيجابي، وبدوره، يؤدي إلى شعور بقيمة الذات من قبل جميع المشاركين (ملقي ومتلقي - ممثل وجمهور) وبذلك يحقق العرض المسرحي احتفالية تجعل من المتلقي عنصرا شريكا في بنية الأداء المسرحي فهو يعيش المشكلة التي يصدرها العرض التي هي بالأساس مستنبطة من واقعه السياسي والاجتماعي والثقافي فيتداخل ويتناسج ويتناغم معها عن طريق تواصله الحضورى عبر تعبيراته الحركية والصوتية والوجدانية من حزن وفرح واندماج.

ان عملية مواجهة المتلقي مع الحدث المسرحي ليست محصورة بمسرح الشارع وانما عمل عليها كثير من كبار المسرح في عصرنا الحديث ولعل ابرزهم (بيتر بروك وبرخت) واخرون وهذا الفعل يطلق عليه (أنسنة الحدث) والذي يقصد به طريقة الأداء التي تكشف مناطق مبتكرة للاقتراب من ثقافة الاخر عن طريق حشد عدد كبير من الوسائل الفنية والتعبيرية المتناقضة التي تسعى الى جذب اهتمام المتلقي من اجل اشراكه وجدانيا مع خطاب العرض الجمالي والفكري لان الفن بطبيعته يصمم على الواقع الحسى للإنسان لينتج شكلا ومضمونا باستطاعتها خلق حالة من التواصل

الإيجابي الذي بطبيعة الحال ينتج عنه حالة من السلام التي تعم الفضاء العمومي للعرض. ويحد وصف هيجل «الفن يعطي المدلولات حضورا حسيا مطابقا، يجب ان يكون للعمل الفني المصمم على الواقع الحسي، مضمون داخلي يمثل إذان المضمون وشكله يكون ثمرة للنشاط الفني الروحي، مصدرها التمثيل الانساني».

وبذلك يمكن لنا ان ندرك الاهمية الكبيرة لدور الفن في صناعة السلام ولا سيما فن المسرح وبالأخص مسرح الشارع كونه يتمتع بمواصفات تميزه عن سواه من القوالب والاشكال المسرحية الاخرى ولعل ابرزها هو مواجهته الفعلية للمتلقي في الفضاء العمومي بلا قيود وبلا اشتراطات بروتوكولية مسبقة في ممارسة ديمقراطية حرة.

مشكلة البحث والحاجة اليه.

اتخذ هذا البحث من موضوعه (المسرح والسلام) مادة لبحث وذلك للأهمية التي يلعبها المسرح في بناء السلام، ويمكن لهذا البحث ان يحقق إجابة للأسئلة الاتي:

- 1- هل يستطيع مسرح الشارع ان يكون وسيطا فاعلا في عملية بناء السلام؟
- 2- ما هي اليات وادوات ومهارات الاتصال التي يعتمدها مسرح الشارع في بناء السلام؟

(منهجية البحث. الإطار المنهجي)

أهمية البحث:-

تتجلى أهمية البحث في: الإفادة من النتائج المتوقعة لهذه الدراسة للعاملين في حقول حقوق الانسان ودراسات السلام والحقل المسرحي.

هدف البحث:-

يهدف البحث الى ما يلي:-

التعرف على اليات وادوات بناء السلام وتفعيلها كتقنيات للتواصل في مسرح الشارع من اجل تأثراتها الايجابية بالمتلقي في بناء السلام.

رابعاً. حدود البحث

1. الحد الزمني: العام (2019)
2. الحد المكاني: بغداد، ساحة التحرير.
3. الحد الموضوعي: مسرحية دخان.

الكلمات المفتاحية

السلام:

عرفته جامعة او كسفورد الأمريكية: «بأن السلام هو حالة او فترة ليس فيها حرب او انتهت فيها حرب. وهو «غياب العنف/ الشر وحلول العدل، السلام هو مبدأ وصفة اخلاقية تقوم على الاستقرار الداخلي وطمأنينة الروح». « السلام هو التوازن بين العلاقات المتناظرة وليس الحكم على فاعل مفرد»

ادوات بناء السلام:

هناك مجموعة من المهارات التي يعتمدها المختصون في بناء السلام يمكن لنا استثمار ما هو منسجم مع عمل المسرح في التأثير على المتلقي وهذا المهارات يمكن تلخيصها بما يلي:

مهارات الاتصال لبناء السلام ويمكن ايجازها بالنقاط الاتية:

- مهارات التأمل الذاتي
- مهارات الاستماع الفعال
- مهارات التكلم الدبلوماسي والتأكيدي
- مهارات الاستعلام
- مهارات حل المشكلات بطرق خلاقية
- مهارات الحوار
- مهارات التفاوض
- مهارات الوساطة.

مسرح الشارع:

مسرح الشارع «تسمية تطلق على عروض مسرحية تجري خارج العمارة المسرحية في الساحات العامة وفي الشوارع وخصوصية مسرح الشارع تكمن في انه يخلق علاقة فرجة لها طابع حيوي يكون التلقي فيها مختلفا عن علاقة التلقي التقليدية فالعرض الذي يجري في الشارع كمكان مفتوح مقتطع من الحياة اليومية لا يسعى بالضرورة الى تحقيق الايهام وانما الى مشاركة المتفرج. في بداية القرن العشرين ومع اعادة النظر لوظيفة المسرح في علاقته بالجمهير اعتبرت صيغة مسرح الشارع وسيلة هامة لتحقيق علاقة الفرجة الحيوية هذه » (مسرح الشارع هو مسرح سياسي راديكالي يقدم عروضه في الشوارع والمدارس والمراكز التجارية، وخارج بوابات المصانع وفي اي مكان اخر يمكن ان يتجمع فيه الناس انه مسرح بسط واثارة للقضية وتمارس فرق هذا المسرح نشاطها بصوره واعية). تجدر الإشارة هنا الى اننا سوف نرحل عملية الشرح المستفيض للكلمات المفتاحية وبعض الاصطلاحات التي ترد في هذه الدراسة الى متن نص الاطار النظري.

الموقعية:

ان دراسة فن المسرح وبناء السلام هي من الدراسات التي يمكن ان تسهم في انفتاح الفنون على حقول المعرفة الاخرى، وبالعكس، مما يخلق حالات من التناجح والتناغم الذي يؤدي بالنتيجة الى انتاج معرفة جديدة.

فلو عملنا على رصد اثنوجرافي موجز لواقع العراق والعاصمة بغداد على وجه الخصوص من حيث الوضع الاجتماعي ومدى تأثيرات الحروب على المجتمع ومن حيث الواقع الفني والثقافي الذي انتجه هذا الواقع المأساوي لتلمسنا حجم الحاجة لاختيار مثل هذه الدراسات.

تكتسب هذه الدراسة اهميتها كونها تعمل على محورين اساسيين الاول يحاول ان يستفيد من مفهوم ونظريات السلام من اجل التأثير في المجتمع الذي نخرت بنيته الحروب والنزاعات والصراعات وبت بأمس الحاجة الى عملية صنع السلام بين افراده. والمحور الاخر وهو استخدام الفنون ولا سيما فن المسرح كأداة فاعلة

في صنع السلام لما يتميز به هذا الفن الحيوي الذي دائما ما يكون على تماس مباشر مع قضايا الانسان ومشاكله وهمومه، فلو تأملنا سيرورات المسرح منذ فجر انبثاقه الى اليوم لوجدنا انه لازال الانسان وقضاياه ومشاكله تشكل البنية الأساسية للمسرح والانسان لازال مادته الجوهرية.

ومن كوني مخرج مسرحي واكاديمي مختص في مجال المسرح وكذلك ناشط مدني ومهتم بقضايا حقوق الانسان، صنعت عروضاً مسرحية استهدفت عن طريقها ابرز القضايا التي تشغل الشارع العراقي وقضايا المواطن وكان تركيزي ينصب على ابرز قضايا المجتمع العراقي ففي مسرحية (ثرثرة في ساحة التحرير) ناقشت موضوع الحرب وتأثيراتها على الفرد في عمل مونودراما، وفي مسرحية (اجراس النجاة) ناقشت حياة اسرة عراقية ام وابنها في أزمة السيارات المفخخة وموجة العمليات الانتحارية التي تعرض لها العراق، وفي مسرحية (كحل) وهو بصيغة مسرح المضطهدين ناقشت قضايا النساء وبالخصوص الشابات منهم فيما يتعلق بموضوع الهجرة التي تعرض لها ابناء العراق في زمن دخول داعش زما تركته هذه الظاهرة من تأثيرات كبرى على الوضع العام للبلاد.

كل تلك المسرحيات وسواها من العروض التي اعلم عليها مع طالباتي في معهد الفنون الجميلة للبنات كانت تناقش وتعرض الى موقف الفرد من المتغيرات والظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تمارس عليه ومدى تأثير تلك الظروف التي انتجت اشكال متنوعة من العنف الظلم والانتهاكات على واقعة وهو يحاول المواجهة والبحث عن نسائم السلام والامن الذي فقده.

ويمكن لنا عبر هذا الرصد الموجز أن نطرح السؤال الابرز وهو، كيف يمكن للمسرح ان يكون الحقل الفني الاكثر تأثراً وتأثير بالمتلقي وكيف يمكن تضمين هذا المسرح مفاهيم السلام؟

ان المسرح واحد من اهم الفنون التجسيدية التي تستنبط مادتها من الحياة، ومن تجربة الانسان الذي يتفاعل مع تلك الحياة، فهو لا يزدهر ولا يتطور الا بالتفاعل مع الحياة (لان المسرح يستهدف سبر اغوار التجربة الانسانية المتحولة دوما المتغيرة

أبداً، والتي تنأى بطبيعتها الحية والفاعلة عن الثبات والجمود، وعن الانحصار في أية قوالب محدودة). والمسرح كما هو معروف (يعمل في إطار النظام الثقافي الذي ينتمي إليه ويستطيع عن طريقه إحلال بعض العناصر الجديدة محل أخرى قديمة) وهذا الإحلال ناتج عن القوة التناغمية للمسرح مع المجتمع. إذ لازال المجتمع العراقي يمتلك الرغبة في مواصلة مشاهدة العروض المسرحية والتفاعل معها وحضور فعالياتها رغم الانتكاسات الممنهجة وسياسة التقويض المتعمدة للممارسات الفنية في البلاد وبالأخص الممارسات المسرحية الناتجة عن توريط البلاد في حروب عبثية ذاق من ويلاتها الكثير، لازال الفرد العراقي يجد في الفن والمسرح متنفساً ومساحة آمنه تبعث السلام في نفسه، ويتضح ذلك من خلال المهرجانات المسرحية المحلية التي تقيمها مؤسسات الدولة والمبادرات الفريدة للنشطاء في مجال المسرح وكذلك الفرق المسرحية المستقلة العاملة خارج أسوار المؤسسات الرسمية والتي نشطت في الآونة الأخيرة في التظاهرات والاحتجاجات التي شهدتها العراق بعد احتلال عام 2003، إذ كان للمسرح حضوراً عضوياً في المشهد الثقافي والاحتجاجي على وجه الخصوص منذ احتجاجات 2011 إلى احتجاجات ثورة تشرين 2019 التي كانت قد أنتجت فعاليات وعروض مسرحية للشباب في ساحات الاحتجاج في عمومي العراق وفي ساحة التحرير وسط بغداد والتي سوف نستفيد منها كعينات لهذه الدراسة.

أن هذه الفعاليات وسواها سواء كانت في بغداد أو المحافظات العراقية الأخرى إنما تؤثر على ان حضور المسرح وبالأخص مسرح الشارع كان له الدور الأبرز في عملية التحريض والاحتجاج عبر خطابه المناهض للعنف والداعي للسلام.

لذلك تكتسب مثل هذه الدراسات أهمية في رصد وتوثيق ومعرفة مدى تأثير فن المسرح وخصوصاً مسرح الشارع في عملية بناء السلام عبر اليات ومساقات بناء السلام.

المبحث الاول:

دراسات السلام المرجعيات والمفهوم والاشتغال.

بناء السلام.

جاءت دراسات السلام كضرورة ملحة نتيجة تفاقم الحروب التي شغلت العالم وتحديدًا في نهايات الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة وانتشار حركات الاستقلال الوطني وعمليات التحرر من العنصرية والمطالبات بحقوق العمال والنساء والاقليات في الخمسينيات. ومن هنا جاءت الاهمية في دراسات السلام بشكل مستقل خارج اطر العلوم والمجالات الاكاديمية التي كانت مهد كعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم النفس الاجتماعي. «منذ نهاية الستينات بدأت بعض الجامعات والمركز الاكاديمية في الغرب وخاصة الولايات المتحدة الامريكية تخصيص دورات دراسية في مجال حل النزاع والسلام ثم تطور الى تأسيس برامج اكاديمية لدراسة السلام كمجال اكاديمي مستقل.. وهناك اساسيات مهمة في دراسات السلام ابرزها هو فهم اسباب ودوافع النزاع والعناصر التي ادت الى تفاقم النزاع والعناصر التي تعمل على تهدئة النزاع وفهم اساليب حل النزاع وبالخصوص الاساليب السلمية التي لا تلجأ الى العنف، كما وتعتمد دراسات السلام على مبادئ ابرزها التعدد المنهجي ودعم وحماية المستضعفين وتوظيف وسائل تعاونية لحل النزاعات، والادراك والكياسة الثقافية واستخدام اساليب تعليم تفاعلية وتعاونية، والوقاية من النزاعات»

بناء السلام ومسرح الشارع.

ان عملية التلقي والتفاعل مع المسرح تتم على المستوى التفاعلي الفكري والحسي وعلى مستوى المضمون، وعلى مستوى الشكل الجمالي، وكذلك مستوى الاداء، وهذه الاشتراطات تحدد مدى فاعلية التلقي ومستوى المتعة وطبيعتها. وفي احيانا نجد ان التفاعل يبنى على اسس مقصودة واغير مقصودة لان مسرح الشارع من الطبيعي ان يتعرض الى موجات من التدخل الخارجي ولارتجال مما ينتج تعابير

تواصل ربما تكون غير لفظية لكنها مؤثرة وفاعلة، ولعل المهم في عملية التلقي هو مدى الموقف الذاتي للمتلقي تجاه ما يراه ويستقبله، ففي كل مسرحية يشاهدها يقوم المتلقي بأحداث مقاربات ومقارنات ما بين مرجعه الخاص ومرجعيات العمل المقدم، ولو تأملنا ما للجمهور من اثر بالغ في العملية المسرحية لعرفنا بشكل جلي ما يمكن ان يحققه المسرح وخاصة مسرح الشارع في عملية بناء السلام واستخدامه كوسيلة مؤثرة وفاعلة بالتأثير على المجتمع.

لو تأملنا احد ابرز النماذج المسرحية التي تقدم كصيغة من صيغ مسرح الشارع وهو (مسرح المضطهدين) لوجدنا ما يثبت مدى تأثير المسرح الايجابي كونه وسيطا فاعلا في عملية بناء السلام، اذ يعد مسرح المضطهدين واحد من الصيغ المسرحية المعاصرة التي يمكن ان تقدم في الشارع او المسارح المغلقة، وهذا النوع من المسرح الذي يقدم كصيغة فنية احتجاجية لأفراد وجماعات عانت الاضطهاد والتهميش وتحاول عبر نضالها الحصول على حقوقها ومكتسباتها المشروعة، ان (اغوست بوال) الذي اسس هذا النوع من المسرح كان يعتقد بان الاحتجاج والرفض عبر الصيغ الفنية او القتال للحصول على الحقوق للشعوب المضطهدة حق مشروع ويصفه بانه (حركة لا عنفية) ينتج عنها (سلام من دون موقف سلبي)، ان الاليات التي يستخدمها صانعو السلام تقترب بشكل كبير من اليات اداء الممثل في مسرح الشارع عموما، كما ان المضامين الفكرية والجمالية لمسرح الشارع تجعل من وسيطا جماليا وفكرية بالغ الاهمية اذا ما استثمر بشكل علمي في عملية صنع وبناء السلام.

ثالثا: مهارات وأدوات بناء السلام والمسرح.

هناك مجموعة من المهارات التي يعمل عليها صانعو السلام من اجل التأثير والوصل الى غاياتهم النبيل في تفتيت الصراع وبناء قواعد امنة للسلام، وهذه المهارات تقترب بشكل كبير مع الاليات المتخذة في عملية التواصل في مسرح الشارع والتي يمكن عن طريقا الوصول الى الغايات التي يحاول المسرح التوصل اليها من اجل التأثير، ومن ابرز تلك المهارات ما يلي:

- مهارات التأمل الذاتي

- مهارات الاستماع الفعال
- مهارات التكلم الدبلوماسي والتأكيدي
- مهارات الاستعلام
- مهارات حل المشكلات بطرق خلاقة
- مهارات الحوار
- مهارات التفاوض
- مهارات الوساطة.

ان تلك المهارات المستخدمة في بناء السلام التي يتوجب على صانعي السلام التحلي بها هي ذات المهارات التي يتوجب على الممثل في مسرح الشارع ان يتقنها ويتعامل بها مع الفئات المستهدفة وكذلك هو الحال مع استخدامه لأدوات الخاصة ببناء السلام وهي (الحوار، التفاوض، والوساطة)، ان هذه الادوات المستخدمة في عملية بناء السلام هي ليست وليدة اليوم بل انها موجودة منذ القدم لأنها كانت ولا زالت تلعب دورا هاما في صنع السلام استخدمها الانسان بشكل فردي او جماعي عند حدوث نزاع ما، ان عملية صنع السلام ليست حكرا على مؤسسات رسمية واو غير رسمية دولية كانت ام محلية، بل ان عملية صنع السلام متاحة للجميع ويمكن لنا كأفراد ان نقوم بلك المهمة ولعل ذلك ما يجعل من استثمار مجالات كثير ومنها الفنون - فن المسرح - كأدوات في بناء السلام بات ضروريا لوجود تقارب حد التماثل بين الادوات والاليات التي يستخدمها صانع السلام وصانع المسرح.

المبحث الثاني:

مسرح الشارع رؤيا وفق سييسولوجيا المسرح.

تهتم سييسولوجيا المسرح بدراسة المسرح من الناحية الاجتماعية وهي تبحث في مختلف انواع العلاقات التي تربط بين الممارسة المسرحية والمجتمعات التي تشكل الارضية التي ظهرت فيها. كما انها توسع هامش ما يدخل في اطار المسرح ليشمل مختلف اشكال التعبير الاحتفالية الجماعية. ومن ابرز الدراسات في هذا

المجال، الابحاث التي كتبها عام 1965 عالم الاجتماع الفرنسي (جان دو فينو) ومنها (سيسيولوجيا المسرح) و (سيسيولوجيا الظلال الجماعية). ويحدد فيها معنى مفهوم الاحتفال، ويميز بين ما يسميه الاحتفال الجماعي والاحتفال المسرحي. ولم تتمكن سيسيولوجيا المسرح من ايجاد ملامحها الخاصة التي ميزتها عن المناهج الاخرى الا عندما انطلقت من التساؤل حول دور المسرح في المجتمع، وبذلك حددت مجالاتها باتجاهين متكاملين: كيف يمكن للمنهجية السيسولوجية ان تساعد على فهم المسرح الذي هو في جوهره حدث اجتماعي كظاهرة اجتماعية؛ وكيف يمكن للمسرح ان يساعد على فهم الظواهر الاجتماعية، اي دراسة المجتمع وما هو اجتماعي كحالة استعراضية اي من زاوية مسرحية.

ويعتبر المعاصر (ايفرنيج جوفمان) من اشهر من يكتب في (علم الاجتماع النفسي) ونحاول من خلال استعراض رؤيته بشكل مختصر عن طريق كتابة (تقديم النفس في الحياة اليومية) والذي حاول فيه التركيز على دراسة المجتمع وما هو اجتماعي كحالة استعراضية اي من زاوية مسرحية... يهتم بشكل اساسي بكتابة (تقديم النفس) بتوثيق ما يسمى ب «التعبير المنخرجة» وهي التعبيرات ذات الطابع المسرحي والقريني، اللا لفظي، والاحتمال الا تكون مقصودة، سواء كان هذا الاتصال صمم عن قصد ام لم يصمم، ونستدل على المعاني ونتوصل الى انطباعات من افعال الاخرين. وغالبا ما نعتمد في ذلك على افعالهم اكثر من اعتمادنا على كلامهم فتعابير الوجه والإيماءات وسرعة ونوعية الافعال يمكن ان تعبر عن المشاعر بدقة اكثر من تعبير السلوك اللفظي عنها... كما ويشير جوفمان الى (الانا الفاعلة) «وهي الذات المندفعة النشطة المبدعة». ولا تخلوا صياغته بهذا الخصوص من الاهمية والأثارة: «ان التعبير المفهوم المطلوب في الاداء يشير الى تناقض هام بين ذاتنا الفطرية وذاتنا الاجتماعية الناشئة عن التنشئة. فمن المفروض اننا كبشر نملك دوافع متنوعة وامزجة وطاقتات تتبدل من لحظه الى اخرى... اما كشخص يلعبون امام جمهور، فأنا نمر ياخضع الروح الى عملية بيروقراطية وتطبيع اجتماعي، بهذا يشير جوفمان الى الناحية التهورية الاندفاعية لدى الانسان. ان تلك الروية التي اعتمدها (ايفرنيج جوفمان) تنسجم مع تأثيرات المسرح بشكل عام ومسرح الشارع بشكل خاص في عملية التلقي عبر

اليات الاتصال التي تعني بنقل الأفكار وكل المعلومات والاتجاهات بين الأفراد من شخص لأخر. واليات التواصل التي تعرفُ (جيهان احمد رشتي) على أنه « المنظومة التي بموجبها يمكن للعلاقات البشرية أن توجد وتتطور إلى جميع الرموز الفكرية، بما في ذلك رسائل بثها عبر الأبعاد والسلوك في الزمان، وتشتمل على تعابير الوجه والموقف والحركات وردود الأفعال ونبرات الصوت» (2). وعليه فان الاتصال هو عملية تفاعلية بين المرسل والمتلقي في مضمون اجتماعي معين يتم من خلاله نقل الأفكار والمعلومات عن تلك المواضيع. وان مسرح الشارع - باي صيغة من صيغة - هو وسيلة فاعلة لعملية الاتصال والتواصل التي تتفق مع ما ذهب اليه (ايفرنيج جوفمان) - التفاعل الرمزي - الذي يسمح بالتبادل العقلاني لمجموعة من وجهات النظر بين طرفين (مرسل - مستقبل)، عن طريق ما يطلق عليه هابرماس بـ (الفضاء العمومي) الذي يشترك فيه المرسل مع باقي المجموعة الموجودة في عملية ربط صلة الفرد بالشريك الاخر، والمفاد من هذه العملية هو تشكيل لحمة نسيج اجتماعي ثقافي على وفق أنموذج المناقشة التي تكون الصلة المشتركة بين المرسل والمستقبل في إطار تواصل عقلاني بين وجهات النظر من اجل الوصول الى قناعة مشتركة او راي عام موحد. (2) وبذلك يمكن لنا تحقيق تأثير واضح في شحن الفضاء العمومي باتجاه عملية بناء السلام عبر مسرح الشارع.

الفصل الثالث

إجراءات البحث

مجتمع البحث

بعد إجراء عملية المسح تبين عدم وجود دراسات سابقة في هذا التخصص الدقيق في حدود البحث الزمنية والمكانية.

عينات البحث:-

لقد اختيرت العينة على أساس:- كونهما عرضا ينتمي لمسرح الشارع ويحمل مضامين تخص عملية بناء السلام.

وقد سبب الباحث أيضا اختياره لهذه العينة بالأسباب التالية: —

1. إن هذه المسرحية تمثل مسرح الشارع وقد انتجت لهذا الغرض، وهي موثقة في شبكات الانترنت عبر وسائل التواصل، وتعبر عن حالات العنف في مضامينها والتي تستدعي ان يكون للسلام ومضامينه وجود فيها وكونها عروض تفاعلية. وإنها تمثل فرضيات البحث.

منهج البحث:

سوف يعتمد الباحث المنهج التاريخي في تتبع المراحل التطورية للمسرح والسلام في مجالاته المختلفة، ويعتمد المنهج الوصفي في دراسة وتحليل المعطيات الفنية الآنية وتحليل العينات.

اداة البحث:-

- 1- المعايير والمؤشرات التي حددها الباحث في المشكلة والإطار النظري.
- 2- الوثائق/المصادر وكتب.
- 3- المقابلات الشخصية التي اجريت مع المخرجين.
- 4- شبكات التواصل الإلكتروني (واتساب، يوتيوب).
- 5- الملاحظة المباشرة والخبرة الذاتية.

تحليل المسرحية

مسرحية دخان

التاريخ: 2019/12/13

تأليف واخراج: تحرير الاسدي

تمثيل فريق: مجموعة من المتظاهرين مع مجموعة من الممثلين الشباب)

المؤثرات الصوتية والموسيقية: نور محمد تقي

مكان العرض: العاصمة بغداد/وسط الشارع في ساحة التحرير.

فكرة العرض:

تدور أحداث قصة المسرحية التي كتبت بشكل خاص لمسرح الشارع حول مجموعة من المتظاهرين السلميين الذين خرجوا من اجل المطالبة بحرياتهم وكرامتهم ووطنهم المختطف واعتراضهم على نظام الحكم التعسفي الذي هدر كرامتهم واضاع ثروتهم واضطهادهم ومارس كل اشكال العنف بحقهم واضاع وطنهم.

العرض:

الشارع فارغ، الممثلين على ارضفة الشارع من اليمين واليسار، وجود ميكروفونات وسط الشارع، الجمهور من المتظاهرين متواجد يحيط بالممثلين المتظاهرين والممثلين الشباب، على انغام صوت غناء المتظاهرين الممثلين، « دخان دخان... بكل مكان دخان...» يفتح العرض المسرحي اولى مشاهده.

دخان دخان بكل مكان دخان ليش الاسود ليش سيد الالوان كلنه هسه نريد تنهي الاحزان وهموم عدنه ضيع بعالم النسيان... هتافات المتظاهرين وهم يلبسون كماداتهم الواقية من الدخانيات وهذه الظاهرة انتشرت في ثورة تشرين بعد ان قامت القوات الامنية برمي المتظاهرين بالقنابل الدخانية لتفريق المحتجين استثمر مخرج العرض هذه العلامة ليعبر عن مدى التلوث الموجود في الفضاء العمومي.

في خضم هذه الهتافات يبدأ (الطرف الثالث) بقذف الدخانيان على حشود المتظاهرين من اجل تفريقهم فيتقدم الحشود طفل يحمل العلم العراقي وقد خط على قميصه الابيض شعار التظاهرات الاساسي (نريد وطن) وبعدها يسقط هذا الطفل شهيدا ويتلقفه احد الاصدقاء وينقل في (التكتك) التي تمثل احد ابرز ايقونات تظاهرات تشرين فتعلوا اصوات المتظاهرين بهتاف (سلمية سلمية) في هذه الاثناء تشارك مجموعة من الافراد المتواجدين ضمن الحشود بالمشاركة في المشاهد المسرحية بطريقة تشاركية ارتجالية يعتمدها مسرح الشارع كأحدي اليات اشتغاله. وقد أبرزت المعالجات الفنية للعرض التوظيف المبتكر للأدوات المسرحية التي استخدمها (الممثلون - المتظاهرون) المستمدة من روح البيئة الاحتجاجية، بشكل فاعل وذكي، بوصفها وسيلة فعالة للصورة المسرحية الشرية بدلالاتها وإيحائها من خلال تكوينات وتشكيلات فنية معبرة وموحية، والذي ساعد على أيقاظ إيحائها هو الفعل التأثيري للممثلين عبر أدائهم المتقن، وحرصهم على التسامي في الفعل المسرحي، لكي يمسكوا بزمام فعل التأثير على المتلقي.

وفي فعل تشاركي اخر يصفق الجمهور بحاراه ويهتف مع المتظاهرين الممثلين في مشهد لا يميز فيه بين المتلقي والممثل وهنا ينتقل المخرج بنا بعد توقف قصير الى لوحة مسرحية اخرى يعمها الصمت وتوقف الممثلين عن الحركة وتحولهم الى اشبه ما يكون بالتمثيل في اشارة لتوقف الزمن في تلك اللحظات فتعم لحظات من الصمت الرهيب المكان... من بين تلك الجموع الصامتة ينبري ثلاثة من الممثلين ليقفوا امام الميكروفونات التي تعد وسيلة احتجاج وايقونة لإعلان الصوت الراض لكل اشكال الاضطهاد والقهر.

تبدأ الحوارات بين هؤلاء الثلاثة لسرد وقائع واحداث سياسية من تاريخ العراق المعاصر ويبدأ من ثورة العشرين والتي يصف بها دور القوات الانكليزية المحتلة وكيف تصدى لها ابناء العراق في ثورة العشرين وكيف فرح الشعب بتحرر من تلك القوى وحاول تأسيس دولته الحديثة ثم جاء الحكم الملكي وحاولت الدولة العراقية ان تقف على اقدمها لكن سرعان ما تهاوى حلم اقامة الدولة المدنية الحديثة بعدها جاء الحكم الجمهوري الذي لم ترى منه الدولة العراقية الحديثة سوى الانقلابات والويلات والحروب العنيفة والعبث بمقدرات الشعب والحكم بالحديد والنار والظلم والاستبداد والقهر والتي تجسدت في انصاع صورها ابان حكم البعث وصدام.

وبعدما سقطت الدولة العراقية في ايشع مرحلة من مراحل تاريخها على يد القوات الامريكية التي كانت تقود ما يسمى بقوات التحالف والتي قلت كل امال الشعب العراقي بأن يعيش في كنف دولة مدنيه يسودها القانون والعدالة وجاءت بنظام في ظاهره ديمقراطي الا ان الوقائع انتجت لنا نظام سياسي فاسد لم ينتج عنه سوى الدمار والاستهتار والفساد والطائفية والتهمجير والخراب، تلك النتائج دفعت هؤلاء الشباب المتظاهرين للوقوف بوجه هذا النظام التعسفي عن طريق التظاهر السلمي في العاصمة بغداد ومحافظات الوسط والجنوب والتي جوبهت من قبل قوى اللادولة (الطرف الثالث) بالقتل والتغيب والاختفاء القسري وكل اشكال التهيب.

ينتهي هذا المشهد المسرحي بتوجيه الاسئلة من قبل الممثلين الى الجمهور فيقوم الجمهور من حشود المتظاهرين بالإجابة عن اسئلة الممثلين بالتتابع وهنا تشترك كل فئات المتظاهرين

- ليش تظاهر

- ابن المسؤول بشنو احسن من عندي؟

- اتظاهر لان مستقبل ابوي ضاع وما اريد اضيع مستقبلي.

ثمة يقوم احد شباب التظاهر من مدينة البصرة وهو يحمل (طبل) ويغني وينتقد وضع مدينة البصرة المزري وينتقد الاحزاب التي سلبت خيرات المدينة....

وفي مقابلة *اجريت مع مخرج العرض المسرحي تحدث فيها عن الدوافع التي

دعته لكتابة واخراج هذا العرض المسرحي في تلك المرحلة المهمة من تاريخ العراق،
جاء فيها

كان هناك حديث في ساحة التظاهر حول ان هناك مظاهر للعنف من قبل القوات
الحكومية وبعض المندسين فحاولنا ان ننشئ رسالة سلام ومحبة مفادها اننا دعاة سلام
ومحبة وان ثورتنا سلمية مهما تحاول بعض الطراف تشويهها وشيطنتها حاولنا الرد
على كل التدايعات ان نتظاهر بطريقة سلمية عن طريق عرض مسرحي يحاول ان ينشر
ثقافة السلام ونبذ العنف واخترنا ان يكون مسرح الشارع هو احد اشكال الاحتجاج
التي نجدها مشروعة وذات مضامين جمالية وفكرية يمكن لها ان تسهم في اشاعة روح
السلام والمحبة.

وكل انسان يحق له ان يتظاهر بطريقتهم السلمية المشروعة التي يجدها صحيحة
وانا وفريق عملي وجدنا ان المسرح هو افضل طريقة للاحتجاج السلمي.

وفي رد على سؤالنا كيف تم اختيار الممثلين قال الاسدي ان اغلب الممثلين
المتواجدين في العرض هم من المتظاهرين انفسهم لأننا حاولنا ان نبتعد عن الاجواء
الاصطناعية لعدم فاعليتها في التأثير والاقتراب من الاجواء الصادقة والمشاعر
الحقيقية من اجل التأثير وحتى الممثلين من طلاب الفنون الجميلة تم اختيارهم كونهم
متظاهرين متواجدين في ساحة الاحتجاج من اجل الحصول على تعبير صادق لا يصال
رسالة العرض المسرحي التي تعبر عن امال وطموحات المتظاهرين.

وفي رد على سؤال متعلق باختيار مكان العرض ومسرح الشارع كشكل للتعبير
وهل كان هنالك تفاعل وتشاركية بين الممثلين والجمهور فجاءت الاجابة لماذا
نؤسس لفضاء مسرحي اذا كان الفضاء موجود ومتوفر وثري ويستطيع ان يستوعب
مقترحاتنا الاخراجية وهذا ما اجده في مسرح الشارع كقالب ادراي استطيع التعبير
به عن ما اريد ايصاله من رساله فكرية وجمالية ويحقق لنا الوصول الى المتلقي لا ان
يعاني المتلقي في الوصول اليها وهذا باعتقادي هو جزء من مفهوم التظاهر حيث تدعونا
الحاجة للخروج للتظاهر والمطالبة والتعبير عن ما نريد لأننا نعيش في ظروف استثنائية
تستدعي ان نتظاهر وان نوصل رسالتنا الى الاخر ولا انتظر منه ان يحقق مطالبتي.

النتائج ومناقشتها

بناء على ما تقدم ومن خلال ذلك التحليل الموجز لمجريات العرض يمكن لنا ان ندرك ما مدى الارتباط الوثيق بين المسرح وبناء السلام وكيف يمكن لمسرح الشارع ان يكون اداة فاعلة في عملية بناء السلام من خلال استخدام اليات وادوات بناء السلام اذ ان استخدام الحوار والتفاوض والوساطة تشكل حجر الزاوية في عروض مسرح الشارع وان هذه الادوات يمكن لنا ايصال رسالة السلام التي يريد العرض المسرحي ان يتوصل لها بوصفه مظهر من مظاهر الاحتجاج السلمي، كما ويمكن ان يؤشر هذا التحليل مدى التماثل بين صانع السلام والممثل فالتقارب في الاليات والادوات التي يستخدمها كليهما في عملية التأثير هي ذاتها ويمكن ان نضيف بان مهارات التأمل الذاتي ومهارات الاستماع الفعال ومهارات التكلم الدبلوماسي والتأكيدي ومهارات الاستعلام ومهارات حل المشكلات بطرق خلاقة ومهارات الحوار التي يستعملها صانعو السلام هي ذات المهارات التي يستعملها الممثل في عروض مسرح الشارع ويؤشر ذلك الا ان مسرح الشارع يمكن له ان يكون وسيطا فاعلا في عملية بناء السلام.

كما ويمكن رصد فاعلية الاتصال والتواصل في مسرح الشارع من اجل بناء السلام والتي قاده الى فعل التشاركية بين المرسل والمتلقي ولعل ابرزها هو التظاهرات التي انطلقت مع نهاية العروض وكذلك تدخل الجمهور عن طريق التواصل اللفظي او الحركي او النفسي.

ان المعالجات الإخراجية لشخصيات العرض مبنية على استلها م شخصيات واقعية تتجاوب مع الوعي الحقيقي في عملية التطور والتحول لتحديث تغييراً دائمي في العرض، وتتسم هذه الشخصيات بالوضوح في التعبير دون الإغراق في الرمز والغموض بالرغم من ان (المخرج) استعان كثيراً بذاكرة المتلقي لبناء الموقف وهو موقف درامي ذهني استعاري لتجربة الناس، جاعلاً من الشخصيات عينة من عينات هؤلاء الناس، او ركونه الى الافادة من بعض الناس (المتلقين) لتوريطهم في الحدث الدرامي والبناء على مواقفهم من ازمة الفعل واستثمارها بفعل (الارتجال) الذي يشكل احدى ابرز قوائم الاستناد في مسرح الشارع.

الاستنتاجات

ان مسرح الشارع يمكن ان يكون اداة فاعلة في عملية صنع السلام، لما يتمتع به هذا النوع من المسرح بخصائص فنية وتقنية مناسبة ومقبولة تمكنه من لعب دور ايجابي في صناعة السلام. اذ يعد المعنيون في مجال الثقافة والفنون ان المسرح لازال منبرا مؤثرا وله القدرة الفذة في صناعة الراي العام والتأثير فيه، سواء عن طرق العروض المباشرة او عن طريق النصوص المسرحية، ولعل (المسرح السياسي) وتفرعاته خير دليل على ذلك « اذ تشكل المسرحيات السياسة مرتعا خصبا لعروض الرأي وتفنيدته ودعمه بالتوثيق والمشاهد والحجج بما لا يخرج عن ادوات الفن الممتعة والمقنعة وقد ظهر ذلك في المسرح التسجيلي ومسرح الشارع ومسرح الكباريه السياسي، كما ظهرت الدعاية لفكرة فلسفية ما منذ عرف العالم المسرح - ولننظر مسرح سارتر، ومسرح بريشت»، ان هذا الدور البارز للمسرح في الجانب الدعائي يمكن الاستفادة منه وتضمينه في عملية بناء السلام فقوة المسرح وتأثيره في صناعة الراي العام ونقل الافكار والمفاهيم بطرق سلمية وبشكل جمالي ممتع انما تجعل منه اداة غير تقليدية لصناعة السلام.

المصادر والمراجع

الكتب:

- 1- ابو الحسن سلام، الارهاب في وسائل الاعلام والمسرح، ج 2، (مصر/ الاسكندرية، دار الوفاء، 2004).
- 2- براين ديفد فيابس، الدراما التفاعلية/ تفكيك المسرح، مجلة الثقافة الاجنبية، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 2011).
- 3- وولفغانغ ديتريخ، تأويلات السلام في التاريخ والثقافة، تر، سناء لازم، علاء حسين، (جمعية الامل العراقية، 2019).
- 4- وولفغانغ ديتريخ، تحويل الصراع الاستباطي، (سلامات متعددة، 2 جمعية الامل العراقية 2020).

- 5- هيجل، فن العمارة، ترجمة: جورج طرايشي، ط1، (دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت: 1979).
- 6- عمروا خيرى واخرون، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات، (جمعية الامل العراقية، ط1، 2018).
- 7- عمرو خيرى عبد الله واخرون، المدخل لدراسات السلام وحل النزاعات. (جمعية الامل العراقية، 2021)
- 8- مرو خيرى عبد الله واخرون، المدخل لدراسات السلام وحل النزاعات، (جمعية الامل العراقية 2021).
- 9- ليزا شيرك، استراتيجيات بناء السلام، ت ر هايدى جمال، وجدى وهبة، (جمعية الامل العراقية، 2011)
- 10- مسرح الشارع دراسات نصوص، بشار عليوي، (مؤسسة دار الصادق للثقافة، بابل، العراق، 2020).
- 11- حافظ، صبري التجريب والمسرح، (القاهرة: 1984، الهيئة المصرية العامة للكتاب).
- 12- هلتون، جوليان، نظرية العرض المسرحي، نهاد صليحه، (دائرة الثقافة والأعلام بحكومة الشارقة مركز الشارقة للإبداع الفكري).
- 13- ليزا شيرك، استراتيجيات بناء السلام، ت ر هايدى جمال، وجدى وهبة، (جمعية الامل العراقية، 2011).
- 14- عجین سیمنار دوکرتي، التفاوض الاستراتيجي، ادارة التفاوض وسط الازمات، تر، هدى بهيج، (القاهرة، دار الثقافة، 2018).
- 15- ارفنج زایتلن، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، تر محمود عودة، (ذات السلاسل، الكويت، 1989).
- 16- جيهان احمد رشتي، الأسس العلمية لنظريات الاعلام (القاهرة: دار الفكر العربي، 1975).

- 17 - حسن مصدق يور عن هابرماس ومدرسة فرانكفورت، النظرية النقدية التواصلية، ط1، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005).
- 18 - مانفريد فرانك، حدود التواصل، الاجماع والتنازع بين هابرماس ولييوتار، ترجمة عز العرب الحكيم بناني، (بيروت: افريقيا الشرق، 2003).
- 19 - ماريا الياس وحنان القصاب، المعجم المسرحي، مفاهيم ومصطلحات المسرح وفنون العرض. (مكتبة لبنان ناشرون، 1995).
- 20 - عزام، محمد. اتجاهات المسرح التجريبي، (مجلة البيان، الكويت: رابطة الأدباء، العدد/369/ أبريل 2001).
- 21 - سامي عبد الحميد: ابتكارات المسرحيين في القرن العشرين.
- 22 - مسرح الشارع حفريات المفهوم والوظيفة والتناج، بشارعليوي، (دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2015).
- 23 - مسرح الشارع حفريات المفهوم والوظيفة والتناج، بشارعليوي، (دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2015).
- 24 - جان مارك فيري، فلسفة التواصل، ترجمة، د. عمر مهيل، ط1، (بيروت، المركز الثقافي العربي، 2006).
- 25 - جيهان احمد رشتي، الأسس العلمية لنظريات الاعلام (القاهرة: دار الفكر العربي، 1975).

المقابلات الشخصية:

- مقابلة شخصية اجريت مع المخرج تحرير الاسدي في الكرادة وسط العاصمة بغداد وكذلك عبر واتساب بتاريخ، 23 - 28 / ايلول / 2012.

المواقع الالكترونية والمصادر الاجنبية:

<https://www.alukah.net>.

– Jacques D'honant: Hegel. Paris, calmaun. Levy, 1998, p.27.

حقوق الانسان والسلام: بين النظرية والتطبيق

الباحثة زهراء تحسين عباس من بابل مواليد 1993 /بكالوريوس

اداب - الاثار القديمة جامعة بابل

مراعاة المعايير الدولية لحقوق الانسان في بيئة العمل والأداء
الوظيفي في الدوائر الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في العراق

ملخص البحث

تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على بيئة العمل في المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وتبحث عن مدى تطبيق المعايير الدولية لحقوق الانسان داخل هذه البيئات، اذ استندت بذلك على القانون الدولي لحقوق الانسان وبالأخص «الحق في العمل في ظروف عادلة ومرضية» أحد الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 كما يحاول البحث ربط النتائج التي تؤدي الى وجود بيئة غير مناسبة ومريحة بنظرية العنف البنوي.

واعتمد البحث بالدرجة الأساس على تحليل المضمون والمقابلات الشبه منظمة كأدوات بحثية استهدف عينة من الموظفين/ات في المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقوانين واللوائح الإدارية الخاصة بكل جهة عمل.

وتوصل البحث الى العديد من الاستنتاجات أهمها وجود فارق كبير بين بيئة العمل في المؤسسات الحكومية وبيئة العمل في منظمات المجتمع المدني، اذ ان الأخيرة كانت بيئة اكثر تطوراً من الأولى مع ان بيئة المؤسسات الحكومية كان فيها بعض الإيجابيات. كما توصل البحث الى نتيجة غير مباشرة مهمة وهي: كلما كانت بيئة العمل غير مريحة للموظفين/ات قلت جودة الإنتاجية وتقديم الخدمات

للمستفيدين/ات. كما حاول البحث اقتراح بعض الحلول من اجل تحسين واقع بيئة العمل في الجهتين.

ومن الجدير بالذكر ان هذا البحث ليس بحثا شاملا واسعا لكل بيئات العمل، بل هو محاولة لتسليط الضوء على أحد الحقوق المهمة لكل موظف/ة والتي من النادر ما يتم الانتباه اليها، ولعله يكون هذا البحث اضاءة لباحثين/ات اخريات لتوسع والبدء من حيث ما ينتهي إليه.

المقدمة

عند اللقاء مع أي مواطنة/ مواطن في المجتمع العراقي وسؤاله/ا عن تجربته/ا مع الدوائر الحكومية تكون الإجابة في غالب الأحيان أنها تجربة مريرة يعاني فيها المواطن من تعامل الموظفين/ات تارة ومن الإجراءات الإدارية تارة أخرى. عند التعمق في الموضوع بصورة اكبر ورؤيته من زوايا عديدة يتضح لنا ان المشكلة اعقد بكثير وتشتبك فيها عوامل ومتغيرات عديدة، منها القوانين، النظام المؤسسي الحكومي، التأثيرات السياسية والحزبية، وغيرها العديد، كما تتردد الي اسماعنا شكاوى مختلفة من الموظفين/ات حول عدم الراحة داخل العمل وان هناك عدم عدالة في التعامل بالإضافة الى عدم قدرتهم على العمل بصورة جيدة داخل بيئة العمل، وتتفاوت هذه الشكاوى من الموظفين/ات في دوائر الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وفي حقيقة الامر هذه العلاقة بين بيئة العمل والإنجاز الوظيفي يؤثر على جودة الخدمات التي تقدم للمجتمع. من موقعي كموظفة في منظمة مجتمع مدني منذ 6 سنوات وعملي التطوعي السابق أيضا في منظمات مجتمع المدني لمدة 4 سنوات تقريبا شاهدت العديد من أنماط الإدارات والموظفين/ات وفي أحيان كثيرة يشعر الموظف/ة ان حقه في العمل في ظروف عادلة ومرضية وهي احد الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان غير متحققة داخل بيئة عمله وكذلك الامر بالنسبة لموظفين/ات الدوائر الحكومية من خلال الملاحظة يعاني الموظف/ة من عدم تحقيق هذا الحق أيضا بل أصبحت هذه المشكلة ظاهرة ومعروفة لدى المجتمع العراقي اذ خرجت من كونها مشكلة تخص الموظف/ة

فقط بل تعدت الى ان تصبح مشكلة يعاني منها المجتمع، لأنها اثرت بصورة مباشرة على الخدمات المقدمة لهم!

لذلك سيحاول هذا البحث معرفة مدى تأثير تطبيق حق العمل في ظروف عادلة ومرضية على بيئة العمل والإنجاز الوظيفي. تم اختيار القطاع الحكومي لأنه القطاع الأكثر توسعا في المجتمع، وقطاع منظمات المجتمع المدني لأنه القطاع الأقرب والأول لتنفيذ الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان بالإضافة الى انه أصبح وجهة الشباب/ ات في إيجاد فرصة عمل كخيار ثاني بعد العمل الحكومي الذي بات الحصول عليه امرا شبه مستحيل. تم اختيار منطمتين من منظمات المجتمع المدني الوطنية العاملة في أكثر من محافظة في العراق بالإضافة الى موظفين/ ات المؤسسات الحكومية الخدمية، ومن باب السرية وحفظ الخصوصية رأيت من الأفضل عدم ذكر أسماء صريحة للمنظمات والمؤسسات الحكومية التي تم استهدافها للبحث، لان الغرض الأساسي للبحث ليس استهداف مؤسسات حكومية بحد ذاتها او قطاع معين وانما البحث في بيئات العمل بمختلف المجالات.

تنبع أهمية هذا البحث من جانبين، الجانب الأول ارتباطه بجودة الخدمات المقدمة الى المجتمع، والجانب الثاني هو ممارسة حق مهم مشروع للإنسان وهو العمل في ظروف عادلة و مرضية.

اما الإطار النظري الذي سيتم اعتماده في هذا البحث فهو الإعلان العالمي لحقوق الانسان ونظرية العنف البنوي.

سيكون هذا البحث بحثا نوعيا بحثا يستهدف الموظفين/ ات في دوائر الدولة ومنظمات المجتمع المدني بمختلف مناصبهم الوظيفية من خلال الملاحظة المباشرة واللقاءات الشبه منظمة، بالإضافة الى تحليل مضمون للأنظمة الإدارية في دوائر الدولة ومنظمات المجتمع المدني. وتم الاعتماد على هذه المنهجية والبحث النوعي لأنه يخدم أغراض البحث، اذ سأستطيع من خلاله التعرف على مشاعر الموظفين/ ات وافكارهم بالإضافة الى انه يعطيني مساحة جيدة للبحث في زوايا عديدة خاصة بموضوع البحث.

نبح اهتمامي بموضوع هذا البحث من موقعي كموظفة في منظمة مجتمع مدني، خلالها عملت بأوصاف وظيفية عديدة، في البدايات كنت موظفة تنجز مهامها بدون أي صلاحيات وبمرور الوقت أصبحت مسؤولة عن عدد من الموظفين الى ان أصبحت مديرة برنامج قد يصل عدد الموظفين/ ات الذين أكون مسؤولة عنهم من 50 - 70 موظف/ة، لذلك سيكون مهما بالنسبة لي المعرفة أكثر والتعمق أكثر حول هذا الموضوع.

جميع العينة المستهدفة سيتم اخذ موافقة لمشاركتهم في البحث عن طريق اخذ موافقة مستتيرة شفها وكتابة كما ان المشاركة ستكون طوعية، بالإضافة الى الاحتفاظ بسرية معلومات الشخصية للمشاركين/ ات، وسيتم مراعاة الحالة النفسية والرفاه النفسي وكرامة المشاركين/ ات بالإضافة الى حمايتهم من الأذى الجسدي والنفسي والجنسي.

الفصل الأول

نظرة عامة:

سيركز هذا البحث على تفصيلية مهمة جدا وهي بيئة العمل التي يعمل فيها الموظف/ة الحكومي ومدى مراعاة وتطبيق المعايير الدولية لحقوق الانسان المتعلقة بالعمل وبالأخص «الحق في العمل في ظروف عادلة ومرضية» أحد الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948⁽¹⁾، ونقصد ببيئة العمل هنا:

- النظام الإداري واللوائح الإدارية التنظيمية.
 - بناء الدائرة الحكومية والأمور اللوجستية والفنية فيها.
 - التواصل والعلاقات بين الموظفين/ الموظفين.
- والبحث في معرفة أي البيئات مراعية أكثر للمعايير الدولية لحقوق الانسان، الدوائر

(1) للاطلاع عن المزيد حول الإعلان العالمي لحقوق الانسان: https://www.un.org/ar/sections/ rights /index.html _ depth /human _ issues

الحكومية ام منظمات المجتمع المدني، أذ ان هدف البحث هو تأثير المعايير الدولية لحقوق الانسان في بيئة العمل وعلاقته بالإنجاز الوظيفي. وفرضية البحث هي العلاقة بين المعايير الدولية لحقوق الانسان وبيئة العمل وتأثيرها على الانجاز الوظيفي للموظفات/ الموظفين من خلال سؤالين بحثيين الأول هو كيف يتم تطبيق المعايير الدولية لحقوق الانسان في بيئة العمل في القطاع الحكومي ومنظمات المجتمع المدني في العراق؟ والذي يتضمن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو النظام الإداري واللوائح التنظيمية الموجودة في دوائر الحكومية؟
- ما هو النظام الإداري واللوائح التنظيمية الموجودة في منظمات المجتمع المدني؟
- ما هي الممارسات المستخدمة لتطبيق هذه الأنظمة الإدارية داخل بيئة العمل في دوائر الحكومية؟
- ما هي الممارسات المستخدمة لتطبيق هذه الأنظمة الإدارية داخل بيئة العمل في منظمات المجتمع المدني؟

اما السؤال الثاني فهو، كيف تؤثر بيئة العمل في الإنجاز الوظيفي في القطاع الحكومي ومنظمات المجتمع المدني في العراق؟ والذي يتضمن الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تؤثر اللوائح الإدارية والنظام الإداري في أداء الموظفات/ الموظفين؟
 - كيف تؤثر القدرات الفردية للموظفات/ الموظفين في بيئة العمل؟
 - كيف من الممكن خلق بيئة مريحة وآمنة للموظفين/ات؟
 - ما مدى المرونة الإدارية في دوائر القطاع الحكومي ومنظمات المجتمع المدني.
- اما الأدوات البحثية تضمنت المقابلة الشبه منظمة والملاحظة المباشرة وتحليل المضمون وكما هي مبيئه بالجدول ادناه:

الأدوات البحثية	العينة
المقابلة الشبه منظمة. الملاحظة المباشرة.	10 موظفين/ات في 2 دوائر الدولة المؤسسات الحكومية
المقابلة الشبه منظمة. الملاحظة المباشرة.	10 موظفين/ات في منظمات المجتمع المدني
تحليل مضمون.	قانون الوظيفة العامة لدوائر الدولة الحكومية.
تحليل مضمون.	النظام الإداري (دليل الموارد البشرية) لاثنتين من منظمات المجتمع المدني.

ومن الجدير بالذكر ان هذا البحث ليس بحثا شاملا واسعا لكل بيئات العمل، بل هو محاولة لتسليط الضوء على أحد الحقوق المهمة لكل موظف/ة والتي من النادر ما يتم الانتباه اليها، ولعل هذا البحث يكون اضاءة لباحثين/ات اخريات للتوسع والبدء من حيث ما ينتهي إليه.

اما الإطار النظري لهذا البحث فيستند الى الإعلان العالمي لحقوق الانسان ونظرية العنف البنيوي.

فبالنسبة الى الإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في سنة 1948 م والذي يتضمن في أحد مواد ماده خاصة بالعمل وهي المادة 28 الوارد فيها:

«لكل شخص حقُّ العمل، وفي حرّية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومُرضية، وفي الحماية من البطالة.

لجميع الأفراد، دون أيّ تمييز، الحقُّ في أجرٍ متساوٍ على العمل المتساوي.
لكلِّ فردٍ يعمل حقُّ في مكافأة عادلة ومُرضية تكفل له ولأسرته عيشةً لائقةً بالكرامة البشرية، وتُستكمل، عند الاقتضاء، بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية»

سيركز هذا البحث على النقطة الأولى من المادة 28 « لكل شخص حق العمل وفي حرية اختيار عمله وفي شروط عمل عادلة ومرضية»

عبارة شروط عمل عادلة ومرضية عبارة عامة تتضمن في طياتها محاور كثيرة، مثل بيئة العمل، النظام الإداري او القانون العمل الخاص بمكان العمل، الشعور بالأمان

في مكان العمل والحصول على مهام وظيفية تتلائم مع قدرات ومهارات كل فرد. فتقع مسؤولية تحقيق ذلك على أصحاب العمل من الإداريين وواضعين النظم الإدارية واللوائح التنظيمية.

اما فيما يخص نظرية العنف البنيوي للمفكر جوهان غالتوج الذي وضعها عام 1969 ويشر العنف البنيوي الى الطرق المنهجية التي تحدث ضررا للهياكل الاجتماعية او الافراد، والعنف البنيوي يكون في الكثير من الاحيان خفيا وغالبا غير مرئي، ويعرف العنف البنيوي بأنه العنف الذي يحصل دون وجود فاعل واضح ومرئي ويكون متأصل في صلب بنية المجتمع. وغالبا ما يستند العنف البنيوي الى هياكل تعزز عدم المساواة في السلطة وفرص الحياة مما يعزز من صور الاستغلال والاستبعاد بكل اشكاله.

قد يتبادر الى الذهن ما علاقة العنف بموضوعة البحث التي تركز على بيئة العمل وحقوق الموظفين/ ات في العمل تحت ظروف مرضية وعادلة، ولكن في حقيقة الامر هناك علاقة مباشرة بين الاثنين إذا ما اعتمدنا على تعريف أوسع لمفهوم العنف وعدم اقتصره على العنف الجسدي، بل العنف يشمل كل فعل ينطوي على قوة تسبب إيذاء جسدي او حرمان من حقوق او إيذاء نفسي او اقضاء وعدم المساواة، يمارس بفعل وجود سلطة لجهة او شخص معين على اشخاص اخرين فاقدين لهذه السلطة.

وحسب نتائج البحث سيتبين لنا وجود العنف البنيوي في بيئات العمل من عدمه.

الفصل الثاني

المحور الأول تحليل القوانين العراقية والأنظمة الإدارية الخاصة بالعمل في العراق بناءً على الإعلان العالمي لحقوق الانسان:

أولاً: المؤسسات الحكومية:

تحليل قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام:

1- التسمية فيها إشكال، وكأن الموظفين افراد غير منضبتين ويعطي انطبعا انهم بحاجة الى تأهيل وهذا بحد ذاته يعطي إحساسا غير مريح للموظف عند قراءة القانون ويؤثر على التفاعل معه بطريقة جيدة.

2- المادة 3 ثالثا/ الفصل الثاني الخاص بواجبات الموظف: احترام رؤسائه والتزام الادب واللياقة في مخاطبتهم واطاعة اوامرهم المتعلقة بأداء واجباته في حدود ما تقضي به القوانين والأنظمة والتعليمات، فاذا كان في هذه الأوامر مخالفة فعلى الموظف ان يبين لرئيسه كتابة وجه تلك المخالفة ولا يلتزم بتنفيذ تلك الأوامر الا اذا اكدها رئيسه كتابة وعندئذ يكون الرئيس هو المسؤول عنها.

في هذه النقطة تحديدا نلاحظ العديد من الانتهاكات وهي:

● استخدام مفردات: اطاعة الأوامر، تحلي باللياقة وغيرها مما تعطي انطبعا غير مريح وكان من الأفضل استبدالها بمصطلحات اقل حدية، في المقابل لا نجد اهتماما او فقرات او مواد في القانون تصف طريقة تعامل المدير المباشر مع موظفيه وتوجد نقطة واحدة مقتضبة ضمن نفس المادة الثالثة وهي: معاملة المرؤوسين بالحسنى وما يحفظ كرامتهم.

● أعطت هذه النقطة للموظف حق عدم تطبيق اوامر المدير في حال كانت مخالفة لقوانين الدولة، ولكن تسحب منه هذا الحق في حال اكدها المدير كتابة، كان من الأفضل ان يكون هناك خيار الإبلاغ عن هكذا حالات للجهات المعنية الأعلى من المدير، اذ لا يخفى على أحد ان عند تنفيذ هكذا أوامر لا يتم معاقبة سوى الموظف البسيط.

3- المادة الرابعة والخامسة من الفصل الثاني الخاصتان بواجبات الموظف والأمور التي يحظر عليه فعلها، لم تتناول أي نقطة من نقاطه حدود التعامل مع المواطنين والموظفين فيما بينهم أو ذكر لعدم ارتكاب اساءات التي قد تضر بالمواطنين او الموظفين، مثل الاساءة والاستغلال الجنسي.

4- في فصل العقوبات لا يوجد ذكر لتنبية الشفهي.

5- المادة 23 فيها خلل فادح.

6- القانون يحتاج الى ملحق بعنوان « مدونة سلوك » لتوضيح كافة النقاط ولمنع حدوث اللبس او تفسير الاخلاقيات حسب اهواء ومعتقدات الموظفين.

7- التركيز على واجبات الموظف ولا يوجد ذكر لحقوق الموظف.

تحليل قانون الخدمة المدنية رقم (24) لسنة 1960:

هذا القانون بصورة عامة فيه العديد من المواد والفقرات القانونية المنصفة بحق الموظفين، ولكن مع هذا توجد بعض الأمور التي فيها تمييز وظيفي بين الموظفين والمستخدمين، اذ عرف القانون المستخدمين: كل شخص تستخدمه الحكومة في خدمة داخلية في الملاك الدائم الخاص بالموظفين، وعادة هؤلاء هم عاملو الخدمة والنظافة والحراس وسائقي السيارات.

كما ان الفصل السادس الخاص بمراقبة عدد الموظفين وتنظيمهم وتدريبهم فيه مادتان قانونيتان فقط في حين الفصول الأخرى فيها مواد تفصيلية أكثر.

المادة 19 من الفصل الرابع الذي يتناول ترفيع الموظف جاء فيه: « 1 - يجوز ترفيع الموظف الى الدرجة التي تلي درجته بشرط:

1- وجود وظيفة شاغرة تعادل أو تفوق الوظيفة المراد ترفيعه اليها.

2- ثبوت مقدرته على إشغال الوظيفة وتفوقه على غيره من الموظفين بقناعة مجلس الخدمة العامة وبتوصية وزارته أو دائرته عدا ما استثني من الوظائف عند التعيين وفق المادة الثامنة من هذا القانون.

3- اكمال مدة لا تقل عن خمس سنوات في الدرجات الثانية والثالثة والخامسة وأربع

سنوات في الدرجتين الرابعة والسابعة وثلاث سنوات في الدرجتين السادسة والثامنة وستان في الدرجة التاسعة من درجات الخدمة المدنية.»

هنا نلاحظ ومن حكم الواقع بعد 2003 ان هذه الفقرة قد تعيق من لديه قدرات ومهارات عالية ولكنه لم يحقق هذه الشروط من الوصول الى مناصب وظيفية أعلى او الموظفين القادمين من القطاع غير الحكومي مثل الشركات الأهلية او منظمات المجتمع المدني، عند انتقاله لوظيفة حكومية هذا يعني ان يترك خبرته ومنصبه الوظيفي العالي من اجل الوظيفة الحكومية والعمل كمبتدئ وهذا يؤدي لان يشعر الشخص بالإحباط وعدم التقدير وعدم الانصاف له. او قد يرفض الوظيفة الحكومية وبهذا تخسر الحكومة موظفا محتملا من الممكن ان يقدم الكثير للدولة من خلال خبراته.

اما المادة 29 فتتناول واجبات مجلس الخدمة التي هي واجبات كثيرة على مستوى العراق بأكمله مقارنة بأعضاء المجلس البالغ عددهم اربعة أعضاء ورئيسا، وكثرة هذه المهام قد تؤدي بالنهاية الى التأثير السلبي على جودة الواجبات المنفذة بالإضافة الى تشكيلها ضغطا كبيرا على المكلفين بها فيسهم هذا في جعل بيئة العمل بيئة غير مناسبة وغير مريحة.

بالنسبة للمادة 33 من الفصل السادس الذي يتناول مراقبة عدد الموظفين وتنظيمهم وتدريبهم، الفقرة الثانية منه تنص على ان: «على وزير المالية اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل الموظفين الزائدين من أية وزارة الى دوائر أخرى او الغاء وظائفهم بمقتضى قانون الملاك».

وهذا انتهاك صريح لحق الموظفين ومن الممكن ان يكون مصدر قلق بالنسبة لهم خاصة عند الازمات الاقتصادية التي تمر على البلد، من المفترض عدم حصول فائض بالأعداد ابتداءً من خلال التخطيط الجيد والعلمي والتعيين حسب الاحتياج والخطة الموضوعية.

ولكن مع هذا هناك العديد من المواد القانونية المنصفة للموظفين مثل المادة 14 التي تتناول الأمور المتعلقة بتعيين الموظف لأول مرة والمادة 46 في فصل الاجازات والفقرات 4،5،6، في المادة 43، كما موضحة ادناه:

القانونان يفتقدان الى الإشارة الى متطلبات الموظفين وحقوقهم في توفير أماكن عمل مريحة وآمنة لهم.

ثانياً: التحليل النقدي/منظمات المجتمع المدني

المنظمة الأولى:

- 1- الفترة التجريبية هي 3 أشهر وتقييم خلال 10 أيام، وهذه الفترة غير كافية ابدا مقارنة مع النظام الحكومي.
- 2- إجراءات إنهاء التوظيف في بعض من فقراتها غير منطقية وتتعارض مع الفترة التجريبية.
- 3- فقرة نقل وتغيير الاوصاف الوظيفية مفصلة بصورة جيدة.
- 4- سلم الرواتب غير مفصل وغير واضح.
- 5- لا تقدم المنظمة خدمات المعاشات التقاعدية هناك فقرة كاملة عن المكافأة.
- 6- فترة تقديم طعن بالعقوبات لمدة 15 يوم وهي فترة قليلة نسبيا مقارنة بالفترة المخصصة للطعونات في المؤسسات الحكومية.
- 7- أنواع العقوبات اقل من المؤسسات الحكومية، ولكنها مفصلة بصورة كبيرة.
- 8- هناك مراعاة للغة الجندرية.

المنظمة الثانية:

- 1- هناك فقرة في دليل الموارد البشرية حول كيفية استخدام الدليل مما يسهل على كل استخدامه بسهولة، كما ان الدليل فيه الكثير من الفقرات الموضحة بتفصيل.
- 2- فترة الاختبار من 30 يوم الى 90 يوم حسب الوظيفة وتقييم مستمر يقدمه المدير المباشر الى الموارد البشرية، ولكن لا يحق للموظف/ة اخذ إجازة خلال فترة الاختبار.
- 3- الهيكل الإداري موضح بصوره تفصيلية.
- 4- تقييم الموظفين/ات موضح بصورة كاملة حسب الإدارات الموجودة في المنظمة.

- 5- يمتاز الدليل بشرح الإجراءات الخاصة بكل فقرة إدارية واردة فيه.
- 6- هناك فقرات في الدليل حول التغذية الراجعة الخاصة بالعمل من قبل الموظفين وشرح مفصل للمدراء في كيفية إدارة الفريق بصورة جيدة.
- 7- هناك فقرة خاصة بالمكافأة وانواعها وشرح مفصل للموظفين/ات الذين يستحقونها وكذلك تخصيص جزء من ميزانية السنوية لغرض صرف المكافأة.
- 8- سلم الرواتب موضح بصورة تفصيلية ويتم مراجعته سنويا.
- 9- لا تقدم المنظمة خدمات المعاشات التقاعدية ما لم يُذكر في عقد العمل بعد موافقة رئيس المؤسسة أو المدير التنفيذي لها. في حالة توفيرها، ستكون الشروط والأحكام الخاصة بتقديم هذه الخدمة، ورغم إيجابية وجود إجراءات تدعم المعاش التقاعدي، ولكن من المفترض ان يكون للجميع.
- 10- في الوقت الحالي، لا تقدم المنظمة مزايا طبية/ متعلقة بالمرض ما لم يُذكر في عقد العمل بعد موافقة رئيس المؤسسة أو المدير التنفيذي لها. في حالة توفيرها، ستكون الشروط والأحكام الخاصة بتقديم هذه الخدمة.
- 11- لا توجد فقرة خاصة لطرح الشكاوى الخاصة بالموظفين/ات، ولكن هناك إشارات في الفقرات المتفرقة للدليل حول إيصال الشكاوى او حل المشكلات بين الفريق.

المحور الثاني: الموظفين والموظفات وبيئات العمل في المؤسسات الحكومية، منظمات المجتمع المدني

المحور الثاني الموظفين والموظفات وبيئات العمل في مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني:

أولاً: موظفين/موظفات المؤسسات الحكومية:

عدد الموظفين/ الموظفات في المؤسسات الحكومية هو 1032599 حسب الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط العراقية، يؤدون من خلال اوصافهم الوظيفية

واختصاصاتهم المختلفة العديد من الخدمات المهمة والمفصلية في المجتمع. ولا تخلوا أحاديث العراقيين والعراقيات اليومية من مواضيع ذات صلة بالمؤسسات الحكومية وجودة الخدمات وأداء الموظفين والموظفات فيها، واغلب هذه الاحاديث تحمل بطياتها الكثير من عدم الرضا عن الخدمات وامتعاض من أداء وتواصل الموظفين والموظفات الحكوميين مع الناس، وفي كثير من الأحيان يتم القاء كل اللوم على الموظفين والموظفات ويحملونهم مسؤولية سوء الخدمات وعرقلة قضاياهم ومعاملاتهم الرسمية، لذلك من الضروري الاستماع الى هذه الشريحة المهمة لمعرفة وجهة نظرهم تجاه الخدمات وبيئة العمل، لان من غير المنصف ان يتم اطلاق احكام او القاء اللوم الكامل عليهم دون معرفة ما يدور في المؤسسات الحكومية والنظر بمنظار الموظف والموظفة.

فتم لقاء عشرة من الموظفين والموظفات في المؤسسات الحكومية الخدمية من بينهم مدير دائرة حكومية ومدير قسم ومسؤول شعبة وموظفين وموظفات تم تعيينهم حديثا، وتم تبويب نتائج هذه اللقاءات بالإضافة الى الملاحظات التي تم رصدها من خلال الملاحظة المباشرة والزيارة الميدانية لهذه المؤسسات الحكومية، في ثلاثة محاور كالاتي:

بيئة العمل:

أوضح ثلثا العينة ان بيئة العمل غير مريحة وغير جيدة خاصة فيما يتعلق بالخدمات الموجودة في أبنية دوائر الدولة وخاصة الخدمية منها، وهذا يؤثر بدوره على جودة الخدمات المقدمة للناس، اذ في المؤسسات الخدمية كالصحة مثلا لا يستطيع الكادر الصحي بمختلف اصنافه ممارسة دوره بصورة جيدة وحرفية في ظل انعدام التجهيزات الطبية او الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي خاصة في المستوصفات الصحية وعدم نظافة المكان بالمستوى المطلوب، كما بينت احدى العينات ان في المستوصف الصحي الذي تعمل فيه هناك اعداد كثيرة للموظفين والموظفات من الأطباء ولا تتوفر لديهم أماكن او غرف للعمل وهناك عدم تخطيط واضح فيما يتعلق بالتعيينات الجديدة مقارنة بأعداد المراكز التخصصية في المحافظة هذا بالإضافة الى عدم توافر

المواد والأدوات الطبية لكي نستطيع التعلم واتقان العمل. وكذلك تم رصد هذا الامر من خلال الملاحظة المباشرة للعديد من المؤسسات الحكومية الخدمية اذ بمجرد الدخول الى بناية المؤسسة الخدمية تتفاخر اللافتات الخاصة بتقديم الشكوى وأرقام هواتف النزاهة وتحذيرات بعدم إعطاء رشاوى للكوادر، وفي الوقت نفسه هناك مشاهد لمواطنين يقدمون الاكراميات والرشاوى، وتحت لافتة الشكوى هناك مقاعد جلوس مهترئة وفي كثير من الأحيان لا وجود لأي مقاعد للجلوس فتعطي رسالة للمتلقي بأن العلاقة بين عدد اللافتات والارشادات وبين تطبيقها علاقة عكسية! اذ اكدت ربع العينة ان حتى في حال تقديم الشكوى لا تصل الى المسؤول ويتم اهمالها وتمزيقها، كما لا خصوصية ولا احترام للمريض، بالإضافة الى ان كل مريض يحتاج على الأقل مرافقين من اهله معه لشراء الدواء وعمل التحليلات وإيجاد سرير وكرسي متحرك وغيرها من المستلزمات والإجراءات الإدارية الأخرى المطلوبة وحال الكادر الصحي ليس افضل من المرضى ومرافقيهم، اذ ان الغرفة المخصصة للطبيب والكوادر الصحية غرفة غير جيدة وغير مريحة لا تتوفر فيها جميع الاحتياجات الأساسية وان توفرت فهي ليست بالجودة المطلوبة، كما تفتقر الى المعدات المهمة التي يحتاجها الكادر الصحي من اجل تقديم الرعاية الصحية المناسبة للمريض، والامر سيان مع المؤسسات الحكومية الأخرى الا ما ندر، كل هذه العوامل وغيرها أسهمت بخلق بيئة عمل غير مريحة وجيدة للموظفين والموظفات في المؤسسات الحكومية. وأعربت إحدى المشاركات في العينة انها تشعر بالأمان في بيئة عملها لان عدد النساء الموظفات فيها أكثر من عدد الرجال الموظفين، وهذا التعليق يعطينا إشارة على وجود خلل جندي وفجوات جندرية في مؤسسات الدولة من الضروري البحث والكتابة عنها.

النظم الإدارية المستندة الى قوانين الوظيفة العامة في العراق:

اكد أكثر من ثلثي العينة ان النظام الإداري فيه فجوات كثيرة وغير جيدة خاصة ان البعض من المواد القانونية غير معمول بها وخاصة التي تتطلب توفيراً مالياً والبعض الآخر معطل، مثلاً ليس من السهل للموظف/ة الذي لديه/ها خدمة وظيفية سابقة ان يضيفها الى خدمته الحالية بناءً على محاولة وزارة المالية عدم الموافقة على إجراءات تتطلب وفرة مالية. كما ان النظام الإداري المستند الى قوانين الوظيفة

العامة قديم جدا وليس مصمما للوقت الراهن ويخطيء جدا في تفصيلاته بعدم احتساب الاعداد السكانية وربما كان ينفع لو كان العراقيون 12 مليونا ولكنه لا يلائم الكثافة السكانية الحالية اذ انه نظام يعتمد على الأوراق والمخاطبات الرسمية الروتينية ووصفتها أحد المشاركين في العينة انه « نظام يعتمد على الظاهر ان الحياة سعيدة على الورق فقط».

ومن ناحية أخرى اتفقت جميع العينة على وجود فجوة في تقدير ودعم الجهود الجيدة والمميزة للموظفين والموظفات اذ ان الموظف الكفوء يكون في ميزان واحد مع موظف غير الكفوء وتقاس درجات الأداء حسب مقاييس غير عادلة ولا تعطي كل ذي حق حقه، اذ يتم الاعتماد على تاريخ التعيين ومخصصات الشهادة والخدمة والخطورة والزوجية وفي بعض الأحيان لا توجد أي محاسبة للمقصر بسبب ضعف الرقابة الإدارية على الموظفين والموظفات، وهذا دليل على ما تم الإشارة اليه في الفصل الأول حول ضبابية المواد القانونية وعدم وجود دليل اجرائي تفصيلي موحد، واكد الجميع ان النظام الإداري المستمد من القانون يقتل الابداع لدى الموظفين والموظفات نتيجة الروتين وسلسلة الإجراءات الإدارية التي يدخل فيه الموظف/ة اذا أرادوا تنفيذ أي فكرة او تطوير يخص العمل وأحد العينات تحكي لنا موقفا حدث معه في عمله: « رشحت الى دورة تدريبية في وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء لتعليم انشاء وإدارة قواعد البيانات وبعد اتمامي الدورة قدمت مقترحا لتحويل الالية المتبعة في دائرتي للإحصاءات الدورية وفق البرنامج الجديد الذي تعلمته وهو برنامج يوفر وقتا ودقة وسهولة في الوصول الى المعلومة والتحديث. ولكن لجهل رؤسائي في العمل أهمية التغيير ولكون الإجراءات تتطلب ان يوافق على هذا التغيير المدير في الدائرة العامة الامر الذي يتطلب مراسلات طويلة تم اهمال المقترح وبقي العمل على الطريقة القديمة». وعبر آخر عن تقبل الأفكار والمقترحات في مكان العمل قائلا: « قتلة الابداع في عملي كثر جدا تبدأ بالزملاء والزميلات الذين يؤدون نفس المهام ولا يرغبون بالتنوير وصولا الى إدارات الأقسام وإدارة المؤسسات الحكومية التي في الغالب لا تود ان تصر كثيرا على مرؤوسيههم بالطلبات وذلك لأسباب تخدم مصالحهم»، وبينت إحدى المشاركات العاملات في المؤسسات الصحية ان في أحيان

كثيرة لا يسمح لنا حتى ان نجلب عدة العمل من حسابنا الشخصي من اجل العمل وتقديم الخدمة للمراجعين والمراجعات.

وأوضحت إحدى المشاركات من العينة ان المنع والعقبات تزداد بوجه الأفكار الخاصة بتطوير العمل إذا كانت صادرة من عقل المرأة، فالموظفة تواجه بالرفض وأحيانا لا تستطيع حتى طرح افكارها. بينما علل أحد المشاركين من العينة ان تمسك وبقاء المدراء لفترات طويلة في مواقع السلطة أدى الى عدم قدرتنا على تنفيذ افكارنا الخاصة بتطوير العمل.

كما أكدت العينة المشاركة من المؤسسات الصحية ان عملهم في بعض المرافق الصحية غير خاضع للرقابة الصحيحة وهناك اعتبارات شخصية ومحسوبة في التعاملات الإدارية مما أسهم بشكل كبير في جعل بيئة العمل بيئة غير مريحة وغير جيدة وتقلل من شعور الانتماء لمكان العمل لدى الموظفين والموظفات.

مواجهة العقبات في بيئة العمل:

عند سؤال العينة حول كيفية مواجهتهم/ مواجهتهن العقبات الإدارية في بيئة العمل او كيفية طرح الأفكار التي لا تساعد بيئة العمل على تنفيذها، كانت الإجابات كالآتي:

1- التمهيد لأي فكرة مراد طرحها من خلال كسب تأييد بعض الأشخاص المؤثرين في العمل وبعد ذلك طرح الفكرة.

2- طرح فكرة قريبة من الفكرة الاصلية إذا تم رفضها.

3- استخدام الأدلة القانونية والإدارية السابقة التي تدعم الفكرة.

4- محاولة ترتيب الوضع على الواقع الموجود لحين توفر فرصة مناسبة لحل العقبات.

5- محاولة شرح الفكرة واقناعهم بها.

6- عدم فعل أي شيء.

7- عدم التعامل مع العقبات ومحاولة الابتعاد عنها لان من اجل تذليل هذه العقبات

في اغلب الأحيان يجب ان نتبع طرقا غير قانونية مغلقة بالفساد والتزوير وتدخل الأحزاب السياسية.

- 8 - مقاومة المعوقات وتحمل تبعات هذه المقاومة.
- 9 - اللجوء الى الوساطات لتأثير على صاحب القرار في العمل.
- بينما أوضح أحد المشاركين من العينة رأيه حول هذا الموضوع قائلا: « الامر متروك للسماء كما يقال هذه الايام.

وقد تضطر للوساطات وغيرها من الطرق للتخلص من العقبات التي قد تحجبك عن حقل الصريح او قد تتماشى معها وتستسلم لما تقرره التعليمات غير المنصفة، وربما من اجل تنفيذ فكرتك او مقترحك الخاص بالعمل، تتحرك بنفسك لتصبح لجنة مشتريات وتخرج للأسواق وتشتري وتصبح اداريا وتصبح من فرق الصيانة مثلا ومنظفا من غير المهنة الأساسية وهذا كله يستوجب تعباً اضافياً ووقتا طويلا وجهودا ضائعة كثيرة وفي المقابل لا يوجد أحد يهتم لما تفعله.

بيئة عمل مريحة وآمنة للموظفين والموظفات:

أبدت العينة المشاركة رأيها عند سؤالها حول أفكارهم في خلق بيئة عمل مريحة وآمنة للموظفين والموظفات كالاتي:

- 1 - ان يعمل المسؤولون بالبدائل الممكنة إداريا على مستوى الإدارات والاقسام لخلق بيئة مريحة وداعمة
- 2 - تدريب المسؤولين وتحديث معلوماتهم ومواكبة التطور في العالم.
- 3 - تكثيف الشراكة مع منظمات المجتمع المدني.
- 4 - تدوير الموظفين في الإدارات والاقسام.
- 5 - تحديث نظام الاجازات واطافة إجازة سنوية للسفر، لان الان يقوم الموظف/ة بالاحتيال على القانون من خلال تقديم اجازات مرضية غير صحيحة من اجل السفر لأغراض الترفيه وإدارة الضغط.
- 6 - تخصيص اماكن لاستراحة الموظفين والموظفات، لان عدم وجود هذه الأماكن تجبر الموظفين والموظفات على الاكل والشرب وأحيانا الصلاة في نفس غرفة العمل وهذا بحد ذاته امر غير مقبول.

- 7- تعامل المدير او المسؤول الأعلى بحيادية وانصاف تجاه كوادر العمل وعدم التأثير بالمحسوبية والوساطات.
 - 8- توفر بنى تحتية جيدة من ناحية بناية العمل والأثاث وكل الأمور اللوجستية والفنية المطلوبة وحسب خصوصية كل عمل.
 - 9- تطبيق القانون على الجميع مهما كان وصفه الوظيفي.
 - 10- وضع الشخص المناسب في المكان المناسب والالتزام بواجبات، وصلاحيات كل، وصف وظيفي.
- في النهاية أكد جميع المشاركين والمشاركات في العينة انهم يعملون في بيئات عمل غير مريحة وغير منصفة ويتعرضون للإحباط بصورة مستمرة.

ثانيا: موظفين/موظفات منظمات المجتمع المدني:

اتجه الكثير من الناس وبالأخص الشباب والشابات في العراق بعد عام 2003 بالعمل في منظمات المجتمع المدني بعد ان بات إيجاد العمل في المؤسسات الحكومية شبه مستحيل، فوجدوا من المنظمات خيارا بديلا جيدا، ومع مرور الوقت أصبحت منظمات المجتمع المدني أحد مجالات العمل المهمة في العراق.

تم لقاء بعشرة من الموظفين والموظفات في منطمتين من منظمات المجتمع المدني بأوصاف وظيفية وصلاحيات إدارية مختلفة، وتم تبويب نتائج هذه اللقاءات وملاحظات التي تم رصدها من خلال الملاحظة المباشرة وزيارة الميدانية بالإضافة الى مشاهداتي اليومية لطبيعة بيئات العمل في منظمات المجتمع المدني بحكم عملي فيها، في ثلاث محاور كالاتي:

بيئة العمل:

اتفق ثلثا العينة على ان بيئة العمل في منظماتهم بيئة عمل مريحة ومحفزة وتمتاز بنظام اداري جيد ودقيق وغير مبهم وهناك سياسات ومدونات سلوك تدعم هذا النظام الإداري وبيئة منظمة وتخضع لجميع القوانين وليست مجرد حبر على ورق وبيئة منصفة وتعطي الحقوق للجميع وتأخذ بنظر الاعتبار جميع ظروف الموظفين والموظفات.

ولكن انقسمت آراء العينة بين موظفي وموظفات المنظمتين المستهدفتين، فموظفو وموظفات إحدى المنظمتين كانوا راضين بصورة كبيرة ببيئة العمل من ناحية المكان المناسب وتوفير مستلزمات ذات جودة عالية وأكدوا ان وجود أماكن لإدارة الضغط داخل بناية العمل تسهم كثيرا في زيادة الإنتاجية وإعطاء أفضل ما يمكن، وهذا الامر يشجع على تحمل ضغط العمل. والمشاهدة المباشرة أكدت أهمية هذه النقطة، اذ اثناء الزيارة للمنظمة تم ملاحظة وجود غرفة خاصة ببعض الألعاب الرياضية، ومطبخ مجهز بكافة المستلزمات بالإضافة الى تصميم المكاتب وبناية المنظمة بصورة ممتازة ومحفزة للعمل ومريحة.

بينما العينة من المنظمة الأخرى كان الوضع فيها مختلفا نوعا ما، فلم يكن هناك بناية جيدة تليبي طموح الموظفين والموظفات وكذلك كانت تفتقر الى أماكن الخاصة بممارسة الأنشطة الخاصة بإدارة الضغط والجهد، وعللوا هذا الامر بقلّة الأموال الخاصة بالمنظمة، ولكنهم جميعا يتمنون ان تتحسن بيئة العمل من ناحية بناية المنظمة والخدمات المتوفرة للموظف/ة.

تم سؤال العينة من المنظمتين حول وجود آلية للشكوى، بينت احدهما انهم لا يستخدمون آلية الشكوى للتغلب على المشاكل التي يصادفونها في العمل ولم يكونوا متأكدين ان كان هناك آلية للشكوى ام لا في منظمتهم، بينما المنظمة الثانية لديهم آلية للشكوى والموظفين/ات على علم بها.

النظم الإدارية في المنظمات:

أكدت جميع العينة من المنظمتين ان في بداية عملهم مع المنظمة يتم اطلاعهم من قبل قسم الموارد البشرية على السياسات ومدونات السلوك ومهام الموظف/ة حسب الوصف الوظيفي وشرح لآلية العمل والنظام الإداري الخاص بالمنظمة بالإضافة الى اشادتهم بنظام الإداري ووصفه بالنظام المرن غير اسير للمواد والبود التي جاءت فيه ومراعي جدا لظروف الموظفين/ات ولكن هذا لا يعني عدم وجود نظام واضح والتزام في تطبيق هذا النظام واحترام السلم الإداري والإجراءات الإدارية، وكان هناك رأي مخالف نوعا ما اذ اعتبر/ت ان النظام الإداري فيه شيئا من البيروقراطية التي تسبب

الجمود وقلة الحيوية ولكن مع هذا فإن النظام مميز ومشجع، بينما قابله رأي مضاد من موظف/ة في المنظمة الثانية بأن افضل ما يميز النظام والإدارة التنفيذية والمدراء المباشرين هو الاهتمام والنظر الى جودة العمل الأخير ولا يتم التدقيق بمراحل العمل التفصيلية ما يهم هو النتيجة.

مواجهة العقبات في بيئة العمل:

عند سؤال العينة حول كيفية مواجهتهم/ مواجهتهن العقبات الإدارية في بيئة العمل او كيفية طرح الأفكار التي لا تساعد بيئة العمل على تنفيذها، كانت الإجابات كالآتي:

1- اتفق 5 من العينة انهم قادرين/ات على إيصال أفكارهم ومقترحاتهم الخاصة بالعمل بكل سهولة وسلاسة الى المدير المباشر او الإدارة التنفيذية والتي تكون على الدوام مرحة بكل الأفكار وتعطي اهتماما لها من خلال مناقشتها وفي حال كانت الفكرة مفيدة للعمل وتخدم مصلحته يتم العمل بها.

2- تراوحت آراء البقية بين طرح الموضوع مباشرة الى الإدارة التنفيذية من خلال آليات التواصل الرسمي، وبين طلب المساعدة من زميل/ة اخر في العمل أكثر خبرة وتأثيرا في بيئة العمل.

بيئة عمل مريحة وآمنة للموظفين والموظفات:

أبدت العينة المشاركة رأيها عند سؤالها حول أفكارهم في خلق بيئة عمل مريحة وآمنة للموظفين والموظفات (من وجهة نظرهم الشخصية بغض النظر عن توافرها في بيئة عملهم من عدمها)، كالآتي:

1- عندما يشعر الموظف ان ما يقدمه محط تقدير الاخرين وان الادارة تعمل على تطويره وتزويده بالمهارات بشكل مستمر، سيشعر بالإلهام لينهض كل صباح من اجل ان يأتي الى العمل ليصنع شيء جديد او يبدع في عمله.

2- توفير مكان أفضل لخلق بيئة أكثر ارتياحا.

3- المرونة، التشجيع، السرية، العامل النفسي مهم جدا مثلا الجلوس مع الموظف على طاولة الطعام او عمل رحلة ترفيهية، تصحيح الخطأ وليس المعاقبة عليه

- 4- عدم السماح لبعض الاشخاص بالحصول على مصالحهم من خلال التقرب بشكل شخصي او التأثير على مصدر القرار (عندما يؤثر ذلك على اخرين رغم كفاءتهم) بل جعل الكفاءة هي المقياس الواضح للجميع.
- 5- مراعاة المساحة الشخصية للموظفين/ ات قدر الامكان فيما لا يتعارض مع مصلحة العمل
- 6- عندما يكون الوصول الى الإدارة سهل ويكون التعامل مع كل الافراد على اساس الجهد المبذول في العمل وعلى هذا الاساس تكون الامتيازات المادية والمعنوية ولا يكون هناك فرق بين الموظفين/ ات على اساس اقارب او معارف حيث تكون العلاقات الشخصية خارج بيئة العمل
- 7- البيئة المريحة تتوفر بوجود الثقة بين الموظفين وصعوداً وبثمين الجهود وعدم التعويل عليهم بالأخطاء البسيطة، واعطاءهم بعض الحرية في العمل ليكون أكثر مرونة ودعم والاستماع لمقترحات الموظفين ومناقشتها ومحاولة تنفيذها
- 8- بوضع قوانين جيدة وعادلة من قبل الإدارة وتنفيذها بحذافيرها والتزام الموظفين بها بدون تمييز.
- 9- مراعاة الظروف الخاصة للعاملين/ ات ان وجدت اشراكهم في دورات تطويرية بشكل مستمر وضع ضوابط صارمة لأي شكل من اشكال الإساءة والعنف
- 10- إعطاء مساحة للموظفين والموظفات بتقديم مبادرات ومقترحات يخلق بيئة آمنه، والتعاون والعمل بروح الفريق الواحد يخلق بيئة مريحة وأمنه أيضاً. واخيرا عدم الضغط وعدم تنفيذ عقوبات صارمة بحق الموظفين وعدم تهديدهم باستمرار بعقوبة ما سيخلق جو أمن.

11- اشراك العاملين في اتخاذ القرار فرص التعلم متساوية للجميع

في النهاية أكد 17 من العينة في المنظمتين انهم يعملون في بيئات عمل مريحة ومنصفة وآمنة ولا يتعرضون للإحباط بصورة مستمرة، بينما أبدت اثنان من العينات من نفس المنظمة ان هناك نسبة من الانصاف في بيئة العمل بسبب وجود بعض الأمور البسيطة التي مع استمرارها ممكن ان تصبح مصادر لعدم الانصاف والراحة في بيئة

العمل، اذ من ناحية تقييم العمل وفرص التطوير المتاحة ليست عادلة بصورة كاملة، كما ان غرف الموظفين/ ات ليست بالمستوى المطلوب من ناحية حفظ خصوصية العمل وتهيئة أجواء محفزة ومنتجة، وأوضحت العينة الأخرى من نفس المنظمة انها تشعر بأن بعض القرارات الصادرة من الإدارة قرارات غير مرضية وقوية وتتمنى ان يتم الاهتمام بهذا الامر والتعامل بثقة وشفافية اكثر من الموظفين/ ات. وأكدت عينة واحده انها غير راضية عن بيئة العمل ولا تعتقد انها بيئة عمل منصفة وآمنة للجميع.

المحور	مؤسسات الحكومية	منظمات المجتمع مدني
بيئة العمل	<p>هناك اجماع على عدم توفر أبنية ملائمة خاصة بالعمل وتفقر معظمها للخدمات اللوجستية والفنية.</p> <p>وجود العديد من اليات الشكوى دون جدوى.</p> <p>الشعور بالأمان بالنسبة للنساء في بيئة عمل فيها نسبة النساء أكثر من الرجال.</p>	<p>عينة أحد المنظمات كانت راضية تماما على بيئة العمل من ناحية توفر المكان الملائم والمزود بكافة الخدمات التي تسهل العمل وتخفف الجهد عن الموظفين/ ات، بينما العينة الثانية تمت ان يكون هناك مكان وخدمات أفضل.</p> <p>عينة أحد المنظمات اكدت وجود الية شكوى واضحة ويمكن الرجوع اليها وهناك نتائج ملموسة نوعا ما عند تقديم الشكوى، بينما بينت الاخرى انهم لا يستخدمون آلية الشكوى للتغلب على المشاكل التي يصادفونها في العمل ولم يكونوا متأكدين ان كان هناك آلية للشكوى ام لا في منظماتهم.</p> <p>لم يأتي ذكر للفروقات الجندرية وارتباطها بالشعور بالأمان او بيئة العمل في المنظمات.</p>

<p>القوانين والنظم الإدارية مرنة جدا ويمتاز بتقدير جهود الموظفين/ات.</p>	<p>قوانين الوظيفة العامة في العراق فيه فجوات كثيرة ولا يلائم الوضع الحالي وصفة العامة عليه هو الجمود والروتين السام. عدم تقدير ودعم للجهود الموظفين/ات الاكفاء، ووجود المحسوبة والوساطات في التعاملات، وتكثر العقبات في وجه النساء الموظفات. عدم وجود رقابة رصينة.</p>	<p>النظم الإدارية والقوانين الوظيفة العامة في العراق</p>
<p>القدرة على إيصال الأفكار والمقترحات وطرح الصعوبات بسلاسة الى المدير/ة المباشر او الإدارة التنفيذية. طلب المساعدة من زميل/ة في العمل أكثر خبرة وتأثيرا في بيئة العمل او تواصل مع الإدارات من خلال آليات التواصل الرسمي.</p>	<p>اللجوء الى الوساطات لتأثير على صاحب القرار في العمل. السكوت وعدم فعل أي شيء. مقاومة هذه المعوقات وتحمل تبعات هذه المقاومة.</p>	<p>مواجهة العقبات في بيئة العمل</p>
<p>تمحورت الآراء حول القيام ببعض الأمور التي تقرب بين المدير/ة والموظف/ة والاعتماد على الكفاءة في توكيل المهام واثمين الجهود والتعامل بالاحترام وتوفير مكان عمل مناسب مراعي لخصوصية العمل.</p>	<p>تمحورت الآراء حول تطبيق القانون على الجميع ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وتعديل وتحديث قانون الوظيفة العامة، وتطوير الإدارات وعمل شراكات مع منظمات المجتمع المدني.</p>	<p>بيئة عمل مريحة وأمنة للموظفين والموظفات</p>
<p>أكثر من نصف العينة اكدت انها تعمل في بيئة عمل مريحة ومنصفة وآمنة ولا يتعرضون للإحباط بصورة مستمرة.</p>	<p>اكدت جميع العينة انها تعمل في بيئة عمل غير مريحة وغير منصفة ومعرضين للإحباط بصورة مستمرة.</p>	<p>مدى الرضا عن بيئة العمل</p>

بعد كل ما تقدم نستطيع ان نستنتج ان هناك اختلاف واضح وكبير في بيئات العمل بين مؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، ويمكن تلخيص هذا الاختلاف في جدول التالي:

الاستنتاجات والتوصيات:

من كل ما تقدم يمكننا استنتاج النقاط الآتية:

المؤسسات الحكومية:

- 1 - هناك فجوة كبيرة بين الكوادر الحكومية العاملة وبين مشرعي القانون والإدارات التي تصدر الأوامر والتعليمات الإدارية ولتقليل هذه الفجوة من الجيد عمل استطلاع مع الموظفين/ات عند كتابة/مراجعة نظام اداري معين او قانون على مستوى الدولة بالإضافة الى اخذ تغذية راجعة منهم بين حين وآخر.
- 2 - تفتقر المؤسسات الحكومية لخدمات الموجهة للكوادر العاملة لضمان رفاههم النفسي وتقليل ضغوطات العمل، لذلك من الجيد ان يكون هناك اهتمام بالبنى التحتية للمؤسسات الحكومية وتوفير وحده في كل مؤسسة حكومية لتقديم الدعم النفسي ووضع خطة لتقليل الجهد وضغوطات العمل على الكوادر العاملة.
- 3 - المواد القانونية غير كافية، يجب ان يكون هناك مدونات سلوك وسياسات ملحقه تشرح بتفصيل كيفية تطبيق القانون ولكي تكون سهلة على الجميع وتقلل من احتمالية استغلال القانون وتكيفيه للمصالح الشخصية وان تكون موحد بين مؤسسات الحكومية جميعها، اذ في الوقت الحالي كل وزارة لديها مجموعة من تعليمات الإدارية التي تعمم على العاملين/ات، من الأفضل ان يكون هناك نظام اداري ملحق ومستند على القانون، وضرورة تطبيق سياسة الإساءة والاستغلال الجنسي في المؤسسات الحكومية.
- 4 - هذه القوانين قديمة وفي ظل تطور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقنيات التكنولوجية في العالم تحتاج الى مراجعة وتعديل.
- 5 - العمل على تقليل الفجوات الجندرية في بيئات العمل وإعطاء فرص أكبر للنساء لممارسة مهامهن.
- 6 - تفعيل الدور الرقابي على المؤسسات الحكومية وابتكار طرق وآليات جديدة للرقابة أكثر جدوى وفعالية من الحالية، للحد من المحسوبية والوساطات.
- 7 - بناء قدرات الإدارات والمدراء في المؤسسات الحكومية في كيفية بناء الفريق والتعامل مع الكوادر العاملة بعدالة والابتعاد عن مفهوم المدير الكلاسيكي.

منظمات المجتمع المدني:

بيئة العمل في منظمات المجتمع المدني أفضل بكثير من المؤسسات الحكومية، الفجوة بين كوادر العاملة والإدارات اقل، وفرصة التطوير للكوادر اكبر، ولكن هناك بعض الفقرات في النظم الإدارية مثل التقاعد وضمان الصحي غير متوفر في المنظمات بسبب عدم اصدار القانون الذي ينضم هذا الامر، والسبب الذي جعل من بيئة منظمات المجتمع المدني افضل من المؤسسات الحكومية هو ان النظام الإداري حديث ويتم مراجعته وتعديله باستمرار والإدارات قريبة من الكوادر العاملة، وهذا بحد ذاته عائق امام العنف البنوي من الظهور او التطور في هذه البيئة، والعكس تماما مع ما موجود في مؤسسات الحكومية العنف البنوي موجود بقوة وتأثيراته السلبية امتدت الى بيئة العمل، الموظفين/ ات لتصل الى جودة الخدمات المقدمة للناس.

أصبحت الحاجة ملحة في تعديل هذه القوانين الحكومية الخاصة بالعمل والاستفادة من اخر الأنظمة الإدارية الدولية.

حارث عبد اللطيف جبر السعيد من بغداد مواليد 1982
بكالوريوس علوم تربوية ونفسية الجامعة المستنصرية/ماجستير
علم نفس النمو جامعة بغداد

تطور مفهوم حقوق الإنسان عند المراهقين

ملخص البحث:

إن المسيرة الفعلية لحقوق الإنسان لم تبدأ في غفلة من التاريخ فهناك أصول وأسس سابقة بنت عليها الحضارة الحديثة مفاهيمها عن حقوق الإنسان، كما لا يمكن القول بوجود لحظة محددة بدأت عندها الأصول الأولى لفكرة حقوق الإنسان، ولكن في أغلب الظن فإن هذه الأصول قد بدأت مع بداية تكوين حياة مشتركة لمجموعات البشر، ومن ثم فإن هذه الفكرة ولو بصورتها البدائية هي فكرة قديمة قدم الحياة البشرية ذاتها، وتعد مرحلة المراهقة مرحلة انتقال خطيرة في عمر الإنسان، ففي هذه المرحلة تنمو ميول المراهق الجديدة وتقوده إلى اتجاهات متضاربة لأنه ينتقل من مرحلة فيها أشياء ملموسة إلى أشياء معنوية وفكرية من علاقات محددة بالأسرة إلى حياة اجتماعية خارجية على نطاق أوسع، ففي طفولته لم يكن هناك اهتمام واضح تجاه الآخرين، أمّا مشكلة البحث الحالي فهي عدم وجود رؤيا واقعية لما يملكه المراهق العراقي من معرفة لمفهوم حقوق الإنسان، إذ لا توجد دراسات عن هذا المفهوم لدى المراهقين على مستوى العراق وحتى على المستوى العربي (بحسب علم الباحث)، لذلك فإن هذه الدراسة تمثل محاولة متواضعة للكشف عن معرفة المراهقين في هذا المجال، فضلاً عن معرفة الفروق في مفهوم حقوق الإنسان بين الذكور والإناث ولاسيما وإن العراق يشهد توجهاً للتحوّل باتجاه حقوق الإنسان وانتقالاً من مجتمع شمولي إلى مجتمع مدني، استهدف البحث الحالي التعرف على مستوى تطور مفهوم حقوق

الإنسان عند المراهقين تبعاً لمتغيري (العمر، الجنس) ودلالة الفروق في مفهوم حقوق الإنسان تبعاً لمتغيري (العمر، الجنس) ويقتصر البحث الحالي على المراهقين الموجودين في المدارس المتوسطة والثانوية في محافظة بغداد ممن هم بأعمار (13، 14، 15) سنة للعام الدراسي. (2021 - 2022).

أظهرت نتائج البحث الحالي أن المراهقين بالأعمار (13، 14، 15) سنة يمتعون بمستوى جيد لمفهوم حقوق الإنسان، وأظهر البحث أيضاً أن هناك مستوى تطورياً لهذا المفهوم، وتتفق هذه النتيجة مع ما طرحه كل من بياجيه وفيجوتسكي حول تطور المفاهيم، إذ يرى كلاهما بأن المفاهيم في مرحلة المراهقة تكون كاملة التكوين، ولا تعني هذه النتيجة أن مفاهيم حقوق الإنسان هي ذاتها بين جميع الأفراد وبمستوى واحد، إذ أن المفاهيم تتباين من فرد لآخر بحسب مستواه العلمي وثقافته وطبيعة البيئة التي يعيش فيها. إذ أن المقصود بهذه النتيجة بأن المراهقين يمتلكون مفهوماً لحقوق الإنسان بغض النظر عما يحتويه هذا المفهوم.

الفصل الاول

التعريف بالبحث

1. مشكلة البحث:

إن المسيرة الفعلية لحقوق الإنسان لم تبدأ في غفلة من التاريخ فهناك أصول وأسس سابقة بنت عليها الحضارة الحديثة مفاهيمها عن حقوق الإنسان، كما لا يمكن القول بوجود لحظة محددة بدأت عندها الأصول الأولى لفكرة حقوق الإنسان، ولكن في أغلب الظن فإن هذه الأصول قد بدأت مع بداية تكوين حياة مشتركة لمجموعات البشر، ومن ثم فإن هذه الفكرة ولو بصورتها البدائية هي فكرة قديمة قدم الحياة البشرية ذاتها.

ونظراً لما مر به بلدنا من ظروف استثنائية على مدى العقود الأربعة الماضية فقد تعرضت حقوق الإنسان للعديد من الانتهاكات، بل أصبح مفهوم حقوق الإنسان غائباً أو ناقصاً عند العديد من أفراد المجتمع. وبالتالي، فإن هذا قد يسهم في خلق مجتمع لا يعي هذه الحقوق ولا يسعى لتطبيقها.

يُعد التفكير المفاهيمي موضوعاً مهماً ورئيساً من موضوعات علم النفس. وتلعب المفاهيم دوراً أساسياً في السلوك الإنساني، إذ إن تعلمها يساعد الفرد على أن يدرك متغيرات البيئة وما بينها من تشابه واختلاف، وإلا سيؤول إلى أن يواجه الفرد صعوبات كثيرة، إذ أن عليه أن يتعامل مع كل المثيرات التي تحيطه أو تؤثر فيه بكونها مواقف أو حالات جديدة، بينما تُيسر المفاهيم الجمع بين الأحداث والظواهر والأشياء وتصنيفها إلى مجموعات أو فئات. وتُنمّي معرفة المفاهيم قدرة المتعلم على تحقيق أهداف العلم الرئيسة التي تتمثل في: التفسير، والتحكم، والتوقع، مما ييسر اكتشاف البيئة (الازيرجاوي، 1991: 297).

وإذا ما أريد لأية دولة تحقيق أنظمة ديمقراطية متينة فلا بد أن تركز على الأطفال والمراهقين الذين يمثلون قادة المستقبل وتعلّمهم هذه المفاهيم. ولا بد من البحث عما يملكه هؤلاء من معرفة في هذه المفاهيم كي يستطيع المرء أن يضعوا خططهم اعتماداً على هذه الخلفية. لا سيما مفهوم حقوق الإنسان الذي يعد من المفاهيم المهمة التي بدأت تغزو الفكر العالمي في ضوء مفهوم «القرية الصغيرة» الذي بدأ يطلق على عالم اليوم في ضوء تقنيات الاتصال. وقد أظهر العالم في العقود الماضية توجهات أكبر نحو تطبيق حقوق الإنسان (شارب، 2003: 11).

أمّا مشكلة البحث الحالي فهي عدم وجود رؤيا واقعية لما يملكه المراهق العراقي من معرفة لمفهوم حقوق الإنسان، إذ لا توجد دراسات عن هذا المفهوم لدى المراهقين على مستوى العراق وحتى على المستوى العربي (بحسب علم الباحث)، لذلك فإن هذه الدراسة تمثل محاولة متواضعة للكشف عن معرفة المراهقين هذا المجال، فضلاً عن معرفة الفروق في مفهوم حقوق الإنسان بين الذكور والإناث ولا سيما وإن العراق يشهد توجهاً للتحويل باتجاه حقوق الإنسان وانتقالاً من مجتمع شمولي إلى مجتمع مدني.

إن كثيراً من المراهقين الذين يحاولون الانتحار أو ينتحرون بالفعل نتيجة ضغوط الحياة، فهم يعانون من مشكلات في التكيف مع الضغط النفسي المصاحب لكونهم مراهقين، مثل التعامل مع الرفض والفشل والانفصال والصعوبات المدرسية

واضطراب العلاقات الأسرية، كما أنهم لا يتمكنون من إدراك أن بمقدورهم تغيير حياتهم إلى الأحسن وهم لا يعرفون حقوقهم وواجباتهم في الحياة.

2- أهمية البحث:

تعد مفاهيم حقوق الإنسان من أكثر المفاهيم الضرورية التي يجب أن يدركها أفراد المجتمع، إذ أن هذه المفاهيم تعمل على فهم كل فرد لحقوقه وواجباته، وبالتالي الوصول إلى مجتمع تسوده المحبة والمواطنة واحترام حقوق أفراد.

وتعد هي المرحلة التي يتدرج فيها الفرد في نموه البدني والجنسي والعقلي نحو النضج وتتجه فيها الوظائف العقلية للاكتمال والنضج. وفي هذه المرحلة يتجه المراهق اتجاهاً فلسفياً في تفكيره في الظواهر الطبيعية وعللها والكون والوجود، فلم يعد المراهق يتقبل المبادئ التي ألفها في مرحلة الطفولة على علاقتها بل أصبح قادراً على التفكير والمناقشة والانتقاد، ويريد تأكيد ذاته وإثبات وجوده، فقد أصبح لديه عقل مفكر لا يقل عن عقول الآخرين الذين هم أكبر منه سناً. ويزداد في هذه المرحلة ميل المراهق إلى القراءة والاستطلاع ويحاول التحرر من مناهج الدراسة ويقرأ الكتب الخارجية مثل القصص والمجلات والصحف والأخبار السياسية. ولهذا فإن المراهق ومع اكتمال نموه العقلي وتفاعله مع المجتمع يكون لنفسه اتجاهاً أو فلسفة عامة يتفاعل بها مع المجتمع والبيئة التي يعيش فيها.

وتعد مرحلة المراهقة مرحلة انتقال خطيرة في عمر الإنسان، ففي هذه المرحلة تنمو ميول المراهق الجديدة وتقوده إلى اتجاهات متضاربة لأنه ينتقل من مرحلة فيها أشياء ملموسة إلى أشياء معنوية وفكرية من علاقات محددة بالأسرة إلى حياة اجتماعية خارجية على نطاق أوسع، ففي طفولته لم يكن هناك اهتمام واضح تجاه الآخرين. ومع البلوغ تتسع علاقاته الاجتماعية، فيزداد اهتمامه بالآخرين وتظهر لديه المقدرة على النقد والتحليل. وفي هذه المرحلة يشعر المراهق أنه فرد في مجتمع وتظهر ميوله متجهة نحو التوافق مع الجماعة على صورة مشاركة وتعاون ووفاق، وكل هذه مظاهر تتفق وأخلاق الجماعة وسلوكها العام (معرض، 2004: 20 - 35).

إن تعلم المفهوم بدقة وإتقان يعني أنه يمكن تطبيقه واستعماله في مجالات متعددة

للوصول إلى قرارات أفضل. وتُنمّي معرفة المفاهيم قدرة الإنسان على استعمال أهداف العلم الرئيسة المتمثلة في التفسير والتحكم والتوقع، مما ييسر تخطيطاً إلى اكتشاف الجديد وتعلمه. فضلاً عن أنّها تساعد في تحقيق معيار وظيفي للحقائق والمعلومات والأحداث في البيئة وبالتالي تزيد من قدرة المتعلم على استعمال تلك المفاهيم في مواقف حل المشكلات، فضلاً عن أن دقة المفاهيم توفر الأسس الكلية لتقييم خبرات ومواقف التعلم وتنظيمها. إن كثرة المفاهيم ووضوحها وتطورها يرتبط مع الفهم عند الأطفال فكلما زادت هذه المفاهيم ووضحت أصبح الطفل أكثر قدرة على فهم العالم (هرمز وبرايم، 1988: 304 - 308). ولهذا فإن المفاهيم تعد مهمة إذ أن تعلمها بدقة وإتقان معين يمكن من استعمالها في مجالات متعددة ومن ثم الوصول إلى قرارات أفضل (العيساوي، 1996: 17).

ويعد مفهوم حقوق الإنسان مفهوماً معاصراً يتميز بالشمول كونه طريقة للحياة يعيشها كل من الفرد والمجتمع لا تقتصر على ناحية واحدة من نواحي المجتمع ولا على جانب من جوانب الشخصية، إنما هو شامل لجميع نواحي المجتمع يوضح طريقة تشكيل حياة الفرد وأسلوبه للعمل الاجتماعي (ساسي، 2005: 2).

وتدل حقوق الإنسان على الإيمان بكرامة الإنسان واحترام قيمه والعدالة والمساواة وحرية الرأي القائم على الموضوعية والتجديد والتغيير (الرشدان، 1999: 314).

ومن الملاحظ خلال العقود الماضية أنه قد أصبح هناك توجهات أكبر نحو تطبيق حقوق الإنسان في العالم بحسب ما جاء في مسح أصدرته مؤسسة «فريدم هاوس» إن عدد الدول التي توصف على أنها تراعي حقوق الإنسان في العالم ازداد بشكل كبير خلال السنوات العشر الأخيرة. وعلى الرغم من هذه الظاهرة الإيجابية إلى أنّ هناك أعداداً كبيرة من الشعوب ما زالت تعاني من انتهاكات لحقوق الإنسان (شارب، 2003: 11).

إن فهم المراهقين لحقوق الإنسان سوف يشجعهم على المشاركة في المجتمع. وإن هذه المشاركة لا تفيد الأطفال فحسب بل إنها مهمة على المدى البعيد لمجتمعهم وأمتهم وعالمهم لأنها تشجع نمو المعرفة والمهارات والقيم التي تسهم بدورها

في ترسيخ حقوق الإنسان (Flekk& Kaufman، 1997:106). ويشير إلى تشجيع المراهقين على التعبير عن أفكارهم ومشاريعهم حول الحياة والأحداث في العالم من خلال ممارستهم حقوق الإنسان إلى احترام الناس بوصفهم كائنات بشرية (Morraw، 1999:149 - 170).

وإن دراسة مفاهيم المراهقين عن حقوقهم والتي تمثلها حقوق الإنسان يعد أمراً مهماً وضرورياً لا سيما للآباء والمعلمين بشكل خاص والمهتمين بهذا المجال بشكل عام لأسباب عدة منها:

- إن معرفة مفاهيم المراهقين حول حقوقهم يُلقي الضوء على أكثر المشكلات التي تعترض المراهقين، سواءً أكانت في طريقة معاملتهم أم في فهمهم لهذه الحقوق التي تشكل الأساس في فهم حقوق الإنسان.
- إن تقييم مفاهيم المراهقين عن حقوقهم التي تمثلها حقوق الإنسان هو إشارة مهمة لاحترامهم لشخصياتهم، وهذا يعطي فرصة لإبداء وجهة نظرهم حول الأمور التي تهمهم.
- إن معرفة مفاهيم المراهقين عن حقوقهم والآليات التي تتشكل من خلالها هذه المفاهيم تعطي معلومات عن الجهود لتعليم المراهقين قيم حقوق الإنسان (Smith، 2002: 73 - 88).

هناك العديد من الجهات التي تسعى للنهوض بواقع شريحة المراهقين منها وزارة التربية من خلال المدارس لتطوير قدرات المراهقين والتنشئة الصحيحة، كذلك مراكز الشباب للبحث على ابراز مواهب هذه الفئة، كما تعمل دولة العراق مع المنظمات الدولية لتعزيز وضع المواطنين من كافة الشرائح والاعمار من نساء وأطفال ومراهقين وشباب وكبار السن لتقديم خدمات على جميع المستويات، وحمايتهم من الاستغلال والإهمال وتضمن مشاركتهم في جميع مجالات المجتمع، إن موضوع البحث كان غايته معرفة ما مدى معرفة شريحة المراهقين بحقوق الانسان كونهم الجيل المؤثر في السنوات القادمة ولهم دور فعال في المجتمع لذا من الضروري دراسة هذه الشريحة ومعرفة بعض التفاصيل عنها من أجل تحديد مواطن الضعف والقوة لمعرفة وماذا

يمكن ان نقدم لهذه الشريحة من دعم لكي يكونوا على المسار الصحيح كونهم قادة المستقبل.

3- أهداف البحث:

استهدف البحث الحالي تعرف:

1 - مستوى تطور مفهوم حقوق الإنسان عند المراهقين تبعاً لمتغيري:

أ - العمر.

ب - الجنس.

2 - دلالة الفروق في مفهوم حقوق الإنسان تبعاً لمتغيري:

أ - العمر.

ب - الجنس.

4. حدود البحث:

يقتصر البحث الحالي على المراهقين الموجودين في المدارس المتوسطة والثانوية في محافظة بغداد ممن هم بأعمار (13، 14، 15) سنة للعام الدراسي (2021 - 2022).

5. تحديد المصطلحات:

أولاً: التطور

حدده بياجيه (1925) بأنه:

«التوازن المتدرج من حالة ضعيفة من التوازن إلى حالة أقوى» (بياجيه، 1986: 7).

التعريف الإجرائي للتطور:

التغير الذي يطرأ على درجات الأطفال والمراهقين من خلال إجاباتهم عن الأسئلة المحددة التي تحتويها أداة البحث بالتقدم في العمر.

ثانياً: المفهوم:

المفهوم من وجهة نظر بياجيه (1969)

«إجراء فكري لا يشتق من الخصائص الإدراكية للأشياء مباشرة بل بالأحرى من الفعل عن تلك الأشياء أو بواسطتها» (خضير، 1989: 305).

ثالثاً: حقوق الإنسان:

يعرفها رينيه:

«فرع خاص من الفروع الاجتماعية يختص بدراسة العلاقات بين الناس استناداً إلى كرامة الإنسان وتحديد الحقوق والرخص الاجتماعية الضرورية لازدهار شخصية كل كائن إنساني» (يوسف، 1981: 12).

الفصل الثاني

الاطار نظري

1- حقوق الإنسان:

تعددت المفاهيم والمصطلحات التي استعملت للدلالة على حقوق الإنسان، فقد أطلق على هذه الحقوق في بداية القرن الثامن عشر بـ (الحقوق الطبيعية) تأثراً بما كتبه أنصار مدرسة القانون الطبيعي (الشيخلي، 2003: 50). وسميت أيضاً بـ (حقوق قانون الشعب) باعتبار أن هذه الحقوق اعترفت بها القوانين الوضعية للدول المختلفة في عصرنا الحديث، كما اطلق عليها الكتاب تسميات مختلفة منها (الحريات العامة) أو (الحريات الفردية الأساسية)، كما أطلق عليها في عدة دساتير (الحقوق والواجبات الأساسية) كالدستور العراقي المؤقت الصادر عام 1970م.

إن المسيرة الفكرية والفلسفية لحقوق الإنسان لم تبدأ في غفلة من التاريخ فهناك أصول وأسس سابقة بنت عليها الحضارة الحديثة مفاهيمها عن حقوق الإنسان، كما لا يمكن القول بوجود لحظة محددة بدأت عندها الأصول الأولى لفكرة حقوق الإنسان، ولكن في أغلب الظن فإن هذه الأصول قد بدأت مع بداية تكوين حياة مشتركة لمجموعات البشر، ومن ثم فإن هذه الفكرة ولو بصورتها البدائية هي فكرة قديمة قدم الحياة البشرية ذاتها وتمثل المدينة بأوجه الحياة المختلفة والتي شكلت بدايات ظهور الدول في تاريخ العالم البدايات الأجدر بالبحث من خلالها عن تفاصيل محددة لفكرة حقوق الإنسان، اذ ترتبط قضية حقوق الإنسان بشكل جذري ومباشر بوجود هذا الإنسان نفسه.

وعبر القرون الفائتة اسهمت الفلسفة السياسية والاخلاقية بشكل مباشر وغير مباشر

في إيصال فكرة حقوق الانسان الى ما نراها اليوم عليه، اذ انشغل الفلاسفة في أماكن وأزمنة مختلفة بالأسئلة العديدة عن العلاقات المتبادلة بين الناس كأفراد وكأعضاء في مجموعات وفكروا في معنى الطبيعة البشرية والعدالة الاجتماعية وعمما إذا كانت المجتمعات المبنية على السيطرة يمكن أن تتحول إلى مجتمعات مبنية على الحقوق وقائمة عليها وقد أسهم فيها فلاسفة من مناطق وثقافات وتقاليد متعددة كل على طريقته الخاصة، والفكر الشرقي القديم الذي انطلق من الهند والمتمثل بالهندوسية التي ظهرت في المدة (1300 - 1500م.ق) وانتشرت من الهند إلى مناطق ومجتمعات جنوبي شرقي آسيا احتوى في نصوصه على جملة من الحكم والتأملات الخاصة بالإنسان والخلق والطبيعة كما جاء في نصوص ومن الهند انطلق جوتاما سد هارتا بوذا (480 - 560م.ق) الذي مثلت الفلسفة الدينية التي نبعت من تعاليمه تحليلا نسقيا لطبيعة المعاناة وأسبابها وتقدم العديد من الوسائل لقهر هذه المعاناة او التغلب عليها، فالبوذية تمثل تعاليم بسيطة نسبيا ويسهل استيعابها تحتوي على الكثير من مبادئ المساواة والحرية ونشر العدالة، ويرى بوذا ان لا فرق بين جسم الامير وجسم المتسول الفقير وكذلك لأفرق بين روجيهما، أما حضارة وادي الرافدين فقد وثقت أقدم قانون مدون في تاريخ البشرية المتمثل بشريعة حمورابي أشهر ملوك بابل حوالي عام ألفين قبل الميلاد، وقد استهلت المدونة بكلام إله الشمس الذي أملى على حمورابي مدونته اذ يقول (أنا حمورابي ملك القانون، وإياي وهبني إله الشمس القوانين)، ويبدو أن هذه المدونة تتضمن تجميعا لتقاليد قانونية ترجع إلى عهد أقدم بكثير من العهد الذي وضعت فيه، وقد حرصت شريعة حمورابي على وضع النصوص القانونية التي توفر الحماية القانونية لمواطني الشعب البابلي كافة وقد ركزت على أصناف منهم لرفع الحيف والظلم، أما الأساس الفلسفي لحقوق الإنسان فنلتمسه عبر العلاقة الوثيقة بين حقوق الإنسان والحقوق الطبيعية، اذ أن من بين الإنتباهات التي تسجل بصدد حقوق الإنسان تؤكد ضرورة إدراك أن حقوق الإنسان هي حقوق طبيعية أصيلة لا تعطى ولا تمنح ولا توهب من أحد لأحد(العطار:2004،13).

كما يجب على المجتمع التكاتف لصد أكبر هجمة ضد المراهقين وشبابنا هناك هجمة تجهيل مجتمعا وعدم تقدمه متمثلة بالمخدرات والجهل وسوء التعليم والقبلية لتجعله فريسة سهلة للملذات حيث يخوضون حرب مع الذات ضد المغريات يجب لا ندع غيرهم يقرر مصيرهم، هناك مسؤولية على عاتقنا توجيه المراهقين على الادب والشعر والفن والرياضة وتعريفهم بحقوق الانسان التي نصت على ضمان توفير عيش حياة حرة كريمة لكي يجد ذاته.

يرى بعض المتخصصين والباحثين أن الدعوة إلى حقوق الإنسان تهدف إلى تنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين الشعوب، وتعزيز فرص التضامن والتعاون بين الدول حتى يتسنى حل المشكلات العالمية والإقليمية والوطنية المتعلقة بالتنمية والبيئة والسكان والفقر والجفاف، وخلق ظروف ملائمة لحياة أفضل لشعوب العالم تسودها الحرية والعدالة والكرامة والمساواة بغض النظر عن الاختلافات والتباينات بينهم. وقد أشارت العديد من الدراسات والبحوث إلى أن التربية والتعليم مصدر أساس وأداة فعالة لنشر مفاهيم حقوق الإنسان والثقيف بها بين الأجيال، فالمناهج الدراسية والأنشطة المصاحبة، والمعلم بما يمثله من قدوة تعد الفضاءات المناسبة لتحقيق الأهداف المنشودة في هذا المجال.

إن الحفاظ على حقوق الإنسان هو حجر الأساس في استقرار أي مجتمع، ومما لا شك فيه أن لتعليم حقوق الإنسان لأفراد المجتمع وإدخالها في ثقافتهم وتحويلها إلى واقع أثرا كبيرا في تعزيز فهم الحقوق من جانب واحترامها والحفاظ عليها من جانب آخر مما يؤدي بالضرورة إلى تنمية الشعور بالكرامة والحرية ويزيد من دافعية المشاركة المجتمعية الإيجابية لتنمية الوطن وحفظ السلام. فالحصول على المعلومات حول حقوق الإنسان هو حق من الحقوق الأساسية للإنسان التي تضمنتها معاهدات ومواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية. ففي بعض المدارس في بعض دول العالم كما أفادت نتائج بعض الدراسات التربوية يعاني الطلاب والطالبات من سلب حقوقهم الخاصة في المشاركة والتعليم بالأساليب التفاعلية والتعاونية، والمعلمون والمعلمات يصرون على استخدام أساليب تقليدية يعبرون من خلالها بطرق مباشرة وغير مباشرة عن عدم احترامهم لحقوق طلابهم في المناقشة والمشاركة في عمليات التعليم والتعلم، وقد

يتعدى الأمر إلى التعدي على كرامة المتعلمين من خلال التعامل الجاف واستخدام بعض الألفاظ النابية والمحبطة والزجر ومصادرة الحقوق في الدفاع والتوضيح والتبرير، مما يؤسس لدى المتعلمين مشاعر الخنوع والخضوع لانتهاك الحقوق وقد يترتب على ذلك جنوح أو رفض مبطن لعمليات التعليم والتعلم برمتها. والتعليم الذي يتم في أجواء الخوف والحذر والكبت والترقب ليس بتعليم ذي معنى فنتأجه في الغالب ليست بالمستوى المرغوب وقد تكون عكسية ومحبطة.

2- المفهوم: (Concept)

تحدد الخبرة بثلاثة جوانب هي المعرفة، والمهارات، والاتجاهات وتقسّم المعرفة بدورها على ثلاثة أقسام:

أ - الحقائق مثل الخواص الرئيسة للعمليات كخواص التبديل (Commutativity) والتنسيق (Associatively) في الجمع.

ب - المبادئ والتعليمات مثل إدراك الأشكال ذات الثلاثة أضلاع على أنها مثلثات.

ج - المفاهيم مثل مفهوم التساوي ومفاهيم الفئة، والعدد، والتناظر، ومفهوم قط، وحيوان، وسخونة، وفاكهة، وزهور.... الخ.

ولا يتفق العلماء على ماهية المفهوم إذ يرى برونر (Brunar) وجودنو (Goodanw) وأوستن (Austin) بأنه: سلسلة متصلة من الاستدلال تشير إلى مجموعة من الخصائص الملاحظة لشيء أو حدث يؤدي إلى تحديد فئة معينة تسبقها استدلالات إضافية عن خصائص غير ملحوظة (الشربيني وصادق، 2000:43).

ويسمي سليم المفهوم بالمدرّك ويعرّفه على أنه: خلاصة أو نتاج تجميع عدد من الأفكار والمعاني العلمية (سليم، 1968:85).

أمّا ليب فيرى المفهوم بأنه: تجريد للعناصر المشتركة بين عدة مواقف أو أشياء، وعادة يعطى هذا التجريد اسماً أو عنواناً أو رمزاً (ليب، 1974:7).

ويعرّف الديق المفهوم على أنه: بناء عقلي ينتج عنه معرفة المتعلم للعلاقات الموجودة بين مجموعة من المعطيات (الديق، 1974:83).

3- تطور المفهوم:

يشير فيجوتسكي إلى أن تطور المفهوم نشاط معقد تمارس فيه جميع الوظائف العقلية الأساسية ومن ثم فإن ممارسة الفرد لهذه الوظائف لا يعني انه تعلم المفهوم، ذلك إن الفرد أثناء هذه الممارسة لا يكون قد توصل إلى مراحل التعرف على أبعاد وعنونة (Labling) ما ينتمي إلى مفهوم وما لا ينتمي إليه. إن تطور المفاهيم العقلية يتطلب وظائف عقلية مثل الانتباه والتذكر والقدرة على المقارنة (الصالح، 1973: 43).

وهذا يعني أن عملية تطور المفهوم عملية مركبة ومرحلية تحتاج إلى عمليات متتابعة يمارسها الفرد من خلال وجوده في مواقف معينة. ومن ثم فإن عملية تكوين المفهوم هي المرحلة الأولى في تنمية المفهوم أو تطوره التي تبنى عليها مراحل أخرى تتخذ من المفاهيم في مستواها الأكثر صعوبة وتعقيداً مادة لها.

والمفاهيم تبدأ صغيرة أو محدودة، ثم مع استمرار اكتساب خبرات وحقائق جديدة تزداد عمقاً واتساعاً، فكلما كانت الحقائق التي يتكون منها المفهوم قليلة فإن المفهوم يكون محدوداً وقریباً من طرف الحقائق، وكلما زادت الحقائق والمعطيات ورأى المتعلم علاقات أكثر وأعمق فيما بينها اتسع مفهومه واقترب بذلك من طرق المفاهيم الكبرى أو النظريات. وبصورة عامة يتكون المفهوم وينمو ببطء وأحياناً يبدو للإنسان انه قد وصل إلى المفهوم بصورة فجائية كما لو رآه ببصيرته ولكن الحقيقة إن مثل هذه الرؤيا لا تأتي إلا كونها خطوة نهائية سبقها تفكير ناقد تضمن عمليات مختلفة مثل الملاحظة والتدقيق والتمييز والتنظيم والتقويم (الديب، 1974: 86 - 87).

4- نظرية بياجيه

اتجه بياجيه وبخاصة منذ عام (1937) إلى دراسة تكوين المفاهيم عند الأطفال، إذ يعتقد إن المفاهيم الأساسية تتكون في الفترة الممتدة ما بين (7-8) سنوات، وعمر (11 - 12) سنة، ثم تتكامل هذه المفاهيم وتبلغ توازنها في عمر (14 - 15) سنة، وتسبق هذه الفترة الطويلة فترة تحضير تمتد ما بين عمر (2 - 7) سنوات. وتظهر بدايات المفاهيم

وأصولها في الفترة ما بين (4 - 7) سنوات. غير ان الإدراك الحسي يكون قوياً وسائداً فيعيقها عن التكامل، لذا يدعو الفترة الأخيرة بالفترة الحدسية.

ويعتقد بياجيه أن صغار الأطفال ليست لديهم أية مفاهيم، أما الكبار فهم يفكرون على صعيد النظريات والمفاهيم المعقدة، وبين أن في المرحلة الطويلة الممتدة ما بين الرابعة والخامسة عشرة من العمر تتكون بالتدرج بصورة تلقائية معظم المفاهيم الأساسية التي يبني عليها التعليم والتفكير عند الراشدين، ولذا تكون هذه الفترة من الطفولة والمراهقة هي الفرصة الوحيدة في حياة الفرد لتكوين تلك المفاهيم، فإن لم يتم فيها تكوينها بصورة صحيحة وراسخة فإن سائر المعلومات التي يكتسبها الفرد في مراحل التعليم اللاحقة ستظل مشوشة لأنها تفتقد الأرضية القوية التي تقوم عليها، وسيكون التفكير المنطقي لدى هذا الفرد مرتبكاً أيضاً إلى حد كبير، وسيكون من الصعب تلافي هذا النقص له بعد فوات الأوان (الشرييني وصادق، 2000: 44 - 45).

الفصل الثالث

منهجية البحث وإجراءاته

أولاً: منهجية البحث

لأجل تحقيق أهداف البحث اتبع الباحث منهج الدراسات التطورية ضمن المنهج الوصفي التي تهتم بالتغيرات التي تمتد عبر مدة زمنية يحددها الباحث (جابر وكاظم، 1989: 134 - 138). واختيرت الطريقة المستعرضة التي تتطلب اختيار مجموعات متعددة من الأفراد في سنوات مختلفة في وقت واحد، أي تتم الدراسة على قطاع مستعرض من النمو (منسي، 1988: 42).

ثانياً: إجراءات البحث

1- تحديد مجتمع البحث

يتكون مجتمع البحث أيضاً من الطلبة المراهقين في الأعمار (13، 14، 15) سنة التي تقابل الصفوف الأولى والثاني والثالث المتوسط على التوالي المتواجدين في مدارس مدينة بغداد بجانبها (الكرخ والرصافة) بمديرياتها الست للعام الدراسي 2021/2022 والبالغ عددهم (405448) طالباً وطالبة، وبواقع (213059) طالباً، و (192389) طالبة، والجدول (1) يوضح ذلك:

جدول (1)

المجموع		15		14		13		العمر بالسنوات والصف والجنس مديرية التربية
		الثالث متوسط		الثاني متوسط		الأول متوسط		
مج/ذ	مج/أ	أ	ذ	أ	ذ	أ	ذ	

33619	35007	9127	10465	12677	12692	11815	11850	الرصافة/ 1	
52442	60389	14223	18366	18218	21951	20001	20072	الرصافة/ 2	
22450	25105	5946	8348	7925	9046	8579	7711	الرصافة/ 3	
20419	25580	6303	7755	6845	9034	7271	8791	الكرخ/ 1	
37508	39502	10815	11593	13305	14477	13388	13432	الكرخ/ 2	
25951	27476	7220	8318	9106	9983	9625	9175	الكرخ/ 3	
192389	213059	53634	64845	68076	77183	70679	71031	المجموع	
405448								405448	المجموع الكلي

مجتمع البحث من المراهقين بحسب الصفوف الدراسية والعمر والجنس ومديريات التربية
2- عينة البحث:

تُعرّف العينة بأنها جزء من المجتمع الأصلي للبحث، يقوم الباحث باختيارها لإجراء دراسته عليها للتعرف على خصائص المجتمع الذي سُحبت منه، ويتم هذا الاختيار وفقاً لقواعد خاصة كي تمثل المجتمع تمثيلاً سليماً (البياتي واثناسيوس، 1977: 236).

وقد تكونت عينة البحث من (90) مراهقاً ومراهقة موزعين على ثلاثة أعمار (13، 14، 15) سنة، ومناصفة بين الذكور والاناث وكما موضح في الجدول (2).

الجدول (2)

عينة البحث موزعة بحسب العمر والجنس

الأعمار الجنس	13 سنة	14 سنة	15 سنة	المجموع
الذكور	15	15	15	45
الاناث	15	15	15	45
المجموع	30	30	30	90

3- أداة البحث:

لغرض تحقيق هدف البحث الحالي في التعرف على مفهوم المراهقين لحقوق الإنسان ونظراً لعدم وجود أداة سابقة لقياس هذا المفهوم (بحسب علم الباحث) قام الباحث بالاطلاع على أدبيات حقوق الإنسان وحدد خمسة مفاهيم أساسية هي (حق الكرامة، حق العمل، حق التعليم، حق الرعاية الصحية، حق المشاركة السياسية).

وقد قام الباحث ببناء أداة القياس من خلال صياغة ثلاث قصص تعبر عن موقف يتعرض له فرد ما يمس حقه في الصحة أو التعليم أو المشاركة السياسية، وبواقع قصة واحدة لكل مفهوم. ويتبع كل قصة ثلاثة أسئلة تتعلق بالمفهوم المقصود من القصة، ويجب عن المستجيب بنعم أو لا. وقد بلغ مجموع أسئلة الأداة (15) سؤالاً.

ويعطى المستجيب الدرجة (1) للإجابة الصحيحة و (صفر) للإجابة الخاطئة، وبلغت الدرجة الكلية للأداة (15) درجة ومتوسط نظري (7، 5) درجة.

صلاحية الاداة:

يعد صدق الاختبار أحد الوسائل المهمة في الحكم على صلاحيته ويدل الصدق الظاهري على أن الاختبار يعد صادقاً للمفحوص أو لمن ينظر إليه (الظاهر وآخرون، 1999: 132 - 137).

وقد عرضت أداة البحث على مجموعة من الخبراء المتخصصين في مجال العلوم التربوية والنفسية لكي يقيموا مدى وضوح الأسئلة وملاءمتها لعينة البحث وصلاحيتها في تحقيق أهداف البحث فضلاً عن مدى ملاءمة الأسئلة للتطبيق.

وبعد تحليل آراء الخبراء، وجد الباحث إنهم متفقين على صلاحية الأداة لقياس مفهوم حقوق الإنسان بنسبة 100% مع بعض التعديلات الطفيفة.

وصف الأداة:

القصة الاولى

حق التعليم:

ليلي عمرها (12) سنة، نجحت من الصف السادس الى الصف الاول المتوسط، ولكن والدها رفض اكمالها لدراستها بسبب أنها فتاة.

س1: هل حق التعليم للجميع؟

س2: هل رفض والد ليلي لاكمال الدراسة مبرر؟

س3: هل يحق ليلي اكمال دراستها؟

القصة الثانية

الرعاية الصحية:

ابو عادل رجل كبير في السن يحتاج الى إجراء عملية جراحية لانقاذ حياته، ولكن لا يملك المال الكافي، وعندما ذهب الى العديد من المستشفيات رفضت اجراء العملية له بحجة عدم امتلاكه للمال.

س1: هل حق الرعاية الصحية للجميع؟

س2: هل رفض المستشفيات إجراء العملية لابي عادل مقبول؟

س3: هل يحق لأبي عادل الحصول على الرعاية الصحية الكافية؟

القصة الثالثة:

المشاركة السياسية:

سوسن امرأة عمرها (30) عاماً، حاصلة على شهادة جامعية وتعمل في مجال التعليم، أرادت ذات يوم الترشح للانتخابات ولكن أهلها وأقاربها والمجتمع المحيط بها في العمل رفض هذه الفكرة.

س1: هل المشاركة السياسية حق للجميع؟

س2: هل رفض الاهل والاقارب مقبول؟

س3: هل يحق لسوسن المشاركة في الانتخابات؟

التطبيق الاستطلاعي:

لغرض التأكد من فهم الأطفال لأسئلة الأداة ووضوحها وحساب الزمن الذي تستغرقه الاستجابة، وفيما إذا كانت هناك صعوبات تواجه الباحث عند تطبيقها الأداة بصورتها النهائية فقد اجري تطبيق استطلاعي لأداة البحث، واختيرت مدرستان إحداهما للذكور والأخرى للإناث واختير (5) أفراد من كل مجموعة عمرية عشوائياً موزعين بالتساوي على الجنس فبلغت عينة التطبيق الاستطلاعي (15) فرداً وكما مبين في الجدول رقم (3).

جدول (3)
حجم العينة الاستطلاعية بحسب العمر والجنس

الأعمار الجنس	13 سنة	14 سنة	15 سنة	المجموع
الذكور	2	3	3	8
الاناث	3	2	2	7
المجموع	5	5	5	15

أظهرت نتائج التطبيق وضوح الأسئلة وفهمها من المفحوصين. وقد كان متوسط الزمن المستغرق في تطبيق الأداة مختلفاً في الأعمار التي شملها البحث وكما موضح في الجدول (4).

الجدول (4)
متوسط زمن استجابة المفحوصين للاختبار

العمر	المتوسطات الحسابية لزمن الاستجابة
13	22
14	18
15	16

ثبات الأداة:

يمثل الثبات الاتساق في قياس السمة أو الظاهرة التي أعد الاختبار لقياسها. ويعد من المؤشرات الضرورية للمقياس إلى جانب الصدق (ملحم، 2000: 248 - 273)، إذ انه يشير إلى الاتساق في الدرجات التي يحصل عليها الأشخاص من أنفسهم في أوقات مختلفة (Anastasi، 1988: 109)، فإذا حصل المفحوص على الدرجة نفسها أو ما يقاربها في الاختبار نفسه أو في مجموعة من الأسئلة المتكافئة في مناسبات مختلفة فإننا نصف الاختبار في هذه الحالة بأنه على درجة عالية من الثبات (ابو علام، 1999: 152).

وقد تم حساب الثبات على النحو الآتي:

معادلة كيبودر ريتشاردسون (20):

استخرج الثبات بمعادلة (كودر - ريتشاردسون 20) إذ إنها الطريقة الأكثر شيوعاً لاستخراج الاتساق الداخلي لفقرات المقياس التي تعطي درجة واحدة للإجابة

الصحيحة وصفرًا للإجابة الخاطئة، وقد تم تطبيق المقياس على عينة بلغ عددها (30) ومراهقاً اختيروا بطريقة عشوائية وقد بلغ معامل الثبات المحسوب (0،72).

التطبيق النهائي:

بعد تحقق الباحث من الخصائص السيكومترية للأداة قام بتطبيق أداة البحث على العينة البالغة (90) مراهقاً ومراهقة، من خلال توزيع الأداة على أفراد العينة وقراءة القصص والأسئلة على المستجيبين. وقد استمرت فترة التطبيق من (8/11 وحتى 25/11/2021).

الفصل الرابع

عرض النتائج وتفسيرها ومناقشتها

الهدف الاول: التعرف على مفهوم حقوق الانسان لدى المراهقين:

1 - تبعاً للعمر:

لتحقيق هدف البحث في التعرف على مفهوم حقوق الإنسان تبعاً للأعمار (13،14،15) سنة، قام الباحث بحساب الأواسط الحسابية للأعمار والتي بلغت (13، 11،14،33،59) على التوالي وبانحرافات معينة بلغت (1،2،6،8،11) وللتعرف على دلالة الفروق بين متوسطات الأعمار والمتوسط النظري البالغ (7،5) قام الباحث باستعمال الاختبار التائي (t - test) وقد بلغت القيم التائية المحسوبة (11،9،123، 5،360،882) وهي أكبر من القيمة التائية الجدولية البالغة (2،045) عند مستوى دلالة (0،05) ودرجة حرية (29) وهذا يشير إلى امتلاك المراهقين بالأعمار (13،14،15) سنة لمفهوم حقوق الإنسانوالجدول رقم (5) يوضح ذلك.

الجدول رقم (5)

الاعمار	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيم التائية المحسوبة	مستوى دلالة	درجة حرية
13	59،8	88،2	882،5	05،0	29
14	33،11	11،2	360،9		
15	45،13	6،1	123،11		

2 - تبعاً للجنس(ذكور إناث).

مفهوم حقوق الإنسان لدى الذكور: للتعرف على مستوى مفهوم حقوق الإنسان لدى الذكور المراهقين قام الباحث بحساب الأواسط الحسابية للذكور للأعمار

(13،14،15) سنة والبالغ (12، 12، 45، 13، 12) وبانحرافات معيارية (1، 2، 3، 1، 18، 88) وللتعرف على دلالة الفروق بين متوسطات الذكور في الأعمار والمتوسط النظري البالغ (7، 5) استعمل الباحث الاختبار التائي (test - t) وقد بلغت القيم التائية المحسوبة (9، 8، 360، 5، 578، 882) وهي اكبر من القيم التائية الجدولية البالغة (2، 00) عند مستوى دلالة (0، 05) ودرجة حرية (14) وهذا يشير إلى امتلاك الذكور لمفهوم حقوق الإنسان. وكما موضح في الجدول (6).

جدول رقم (6)

الاعمار	الوسط الحسابي	انحراف معياري	القيم التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	مستوى دلالة	درجة حرية
13	8، 12	1، 3	5، 882	2، 00	0، 05	14
14	12، 45	2، 18	8، 578			
15	12، 13	1، 88	9، 360			

ب - مفهوم حقوق الإنسان لدى الإناث: لتحقيق هدف البحث في التعرف على مفهوم حقوق الإنسان عند الإناث قام الباحث بحساب الأواسط الحسابية للإناث في الأعمار (13،14،15) سنة وقد بلغت (14، 10، 45، 8، 45، 47) وبانحرافات معيارية (1، 2، 9، 3، 15، 88) وللتعرف على دلالة الفروق في متوسطات الإناث والمتوسط النظري البالغ (7، 5) استعمل الباحث الاختبار التائي (test - t) وقد بلغت القيم التائية المحسوبة (11، 7، 023، 5، 221، 130) وهي اكبر من القيمة التائية الجدولية (2، 00) عند مستوى دلالة (0، 05) ودرجة حرية (14) وهذا يشير إلى امتلاك المراهقات لمفهوم حقوق الإنسان وكما موضح في الجدول (7).

جدول رقم (7)

الاعمار	الوسط الحسابي	انحراف معياري	القيم التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	مستوى دلالة	درجة حرية
13	8، 47	1، 9	5، 130	2، 00	0، 05	14
14	10، 45	2، 15	7، 221			
15	14، 45	3، 88	11، 023			

الهدف الثاني: الضروق ذوات الدلالة الإحصائية في مفهوم حقوق الإنسان عند المراهقين.

بعد تطبيق مفهوم حقوق الإنسان على أفراد عينة البحث البالغ عددهم (90) مراهقاً ومراهقة وبعد معالجة البيانات احصائياً استخرج الباحث المتوسطات الحسابية للأعمار (13،14،15) سنة وللجنس (ذكور، إناث) ولمعرفة الفروق بين مجموعة الأعمار ومجموعة الجنس استعمل الباحث اختبار تحليل التباين الثنائي بتفاعل وكانت النتائج كما موضحة في الجدول (8).

الجدول (8)

نتائج تحليل التباين الثنائي بتفاعل في مفهوم حقوق الإنسان عند المراهقين تبعاً لمتغيري (العمر والجنس).

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	القيمة التائية	الدلالة (05)
العمر	212, 105	2	50, 662	173, 499	ةلاد
الجنس	0'321	1	0, 321	0, 066	ةلاد ريغ
العمر*الجنس	1, 638	2	0, 410	0, 070	ةلاد ريغ
الخطأ	614, 308	84	2, 118		
الكلية	1039, 809	89			

أ- العمر: بين الجدول أعلاه أن القيمة الفائية المحسوبة البالغة (173، 499) هي أكبر من القيمة الفائية الجدولية البالغة (20، 06) عند مستوى دلالة (0، 05) ودرجتي حرية (2، 84). مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعاً لمتغير العمر ولمعرفة دلالة الفروق لصالح أي عمر فقد أستعمل الباحث اختبار شيفيه للمقارنات البعدية وكانت النتيجة كما مبينة في الجدول (9).

الجدول (9)

نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية

الأعمار	13 سنة	14 سنة	15 سنة
13 سنة	-	-	-
14 سنة	8.59	-	-
15 سنة	33 ، 11	032 ، 1	-
قيمة شيفيه الحرجة عند مستوى دلالة (0، 05) تساوي (0،344)			

يتضح من الجدول (9) أن هناك فروقا تبعاً للعمر ولصالح العمر الأكبر.

ب - الجنس: بين أن القيمة الفائية المحسوبة البالغة (0، 066) هي أصغر من القيمة الفائية الجدولية (3، 92) عند مستوى دلالة (0، 05) ودرجتي حرية (89، 1) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مفهوم حقوق الإنسان تبعاً لمتغيري الجنس.

ج - العمر*الجنس: بين أن القيمة الفائية المحسوبة البالغة (0، 070) هي أصغر من القيمة الفائية الجدولية البالغة (3، 07) عند مستوى دلالة (0، 05) ودرجتي حرية (89، 2) مما يشير لعدم وجود فروق ذات دلالة في مفهوم حقوق الإنسان تبعاً للتفاعل بين العمر والجنس.

تفسير النتائج:

أظهرت نتائج البحث الحالي أن المراهقين بالأعمار (13، 14، 15) سنة يتمتعون بمستوى جيد لمفهوم حقوق الإنسان. وأظهر البحث أيضاً أن هناك مستوى تطوراً لهذا المفهوم.

وتتفق هذه النتيجة مع ما طرحه كل من بياجيه وفيجوتسكي حول تطور المفاهيم، إذ يرى كلاهما بأن المفاهيم في مرحلة المراهقة تكون كاملة التكوين.

ولا تعني هذه النتيجة أن مفاهيم حقوق هي ذاتها بين جميع الأفراد وبمستوى واحد، إذ أن المفاهيم تتباين من فرد لآخر بحسب مستواه العلمي وثقافته وطبيعة البيئة التي يعيش فيها. إذ أن المقصود بهذه النتيجة بأن المراهقين يمتلكون مفهوماً لحقوق الإنسان بغض النظر عما يحتويه هذا المفهوم.

الاستنتاجات:

من خلال ما توصل إليه الباحث من نتائج يمكنه استنتاج الآتي:

- يمثل مفهوم حقوق الإنسان مفهوماً مألوفاً بصيغته البسيطة لدى المراهقين.
- يعد امتلاك المراهقين لمفهوم حقوق الإنسان دلالة على وعيهم الاجتماعي.

- يعد امتلاك المراهقين لمفهوم حقوق الإنسان مؤشراً على تطور المفاهيم عندهم.
- لا تأثير لمتغير الجنس في تطور مفهوم الديمقراطية.
- ان هنالك اهتمام متزايد من قبل المجتمع الدولي بحقوق الانسان بحيث أصبح إقرارها وحمايتها يعد مظهراً من مظاهر التقدم والرقي في المجتمعات وما زالت تبرم العديد من الاتفاقيات الدولية في هذا الموضوع.

التوصيات:

- من خلال ما توصل إليه الباحث من نتائج واستنتاج يوصي بالآتي:
- إقامة ندوات في المدارس المتوسطة والثانوية لتوعية المراهقين بحقوقهم وحقوق الآخرين.
- التركيز على المفاهيم المرتبطة بحقوق الإنسان في كتاب التربية الوطنية، أو إضافة مادة حقوق الإنسان كمادة منفصلة على غرار الجامعات.
- توزيع الكراسات والملصقات التي توضح مفاهيم حقوق الإنسان على طلاب المدارس الثانوية.
- تفعيل دور المؤسسات التربوية الأخرى (مراكز الشباب والاندية، ووسائل الاعلام) في تنمية مفهوم الديمقراطية لدى الاطفال والمراهقين من خلال برامج تعد لتحقيق هذا الهدف.
- توصية المدرسين بضرورة تقديم أمثلة للطلاب توضح مفاهيم حقوق الإنسان.
- توصية مدرسي التربية الفنية بتحفيز الطلاب على الأنشطة الفنية التي تجسد مفاهيم حقوق الإنسان، كاللوحات أو المخطوطات أو المشاهد المسرحية.

المقترحات:

- من خلال ما تقدم يقترح الباحث المقترحات الآتية:
- دراسة مفاهيم حقوق الإنسان عند المراهقين وعلاقتها بالرضا عن الحياة.

- دراسة مفاهيم حقوق الإنسان عند المراهقين وعلاقتها بالمستوى الاقتصادي والتحصيل الدراسي للوالدين.
- دراسة العلاقة بين تطور مفهوم حقوق الانسان ومتغيرات أخرى مثل اساليب التنشئة الاسرية، والذكاء، والتحصيل الدراسي، والخلفية الاجتماعية الاقتصادية.

المصادر

- ابوعلام، رجا. (1999). اختبار الذكاء اللفظي، بيروت: دار القلم.
- أزهار الشيخلي. (2003) مفهوم الحقوق والحريات في الدستور الامريكي، مجلة دراسات الدولية، جامعة بغداد عدد 1 - 2.
- الازيرجاوي، فاضل محسن. (1991). أسس علم النفس التربوي، الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر.
- البياتي، عبدالجبار توفيق واثناسيوس، زكريا زكي. (1977): الإحصاء الوصفي والاستدلالي في التربية وعلم النفس، الجامعة المستنصرية، بغداد: مطبعة الثقافة العمالية.
- الديب، فتحي. (1974). الاتجاه المعاصر في تدريس العلوم، الطبعة الأولى، الكويت: دار القلم.
- الرشدان، عبدالله. (1999). علم اجتماع التربية، عمان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- الشربيني، زكريا، ويسري صادق. (2000). نمو المفاهيم العلمية للأطفال، برنامج مقترح وتجارب لطفل ما قبل المدرسة، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي.
- الصالحي، نجدت قاسم. (1973). «التعلم وتكوين المدركات عند فيكوتسكي»، مجلة التوثيق التربوي، العدد السادس، بغداد: وزارة التربية.
- الظاهر، زكريا محمد وتمرجيان، جاكلينو عبدالهادي، جودت عزيز. (1999). مبادئ القياس والتقويم في التربية. ط1، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- العيساوي، افتخار محي. (1996). تطور مفهوم العدد، رسالة ماجستير غير

منشورة، بغداد: جامعة بغداد.

- باسل يوسف. (1981) سيادة الدولة في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مركز الإمارات والبحوث الإستراتيجية، 1981.
- بياجيه، جان. (1986): التطور العقلي لدى الطفل، ترجمة سمير علي، بغداد: دار ثقافة الأطفال.
- جابر، جابر عبدالحميد وكاظم، أحمد خيرى. (1989). مناهج البحث في التربية وعلم النفس، القاهرة: دار النهضة العربية.
- خضير، بهاء الدين عبد الله. (1989). مفاهيم الأطفال، مركز البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد.
- ساسي، سفيان. (2005). التربية في تكريس الديمقراطية من التنظير إلى الممارسة WWW.Ylymimsania.net (مجلة علوم إنسانية).
- سليم، محمد صابر وسعد عبدالوهاب نادر. (1968). الجديد في تدريس العلوم، الطبعة الأولى، بغداد.
- شارب، جين. (2003). من الدكتاتوريات إلى الديمقراطية، إطار تصوري للتحرر، بوسطن: مؤسسة البرتانشاس.
- لبيب، رشدي. (1974). نمو المفاهيم العلمية، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
- محمد، عادل عبدالله. (1990). النمو العقلي، القاهرة: الدار الشرقية، المعجم.
- معوض، خليل ميخائيل. (2004). مشكلات المراهقين في المدن والريف (السلطة والطفولة)، القاهرة: دار المعارف.
- ملحم، سامي محمد. (2000). مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار المسيرة، عمان.
- منسي، حسن. (1988). علم نفس الطفولة، عمان: دار الكندي ودار طارق للنشر والتوزيع.
- هرمز، صباح حنا وإبراهيم، يوسف حنا. (1988). علم النفس التكويني، الموصل: دار الكتاب.

- Anastasi, A.(1988): Psychology Testing. New York: Holt Co. •Zeelenberg M, Pieters R. A theory of regret regulation 1, 0. Journal of Consumer Psychology 2007.
- Flekk, Y.M.G. & Kaufman, N. H. (1997).The participation rights of Child Rights and Responsibilities in Family and Society, London: Jessica Kingsleg publishers.
- Morraw, V. (1999). We are People too: Children and young people's perspective on children's rights and decision – Making in England. The international Journal of Children's Rights 10, 149 – 170.
- Smith, A. B. (2002). Interpreting and Supporting participation rights contributions from Socioculturel theory, International Journal of Children's Rights

الباحثة ميس محمد كاظم/محل الولادة بغداد/ مواليد 1990
دكتوراه علم الاجتماع/الخدمة الاجتماعية

بين التكافؤ والتمييز العدالة الانتقالية في المجتمعات الهشة

دراسة اجتماعية

ملخص البحث:

تشكل العدالة الانتقالية بمضامينها المتنوعة فرصة/ أو تحديا كبيرا/ة أمام مسارات السلم المجتمعي في العراق بوصفها احد أهم الركائز لبناء السلام المستدام في المجتمعات الهشة والمجتمعات المتأثرة في النزاع والتي تشهد انتهاكات جسيمة في حقوق الإنسان ولاسيما في فترة التحولات التي تشهد هزات سياسية واجتماعية، اذ يهدف البحث الحالي الى التعرف على واقع وكيفية العدالة الانتقالية وكذلك التعرف على الفروق في العدالة الانتقالية وفق متغير النوع الاجتماعي والمحافظة مدار البحث، وتبنى البحث منهج البحث الاجتماعي بطريقة العينة عن طريق بناء مقياس مكون من (23) فقرة وببدائل إجابة ثلاثية (اتفق، اتفق إلى حد ما، لا اتفق) حيث طبق على عينة قوامها (57) مبحوثا من الناشطين في مجال حقوق الإنسان والمهتمين بقضايا العدالة الانتقالية في منظمات المجتمع المدني في المحافظات (نينوى، الانبار، صلاح الدين)، ولقد توصل البحث الى عدة استنتاجات أهمها:

- 1 - إن العدالة الانتقالية بإجراءاتها المختلفة لم تنصف بعض الفئات والجماعات المتضررة وذلك لانعدام التطبيق الصحيح لبعض آلياتها.
- 2 - إن عمليات التحول السياسي المتسارعة في العراق قد أثرت وبشكل كبير على

الواقع الاجتماعي وعملت على خلخلة البنى الاجتماعية مما توالد عنها تحديات ومتغيرات جديدة تهدد الأمن الإنساني.

3- إن المجتمعات الهشة عادةً ما تعكس الأوضاع غير الصحية لواقع حقوق الإنسان فيها وذلك لعدم امتلاكها/ ضعف المقومات والآليات العملية التي تؤهلها لحماية رعاياها من الانتهاكات التي قد يتعرض لها الأفراد والجماعات في أوقات السلم والأزمات.

الكلمات المفتاحية: العدالة الانتقالية، الدولة الهشة، المجتمعات الهشة.

المقدمة

« الحكمة ليست في الثبات ولا في التغيير، بل في التناغم بين الثبات والتغيير »

Octavio Paz

شهد العراق وعلى مر الحقب التاريخية الكثير من التحولات المفاجئة في الأنظمة السياسية التي تركت ابرز تجلياتها في الواقع الاجتماعي بسبب تراكم الآثار الناجمة عن سنوات طويلة من الحروب والنزاعات والأزمات الاقتصادية والتي كان أبرزها الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق وما نجم عنه من اختلالات بنيوية ما زلنا إلى الآن ندفع ثمنها، فضلاً عن التحولات السياسية بعد أحداث نيسان 2003 وما تبلور عنها من مشاهد ضبابية متسارعه لم تكن مألوفة من قبل تتمثل في عملية الانتقال من الحكم الدكتاتوري إلى آخر ديمقراطي، ومن المعروف أن عمليات الانتقال والتحول من نظام إلى آخر ينبغي أن تمر بعدد من المراحل المتسلسلة والمدرسة وان تأخذ المجتمعات وقتاً كافياً للتأقلم مع الأنظمة الجديدة، ولكن ما حدث في العراق لم يكن كما ذكر وإنما جاء التحول بشكل مفاجئ وسريع مع عدم وجود تأمينات كافية تعزز عملية الانتقال والتوازن داخل المجتمع، ولاسيما أن المرحلة الانتقالية آنذاك شهدت بزوغ قوانين جديدة من قبل مجلس الحكم على يد بول بريمر تحت سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق ومن الجدير بالذكر أن اغلب هذه القوانين لم تكن مدرسة جاءت بشكل متخبط دفع وما زال يدفع ثمنها الكثير من أبناء المجتمع العراقي.

ان البحث الحالي يسعى الى التعرف على واقع وكيفية العدالة الانتقالية في المجتمع العراقي من خلال عرض أهم الآليات المتبعة في تنفيذها.

أولاً: الإطار العام للبحث

1 - مشكلة البحث

لقد تأثرت إجراءات العدالة الانتقالية وبشكل كبير بالواقع السياسي المتدهور في العراق، ولما كانت كل / اغلب مشاكلنا وتحدياتنا تتمحور في الجانب السياسي والذي ينعكس بدوره على مفاصل المجتمع كافة، فإن العدالة الانتقالية بآلياتها وتطبيقاتها انجرت وسيست لصالح فئات معينة على حساب الفئات الأخرى وكأنها أصبحت أداة للصراع السياسي وتصفية الحسابات، وبذلك تكون قد ابتعدت عن أهدافها الإنسانية السامية التي تدعو الى توفير حياة كريمة للضحايا المتأثرين بالأوضاع الهشة التي تشهدنا مجتمعاتهم، مثل تغيير أنظمة الحكم السياسي، وانتهاكات حقوق الإنسان، والإبادة الجماعية، وجرائم أخرى ترتكب بحق الإنسانية.

غالبا ما توصف اغلب تجارب العراق السياسية والاجتماعية بأنها تجارب استثنائية وعلى ما يبدو أن تجربة العدالة الانتقالية في العراق كذلك أيضا لان الفكرة الأساس من العدالة الانتقالية هي ان تكون مؤقتة تحدد بتوقيات معلومة وبحسب ما تتطلبه الأوضاع القائمة من إصلاحات مؤسسية واجتماعية، في العراق لم يكن الأمر كذلك اذ لا تزال العملية مستمرة منذ 2003 ومرورا بأحداث 2014 والى الوقت الحالي وعلى ما يبدو انها تحولت بشكل او بآخر الى أداة دائمة في الدولة وهذا ما لا يتطابق مع مبادئ وتوجهات العدالة الانتقالية السليمة.

إن هذه الإشكالية تمثل محور اهتمام البحث الحالي، فمن المعلوم ان العدالة الانتقالية ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق بيئة اجتماعية مستقرة ومحتضنة لجميع أفراد المجتمع، بعامة يمكن أن تتضح مشكلة هذه الدراسة عن طريق الاستفهامات الآتية: .

1 - ما طبيعة العدالة الانتقالية في العراق من وجهة نظر الناشطين المهتمين بقضايا العدالة الانتقالية والمدافعين عن حقوق الإنسان في منظمات المجتمع المدني؟

2- هل هناك فروق في تطبيق العدالة الانتقالية بحسب متغير المحافظات العراقية؟

3- هل هناك فروق في تطبيق العدالة الانتقالية وفق متغير النوع الاجتماعي؟

2- أهمية البحث

ينطوي البحث الحالي على أهمية نظرية وأخرى تطبيقية وهي بالنتيجة دراسة ذات جدوى علمية عبر مستويات وأنواع عدة، إذ تتمثل الجدوى المجتمعية بأن البحث الحالي يسלט الضوء على مسألة حساسة ومؤثرة تعني بأمن واستقرار الأفراد والجماعات داخل المجتمع وهذا امر لا يقتصر على فرد دون آخر لذا فهو يتصف بالشمول، أما الجدوى التشريعية: فتتمثل بالبحث بالقوانين والتشريعات التي تخص آليات العدالة الانتقالية وجميعها تعمل على التأثير المباشر في حياة افراد المجتمع الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في الكثير منها بما يتوافق مع متطلبات وتطلعات المرحلة الراهنة على وفق منظور اجتماعي يسعى الى خلق بيئة اجتماعية أكثر استقراراً، أما الجدوى التنظيمية والمؤسسية: فتتمثل بالاهتمام بالعملية التنظيمية والتخطيطية التي تسير على وفقها العدالة الانتقالية من قبل مؤسسات معنية بهذا الشأن، وبهذا يسعى البحث الى تقديم روى وتصورات تعنى بالجانب التنظيمي المؤسسي.

3- أهداف البحث

يهدف البحث الحالي إلى الآتي:

1- التعرف على واقع العدالة الانتقالية في المجتمع العراقي من وجهة نظر الناشطين المهتمين بقضايا العدالة الانتقالية والمدافعين عن حقوق الإنسان في منظمات المجتمع المدني.

2- التعرف على دلالة الفرق في العدالة الانتقالية تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي (امرأة، رجل).

3- التعرف على دلالة الفروق في العدالة الانتقالية تبعاً لمتغير المحافظة (نينوى، الأنبار، صلاح الدين).

ثانياً: إجراءات البحث العلمية والمنهجية

- 1- منهج البحث: يعتمد البحث الحالي على منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة.
- 2- نوع البحث: تعد دراستنا الموسومة (بين التكافؤ والتمييز العدالة الانتقالية في المجتمعات الهشة) دراسة وصفية تحليلية، لأنها تهدف الى التعرف على واقع العدالة الانتقالية في المجتمع العراقي ولاسيما في المناطق المتأثرة في النزاعات وعمليات الإرهاب، وكذلك تقويم الآليات المتبعة في تطبيق العدالة الانتقالية بهدف التحليل واستخلاص النتائج وتقديم التوصيات والمقترحات من اجل مجتمع أفضل.
- 3- مجتمع البحث والعينة الإحصائية: استنادا الى طبيعة موضوع البحث وأهدافه فقد اعتمدت الباحثة عينة قصدية الكترونية من مجموعة الناشطين المهتمين بقضايا العدالة الانتقالية والمدافعين عن حقوق الإنسان في منظمات المجتمع المدني في مدينة الموصل والانبار وصلاح الدين واختيرت عينة بلغ قوامها (57) مبحوثاً.
- 4- فرضيات البحث:
 - أ- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في العدالة الانتقالية تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي (امرأة، رجل).
 - ب- لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في العدالة الانتقالية تبعاً لمتغير المحافظة (نينوى، الانبار، صلاح الدين).
- 5- أدوات جمع البيانات: تم بناء استبانة مقياس يتعلق بالعدالة الانتقالية في المجتمعات الهشة، اذ قامت الباحثة بإجراء دراسة استطلاعية كان الهدف منها هو التعرف على واقع العدالة الانتقالية في المجتمعات الهشة المتأثرة في النزاعات بتوجيه سؤال مفتوح إلى عينة قوامها (10) مبحوثاً بواقع (5) ذكور و (5) إناث من التدريسيين في جامعة بغداد للإجابة عن السؤالين الآتيين:

(ما كيفية العدالة الانتقالية في المجتمعات الهشة المتأثرة في النزاعات)
(هل عالجت العدالة الانتقالية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في العراق)

بعد الحصول على إجابات العينة الاستطلاعية أعدت فقرات المقياس التي تكونت من محورين رئيسيين تمثلت بالآتي:.

- 1 - البيانات الأساسية بواقع (4) فقرة.
 - 2 - مقياس العدالة الانتقالية في المجتمعات الهشة بواقع (15) فقرة، يقابلها ثلاثة بدائل للإجابة وهي (اتفق، اتفق الى حد ما، لا اتفق).
- وقد طبق الاستبيان الكترونيا من خلال الرابط الآتي:

https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLScpjaES0CZlhpEgivRL57AsHzYhXZvk23_Jeh_b_krUEMoqWQ/viewform?usp=sf_link

ثالثا: المفاهيم والمصطلحات العلمية

1 - العدالة الانتقالية

تشير العدالة الانتقالية إلى الطرق التي ترد بها المجتمعات على الانتهاكات الخطيرة والجسيمة لحقوق الإنسان، وقد عرفتها الأمم المتحدة على أنها تشمل مجموعة الآليات والعمليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لمعالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان لضمان المساءلة وإحقاق العدل وتحقيق المصلحة، وتتضمن هذه التدابير الملاحقات القضائية ولجان الحقيقة وبرامج جبر الضرر وإشكال متنوعة من إصلاح المؤسسات⁽¹⁾.

وتبعاً لما تقدم ترى الباحثة أن العدالة الانتقالية بوصفها مجموعة الإجراءات والتطبيقات التي تقدمها الحكومات والمجتمعات والقوى الفاعلة في المجتمع تسعى بشكل أو بآخر الى توفير حياة أفضل للفئات المتأثرة بالنزاعات والمتأثرة أيضا بعمليات التحول السياسي والاجتماعي عبر سلسلة من المبادرات القضائية وغير القضائية بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن داخل المجتمع.

(1) - المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، تخطى عمليات الانتقال نحو التحول التفاعل بين العدالة الانتقالية وبناء الدستور، ورقة السياسات رقم 22، 2021، ص15.

2- الدولة الهشة

وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن المجتمعات او الدولة الهشة تتمتع بقدرات ضعيفة وغير كافية على القيام بوظائف الحوكمة الأساسية وتفتقر الى القدرة على تطوير علاقات بناء متبادلة مع المجتمع، كما ان المجتمعات او الدول الهشة تعتبر اكثر ضعفا على صعيد الصدمات الداخلية او الخارجية مثل الصدمات الاقتصادية والكوارث، ولاسيما ان الهشاشة تشير الى الكثير من الأوضاع مثل: الدول التي تعاني من الأزمات، دول في حروب، وسياق إعادة الأعمار، والأزمات الإنسانية والطبيعية وحالات الفقر المدقع، وعدم التمكّن من التقدم في التنمية وإحلال الأمن والمحافظة على حقوق الإنسان لرعاياها⁽¹⁾.

وقد حدد المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي بعض الخصائص الأولية للدولة الهشة الأولى تتمثل في عدم القدرة أو عدم الرغبة في حماية مواطنيها من العنف والدمار والثانية هي عد نفسها فوق القانون⁽²⁾.

3- المجتمعات الهشة

هي المجتمعات التي تفتقر إلى الخدمات الصحية والتعليمية وتشهد تدهورا في البنى التحتية فضلا عن مواجهتها ظروفًا معيشية صعبة لا تمكنها من توفير الأمن الإنساني لسكانها، ويزداد هذا النوع من المجتمعات نتيجة الحروب الدامية والأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فضلا عن الكوارث الطبيعية، وتضم العديد من الفئات منها الأرمال والأيتام والمسنين والمشردين والأطفال وذوي الإعاقة والمهجرين واللاجئين⁽³⁾.

وتبعًا لما تقدم ترى الباحثة ان المجتمعات الهشة هي المجتمعات غير القادرة على حماية رعاياها من التحديات الداخلية او الخارجية على الصعيد الاجتماعي

(1) - Claire mcloughlin، topic guide on fragile states، 2009، governance social development resource centr، international development department، university of bir mingham، uk، 2009، p8.

(2) - نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة، دار الكتب العربي، بيروت، 2007، ص 8.

(3) - هبة صالح مهدي - عدنان ياسين مصطفى، شبكات الامان الاجتماعي والتنمية المستدامة في البيئات الهشة، بحث منشور في مجلة كلية التربية للبنات، العدد (3) من المجلد (32)، 2021، ص 73.

والاقتصادي والسياسي نتيجة ضعف أداء أجهزة الدولة فضلا عن ضعف تطبيق القوانين والتشريعات الحامية لحقوق الأفراد والمجتمعات من جهة، والضامنة للواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتق الأفراد والمجتمعات من جهة أخرى.

رابعا: النظرية المفسرة للبحث

لما كانت دراستنا الحالية تتمحور حول العدالة الانتقالية وأهمية تطبيقها من قبل المؤسسات الاجتماعية والسياسية فإن هذه المسارات تتناغم مع ما ذكره العالم الأمريكي «جون راولز» j. rawls الذي بين ضرورة تحديد صيغ التعاون الاجتماعي الضامنة للإنصاف عن طريق تعيين الحقوق والواجبات الأساسية التي تضعها المؤسسات السياسية والاجتماعية مع تحديد نمط وضوابط تقسيم المنافع المترتبة على التعاون الاجتماعي، وفي هذا السياق يرى راولز أن عدم التساوي الاقتصادي يجب أن يخضع لشرطين: الأول، أن يحصل لمواقع ووظائف مفتوحة للجميع وبشروط تضمن المساواة في الفرص. وثانيا، أن يعود الفرق الاقتصادي بالنفع على أقل أفراد المجتمع استفادة، وأن التعاون الاجتماعي يتميز بثلاث خصائص أساسية: . اولها أنه نمط من الترابط تحكمه قواعد وإجراءات دقيقة يقبلها الجميع، وثانيهما: أنه يضمن الأنصاف بين المتشاركين بما يقوم عليه من تكافؤ في الحقوق والفوائد، وثالثهما: يتضمن فكرة الفائدة العقلانية التي تختلف عن المنافع الفردية الضيقة⁽¹⁾.

كما أكد الاقتصادي الهندي امارتيا سن أن مسألة عدم المساواة والحرمان لا ترتبط مع عدم القدرة الاقتصادية فحسب، بل أيضا مع العقم السياسي وانعدام القدرة ولاسيما فيما يتعلق بقضية اللامساواة السياسية والعنف، وهناك عدة أسباب تفسر لماذا يمكن ربط التهميش الاقتصادي والاجتماعي بأنماط من النزاع والعنف، اذ تتعلق هذه الأسباب في الأحوال الطبيعية بأوجه اللامساواة المادية المدركة ذاتيا والمقيسة موضوعيا وبالشعور بالظلم في وجه هذه التفاوتات هنا قد يتفاعل الحرمان الموضوعي والمحسوس أيضا، وعلى وفق ذلك نحن بحاجة الى تقويم التكافؤ أو عدم التكافؤ في

(1) - علي تتيات ومحمد بلعزوقي، العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون راولز، مجلة جامعة النجاح للابحاث (العلوم الانسانية) الجزائر، المجلد 28 (5)، 2014، ص 1242.

بنية الفرص المتوافرة، والى التمعن طويلا في المدى الذي يكون فيه الحق في الوصول الى النتائج مفتوحا أمام الفئات الأكثر هشاشة، فعندما تكون الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية واضحة وفي مجال واسع ومعترفا بوجودها ومربوطة ببنى الفرص، عندئذ قد تستهدف التدخلات تصحيح الشوهات أو تقديم نتيجة أكثر أنصافاً⁽¹⁾.

خامساً: العدالة الانتقالية في المجتمعات الهشة

تكمن العدالة الانتقالية في المساءلة وجبر ضرر الضحايا وتعترف بكرامتهم كمواطنين وكبشر، إذ تهتم العدالة الانتقالية بوضع ضحايا الصراع والنزاعات والحروب وعمليات التحول السياسي بهدف الإنصاف والاعتراف بالانتهاكات ومنع وقوع مثل هكذا ممارسات مرة أخرى بقصد تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها بشكل عام وتعزيز المصالحة الوطنية بشكل خاص، فضلا عن الاهداف التكاملية الاخرى المتمثلة في انشاء مؤسسات خاضعة للمساءلة واستعادة الثقة في تلك المؤسسات، وجعل الوصول الى العدالة ممكنا للفئات الاكثر ضعفا في المجتمع في اعقاب الانتهاكات، واحترام سيادة القانون، فضلا عن تسهيل عمليات السلام وتعزيز حل دائم للصراعات من خلال معالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع والتهميش والمضي قدما بالمصالحة⁽²⁾.

للعادلة الانتقالية آليات أساسية تعتمد عليها لتقليل حجم الضرر عن الضحايا المتأثرين بالنزاعات وعمليات التحول السياسي ويمكن ان نوضحها بالاتي⁽³⁾:

1- لجان الكشف عن الحقيقة وحفظ الذاكرة: الكشف عن حقيقة الانتهاكات حق يكفله القانون لكل المواطنين مع مراعاة مصلحة الضحايا بكرامتهم ودون المساس بحماية المعطيات الشخصية، عن طريق جملة من الوسائل والإجراءات

(1) - امارتيا سن، السلام والمجتمع الديمقراطي، ترجمة روز شوملي مصلح، ط1، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016، ص 91-92.

(2) - المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ماهي العدالة الانتقالية، مقال منشور على موقع المركز. WWW.ictj.org

(3) - الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، ارساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، العدد (105)، تونس، 2013، ص1،2.

- المتبعة وفي حالات الوفاة والفقدان والاختفاء القسري معرفة مصير الضحايا وأماكن وجودهم وهوية مرتكبي الأفعال التي أدت إليها والمسؤولين عنها.
- 2- المساءلة والمحاسبة: تتمثل المساءلة والمحاسبة في مجموعة الآليات التي تحول دون الإفلات من العقاب أو التملص من المسؤولية وهي من اختصاص الهيئات والقضائية والإدارية.
- 3- جبر الضرر ورد الاعتبار: جبر الضرر نظام يقوم على التعويض المادي والمعنوي ورد الاعتبار والاعتذار واسترداد الحقوق وإعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي ويمكن ان يكون فرديا او جماعيا وياخذ بعين الاعتبار وضعية كبار السن والاطفال والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى والفئات الهشة
- 4- إصلاح أنظمة ومؤسسات الدولة: ان الهدف من إصلاح المؤسسات هو تفكيك منظومة الفساد وقمع الاستبداد ومعالجتها بشكل يضمن عدم تكرار الانتهاكات واحترام حقوق الإنسان ورساء دولة القانون الامر الذي يقتضي مراجعة التشريعات وغربلة مؤسسات الدولة ومرافقها ممن تثبت مسؤوليته في الفساد والانتهاكات وتحديث منهاجها وإعادة هيكلتها.
- 5- المصالحة الوطنية: تهدف المصالحة الى تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق العدالة والسلم المجتمعي واعادة الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، كما لا تعني المصالحة الإفلات من العقاب وعدم محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.
- واقع الحال** ان عمليات التحول التي شهدتها العراق بعد نيسان 2003 ومرورا بأحداث 2014 المتمثل في احتلال داعش بعض المحافظات العراقية وما نجم عن ذلك من انتهاكات بليغة في حقوق الإنسان تمثلت في انتهاكات واعتداءات منهجية وواسعة النطاق للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وما رافق ذلك من عمليات الخطف والقتل والاعتداء والاعتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي والجسدي التي مورست ضد النساء والأطفال والتي طالت المكونات العرقية والدينية المتنوعة كالتركمان والشبك والمسيحيين والاييزيديين والصابئة والكاكائيين والكرد الفيليين⁽¹⁾.

(1) - مكتب حقوق الانسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق - مكتب حقوق الانسان في المفوضية

فالحرب والإرهاب والعنف وما ينجم عنها من عمليات نزوح بشري يفرض تكاليف هائلة على المجتمعات مما ينعكس ذلك وبشكل خطير على مجمل أوضاع السكان في المناطق المتأثرة في النزاع الى جانب التضحيات الجسيمة التي دفع ثمنها جميع العراقيين من شهداء وأرامل وأيتام وإعاقات مختلفة، اذ شكلت ظروف الأزمات وما رافقها من العمليات الإرهابية والعنف والصراعات مصادر أساسية للهشاشة غالباً ما تؤدي الى تعرض فئات اجتماعية دون غيرها الى التهميش والإقصاء وفي الكثير من الحالات تتفاقم المخاطر بفعل اختلالات بنوية في الهياكل المؤسسية مما يحرم هذه الفئات من فرص الدعم اللازم للحفاظ على مقومات الصمود سواء كان هذا الدعم من الأسرة او المجتمع او الدولة، ولاسيما ان النازحون والمهجرون قسراً بفعل النزاعات المسلحة هم من الفئات الهشة الاكثر تعرضاً للمخاطر والعقبات اذ غالباً ما يجدون أنفسهم في أوضاع تعرضهم للمخاطر دون توفير الإمكانيات التي تمكنهم من التغلب على هذه المخاطر، فضلاً عن سلب حقوقهم والتي تعتبر غاية من اجل خيارات أفضل لكل الناس تلك الخيارات التي تؤثر وتتأثر سلبياً و/ او إيجاباً بمتغيرات تصب في النتيجة بأمن الناس وحقوقهم⁽¹⁾.

العدالة الانتقالية مكاسب للبعض وخسائر للبعض الآخر يتضمن إنصاف الضحايا
في إطار العدالة الانتقالية حزمة كبيرة من الإجراءات لتفكيك تركة الماضي ولاسيما بعد عملية التحول السياسي وتأمين الانتقال من الحكم الدكتاتوري الى اخر ديمقراطي اذ تستند فكرة العدالة الانتقالية هو ان ترك مظالم العهد السابق من دون حل سيتسبب في اخفاق الانتقال الناجح الى عهد جديد، فترك نزاعات الماضي من دون حلول منصفة يعني إثقال الحاضر بتركة الماضي وتحويله الى حلبة صراعات قاسية كثيراً ما تكون عنيفة ودموية وتحبط تجربة النظام الجديد، تكمن مشكلة العدالة الانتقالية في العراق في تسييسها التدريجي على يد الجماعات السياسية التي توالى الحكم

السامية للامم المتحدة لحقوق الانسان، تقرير حول حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق، 2014، ص 6.

(1) - عدنان ياسين مصطفى - وليد عبد جبر، في سوسيولوجيا التنمية قراءات نظرية وخبرات تطبيقية، مؤسسة النخب والكفاءات الوطنية للإصلاح، بغداد، 2017، 63 - 67 - 70.

لتخرجها في آخر المطاف عن طابع العدالة الانتقالية بأبعادها القضائية والقانونية والأخلاقية وتحويلها الى اداة دائمة للصراع السياسي ضد خصوم حقيقيين، فضلا عن تحويل ترتيبات العدالة الانتقالية من إجراءات مؤقتة إلى ترتيب دائم في إدارة الدولة وممارسة السياسة⁽¹⁾.

العدالة الانتقالية وبناء السلام تتيح اتفاقات السلام وتعزيز السلم المجتمعي فرصة مهمة لإنشاء مجال يربط بين نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق المصالحة الوطنية، كما وتتيح فرصة لتناول القضايا السياسية والأمنية المدرجة في جدول أعمال اتفاقات السلام بما يحقق الوفاء بالالتزامات القانونية الدولية، ولاسيما فيما يتعلق بالمسؤوليات وإثبات الحقيقة وجبر الضرر وضمائمات عدم التكرار أي انتهاك فعن طريق إدراج هذه الالتزامات تترك اتفاقات السلام على الأقل الباب مفتوحاً لإنشاء آليات للعدالة الانتقالية لاحقاً، وأن إدراج الالتزامات القانونية الدولية ينطوي على إشارة إلى الضحايا ومناصريهم بأن الانتهاكات التي عانى منها السكان المتأثرون من النزاع لن تُغفل، ويمكن أن يخفف هذا الأمر حدة الشعور الأولي بالاستياء العام، وبوجه خاص يجب ألا تتيح اتفاقات السلام إقرار تدابير عفو عن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومتى ما ورد نص صريح في اتفاق السلام بإنشاء عمليات عدالة انتقالية وبرامج نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج على حد سواء، ينبغي إبلاء اعتبار لإقامة روابط مؤسسية بين العمليتين من أجل إيجاد مجال للتنسيق الفعال بينهما في مدة ما بعد النزاع⁽²⁾.

(1) - عقيل عباس، العدالة الانتقالية وفشل العملية السياسية في العراق، مقال منشور على سكاى

نيوز عربية، 2020، www.skynewsarabiacom.

(2) - الامم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان بشأن حقوق الانسان والعدالة الانتقالية، 2011، ص 21.

سادسا: عرض وتفسير بيانات البحث

البيانات الاساسية

جدول (1)

توزيع العينة حسب متغير النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	العدد	النسبة
امرأة	26	45.6%
رجل	31	54.4%
المجموع	57	%100

تشير نتائج الجدول أعلاه والتي تبين النوع الاجتماعي لعينة الدراسة، ان (26) من المبحوثين وبنسبة (45.6%) نساء، وان (31) من المبحوثين وبنسبة (54.4%) رجال حيث تم توزيع العينة على (57) من المبحوثين من النساء والرجال للتعرف على واقع وكيفية العدالة الانتقالية في المجتمعات الهشة والمتأثرة بالنزاع.

جدول (2)

توزيع العينة حسب عمر المبحوثين

الفئة العمرية	العدد	النسبة
29 - 20	26	45.6%
39 - 30	26	45.6%
49 - 40	5	8.8%
المجموع	57	100%

تشير النتائج الخاصة بالتوزيع العمري للمبحوثين والموضحة في الجدول أعلاه الى ان (26) من المبحوثين وبنسبة (45.6%) تتراوح أعمارهم بين (20 - 29) سنة وهي تمثل أعلى نسبة، اما (26) من المبحوثين وبنسبة (45.6%) تتراوح أعمارهم من (30 - 39) سنة وهي تمثل اعلى نسبة أيضا، في حين ان (5) من المبحوثين وبنسبة (8.8%) تتراوح أعمارهم (40 - 49) سنة وهي تمثل النسبة الأقل.

جدول (3)
توزيع العينة حسب التحصيل الدراسي للمبحوثين

التحصيل العلمي	العدد	النسبة
ابتدائية	1	1.8%
ثانوية	3	5.3%
بكالوريوس	32	56.1%
دراسات عليا	21	36.8%
المجموع	57	100%

تشير بيانات الدراسة الميدانية في الجدول أعلاه الى مستوى التحصيل الدراسي لأفراد عينة الدراسة، ولقد ظهر ان عدد المبحوثين ضمن فئة حملة شهادة الابتدائية كان عددهم (1) وبنسبة (1.8%) وهي تمثل اقل نسبة، اما فئة حملة الشهادة الثانوية كان عدد المبحوثين فيها (3) مبحوث وبنسبة (5.3%)، في حين بلغ عدد المبحوثين ضمن فئة حملة شهادة البكالوريوس (32) مبحوث وبنسبة (56.1%) وهي تمثل أعلى نسبة، أما عدد المبحوثين ضمن حملة الشهادات العليا الدبلوم والماجستير والدكتوراه (21) مبحوث وبنسبة (36.8%).

جدول (4)
توزيع عينة البحث حسب المحافظات

المحافظة	العدد	النسبة
نينوى	26	40.4%
الانبار	19	33.3%
صلاح الدين	15	26.3%
المجموع	57	100%

تشير النتائج الخاصة بتوزيع عينة البحث حسب المحافظات والموضحة في الجدول أعلاه، ان عدد المبحوثين ضمن محافظة نينوى بلغ (26) مبحوث وبنسبة (40.4%) وهي تمثل أعلى نسبة، اما عدد المبحوثين ضمن محافظة الانبار بلغ (19) مبحوث وبنسبة (33.3%)، في حين بلغ عدد المبحوثين ضمن محافظة صلاح الدين (15) مبحوث وبنسبة (26.3%) وهي تمثل النسبة الأقل.

الهدف (1): قياس العدالة الانتقالية في المجتمعات الهشة

لتحقيق هذا الهدف تم تطبيق مقياس العدالة الانتقالية على عينة قوامها (57) مبحوث من الناشطين في مجال حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في منظمات المجتمع المدني في كل من محافظة نينوى والانبار وصلاح الدين، والجدول (5) يوضح ذلك:

جدول (5)

قياس العدالة الانتقالية في المجتمعات الهشة باستعمال مؤشر الأهمية النسبية

مستوى الأهمية IL	الأهمية النسبية RII	الوسط المرجح	الفقرة	تسلسل الفقرة في المقياس
متوسط	51.33	1.54	إجراءات العدالة الانتقالية في العراق أنصفت الفئات والجماعات المتضررة	1
متوسط	63	1.89	اثر مبادرات المصالحة الوطنية ايجابا بالواقع الاجتماعي للمجتمعات الهشة.	2
متوسط	58	1.74	عززت اليات العدالة الانتقالية مبادئ حقوق الإنسان في المجتمع العراقي.	3
مرتفع	93	2.79	عمليات التحول السياسي المتسارعه أثرت سلبا على الواقع الاجتماعي في العراق.	4
متوسط	51.33	1.54	المحاكمات انصفت الضحايا في الحصول على حقوقهم المسلوبة.	5
مرتفع	85.33	2.56	تعكس المجتمعات الهشة الواقع غير الصحي لحقوق الإنسان.	6
متوسط	65.33	1.96	العدالة الانتقالية أثرت إيجابا في واقع المجتمعات المتأثرة بالنزاع.	7
متوسط	50.33	1.51	عززت مؤسسات الدولة التطبيق الصحيح للعدالة الانتقالية في العراق.	8
متوسط	48.67	1.46	راعت لجان كشف الحقيقة مصلحة الضحايا وكرامتهم.	9
متوسط	51.33	1.54	أسهمت إجراءات المساءلة والعدالة باسترداد حقوق الضحايا.	10
متوسط	43.33	1.3	طبقت إجراءات المساءلة والعدالة في العراق بكفاءة وبدون تمييز.	11

متوسط	51	1.53	عززت آليات جبر الضرر ورد الاعتبار عملية الاندماج الاجتماعي للفئات والجماعات المتضررة.	12
مرتفع	81.33	2.44	يتطلب قمع الاستبداد إصلاح انظمه ومؤسسات الدولة بشكل يضمن عدم تكرار الانتهاكات واحترام حقوق الإنسان.	13
متوسط	63.67	1.91	عزز المجتمع المدني عمليات النهوض والتنمية في المجتمعات الهشة	14
متوسط	65	1.95	عززت آليات العدالة الانتقالية أوضاع النازحون والمهجرون قسرا بفعل النزاعات المسلحة.	15
مرتفع	85.33	2.56	النساء والأطفال أكثر الفئات تضررا في المجتمعات الهشة والمتأثرة بالنزاع.	16
متوسط	65	1.95	أسهمت العدالة الانتقالية بلياتها المختلفة بتعميق مفهوم مجتمعات للجميع/ الالتزام بالجميع على اختلاف العرق والدين والانتماء.	17
مرتفع	80.67	2.42	عزز رأس المال البشري والاجتماعي قدرة المجتمع على الصمود أمام التحديات ودرء المخاطر.	18
مرتفع	84.33	2.53	العدالة الانتقالية الطريق الأنسب لبناء السلام في المجتمعات المتأثرة بالنزاع.	19
مرتفع	86	2.58	يمكن تحويل الهشاشة الى فرصة للتجديد من خلال تعزيز آليات التماسك الاجتماعي	20
مرتفع	83.67	2.51	تعزيز آليات الحوار المجتمعي يسهم في إعادة بناء المجتمعات الهشة المتأثرة بالنزاعات والحروب	21
مرتفع	69	2.07	أسهم المجتمع المدني بتطبيق آليات العدالة الانتقالية في العراق.	22
مرتفع	84.67	2.54	بناء عقد اجتماعي جديد هو الحل الأمثل لبناء دولة فاعلة وقادرة على حماية رعاياها.	23

بينت نتائج جدول (6) إجابات المبحوثين عن أسئلة البحث الخاصة بالعدالة الانتقالية في المجتمعات الهشة، ويمكن تلخيص هذه النتائج عن طريق عرض خمس فقرات ممن تتمتع بأعلى أهمية نسبية وكما مبين في ادناه: .

الفقرات الخمس ذات الأهمية النسبية المرتفعة

1 - احتلت الفقرة (4) التي تنص (عمليات التحول السياسي المتسارعة أثرت سلبا على الواقع الاجتماعي في العراق) الرتبة الأولى، بأهمية نسبية (93) ووسط مرجح (2، 79) ومستوى أهمية (مرتفع).

نستدل من البيانات السابقة الذكر ان عمليات التحول السياسي المتسارعة في العراق قد أثرت وبشكل كبير على الواقع الاجتماعي وعملت على خلخلة البنى الاجتماعية مما توالد عنها تحديات ومتغيرات جديدة تهدد الامن الانساني في ظل وجود السياسات الاجتماعية الهشة مثل ظهور الهويات الفرعية وزيادة عدد الفئات الهشة وزيادة في معدلات الفقر والبطالة والاقصاء والتهميش فضلا عن مشكلات التباين المكاني بين المحافظات العراقية.

وهذا يتفق كثيرا مع ما جاء به امارتيا سن الذي ذكر أن مسالة عدم المساواة والحرمان لا ترتبط مع عدم القدرة الاقتصادية فحسب، بل أيضا مع العقم السياسي وانعدام القدرة ولاسيما فيما يتعلق بقضية اللامساواة السياسية والعنف.

2 - احتلت الفقرة (20) التي تنص (يمكن تحويل الهشاشة الى فرصة للتجديد من خلال تعزيز آليات التماسك الاجتماعي) الرتبة الثانية، بأهمية نسبية (86) ووسط مرجح (2، 42) ومستوى أهمية (مرتفع).

تشير البيانات المذكورة أنفا ان بالإمكان تحويل الهشاشة في الاوضاع القائمة الى فرصة للتجديد من خلال تعزيز آليات وعمليات التماسك الاجتماعي للتغلب على حالات القلق والشك والايقين، وذلك من خلال تعزيز الاندماج الاجتماعي لفئات المجتمع كافة ولاسيما الفئات المتضررة من عمليات التحول السياسي والاجتماعي والنزاعات فضلا عن رفض اي مظاهر تدعو بشكل او باخر الى تأصيل فكرة الاستبعاد الاجتماعي، ومن اجل تحقيق ذلك لابد من تنسيق العمل المشترك بين الجهات المؤسسية الرسمية وغير الرسمية.

وهذا يتفق كثيرا مع ما جاء به جون راولز الذي بين ضرورة تحديد صيغ التعاون الاجتماعي الضامنة للأصناف عن طريق تعيين الحقوق والواجبات الأساسية التي

تضعها المؤسسات السياسية والاجتماعية مع تحديد نمط وضوابط تقسيم المنافع المترتبة على التعاون الاجتماعي.

3- احتلت الفقرة (6) التي تنص (تعكس المجتمعات الهشة الواقع غير الصحي لحقوق الإنسان) الرتبة الثالثة، بأهمية نسبية (85.33) ووسط مرجح (2، 56) ومستوى أهمية (مرتفع).

ان المجتمعات الهشة عادة ما تعكس الأوضاع غير الصحية لواقع حقوق الإنسان فيها وذلك لعدم امتلاكها/ ضعف المقومات والآليات العملية التي تؤهلها لحماية رعاياها من الانتهاكات التي قد يتعرض لها الافراد والجماعات في اوقات السلم والازمات، ومن اجل التغلب على ذلك لا بد من توفير السبل المناسبة التي تمكن المجتمعات من حماية افرادها ضد اي انتهاك يمكن ان يهدد حقوقها المدنية والاجتماعية والاقتصادية.

4- احتلت الفقرة (16) التي تنص (النساء والأطفال أكثر الفئات تضررا في المجتمعات الهشة والمتأثرة في النزاع) الرتبة الرابعة، بأهمية نسبية (85.33) ووسط مرجح (2، 56) ومستوى أهمية (مرتفع).

عادة ما تدفع النساء والأطفال ثمن هشاشة المجتمعات والأزمات والنزاعات باعتبارهم المتأثر الأكبر من ذلك نتيجة عدم امتلاك الأطفال وبعض النساء المقومات التي تؤهلهم لمواجهة التحديات المحدقة بهم، فضلا عن اهمال هذه الفئات من قبل الجهات الفاعلة والمؤثرة اثناء فترة النزاع وما بعدها، لذا لا بد من تعزيز الجهود لحماية هذه الفئات من معاناة الازمات والنزاعات واخذ جميع التدابير الاحترازية اللازمة للتأكد من منع حدوث اي انتهاك من الممكن ان يتعرضون له مثل التحرش والتعذيب والتعنيف والمتاجرة.

5- احتلت الفقرة (19) ضمن مقياس العدالة الانتقالية في المجتمعات الهشة والتي تنص (العدالة الانتقالية الطريق الأنسب لبناء السلام في المجتمعات المتأثرة بالنزاع) الرتبة الخامسة، بأهمية نسبية (84.33) ووسط مرجح (2، 53) ومستوى أهمية (مرتفع).

ان طريق بناء السلام يبدأ من الاليات والتطبيقات الصحيحة التي تتخذها المجتمعات

في سبيل منع نشوب النزاعات ومعالجة اسبابه او من اجل تخفيف المعاناة عند اندلاع النزاع من اجل تحقيق حياة امنة مستقرة.

الهدف (2): التعرف على دلالة الفرق في العدالة الانتقالية تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي (امرأة، رجل)، ويتحقق هذا الهدف عن طريق الفرضية الصفرية الآتية:

الفرضية (1): لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في العدالة الانتقالية تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي (امرأة، رجل).

جدول (6)

الاختبار التائي لعينتين مستقلتين لتعرف الفروق في العدالة الانتقالية تبعاً لمتغير الجنس

العينة	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	التائية المحسوبة	التائية الجدولية	الدلالة
1150	رجل	31	43.97	6.36	2.82	1.96	دال
	امرأة	26	39.92	3.96			

ويتبين من الجدول (7) ان هناك فرق في العدالة الانتقالية تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي ولصالح الرجال، وذلك لان القيمة التائية المحسوبة أعلى من القيمة التائية الجدولية البالغة (1.96) عند مستوى (0.05) ودرجة حرية (55).

لذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة وهذا يعني ان النساء في المجتمعات الهشة لا يرون ان العدالة الانتقالية بآلياتها المختلفة قد أنصفتهم في الحصول على حقوقهم المسلوبة ولا سيما في أوقات الأزمات والنزاعات وما بعدها، وهذا يعكس لنا عمق فجوة النوع الاجتماعي التي تعاني منها النساء في المجتمع العراقي.

الهدف (3): التعرف على دلالة الفروق في العدالة الانتقالية تبعاً لمتغير (المحافظة)، ويتحقق هذا الهدف عن طريق الفرضية الصفرية الآتية:

الفرضية (2): لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في العدالة الانتقالية تبعاً لمتغير المحافظة (نينوى، الانبار، صلاح الدين).

جدول (7)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمقياس العدالة الانتقالية تبعا لمتغير
(المحافظة)

المحافظة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
نينوى	23	44.39	6.78
الانبار	19	39.89	3.91
صلاح الدين	15	41.47	4.85
الكلبي	57	42.12	5.73

جدول (8)
تحليل التباين الاحادي للكشف عن دلالة الفروق في العدالة الانتقالية تبعا لمتغير
(المحافظة)

الدالة Sig	القيمة الفائية F	متوسط المربعات M.S	درجة الحرية D.F	مجموع المربعات s.of.s	مصدر التباين s.of.v
دال	3.66	109.570	2	219.139	بين المجموعات
		29.944	54	1617.001	داخل المجموعات
		---	56	1836.140	الكلبي

وتشير النتيجة أعلاه الى أن هناك فرقا دالا احصائيا في العدالة الانتقالية تبعا لمتغير
(المحافظة)، إذ بلغت القيمة الفائية المحسوبة (3.66) وهي أعلى من القيمة الفائية
الجدولية والبالغة (3.15) عند مستوى (0.05) ودرجة حرية (2 - 54).

ولمعرفة الفروق في العدالة الانتقالية بين كل محافظة واخرى تم أستعمال اختبار
شيفيه للمقارنات البعدية، والجدول (9) يوضح ذلك:

جدول (9)
قيم الفروق بين الاوساط وقيم شيفيه الحرجة لتعرف الفروق في العدالة الانتقالية تبعا لمتغير
(المحافظة)

المقارنات	العدد	المتوسط الحسابي	الفرق بين الوسطين	قيمة شيفيه الحرجة	الدالة
نينوى	23	44.39	4.50	4.26	دال عند 0.05
الانبار	19	39.89			

غير دال عند 0.05	4.56	2.92	44.39 41.47	23 15	نينوى صلاح الدين
غير دال عند 0.05	4.74	1.75	39.89 41.47	19 15	الانبار صلاح الدين

تشير نتيجة الجدول أعلاه أن هناك فرقا في العدالة الانتقالية بين محافظة نينوى ومحافظة الانبار وصلاح محافظة نينوى، حيث يرى افراد عينة الدراسة ان محافظة نينوى شهدت مبادرات رسمية وغير الرسمية تسعى بشكل او باخر الى تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية بعد عمليات النزاع من اجل إعادة الاندماج الاجتماعي بين مكونات المحافظة للحفاظ على عامل التنوع الذي تمتاز به.

سابعاً: الاستنتاجات

- 1- ان العدالة الانتقالية بإجراءاتها المختلفة لم تنصف بعض الفئات والجماعات المتضررة وذلك لانعدام التطبيق الصحيح لبعض آلياتها الامر الذي انعكس على نوعية وجودة الحياة للفئات والجماعات المتضررة بفعل عمليات التحول السياسي والاجتماعي.
- 2- ان عمليات التحول السياسي المتسارعة في العراق قد أثرت وبشكل كبير على الواقع الاجتماعي وعملت على خلخلة البنى الاجتماعية مما توالد عنها تحديات ومتغيرات جديدة تهدد الامن الانساني.
- 3- ان العدالة الانتقالية بآلياتها المختلفة تسعى بشكل او باخر الى خلق حالة من السلام والوثام بين افراد المجتمع والضحايا المتأثرين من النزاعات.
- 4- ان المجتمعات الهشة عادة ما تعكس الأوضاع غير الصحية لواقع حقوق الإنسان فيها وذلك لعدم امتلاكها/ ضعف المقومات والآليات العملية التي تؤهلها لحماية رعاياها.
- 5- ان النساء في المجتمعات الهشة لا يرون ان العدالة الانتقالية بآلياتها المختلفة قد أنصفتهم في الحصول على حقوقهم المسلوبة ولا سيما في أوقات الأزمات والنزاعات وما بعدها.

6. هناك فروق في العدالة الانتقالية بين المحافظات الثلاث محور البحث (نينوى، الانبار، صلاح الدين) ولصالح نينوى حيث يرى افراد عينة الدراسة ان محافظة نينوى شهدت مبادرات رسمية وغير الرسمية تسعى بشكل او بأخر الى تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية بعد عمليات النزاع من اجل إعادة الاندماج الاجتماعي بين مكونات المحافظة.

ثامنا: التوصيات

1. على الجهات الحكومية المعنية بتطبيق العدالة الانتقالية في العراق اعادة النظر ببعض القوانين والتشريعات التي تخص الاليات المتبعة في تطبيقها من خلال الغاء/ تعديل / اضافة، بما يتلائم مع متطلبات وتطلعات المرحلة الراهنة.
2. السعي نحو بناء مجتمع مدني منجز ومبادر يأخذ على عاتقه تعزيز واقع حقوق الانسان وبناء السلام في المجتمع العراقي من خلال تعزيز فكرة الابتكار الاجتماعي الشامل للجميع.
3. ضرورة تبني سياسات فاعلة تاخذ على عاتقها حماية الافراد والجماعات في المجتمعات الهشة التي تشهد تحديات وأزمات متوالدة.

تاسعا: المقترحات

1. أعداد برنامج حكومي بالتنسيق مع الجهات الفاعلة يعزز آليات تطبيق العدالة الانتقالية في المجتمعات الهشة
2. أعداد برنامج لتقويم فاعلية العدالة الانتقالية في العراق ولاسيما في المجتمعات الهشة المتأثرة في النزاع.

المصادر والمراجع

1. امارتيا سن، السلام والمجتمع الديمقراطي، ترجمة روز شوملي مصلح، ط1، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016.
2. برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع، 2013.

- 3- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2014، بناء المنعة، 2014.
 - 4- الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، ارساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، العدد (105)، تونس، 2013.
 - 5- عدنان ياسين مصطفى - وليد عبد جبر، في سوسيولوجيا التنمية قراءات نظرية وخبرات تطبيقية، مؤسسة النخب والكفاءات الوطنية للإصلاح، بغداد، 2017.
 - 6- عقيل عباس، العدالة الانتقالية وفشل العملية السياسية في العراق، مقال منشور على سكاى نيوزعربية، 2020، www.skynewsarabiacom.
 - 7- علي تيات ومحمد بلعزوقي، العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون راولز، مجلة جامعة النجاح للابحاث (العلوم الانسانية) الجزائر، المجلد 28 (5)، 2014.
 - 8- المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ما هي العدالة الانتقالية، مقال منشور على موقع المركز WWW.ictj.org.
 - 9- مكتب حقوق الانسان في بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق - مكتب حقوق الانسان في المفوضية السامية للامم المتحدة لحقوق الانسان، تقرير حول حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق، 2014.
 - 10- المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، تخطى عمليات الانتقال نحو التحول التفاعل بين العدالة الانتقالية وبناء الدستور، ورقة السياسات رقم 22، 2021.
 - 11- نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة، دار الكتب العربي، بيروت، 2007.
 - 12- هبة صالح مهدي - عدنان ياسين مصطفى، شبكات الامان الاجتماعي والتنمية المستدامة في البيئات الهشة، بحث منشور في مجلة كلية التربية للبنات، العدد (3) من المجلد (32)، 2021.
 - 13- هيئة الامم المتحدة للمرأة، منع النزاع وتحويل العدالة وضمنان السلام دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم 1325، 2015.
- 31 – Claire mcloughlin. topic guide on fragile states, 2009, governance social development resource centr, international development department, university of bir mingham, uk, 2009.

الباحث زاهر ربيع حسين، من ميسان مواليد 1986، بكلوريوس ادارة واقتصاد

المصالحة المجتمعية في نينوى بعد داعش

ملخص البحث:

يحاول هذا البحث دراسة المصالحة المجتمعية المطلوب اجرائها في نينوى بعد مرحلة داعش، عبر دراسة متعمقة للسياق في محافظة نينوى وللأسباب الجذرية التي أوصلت الوضع الى مرحلة الصراع، وأيضا دراسة نتائج واثار الصراع على المجتمع، يحاول البحث من خلال اعتماد منهجية البحث النوعي الإجابة على سؤال رئيسي هو «ما هي التحديات التي تواجه اجراء المصالحة المجتمعية بين المكونات والاهالي في نينوى بعد انتهاء الحرب على داعش 2017»، وفي نفس الوقت يقدم البحث بعض المفاهيم النظرية لموضوع المصالحة المجتمعية ويستعرض المبادئ واهم الأسس لإجرائها مع ربطها بالواقع الخاص بمحافظة نينوى، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات المهمة حول الأسباب الجذرية والعوامل التي ساعدت على تطور الصراع والتي منها:

- 1- الجرائم التي قام بها النظام السابق أسهمت في تعقيد المشكلة ومنها الابادة الجماعية والتغيير الديموغرافي للمناطق والسكان والتهجير، كل ذلك ترك آثارا كبيرة على النسيج المجتمعي والتركيبية السكانية في هذه المناطق فإن التغيير الذي طال هوية هذه المناطق جعل من تركيبها غير منسجمة وهذا يسهم في زيادة التوتر ويسهل عملية إثارة الصراع.
- 2- وجود مشكلة المناطق المتنازع عليها بين حكومة المركز واقليم كردستان، وعدم استكمال حل هذه الاشكالية وفق الدستور والمادة 140 أسهم في عدم

الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وفي ارتفاع نسب التوتر ووجود ازمات مستمرة في هذه المناطق مما أثر سلبا على المواطنين وبالأخص سكانها من الاقليات الدينية والقومية والعرقية.

3- من النقاط الايجابية بعد عام 2003 هناك شعور لدى الاقليات بأن اشراكهم في العملية السياسية وعدم تهميشهم هو أفضل من السابق، ورغم كل التحديات والصعوبات والوضع أفضل توجد حقوق ثقافية وسياسية حصلوا عليها وغيرها من مكتسبات النظام السياسي الجديد الذي يوصف بالديمقراطي ووجود دستور أسهم الجميع في وضعه.

4- انتشار الفساد السياسي والمالي نتيجة المحاصصة التي قام عليها النظام السياسي الجديد أسهمت في تأزيم الاوضاع خصوصا في مناطق نينوى، مما ساعد في زيادة البطالة وتعمق الطائفية بصورة أكبر، وتلعب كل هذه الاسباب دورها في عدم وجود استقرار اجتماعي او سياسي وفي عدم شعور المواطن بالانتماء للوطن مما يخلق فجوة كبيرة بين المواطن والدولة.

5- أن اجتثاث البعث والمساءلة والعدالة تجربة اديرت بصورة سيئة ولها آثار سلبية فإن عملية الاقصاء كانت توصف بأنها عملية تطهير وليست تقييم، ولم يجرِ التفريق بين من هو بعثي وصدامي على اساس انتهاكات حقوق الانسان، ولم تجرِ محاسبة غير الرموز الكبيرة وهذا أسهم في خلق اعداد كبيرة ناقمة على النظام السياسي والدولة والتي عدتها ظالمة لهم، فضلا عن جيش من العاطلين عن العمل في المجتمع والذي خلقته عملية حل جميع الاجهزة الامنية، وقد أسهمت بعض القيادات العسكرية والخبراء في بناء تنظيم داعش وباقي التنظيمات الارهابية.

6- التعامل على أساس طائفي وعنصري مع سكان محافظة نينوى من قبل القوى الامنية التي يعدها سكان المحافظة غريبة عليهم ولم تكن مصدر ثقة بين السكان، فكانت المجاميع المسلحة مثل القاعدة تقوم بعمليات قتل ضد المواطنين واختطاف ولم تسهم هذه القوات في مساعدتهم وهي الاخرى ايضا تعرضت باستمرار الى عمليات ارهابية وكانت هدفا للمسلحين.

- 7- التعامل بقوة مع مطالب المحتجين من قبل حكومة نوري المالكي أسهم في تأجيج الصراعات وزيادة الغضب ضد الدولة.
- 8- تمكن داعش من السيطرة على مدينة الموصل بعد ان كانت المؤسسة العسكرية ذاتها تواجه اشكالات في تركيبها، التي تشكلت على اساس تحاصص طائفي والفساد الذي ولد وجود اعداد غير حقيقية من المقاتلين فقط على الورق والموجودين على ارض الواقع اقل بكثير.
- 9- عدم ضبط الحدود مع دول الجوار وخصوصا بين العراق وسوريا، ساهم في انتقال المسلحين بسهولة كما ان هناك مساحات كبيرة من صحراء العراق لم يكن قد تم تأمينها واستخدمت ملاذ آمن للمجميع الارهابية.
- 10- نتجت عن عملية احتلال داعش لمدينة الموصل ومدن سهل نينوى انتهاكات فظيعة لحقوق الانسان مارسها التنظيم ضد الأهالي، وخصوصا الاقليات التي لاقت ويلات العذاب من الابداء الجماعية والتهجير وحملات توصف بأنها تطهير عرقي، فضلا عن الدمار الذي لحق بالمعالم الاثرية والدينية والحضارية وكل هذا الدمار الذي تعرضت له هذه المدن يضع العديد من الصعوبات امام الدولة اليوم لإعادة الاوضاع الى طبيعتها وتحسين من الواقع واصلاح الاسباب الجذرية التي تولد النزاع وتغذيه.
- 11- حتى بعد تحرير المدن والخلاص من سيطرة داعش عليها وليس الخلاص نهائيا من داعش اذ ما تزال هناك خلايا وتنظيمات لداعش موجودة رغم ذلك لاتزال تتوافد تصرفات جديدة تزيد من تعقيد الامور اليوم تسيطر على مدينة الموصل والكثير من مناطق سهل نينوى قوات الحشد الشعبي والتي كان لها دور كبير في تحرير المناطق من داعش، ولكن تركيبها لا تنسجم مع طبيعة السكان وهناك بعض التصرفات التي يعتبرها الاهالي استفزازية.

مقدمة

نينوى هي محافظة في شمال العراق ومركزها الموصل التي تعد ثاني أكبر مدن العراق، وتبعد عن بغداد 465 كم وتبلغ مساحتها 37,323 كم² ويبلغ عدد سكان

محافظة نينوى حاليا ثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة حسب التقديرات وآخر الأرقام الدقيقة عن عدد نفوسها هو (3106948)⁽¹⁾.

وتتكون الموصل من مجموعة اقصية ونواحي وهي قضاء الموصل وهو مركز محافظة نينوى، وتتبع له كل من ناحية بعشيقة والشورة وحمّام العليل والقيارة والمحلبية وقضاء الحمدانية وتتبع له كل من ناحية النمرود وبرطلة وقضاء تلكيف وتتبع له كل من ناحية القوش ووانه وفايدة وقضاء سنجار وتتبع له كل من ناحية الشمال والقيروان وقضاء تلعفر وتتبع له كل من ناحية زمار وربيعة والعياضية وقضاء الشيخان وتتبع له ناحية زيلكان وقضاء الحضر وتتبع له ناحية تل عبطة وقضاء البعاج يتضمن ناحية القحطانية وقضاء مخمور يشمل نواحي الكوير وقراج وبيكة، هذا حسب التقسيم الاداري لمدينة نينوى واقصيتها ونواحيها.

كما ان سهل نينوى يشمل اقصية الحمدانية وتلكيف والشيخان ويعد السهل الموطن التاريخي لمسيحي العراق وما يزال به تواجد مسيحي مكثف إلى جانب تواجد الايزيديين والتركمان والشبك والعرب والكورد.

مبررات واهمية واهداف البحث

تبرز اهمية القيام ببحث عن المصالحة المجتمعية في نينوى بعد مرحلة داعش لإرساء السلام بين المواطنين وكل الاطراف الاخرى السياسية والمجتمعية بهدف نزع فتيل اي حرب مستقبلا ولمنع انزلاق الاوضاع مجددا الى ما سبق مرحلة داعش مما يجعل منها اساسا خصبا لحدوث صراعات، ايضا يهدف البحث للإجابة على بعض الاسئلة والسؤال البحثي الرئيسي هو « ما هي التحديات التي تواجه اجراء المصالحة المجتمعية بين المكونات والاهالي في نينوى بعد انتهاء الحرب على داعش 2017؟» كما تتفرع من السؤال العديد من الاسئلة الفرعية التي يحاول البحث الاجابة عنها، ويسعى البحث لتوضيح وعرض أبرز القضايا والمشاكل التي يمكن العمل عليها في

(1) وفق إحصائية الجهاز المركزي للإحصاء من تقرير نتائج العد والحصر للأسر والمساكن الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء في العراق لعام 2011

المرحلة القادمة لغرض تحقيق مصالحة مجتمعية بهدف تحقيق العدالة وبناء السلام في نينوى.

منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج العلمي لإجراء البحوث النوعية في اعداد هذا البحث اذ تم وضع خطة للبحث تتضمن السؤال الرئيس والاسئلة الفرعية وتم اعداد خطة للإجابة على كل سؤال وتحديد الاساليب التي سيتم اعتمادها في استحصال المعلومات اللازمة للوصول الى نتائج البحث اذ تم جمع المعلومات عبر المقابلات الشخصية وايضا عبر البحث الادبي في المصادر من كتب ومقالات وتقارير، بعد جمع المعلومات تم اجراء تحليل لها الوصول الى النتائج التي جرى التأكد من مصداقيتها و تم جرى صياغة التقرير النهائي للبحث.

مفهوم وتعريف المصالحة.

يقول المركز الدولي للعدالة الانتقالية ان المصالحة هي الهدف الأسمى الذي يصبو إليه أي مجتمع وقع ضحية انتهاكات عنيفة، لكن يصعبُ تحديد ما تعنيه هذه المصالحة أو حتى ما قد تعنيه، إذ إنها مرتبطة بالإطار السياسي والثقافي والتاريخي الخاص بالمجتمع.⁽¹⁾ كما تعتبر المصالحة المجتمعية آلية لحل النزاع، وهي بديل ونقيض لآلية «القوة» التي يفضلها البعض⁽²⁾. اذ ان اليات القوة والعنف لا يمكن ان تؤدي الى حل الخلافات وتحقيق السلام فالعنف يؤدي الى عنف حتى وان تحقق بعض الهدوء فهو مؤقت لن يمضي الكثير قبل ان تتفجر الصراعات.

كما يشير مصطلح المصالحة عموما الى عقد ترتيبات توافقية متبادلة بين المتخاصمين سواء على مستوى الافراد او الجماعات وسواء كانت الخصومة سابقة

(1) موقع المركز الدولي للعدالة الانتقالية على الانترنت، المصالحة، https://www.ictj.org/ar/gallery_items/reconciliation

(2) في معنى المصالحة الوطنية، منصور الجمري، موقع الوسيط، <http://www.alwasatnews.com/news/622782.html>

او الحالية، وكثيرا ما يشير المصطلح الى علاقة يمكن وصفها بالودية تنشأ عادة بعد تمزق في العلاقة ينوي على الحاق الأذى بجانب واحد او بصورة متبادلة بين جميع الاطراف. كما ان المصالحة هي هدف وعملية في نفس الوقت تركز على العلاقة وهي عملية ديمقراطية بالضرورة تركز على اشفاء علاقات سلبية سابقة عن طريق جعل الاطراف المتنازعة تقوم بفحص علاقاتهم السابقة وماضيهم العنيف، كما هي فهم للطرفين والتوجه الى طرف النزاع ليصف كل طرف معاناة الطرف الاخر⁽¹⁾.

إذا يمكن القول ان المصالحة هي مجموعة من الاجراءات والخطوات والاليات البعيدة عن العنف وتهدف الى منع العنف مستقبلا واعادة تفعيل العلاقات بين الاطراف التي وقعت في نزاع او لمعالجة الانتهاكات التي قام بها طرف ضد الاخر في مرحلة معينة، وينبغي ان يقبل جميع الاطراف بالمصالحة كبديل عن العنف ولغة القوة في حل المشاكل والنزاعات وان يكون جميع الاطراف قد توصلوا الى حقيقة ان العنف لن يقود الى للمزيد من العنف.

كما لا يجب ان يتحمل عبء المصالحة الطرف الذي تعرض للانتهاكات بصورة أكبر، بل يجب ان يتحمل عبء المصالحة بالدرجة الاساس الطرف الذي قام بالانتهاكات ومارسها ضد الطرف الاخر وهذا لا يعني ان المصالحة انتقام من أحد أطراف النزاع وانما يجب ان تكون هناك عدالة قضائية وجنائية لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة، فالمصالحة لا تعني هروب الجاني من العدالة ومساواته مع من تعرض الى انتهاك.

تقود المصالحة بصورة تدريجية الى اعادة نسيج العلاقات الاجتماعية للالتحام بصورة مستمرة وهذا يتطلب التطبيق الصحيح لإجراءاتها، مع الاخذ بنظر الاعتبار طبيعة المجتمع والسياس الذي تحصل فيه المصالحة والذي حصلت فيه اعمال العنف والاطراف التي قامت بالعنف والمتضررة بصورة كبيرة من العنف، وايضا يجب ان يتم التعامل مع المصالحة على انها مشروع طويل الامل لا يمكن ان يتم إهماله بعد فترة قصيرة فهذا ربما يؤدي الى انتكاسات بالعلاقات تؤدي فيما بعد الى اعادة الصراع

(1) المصالحة، دكتور عمرو خيرى عبد الله، ابريل 2018

من جديد او ظهور اشكال جديدة من النزاعات واطراف جديدة للنزاع، لذلك يمكن القول ان المصالحة هي مشروع مجتمعي طويل الامد يحتاج الى دراسة لغرض القيام به بصورة صحيحة والى موارد تخصص لذلك اضافة الى اهتمام محلي ودولي والى ارضية تتقف وتنشر اهمية المصالحة.

ان الايمان والاعتقاد بدور المصالحة في منع العنف وتحقيق السلام مستقبلا من قبل افراد المجتمع ومن قبل جميع القوى السياسية والقيادات في المجتمع يؤدي الى تسهيل القيام بمصالحة ناجحة اضافة الى اهمية ان يكون هناك ضغط شعبي على ضرورة القيام بالمصالحة، اذ لن تكون كل الوجوه مبتسمة امام القيام بالمصالحة ربما تتضرر مصالح بعض الاشخاص مما يجعلهم عثرة في طريق تحقيق المصالحة الناجعة، ايضا لا ننسى ان العدالة الانتقالية والمضي في تحقيقها يساهم بصورة كبيرة في نجاح المصالحة.

اهداف المصالحة:

1 - تهدف المصالحة الى منع استخدام الماضي كأساس او بذرة لنزاع جديدة وتعمل على تعزيز السلام وانهاء استخدام العنف والاعتماد عليه في حل المشاكل، وايضا تعمل على تقوية المؤسسات الديمقراطية ولكون المصالحة عملية اعادة نظر الى الماضي فهي تقدم تجارب الاستشفاء الشخصية للناجين من العنف وتعويض الظلم الذي وقع عليهم واعادة بناء العلاقات بين الافراد او المجتميع على اسس غير عنيفة⁽¹⁾.

2 - تطوير رؤية على المستوى الاجمالي والجزئي في المجتمع بهدف خلق مجتمع ترابطي وعادل، يجيد التعامل مع الماضي ويعترف به، كما يبني علاقات ايجابية ويعمل على تغييرات ثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية بهدف منع حصول نزاعات مستقبلا.

3 - جمع اطراف النزاع على مسار السلام وايجاد الاسس والآليات التي تسمح لهم

(1)المصالحة، دكتور عمرو وخيري عبد الله، ابريل 2018.

بالتعايش جميعاً في سلام مستقبلاً، ويجب ان تعمل هذه الاطراف على التخطيط للمستقبل وتعمل على بناء السلام ومنع انهيار المصالحة، كما يجب ان لا ننسى ان التخلص من المشاعر السلبية ليس بالأمر السهل وخصوصاً تاريخ الصراع بين الاطراف مليء بالانتهاكات ولكن يمكن ان يوجد شعور جديد بالأخوة وذلك عبر الندم وطلب السماح عندما تتقدم بها الاطراف مما يجعل التعامل مع الماضي سهل ويمكن ان يقدم الماضي العبر والدروس التي تساهم في دفع القضية الى النجاح عند استذكار اهمية عدم تكرار الظلم والالم الذي حدث سابقاً.

4- تدعم المصالحة الكشف عن الحقيقة وتكشف الستار عن الذي حدث فعلاً وتشجع عملية الصفح والتسامح والعفو عندما يستوجب ذلك، مع عدم تجاوز الخيار القضائي والمحاكم التي يجب ان يتم المحاسبة فيها عن القضايا الجسيمة التي تمثل انتهاكاً فضيع، واذا تهرب الجاني من العدالة سيشعر المظلوم بأنه ظلم مرتين مما سيعيق مسار المصالحة وتبقى مشاعر الكره والحقد لدى الناجين وعوائل الضحايا وهم على حق في هذا، اما في بعض الحالات مثل الانتهاكات البسيطة يمكن ان يطلب الجاني العفو والسماح بعد ان يقدم الحقيقة كاملة عندها ممكن ان يكون هناك عفو.

5- هناك اهداف اخرى للمصالحة المجتمعية تختلف حسب طبيعة السياق الذي تعمل فيه وحسب نوع النزاع وخلفيته والاطراف المشتركة فيه فهذه الاهداف في العراق مثلاً تختلف عن الاهداف في جنوب افريقيا او تيمور الشرقية او المغرب والصومال ومنها ما يطمح الى معالجات اكثر شمولاً مثل معالجة طبيعة النظام السياسي ربما تؤدي الى العنف والنزاع او طريقة الحكم وعلى سبيل المثال اصلاح المؤسسات وتخليصها من الفساد واشراك الاقلية في الحكم وتعزيز روح المواطنة والولاء للوطن اضافة الى تحييد العامل الاقليمي وتخفيف التدخل الخارجي وغيرها من الاهداف التي يتم تحديدها عند التخطيط للمصالحة المجتمعية وعلى خلفية تحليل شامل للسياق الذي تتم فيه المصالحة.

تحديات ومعوقات وابعاد المصالحة في نينوى:

لغرض القيام بعملية المصالحة يجب ان يكون هناك اعتراف رسمي بشأن الاحداث التي تسببت بانتهاكات لحقوق الانسان والاقرار بمحاسبة مرتكبي الجرائم والمتسببين يهدار حقوق الابرياء، كما يجب توفير الدعم المادي والمعنوي للأفراد الذين تعرضوا للعنف وبذل كل الجهد من اجل الكشف عن كل المختطفين والمفقودين وتحديد صور اختفائهم والتكفل برعاية عوائلهم ومساعدتهم لإيجاد ذويهم⁽¹⁾، على سبيل المثال في العراق بعد احداث داعش تم خطف النساء من الاقلية الايزيدية وتم بيعهم وتناقلهم بين تنظيمات داعش بين العراق وسوريا فمن الضروري ان يكون هناك جهد من الحكومة العراقية لغرض السعي لإيجاد المختطفات واعادتهم الى اهلهم، فضلا عن تعويضهم معنويا وماديا عن ما لحق بهم اضافة الى الوصول الى الاشخاص الذين قاموا بهذا العمل ومحاسبتهم.

يجب ان يكون هناك دعم لمسار القيام بالمصالحة من قبل المجتمع الدولي والمحلي من قبل مؤسسات المجتمع المدني والاعلام ويتم الترويج بأهمية القيام بالمصالحة لإعطاء الملف الزخم ويدفع به الى طاولة اصحاب القرار، الجميع معني بالقيام بالمصالحة بدأ من الجهات العليا في الدولة والسلطات التي تشرع القوانين والقرارات، ويشترك في القيام بالمصالحة الافراد والمؤسسات مع اهمية تعزيز دور ومشاركة المرأة في قيادة عملية المصالحة لكونها دائما تنال الحصص الاكبر من الانتهاكات خلال فترات النزاعات والحروب.

كما يمكن ان يقوم بالمصالحة افراد ومؤسسات ذوي مصداقية أو مؤسسات حكومية مدنية او دولية ويمكن الاستعانة بأطراف محايدة وإعطاء فرصة للطرفين للتعبير عن الاذى الذي لحق بهم والتأكيد على خطأ هذه الافعال وعدم تكرارها ثانية⁽²⁾. المصالحة المجتمعية لا تعني المؤتمرات التي تقام بين الاطراف السياسية، وانما

(1) المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، وناس فاطمة، 2012-2013.

(2) المصالحة، دكتور عمرو خيرى عبد الله، ابريل 2018.

تعني العمل على عدة مستويات مستوى المجتمع والذي يبدأ من افراد المجتمع والاستماع الى الحقائق منهم ومواجهتهم مع مرتكبي العنف في جلسات استماع كما حصل في دول مختلفة بهدف ان يقوم مرتكب العنف بسرد الحقيقة ويطلب السماح والعفو ويجب ان يكون مقرا بالذنب الذي ارتكبه، في ذات الوقت الضحية يكون مستعد للعفو والصلح وبدء صفحة جديدة، وهذا يفترض ان يكون الضحية قد تم تعويضه وهو مستعد نفسيا لذلك، فمن غير المنطقي ان تطلب من الضحية ان يتسامح رغم ان السماح لا يعني نسيان الماضي كما يقول مانديلا وفي ذات الوقت بيته مهدم ولا توجد لديه خدمات ولم يتم تعويضه والاعتذار له من قبل الجهات الرسمية عندها يكون التسامح غير حقيقي شكلي.

ان الاستعداد لمشروع المصالحة في نينوى يتطلب العديد من الاستعدادات والتحضيرات اللازمة لنجاحها والذي يكون أساس جيد لتحقيق السلام الدائم في المحافظة، اذ يجب ان يدرج موضوع المصالحة في البرنامج الحكومي، وان تجري العملية بصورة شفافة وان تتصف بالنزاهة والمهنية وان تمس جوهر الاسباب والمشاكل التي ادت الى الصراع.

هناك عدد من السيناريوهات التي ممكن العمل عليها من قبل الحكومة العراقية ومجلس النواب العراقي حتى تمثل الاساس التشريعي الذي تنطلق منه عملية المصالحة المجتمعية في نينوى وهي:

1- يقوم مجلس النواب العراقي بتشريع قانون للمصالحة المجتمعية والعدالة الانتقالية في نينوى وتجري عملية وضع قانون بعد مشاورات واستشارات واسعة، ويجب ان يكون شامل لكل مراحل عملية المصالحة ومتطلباتها المالية والبشرية وأن يتضمن الأسس الاساسية لعملية تحقيق المصالحة وبناء السلام من المذكورة لاحقا من كشف الحقيقة ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات ومن اجراءات العدالة الانتقالية.

2- وضع استراتيجية للمصالحة المجتمعية في نينوى، يتم تشريعها من قبل مجلس الوزراء العراقي والعمل على تنفيذها وان تكون شاملة لكل مراحل المصالحة

وبناء السلام وبمشاركة لعملية تشريعها على مستوى محلي وبالاستعانة بخبرات دولية وأن تأخذ بنظر الاعتبار المخاطر التي تحيط بكل خطوة من خطوات تنفيذها ويتم الاحتياط لها عبر ادارة أخطار مناسبة.

تواجه موضوع المصالحة الكثير من التحديات والمعوقات وان تحديدها يتطلب تحليل مستمر للصراع وللأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الذي يتم العمل به، وايضا التركيز على اطراف الصراع والجهات التي ممكن ان تقوم بدور المصالحة هل هي مشتركة في الصراع وهل النظام الحاكم هو نفسه من ارتكب العنف، كما ان نجاح المصالحة وتحقيق السلام على المدى الطويل وعدم الرجوع الى العنف ايضا يعتمد على مدى تحقيق العدالة الانتقالية ومعالجة اسباب الازمة ومسببات الصراع ومدى النجاح في اكتشاف الحقيقة بنزاهة وموضوعية وعدم تشوية الحقائق، وأن المصالحة المطلوبة يجب ان تستند الى الواقع الموجود وتنطلق من معالجة كل المشاكل والاسباب وفق رؤية واضحة وعدم خلق اسباب جديدة وانتهاكات اخرى.

تلعب العديد من المحددات دورا في زيادة او تقليل التحديات التي تواجه المصالحة بعضها داخلية سبق واثير لها تتعلق بتاريخ الصراع وطبيعة النظام وفساد المؤسساتي والمصالح السياسية والتهميش لبعض المكونات او الفئات في المجتمع فضلا عن اهمية وجود ارادة سياسية لاجراء المصالحة⁽¹⁾، إضافة الى وجود تدخل اجنبي واقليمي وغموض بعض اطراف الصراع ودورها من الدول الاجنبية⁽²⁾.

تشكيل لجان للتقصي والكشف عن الحقائق.

يحقّ للمجتمعات والأفراد، ولا سيّما الضحايا منهم، معرفة الحقيقة في شأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت بحقهم وأن كشفها لا يترك المجال الى انكارها، بما في ذلك معرفة سياق النزاع المسلّح أو القمع المُمارس، وتعدّ لجان الحقيقة واحدة من الآيات التي تهدف الى كشف حقيقة ما جرى خلال الماضي المرير،

(1) المصالحة الوطنية في العراق.. الفرص والتحديات، الجزيرة نت، <https://bit.ly/2PHQyjf>

(2) د. عمرو خيرى عبد الله، المصالحة الوطنية ودورها في عملية بناء السلام، ص 6

لذلك تعتبر الحقيقة وسردها من الامور المهمة التي يستند عليها عمل المصالحة وبناء السلام تعتمد عليها الإجراءات الاخرى الخاصة بتحقيق العدالة الانتقالية والمسائلة والمحاسبة والتعويض وما يتعلق بها.

وقد اعترفت منظمة الأمم المتحدة رسمياً بالحق في معرفة الحقيقة، وذلك في الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (الصادر في العام 1992) والمبادئ الأساسية التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والعجز (الصادرة في العام 2005) والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (المبرمة في العام 2006)، وتقع على عاتق الحكومات الوطنية مسؤولية تفعيل الحق في المعرفة، إذ ينبغي على الدولة أن تتصدى لمحاولات إنكار الانتهاكات.

من التحديات التي قد تواجه هذه المهمة في السياق العراقي هي تكوين لجنة برلمانية او حكومية للعمل على كشف الحقيقية كما حصل في عملية التحقيق في اسباب احتلال الموصل وانسحاب الجيش مما يجعل من اللجنة عرضة للضغوط السياسية ويكون عملها وفق مصالح معينة وهو امر يعقد العمل، فضلا عن ذلك هناك تحدي اخر في أهمية الاخذ بالتقارير والتوصيات التي تصدر عن اللجان والتحقيقات اذ رغم من صدور تقرير عن أسباب احتلال الموصل، ولكن لم يتم العمل بالتقرير ولم تجري محاسبة أي شخص من الذين ورد اسمهم في التقرير⁽¹⁾.

ما يجب ان يحصل كما في تجربة جنوب افريقيا وتجارب اخرى هو تشكيل لجنة متنوعة وشاملة، تضم شخصيات من المجتمع المدني ورجال دين وقضاة ومستشارين محليين وممكن الاستعانة بخبرات دولية، اضافة الى ممثلين عن فئات من المتضررين مثل شيوخ عشائر ممثلين عن الاقليات الايزيدية والمسيحيين والشبك وغيرهم، ومن المهم ان تكون تركيبة شاملة ولا تحتوي على اشخاص هم شركاء في الانتهاكات او لديهم شبكات فساد.

من التحديات هو ان يتصف عمل اللجنة بالشفافية والوضوح وهو الامر المهم

(1) للاطلاع على تقرير الموصل كاملا: https://drive.google.com/file/d/1IAYsIq2e9/view?usp=sharing_IK8X0NfgKb34nSTrHtIrw

الذي يجب ان تعمل عليه اللجنة وان تقوم بنشر عملها في وسائل الاعلام، وتتيح الوصول اليها بسهولة والى المعلومات الخاصة بها وان تكون قريبة من الناس وتؤمن لهم مساحة لتقديم افادتهم وحمايتهم من اي انتهاك في هذه المرحلة.

يجب ان تكون هناك صلاحيات واضحة ومحددة الى اللجنة للمهام التي تقوم بها وللفترة الزمنية التي يجري التحقيق ضمن أطارها الزمني، وينبغي ان تمنح اللجنة صلاحيات في مجال التحقيق والاستدعاء والوصول الى الملفات والوثائق المتعلقة بعملها من مؤسسات الدولة، وان يوفر لها وقت وموارد كافية ويجب ادارتها بحكمة بعيدا عن الاهدار والامتيازات الشخصية، ان اللجنة يمكن لها عمل لجان فرعية في المدن او في الاقضية للاستماع الى الشكاوي وتوثيقها وتعمل على مستوى المناطق ويمكن لها اقامة جلسات استماع عامة للناس وأخذ الافادات ويتم نشر هذه الجلسات على الاعلام.

يمكن للجنة ان تقدم توصيات حول برامج للتعويضات او العفو عن بعض مرتكبي الانتهاكات البسيطة وفق ما محدد في تعليمات عملهم كما حدث في جنوب افريقيا، اذ حددت صلاحية العفو الى اللجنة عن بعض الانتهاكات عندما كان المجرم يعترف بالذنب ويقر بكل الحقيقة بينما تم تخفيف الحكم عن اخرين، ويجب الانتباه الى ان عوائل الضحايا والناجين والناجيات من العنف لا يجب ان يتحملوا العبء الاكبر ويشعرون بأنهم ظلّموا مرتين ويتم مطالبتهم بالتسامح والعفو بينما يحصل الجاني على العفو او يتم التخفيف عن الجناة بينما هم من يتحملون العبء الاكبر.

اضافة الى ما سبق ذكره يمكن التأكيد على مجموعة من القضايا في عمل لجان الحقيقة منها:

- 1 - يجب وضع رؤية واضحة وأطار عام للجنة عمل الحقيقة والمهام التي تكلف بها ويجب وان تتصف اهدافها بالواقعية.
- 2 - تحديد أطار عمل اللجنة وشروط عملها والفترة الزمنية التي تقوم بالتحقيق في الانتهاكات التي حصلت بها ويجب تحديد شروط ومتطلبات عملها بصورة دقيقة والافصاح والترويج عنها وعن طريقة عملها لإتاحة الوصول لها من الناس.

3- التأكيد من ان الدولة قادرة على توفير مستلزمات وحشد الموارد اللازمة لتلبية متطلبات وتدابير العدالة التي ستحددها اللجنة.

4- لا بدّ للأعضاء من أن يتخذوا قرارات حاسمة بشأن أولويات اللجنة وطرقها، ويلتزموا بالحوار مع القاعدة الشعبية، وينسجوا التحالفات، ويبتلوا محاولات وقف عمليات السلام، وتضعف اللجنة عندما ينشغل أعضاؤها بسياساتها الداخلية.

5- ضرورة ان يكون هناك تقرير ونتائج عمل تشر بعد فترة عمل اللجنة تتضمن نتائج عملها من التحقيقات والافادات والشهادات.

وينبغي الاشارة الى تجربة جنوب افريقيا وهي من التجارب الناجحة التي يمكن الاستفادة منها مع الاخذ بنظر الاعتبار خصوصية الصراع والسياسات في جنوب افريقيا واختلافه عن العراق، اذ تم تشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب افريقيا بموجب قانون رقم 34 لعام 1995 المسمى قانون تعزيز الوحدة الوطنية وقد عيّن الرئيس نلسون مانديلا أعضاء تلك اللجنة والبالغ عددهم 17 عضواً وأختير القس ديزموند توتو رئيساً لها، وتم منحها مجموعة من الصلاحيات الواسعة⁽¹⁾، في التحقيق والاستدعاء، التحقيق في أنماط انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الموظفون الرسميون وأعضاء المنظمات المعارضة خلال فترة 34 عاما، صلاحية إصدار توصيات، من ضمنها دفع تعويضات إلى ضحايا الانتهاكات، والصلاحية شبه القضائية في منح العفو، في ظروف معينة، لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان.

محاسبة مرتكبي الانتهاكات وتحقيق العدالة.

إن أي بلد يمر بانتهاكات لحقوق الانسان او حروب وتجارب عنيفة او انظمة استبدادية يحتاج الى مرحلة انتقالية لأجل الانتقال الى نظام ديمقراطي يؤمن بالحرية وحقوق الانسان ويعمل على تأسيس مجتمع مزدهر معافى من ازمات الماضي، يتم بها اصلاح كل المنظومة القانونية للبلد ويعالج كل الأسباب التي من الممكن ان تساهم في زيادة فرص نشوء صراعات مستقبلا.

(1) تجربة جنوب أفريقيا أكدت: تحقيق العدالة يؤدي إلى المصالحة وليس العكس!، علاء اللامي، الحوار المتمدن، 2004، <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=19227>

أن عملية محاسبة مرتكبي الانتهاكات من القضايا المهمة والاساسية لتحقيق العدالة وانجاح العدالة أذ هناك انتهاكات حصلت تصل الى مستوى الابداء على اساس العرق والتي تعرض لها الايزيديون، فضلا عن الانتهاكات الجسيمة بحق المواطنين مثل جريمة سبايكر وغيرها من الجرائم فضلا عن كل الخسائر التي حصلت بكل أنواعها، ومع ذلك لغاية الان لم يحاسب المسؤولين عن احتلال الموصل وانسحاب الجيش من القادة والسياسيين.

أن عملية محاسبة مرتكبي الانتهاك يجب ان تكون بعيدة عن الضغوط السياسية، لذلك يجب العمل على ان يكون القضاء عادلا ونزيها وبعيدا عن كل الضغوط، وهذا طبعا يتطلب ان تكون هناك حماية لمن يتعامل مع هذه الملفات من القضاء لكون التحدي المهم الذي يواجه هذه العملية هو في مدى استقلالية القضاء، فرغم انه وفق الدستور العراقي والقوانين هناك فصل بين السلطات، ولكن هناك تدخل وضغط على القضاء من قبل السلطة التنفيذية مما يؤثر على مسار تحقيق العدالة، وعندها لا يكون القانون مطبقا على الجميع بالمساواة وبدون تمييز مما يؤثر على مسار المصالحة وبناء السلام وغير بعيد ان يكون له آثار على استمرار السلام فأحد الاسباب الرئيسة للاحتجاجات التي انطلقت عام 2012 كانت سوء استخدام قانون مكافحة الارهاب وتحديد المادة 4 واحتجاز المواطنين لسنوات بدون محاكمة او اطلاق سراح.

أن الخطوة السابقة في الكشف عن الحقيقة تؤسس لعملية محاسبة مرتكبي الانتهاكات كما ان قيام المواطنين بالتوجه الى المحاكم لرفع الدعاوي ضد مرتكبي الانتهاكات وتقديم الادلة يعد من الطرق المهمة وطبعا أفضل من الانتقام الشخصي، وهذه العملية تتطلب ان يكون هناك اعلام وتوعية لتصل الآليات القانونية لكل المواطنين في القرى والاماكن البعيدة ويمكن ان يكون هناك دور للمنظمات الحقوقية في تقديم الاستشارة للناس في هذا المجال.

يجب ان يتم البدء في اصلاح النظام السياسي وأبعاده عن نهج المحاصصة على اساس طائفي وعرقي، واعتماد مبدأ الكفاءة والنزاهة والخبرة في اختيار الاشخاص للمناصب، فضلا عن محاسبة المسؤولين على اساس تأدية برامجهم وواجباتهم، لغاية

اليوم لم تحاسب اي حكومة على اساس برنامجها ولم يجر اي تقييم لها على اساس نسبة الانجاز، مما يدل على الخلل الهيكلي في طبيعة النظام والذي ادى الى ترسيخ الفساد وبيع الوظائف والاشخاص الوهميين في المؤسسات الامنية وتلكؤ المشاريع الخدمية.

ويمكن القول ان مسألة تحقيق العدالة ليست بالمسألة السهلة او القصيرة المدى، اذ ان العدالة والمصالحة ليست مؤتمرات تجري هنا او هناك بين القيادات والاحزاب السياسية وليست عرضا امام وسائل الاعلام⁽¹⁾ بل هي مسألة تتطلب ارادة وطنية ويجب ان تتم وفق اليات ومؤسسات ودراسات وتخصص لها الموارد اللازمة وان لا يتم فيها ارتكاب اي انتهاكات ضد فئات على حساب فئات معينة او ان لا يتم التعامل مع الناس على اساس العرق والجنس والاقلية والاكثرية والال لن تأتي بنفعها وستكون عائقا امام بناء السلام وتحقيق المصالحة.

وان السعي لتحقيق العدالة يتطلب ان يتم توفير الخدمات للمواطنين وتوفير فرص عادلة لهم للحصول على التعليم والصحة، وضروري ان يكون هناك استقرار امني وسياسي والذي سيساعد على ان يكون المواطن مستقر نفسيا ويشعر بالأمل والتفاؤل وهما من العوامل المهمة في بناء البلد وتحقيق السلام، تتطلب عملية تحقي العدالة اصلاحات في الواقع العراقي بصورة جادة وبروح وطنية ليس فقط في نينوى وانما في كل البلد وحل كل المشاكل العالقة.

برامج جبر الضرر الفردي والجماعية والتعويضات.

يتمتع جميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بالحق في الحصول على إنصاف فعال وجبر الضرر⁽²⁾، وتقع على عاتق الدول والانظمة مسؤولية تعويض الضحايا والناجين من العنف عن الاضرار التي لحقت بهم، فضلا عن تعويضات معنوية ومنح

(1) محمد سلمان السعدي، المصالحة - الكينونة والمصير، موقع جريدة الصباح، <http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=115987>

(2) د. عبد العزيز خنفوسي، الحق في الإنصاف وجبر الضرر لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، <https://bit.ly/2PEBQt3>

بعض الامتيازات كالرعاية الصحية والنفسية وبرامج تأهيل خاصة لهم، وبصورة عامة نقول ان جبر الضرر ليس فقط تعويض للضحايا وإنما هو رد اعتبار لهم ولكرامتهم التي جرحت، ولذلك يتم توجيه الاعتذار لهم والاعتراف بالجرائم التي تعرضوا لها وهذا ايضا يستند على الحقيقة التي يتم كشفها.

يمكن ان تجري عملية التعويضات لجبر الضرر الذي لحق بالمواطنين عن طريق لجنة الحقيقة، والتي قد توكل لها مهمة وضع برامج للتعويضات على المستوى الفردي والجماعي، يجب ان يعرض الافراد عن الخسائر المادية التي لحقت بهم من تهديم المنازل واحتراقها وضياع المشاريع والممتلكات، أن اهمال خسائر المواطنين وعدم تعويضها يشعرهم بالظلم والخسارة ولا يسهل عملية تحقيق السلام وربما تحصل مستقبلا عمليات انتقام او حقد واعمال ارهابية، وإذا توفرت فرص اخرى لن تجد المواطن يقف الى جوار الدولة إذا لم تكن توفر له حياة كريمة.

ومهم ان تدار عملية التعويضات بنزاهة وعدالة ودون تمييز مواطن عن اخر، اما عملية برامج جبر الضرر الجماعي فتشتمل على اصلاح البنى التحتية والتجارية للمدينة واستطلاع الاراضي التي دمرت وتوفير المعدات اللازمة للمشاريع الاستثمارية وتوفير فرص العمل والوظائف للعاطلين وتوفير الرعاية الصحية والتعليم وتهيئة مستلزمات الحياة الكريمة، ويمكن القول ان جبر الضرر والتعويضات هو بمثابة اعتراف بمسؤولية الدولة تجاه المواطنين واسترداد لجزء من كرامتهم.

حفظ الذاكرة وتعزيز عملية الاستشفاء.

تسهم مبادرات إحياء الذكرى في فهم المجتمع للانتهاكات الماضية، يحق للمجتمعات معرفة الحقيقة عقب نزاع مسلح والثقافات على الاغلب تعترف بأهمية الحداد والاستذكار المناسب لغرض تحقيق الشفاء على الصعيد الشخصي والجماعي⁽¹⁾، وتمثل عملية حفظ وتخليد الذكرى دروسا وعبرا للأجيال وشاهدا على الاحداث واعترافا بالانتهاكات والجرائم التي حصلت وهي تأخذ صورا واشكالا

(1) الحقيقة والذاكرة، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، <https://www.ictj.org/ar/our-work/transitional-justice-issues/truth-and-memory>

مختلفة، منها الاعمال الفنية من تماثيل ومتاحف وتحويل بعض اماكن الحرب الى معلم او تحويله الى متحف، فضلا عن النصب التذكارية للضحايا والشهداء كما يمكن انتاج اعمال سينمائية ووثائقية عن الاحداث، ايضا يمكن عمل عطلة رسمية لاستذكار ما حصل، بعض الدول يتم عمل مسيرات استنكار لحدث مثل الجريمة البشعة التي حصلت للايزيديين تتطلب ان يتم استنكارها واستذكارها سنويا.

ويمكن اعداد أرشيف خاص للأحداث وذلك حتى لا يترك مجال لعملية انكار الحقائق مستقبلا او التقليل من شأنها، وهنا توجد بعض التحديات لاتزال الجهود ضعيفة في مجال التوثيق والاحصاءات، وهذا يتطلب من الجهات المسؤولة ان تكون واضحة وشفافة في كشف الارقام والحقائق عن الانتهاكات واعداد الضحايا والخسائر المادية التي لحقت بالمدن والبنى التحتية.

ومن الامثلة على تخليد الذكرى متحف الذاكرة في تشيلي والمخصص لعرض تاريخ الدكتاتورية العسكرية وتوثيق انتهاكاتها اماكن التي تم تحويلها للدلالة على موقع حصلت فيه انتهاكات - مثل تلة الدستور في جوهانسبورغ، سجن سابق أصبح اليوم المحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا، ايضا في العراق سجن في مدينة السليمانية تم تحويله الى متحف اذ كان يستخدم من نظام صدام حسين في تعذيب السياسيين المعارضين، أما في البيرو، فقد قام أقارب المفقودين بتوثيق جهودهم بغية حياة «منديل أمل» هائل إحياءً لذكرى الضحايا، يمكن ان نقول ان الذاكرة مهمة ولكن هذا لا يعني ان نجعل من الذاكرة سببا في احياء الألم واعادة مشاعر الكره والحقد وحب الانتقام لذلك مهم ان يتم التعامل مع الذاكرة بصورة حساسة ومسؤولة.

كما يجب ان يتم تعزيز عملية الاستشفاء من الصدمة ومن ما حصل للناجين من العنف وعوائل الضحايا عبر برامج للتأهيل النفسي ويمكن منحهم رعاية خاصة، وهنا يمكن ان تسهم المراكز الصحية للدولة عبر توفير المتخصصين والاستشاريين، كما يمكن ان تسهم منظمات المجتمع المدني في توفير نوع من العلاج النفسي والعلاج من الصدمة، وان تلعب دور في هذه العملية، مع ملاحظة ان المنظمات تعاني من عدم توفر المواد المالية اللازمة وهو تحدي مستمر، ولكن يمكن ان تعتمد الدولة على

المنظمات كشريكة لها في تنفيذ عدد من هذه المهام عبر توفير التمويل اللازم، ويمكن ايضا دفع المنظمات الدولية المانحة الى توجيه بعض اموالها المخصصة للعراق الى هذه القضايا، بالمحصلة ان عملية استشفاء المرضى ومعالجتهم تلعب دور في دفع عملية المصالحة وبناء السلام نحو الامام.

التسامح ودفع قضية تحقيق السلام.

يكون التسامح ممكنا عندما يعترف الجاني بالذنب ويطلب السماح عندها يتحقق نوع من العدالة، ويتم تعويض المتضررين وعندما يشعر المواطن بالاستقرار والأمان، فمن غير المنطقي ان تطلب ممن تعرض للعنف مثلا ان تطالب عوائل الايزيديين بالتسامح وبعضهم لا يزال غير معروف مصير ابنائهم ونسائهم التي تم سبيهن والاتجار بهن ولا يوجد جهد من الدولة لملاحقة مختطفهم واستعادتهم كيف يسامح من تعرض للإهانة وضياع الكرامة دون ان يتم استعادة حقوقه.

أن التسامح ممكن لكن بعد تحقق العدالة ومحاسبة مرتكبي الانتهاك وهذه العملية في العراق تتطلب رؤية وجهدا من الدولة وتتطلب ضغطا محليا ودوليا للقيام بها وحشد الموارد لها وعندما تتحقق قضايا العدالة الانتقالية ويتم كشف الحقيقة كاملة واجراء المحاسبة والمساءلة عندها من المنطقي ان تطالب بالتسامح وتسعى لعملية التعايش المشترك ويتم السعي لبناء السلام بصورة أكثر كفاءة وفاعلية. ولكن المهم جدا هو ان يتم اشراك الاقليات بصورة فاعلة وبدون تهميش في كل مفاصل الدولة والعمل السياسي والاجتماعي وان يتم العمل على حفظ حقوقهم واعتبارهم مواطنين من الدرجة الاولى وتصحيح النظرة التي تعدهم كفر أو تقلل من شأنهم وهذا يتطلب تعديل المناهج الدراسية ومحاربة التطرف من قبل بعض رجال الدين وايضا يجب منع اي مجاميع مسلحة تحت اي مسمى تعمل خارج نطاق الاجهزة الامنية وجمع الاسلحة وحصرها بيد الدولة.

بناء السلام والتسامح يتطلب ان يشعر المواطنين بأنهم في دولتهم وانهم مواطنين متساوون مع الاخرين وان يشعر ابنا الاقليات بأن حقوقهم تحترم وأن يعترف بهويتهم وثقافتهم، وأنما يتم فرض اي ثقافة أو طقس عليهم واحترام المعتقدات الدينية لهم،

ومهم اعادة تعمير وترميم المزارات والاماكن الدينية التي تم تدميرها من قبل داعش والتي تعني الكثير ولها رمزية وخصوصية في معتقداتهم وحياتهم اليومية.

التوصيات.

يمكن من الإشارة الى العديد من التوصيات التي يمكن ان تقوم الجهات المتخصصة في تحليلها والعمل على تنفيذها من أجل تحقيق المصالحة المجتمعية وبناء السلام ومن أبرز هذه التوصيات:

1- على القوى السياسية والحكومة العراقية والسلطات في العراق العمل على اصلاح النظام السياسي ليكون قائما على المواطنة والكفاءة بدلا من الطائفية والعرق والدين في منح الوظائف والمناصب وتشكيل الحكومة.

2- ان يتم العمل على محاربة الفساد المالي والاداري وبكل أشكاله عبر قيام الحكومة بإصلاح الهيآت المتخصصة والمستقلة وتخليصها من الفاسدين وابعادها عن الصراعات السياسية لتقوم بدورها وفق ما مخطط له وفق القانون.

3- اصلاح آثار عملية المساءلة والعدالة وبالأخص عمليات فصل الموظفين بدون اثبات تهم عليهم وما ترتب عليها من اثار لاحقا.

4- محاربة الطائفية والعنصرية والفكر المتطرف ومنع اي قوى سياسية تتشكل على اساس طائفي او عنصري ويجب ان يكون الاساس هو المواطنة وان تكون عمل القوى السياسية على اساس البرامج ومنع اي مليشيات مسلحة تعمل تحت مظلة الاحزاب والقوى السياسية.

5- اصلاح المنظومة الامنية واعادة تشكيلها على اساس المهنية والولاء للوطن والكفاءة بعيدا عن القومية والطائفية وان يتم تخليصها من الفاسدين لتكون لكل العراق وليس لطائفة او مذهب.

6- اكمال تطبيق المادة 140 من الدستور العراقي وحل مشكلة المناطق المتنازع عليها وفق ما خطط له وذلك للعمل على توفير الاستقرار لهذه المناطق وفق اراء سكانها.

7- بناء علاقات متوازنة مع دول الجوار وعدم السماح بالتدخل في شؤون العراق

الداخلية والعمل على حماية الحدود من دخول اي مجاميع مسلحة وكل ذلك ينطلق من أن يكون هناك استقرار في الواقع السياسي العراق وان يكون القرار الداخلي عراقيا وغير مستند الى ضغوطات اقليمية او دولية.

8- يجب العمل على توفير الخدمات والأمان واعادة أعمار المدن التي تعرضت للحرب واحتلال داعش واصلاح البنى التحتية لها وتوفير فرص العمل للعاطلين عن العمل.

9- على المجتمع المدني والاعلام وحتى المجتمع الدولي ان يخلق رأيا عاما بأهمية المصالحة وبناء السلام للضغط على الحكومة العراقية ومجلس النواب لغرض فتح هذا الملف.

10- أن يقوم مجلس النواب العراقي بتشريع قانون للمصالحة المجتمعية في نينوى او تقوم الحكومة بصياغة إستراتيجية للمصالحة في نينوى بمشاركة محلية واسعة ووفق استشارة الخبرات الدولية في بعض المواضيع، ويجب ان تكون طبيعة المصالحة التي يتفق عليها وفق المواصفات والابعاد التي تم طرحها في سياق البحث وتأخذ بنظر الاعتبار كل عوامل واسباب النزاع ونتائجه واثاره، وأن لا يغفل اي من مراحل وخطوات المصالحة وتركز على توفير العدالة الانتقالية وكشف الحقيقة ومحاسبة مرتكبي الانتهاك إضافة الى تعويض المتضررين والعمل على مرحلة الاستشفاء للمتضررين وتخيلid الذكرى والتوجه نحو بناء السلام وكل العملية يجب ان تنطلق من الواقع عبر دراسة جيدة للسياق الذي تجري به.

11- ضرورة ان يكون للمجتمع الدولي والمنظمات المانحة مساهمة في تمويل عمليات الاعمار في نينوى ودعم جهود المصالحة وبناء السلام بالموارد المالية والبشرية.

يمكن الاطلاع على البحث الكامل عن الموضوع والذي يتضمن تفاصيل أكبر عن الموضوع فضلا عن ملخص عن سياسية للمصالحة المجتمعية على موقع الجمعية على الرابط الاتي:

https://iraqi_alamal.org/?p=3023

في تنظير العنف

الباحث حارث رسمي الهيتي من الانبارمواليد 1988 بكالوريوس
تاريخ/كلية الاداب/جامعة الانبار

ملخص البحث:

يحاول هذا البحث أن يتوقف عند الكيفية التي تحوّلت بها الهويات «المركزية» للجماعات في العراق/المجتمع العراقي إن صح التعبير إلى سببٍ يمكن أن يؤدي إلى إنهاء حياة إنسان لا شيء سوى إنه حامل لهذه الهوية في العراق خاصة أيام الاقتتال الطائفي. والهويات المركزية التي أقصدها هنا تقترب من مفهوم «التنويم الاجتماعي» الذي يطرحه عالم الاجتماع العراقي علي الوردني، وهو - حسب تعبيره - يشبه تعرّض الإنسان للتنويم المغناطيسي، هو «أن يُسلط المجتمع على الإنسان منذ طفولته البكرة إيحاءً مكرراً في مختلف شؤون العقائد والقيم والاعتبارات الاجتماعية وهو بذلك يضع تفكير الإنسان في قوالب معينة يصعب الخروج منها، وهذا ما تلمسناه عندما دخل العراق في اقتتال طائفي واضح بعد حادثة تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء في شباط 2006، ومنذ ذلك التاريخ حدثت في العراق انتهاكات قائمة على أساس الهوية، الهوية الدينية/ الطائفية بشكل أكثر دقة. قد تبدو لبعض الباحثين وكأنها نتاج لموقف ديني/ طائفي مضمّر كان ينتظر لحظة تاريخية معينة لانطلاقه. وقد يكون الموضوع للبعض الآخر بأنه تجلٍ من تجليات الصراع السياسي الجديد الذي ضرب أطنابه على تجربة العملية السياسية الجديدة. على أية حال كانت المحصلة النهائية لهذا الاقتتال كثيراً من الدماء التي أريقّت على طول البلاد وعرضها.

البحث يناقش كل هذا من خلال فرضية قائمة على الآتي: إن ثمة علاقة عكسية بين الاندماج الاجتماعي وانتهاك حقوق الإنسان عامة ومنها الانتهاكات القائمة على

أساس الهوية، بما تحمله الأخيرة من مكونات/ أشكال (الدين، الطائفة، القومية، القبيلة، اللغة)، وبشكل أو بآخر يرتبط الحديث عن الاندماج الاجتماعي بنقيضه الاستبعاد الاجتماعي أو الإقصاء الاجتماعي، فمتى ما حضر أو تحقق هذا الاندماج غاب الانتهاك والعكس صحيح. في محاولة للإجابة عن تساؤلات مثل لماذا حدث كل هذا وما هو دور الهويات المركزية «المتوارثة» في كل ما جرى ولماذا لم يجر الأخذ بنظر الاعتبار كثير من الهويات الأفقية الأخرى؟

ونناقش هنا الاستبعاد الاجتماعي ليس بوصفه مؤشراً على الفقر وعدم الحصول على السلع والخدمات الرئيسة والضرورية بل باعتباره «مجموعة من العوامل التي تحول دون مشاركة الفرد والجماعة في الأنشطة المجتمعية وعدم القدرة على التفاعل والانصهار في بوتقة المجتمع الأوح الذي يستوعب الكل بلا استثناء سواء كان هذا الاستبعاد قائماً على أساس الطبقة أو العرق أو الدين والطائفة.

المقدمة:

دخل العراق في اقتتال طائفي واضح بعد حادثة تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء في شباط 2006، ومنذ ذلك التاريخ حدثت في العراق انتهاكات قائمة على أساس الهوية، الهوية الدينية/ الطائفية بشكل أكثر دقة. قد تبدو لبعض الباحثين وكأنها نتاج لموقف ديني/ طائفي مضمّر كان ينتظر لحظة تاريخية معينة لانطلاقه. وقد يكون الموضوع للبعض الآخر بأنه تجلٍ من تجليات الصراع السياسي الجديد الذي ضرب أطنابه على تجربة العملية السياسية الجديدة. على أية حال كانت المحصلة النهائية لهذا الاقتتال كثيراً من الدماء التي أريقت على طول البلاد وعرضها. فمشاهد الجثث المرمية على أرصفة الشوارع الرئيسة في بغداد وبعض المحافظات وهي مقيّدة وعليها آثار تعذيب - تم استخدام المثقاب الآلي «الدريل» والمكواة وقلع الأظافر وفقء العيون كوسائل لتعذيب الضحايا - والرؤوس المقطوعة التي ترمى في مكبات النفايات لم تزل عالقة في مخيلة من كان بشكل أو بآخر ضحية لفيضان الدم هذا. أيام يختلف العراقيون كعادتهم حول تسميتها، فهي «أيام الطائفية» و«أيام السنة والشيعنة» و«أيام العنف» و«الحرب الطائفية» و«الاقتتال الداخلي» وغيرها كثير من التسميات التي لا

يجمعها جامع سوى إن قتلاً وتعذيباً وتهجيراً وانتهاكاً قد حدث. وحسب تقرير صادر عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق الذي يشير الى إنه حصل من وزارة الصحة العراقية على أن ما مجموعه 7054 شخص قد قتلوا نتيجة لأعمال العنف خلال شهري أيلول - تشرين من العام 2006 منها 5000 في بغداد وحدها، هذا غير ما سجلته مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عن 418392 شخصاً تعرضوا للتهجير جراء العنف الطائفي منذ تفجير سامراء.⁽¹⁾

تحاول هذه الورقة أن تتوقف عند الكيفية التي تحوّلت بها الهويات «المركزية» للجماعات في العراق/ المجتمع العراقي إن صح التعبير إلى سببٍ يمكن أن يؤدي إلى إنهاء حياة إنسان لا شيء سوى إنه حامل لهذه الهوية في العراق خاصةً أيام الاقتتال الطائفي. والهويات المركزية التي أقصدها هنا تقترب من مفهوم «التنويم الاجتماعي» الذي يطرحة عالم الاجتماع العراقي علي الورد، وهو - حسب تعبيره - يشبه تعرض الإنسان للتنويم المغناطيسي، هو «أن يُسلط المجتمع على الإنسان منذ طفولته البكرة إيحاءً مكرراً في مختلف شؤون العقائد والقيم والاعتبارات الاجتماعية وهو بذلك يضع تفكير الإنسان في قوالب معينة يصعب الخروج منها».⁽²⁾

كلمات مفتاحية:

(العراق - الهوية - الهويات المتوارثة - الاندماج الاجتماعي - الاستبعاد الاجتماعي - الاقتتال الطائفي)

أهمية البحث:

هرباً من عصابات «داعش» التي بدأت بفرض سيطرتها على مدينة هيت في الثاني من تشرين الأول من العام 2014، انطلقت بنا السيارة التي استأجرناها بأضعاف سعرها آنذاك من هيت نحو صحراء النخيب، نحن العائلة المكوّنة من ثلاث بنات وأربعة

(1) تقرير حقوق الإنسان 1 أيلول - 31 تشرين الأول 2006 الصادر عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق. متاح على الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/>

HRRreportSepOct2006AR.pdf

(2) علي الورد/ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق المعاصر/ الجزء الأول

أولاد إضافة إلى أبي وأمي، والنخب تبعد عن هيت أكثر من 300 كم يضاف لها كثير من الساعات التي قطعها سائق السيارة بعيداً عن الطريق الدولي خوفاً من سيطرات «داعش» المفاجئة. كانت الواجهة نحو كربلاء، ولتشديدات أمنية ترافق موسم الزيارة الأربعينية كل عام ناهيك عن الظروف الاستثنائية آنذاك تبين أن السيطرة الرئيسة المؤدية الى المدينة قد جرى إغلاقها، هذا الأمر جعلنا أسرى هذه الصحراء لمدة وصلت إلى الشهر. في تلك السيطرة التي يطلق عليها سيطرة «الطار» أو سيطرة الـ «55» وقفنا طويلاً لإجراء تدقيقات أمنية مشددة لبطاقات الأحوال الشخصية خاصتنا، بعدها خرج ضابط السيطرة يسأل عن أخي مرتضى ذي الثلاثة عشر عاماً وقتها، تحدث معه وسحبه للتحقيق لا شيء سوى إنه يتحدث بلهجة مدينتنا القريبة جداً من اللفظ الفصحح للكلمة متهماً والذي بمحاولة تهريب إرهابي عربي الى مدينة كربلاء!! ولولا تدخل أحد أدباء كربلاء الأستاذ عمار المسعودي لكنا في ورطة كبيرة حول مصير أخي.

حادثة مثل هذه ومئات تشبهها تشير وببساطة إلى فكرة «إلغائية» إن أجزينا القول راسخة على ما يبدو وهي افتراض أن يكون للمجتمع العراقي هوية واحدة بكل ما تحمل الأخيرة من معنى (دين ومذهب واحد، قومية واحدة، لغة ولهجة واحدة، وحتى لباس واحد... الخ). السطور اللاحقة هي محاولة للإشارة إلى خطورة «مركزية» الهوية، هذه المركزية من شأنها أن تختصر كل اللغات في لغة واحدة وكل الجماعات في جماعة في جماعة واحدة وكل الأديان في دين واحد، وهذا كله من شأنه أن ينمي القسر والاعتداء والانتهاك لبناء هذه الجماعة الواحدة من خلال انتهاك حقوق الجماعات الأخرى. محاولة للخلاص من «الهوية المتحجرة» حسب تسمية داريووش شايفان تلك الهوية «التي تتوقع في سياق زمني ما أو تروج لنمطية معينة أو تتباهى بالأصول والصور القديمة الخيالية» (1). آخذين بعين الاعتبار السياق العراقي ومشكلته في إقامة مجتمع مواطنين عراقيين تحت يافطة وطنية جامعة لكل الهويات المختلفة المكونة لما يفترض أن يكون مجتمع عراقي. وما حصل بعد الغزو الأمريكي في 2003 حيث لم يجر القفز على واقع غياب الوحدة الوطنية الحقيقية فقط بل تم الشروع مباشرة نحو التعامل مع ممثلي الطوائف والقوميات وكأنهم زعماء لأحزاب سياسية تمثل الواقع السياسي لعراق ما بعد ديكتاتورية صدام حسين.

خديجة زيتيلي/ داريوش شايغان ومسألة الهوية في الحضارة العالمية المعاصرة:
قراءة في كتابه «هوية بأربعين وجهاً»/ متاحة على الرابط: <http://hwamsh.net/8388/03/>

فرضية البحث:

تطرح هذه الورقة فرضية قائمة على الآتي: إن ثمة علاقة عكسية بين الاندماج الاجتماعي وانتهاك حقوق الإنسان عامة ومنها الانتهاكات القائمة على أساس الهوية، بما تحمله الأخيرة من مكونات/ أشكال (الدين، الطائفة، القومية، القبيلة، اللغة)، وبشكل أو بآخر يرتبط الحديث عن الاندماج الاجتماعي بنقيضه الاستبعاد الاجتماعي أو الإقصاء الاجتماعي، فمتى ما حضر أو تحقق هذا الاندماج غاب الانتهاك والعكس صحيح. في محاولة للإجابة عن تساؤلات مثل لماذا حدث كل هذا وما هو دور الهويات المركزية «المتوارثة» في كل ما جرى ولماذا لم يجر الأخذ بنظر الاعتبار كثير من الهويات الأفقية الأخرى؟

ونناقش هنا الاستبعاد الاجتماعي ليس بوصفه مؤشراً على الفقر وعدم الحصول على السلع والخدمات الرئيسة والضرورية بل باعتباره «مجموعة من العوامل التي تحول دون مشاركة الفرد والجماعة في الأنشطة المجتمعية وعدم القدرة على التفاعل والانصهار في بوتقة المجتمع الأوحده الذي يستوعب الكل بلا استثناء»⁽¹⁾ سواء كان هذا الاستبعاد قائماً على أساس الطبقة أو العرق أو الدين والطائفة.

الإطار النظري:

في كتابه (هوية بأربعين وجهاً) يطرح عالم الاجتماع الإيراني المعاصر داريوش شايغان مفهوماً جديداً للهوية، فبعد كثير من النقد الذي يوجهه لمفاهيم الهوية الأصلية والنقية يلفت الانتباه الى الهوية الريزومية مشدداً على الخطر الذي من الممكن أن تنتجه

(1) هدى أحمد الديب ومحمود عبد العليم محمد/ الاستبعاد الاجتماعي ومخاطره على المجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية.

الهوية النقية الرتيبة باعتبارها هويةً «لا تتكسر الا بإلغاء الآخر»⁽¹⁾. والهوية الريزومية نسبة الى نبات الريزوم الذي تمتد جذوره افقياً لا عامودياً. داريوش المولود لأب أذربيجاني مسلم على المذهب الشيعي وأم من سلالة الأمراء الجورجيين مسلمة على المذهب السني، عاش داريوش في بيت كانت تشاركهم فيه خالته وزوجها، هذا التنوع القومي ألقى بظلاله على الفضاء اللغوي في محيط داريوش، فأمه وخالته يتحدثان الجورجية والروسية، بينما يتحدث أبواه باللغة التركية ولكن بلهجتين مختلفتين، ويخاطبه والده بالفارسية!!

الاندماج الاجتماعي... نظرة على العراق:

ليس من خطرٍ تواجهه الدول/الحكومات ويهدد استقرارها الداخلي بقدر ما يفرضه غياب الاندماج الاجتماعي، هذا الغياب الذي من شأنه أن يمهد للثقافات والجماعات المختلفة التي تعيش في حدودٍ معينة أن تدخل في احتراب مستمر تهدف من خلاله كل جماعة الى فرض هويتها حتى إن اضطرها الأمر الى فرضها بالقوة. وهذا يدفع بالجماعات الأخرى الى مقاومة إلغاء هويتها وثقافتها والتي تشكل بوجه او بآخر تاريخها ووجودها ومعنى مستقبلها. بالتالي سيذهب بنا الى بناء/قيام (هوية ذات قطعة واحدة) إن أجزينا لنا أن نستخدم هذا المفهوم كتنقيص لمفهوم (الهوية أربعين قطعة) التي يتحدث عنها داريوش شايغان والتي من الممكن أن تكون هوية وطنية موحدة/جامعة في بلدٍ متنوع قومياته وأديانه ومذاهبه، هذا علاوة على هويات أخرى تبدو للوهلة الأولى وكأنها اندثرت في حرب الهويات هذه.

وعلى عكس ما تقدم، فان أهمية حضور الاندماج الاجتماعي تكمن في أن أول ما يحققه هو إنتاج (الهويات الحدودية) أو (المنطقة الهجينة) باعتبارها مساحات للاختلاط تنتج عن التقاء ثقافات وهويات مختلفة في منطقة جغرافية محددة⁽²⁾.

في آذار من العام 1933 أي بعد اثني عشر عاماً على تأسيس الدولة العراقية في الثالث والعشرين من آب عام 1921 يكتب الملك فيصل الأول مذكرة سرية يقول فيها

(1) داريوش شايغان/ هوية بأربعين وجهاً.

(2) داريوش شايغان/ هوية بأربعين وجهاً، مصدر سابق.

«أقول، وقلبي ملآن أسى انه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشرية خيالية وخالية من أي فكرة وطنية.... نحن نريد والحالة هذه أن نشكل من هذه الكتل شعباً نهذب، وندربه ونعلمه»⁽¹⁾.

يبدو الحال الآن ونحن نعيش مئوية الدولة العراقية التي تشكلت بفضل تطلعات ورغبات قوى كولونيالية وكأن علاجاً لم يمه مرضاً شخصته مذكرة الملك الأول، تكتلات بشرية قائمة على أساس قومي وآخر ديني ومذهبي. مر قرن كامل والحكومات المتعاقبة - ملكية وجمهورية - لم تستطع أن (تشكل من هذه الكتل والجماعات شعباً). ولم ينتج لنا هذا القرن هوية الأربعين قطعة تلك. ثم أتت تجربة ما بعد الاحتلال الأمريكي وكأنها تتوفر على ما من شأنه ان يمنع قيام هوية وطنية جامعة، وهنا ظهر واضحاً العودة - وإن بفعل الحكومات وسياساتها احياناً - نحو القبيلة والطائفة والعشيرة باعتبارها هويات يتبناها الناس طالما لم تكن هنالك هوية كبرى / وطنية.

وللاندماج الاجتماعي عناصر مهمة من الواجب توافرها لكي نضمن الوصول الى النتائج التي يحققها هذا الاندماج باعتباره سبيلاً لتحقيق المساواة لجميع المواطنين في الرقعة الجغرافية سواء كانت هذه الحقوق سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، وهنا من الضروري الإشارة إلى إن المساواة لا تتحقق فقط من تثبيت ذلك في الدساتير والقوانين بل تعداها إلى الممارسة اليومية لتلك الحقوق.

وبحسب الدكتور فالح عبد الجبار⁽²⁾ فإن عمليات بناء الأمم الحديثة يتطلب اندماجاً حقيقياً لكل مكوناتها، وهذا الاندماج يعتمد على عناصر أربعة جد مهمة وينبغي الإشارة لها، تتمثل بإعطاء الفرصة الكاملة لأن تكون كل مكونات المجتمع ممثلة سياسياً في البرلمان والحكومة على حد سواء، وفتح المجال الاقتصادي بحيث يكون مسموحاً للجميع المشاركة في فعالياته والانتفاع من مجمل العمليات الاقتصادية بدلاً من العلاقات الزبائنية بين رجالات الحكومة والقائمين على إدارة مفاصل الدولة وبعض

(1) حنا بطاطو/ العراق.. الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية/ الجزء الأول.

(2) فالح عبد الجبار/ الدين والأثنية والتوجهات الايديولوجية في العراق: من الصراع الى التكامل/ دراسة صادرة عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

التجار والشركات، يضاف لها المشاركة الثقافية التي تضع كل الأديان والمذاهب وشعائرها الدينية والقوميات واللغات موضع الاحترام وهنا من المهم جداً أن لا تتبنى الدولة خطاباً معيناً مما يسمح لهذا الخطاب بأن يتحوّل الى الحقيقة الوحيدة، فضلاً عن الجهاز البيروقراطي للدولة ككل هو الآخر يجب أن يضم الجميع وأن تشعر كل مكونات ذلك المجتمع بأنه جهازها وهذا لا يتحقق ما لم يكونوا هم جزءاً حقيقياً منه.

وهنا، أي بعد غياب كل هذه العناصر الأربعة أعلاه، سيكون من السهل جداً الدخول في فرضية المطامع والمظالم والتي تعود الى افكار الاقتصادي البريطاني باول كولير، وتدعي فرضيته هذه بأن حالات عدم المساواة هذه وغياب ما تعتبره الجماعات والطوائف والاثنيات التي تعاني من الاستبعاد الاجتماعي حقوقاً يخلق تدريجياً شعوراً بالظلم في المجتمع المعين، هذا الشعور بالظلم قد يتحول بلحظة تاريخية معينة الى تمرد وعنف. وهنا يمكن اعتبار - حسب فرضية كولير - بأن الحروب الأهلية هي رد فعل طبيعي على غياب العدالة وحضور الظلم على صعد مختلفة (اجتماعية، سياسية، اقتصادية).⁽¹⁾

وبنظرة خاطفة على القرن المنصرم نستطيع تلمس ضعف العناصر أعلاه إن لم نقل غيابها في فترات محددة من عمر هذه الدولة، فالتمثيل السياسي للمكونات باعتباره شرطاً أولياً للاندماج المجتمعي وبالعودة إلى حنا بطاطو مرةً أخرى نلاحظ ضعف ذلك التمثيل خاصة في السنين الأولى لتأسيس الدولة العراقية التي من المنتظر لها أن تبني مجتمعاً عراقياً حديثاً نجد إن المناصب الوزارية التي أنيطت بالشيعة للفترة من 1921 - 1932 كانت 17، 7 فمن مجموع 113 منصباً كان للشيعة 20 فقط، بينما كان عدد السنة في مجلس الحكم الذي شكّله الحاكم المدني للعراق بول بريمر أربعة أعضاء فقط.⁽²⁾

(1) د. فتحي علي / الاجندة الاقتصادية للعنف ودورها في استمرار الصراعات والحروب الاهلية.. دراسة للحالة الليبية.

(2) الأسماء متاحة على الرابط التالي: <https://aliraqnet.net/%D8%A7%D8%B3%D9%85%D8%A7/>
- D8/A1

لا يعني اختيار تاريخ شباط من العام 2006 القول بأن الصراع الطائفي في العراق قد انطلق من هنا، لكن حادثة تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء قد تمكنت من (إيقاظ التنين من سباته)، هذا التاريخ لعب دوراً في زيادة إنتاج (الأشكال الجماعية) حسب ماكس فيبر الذي يعرفها باعتبارها علاقات اجتماعية مبنية الشعور الذاتي بالانتماء الى نفس الجماعة سواء كان هذا الشعور تقليدياً أو إنفعالياً⁽¹⁾. وساعد على ذلك أيضاً كثير من العوامل، فرؤية الاحتلال الأمريكي التي أخذت على عاتقها أن تتعامل مع العراقيين ليس باعتبارهم أمة - ولو على سبيل الافتراض - ولكن على إنهم قوميات وطوائف ومكونات كانت بطريقة أو بأخرى تدفع باتجاه أن ينخرط الجميع ممن يبحث عن موطن قدم في العراق الجديد أن يختار لنفسه يافطة من هذه. يضاف لهذا غياب الحياة الحزبية عن البلاد لثلاثة عقود بعد استئثار حزب البعث بالسلطة وجعل العراق بلداً خاضعاً لحكم الحزب الواحد. لذا خلق نظام ما بعد 2003 مساحات نفوذ قائمة على أساس الهويات القومية والطائفية الدينية، ديناميكية هذه الهويات إلغاء الآخر أو الدفع بهذا الاتجاه وهذا لا يتحقق ما لم يجر التحذير دائماً من ذلك الآخر وإصاق الاتهامات به. حادثة تفجير مرقد العسكريين في سامراء ما هي الا «اللحظة التاريخية» التي تحدثنا عنها سابقاً، وهنا بدأت مرحلة جديدة فرضتها ايام الاقتتال الطائفي، الخسائر التجارية التي سببتها هذه الايام كبيرة جداً يضاف لها البطالة وغياب التجارة الداخلية، والأهم هو ما يمكن اعتباره واحدة من ديناميكيات الحرب الأهلية وهي اقامة دوائر مالية وادوات ضريبية بديلة من قبل الميليشيات التي حكمت/ فرضت سطوتها على مناطق ليست بالقليلة من البلاد⁽²⁾.

يلقى (ع.ل) 27 عاماً من بغداد عن العودة إلى الهويات الفرعية - قومية وطائفية دينية -: « العودة إلى الهويات الفرعية لم تكن وليدة لحظة 2003، فالنظام السابق ساعد كثيراً على بلورة فكرتها حيث أنه قمع بصورة وحشية الطائفة الشيعية، وفي ذات الوقت

(1) كلود دوبار، أزمة الهويات

(2) شربل نحاس/ اقتصاديات الحروب الاهلية.. تحولاتها في سورية ولبنان/ مجلة بدايات/ العدد العاشر

عزز من الجوانب القومية لدى المواطنين، أتذكر جيداً أقراص ال (CD) التي أنتشرت في الأسواق العراقية التي كانت تتحدث عن جرائم النظام السابق بحق الشيعة وكيف لعبت دوراً سلبياً فاعلاً في بلورة فكرة الطائفية. وأتذكر إقبال الناس على شرائها بطريقة غريبة. عاشت العوائل العراقية في الجنوب أياماً طويلة وهي تشاهد تلك الفيديوهات وهي تتحدث عن مظلومية الشيعة من قبل النظام السابق، أقراص ال (CD) تلك حشدت الشيعة نفسياً ودون ان يشعروا للصدام الطائفي، وكرست فكرة مفادها إن عودة السنة للحكم يعني إعادة كل هذه الجرائم بحقهم»⁽¹⁾.

بينما يعتقد (أ.ص) 22 عاماً من بغداد «إن الفراغ الذي تتركه الأنظمة الشمولية الديكتاتورية سيتم إشغاله بثقافة مشوهة نتيجة تغييب الوعي الذي عمل عليه ذلك النظام، واتخذت المعارضة العراقية ذات الطابع الديني - أحزاب الإسلام السياسي - في العراق من الطائفية ذريعة للسيطرة على المغانم والمكاسب السياسية.

كأي جرح غائر تبقى ذكرى أيام الاقتتال الطائفي في بغداد حاضرة، لا يخلو حديث في السياسة من العودة إلى تلك الأيام، عشرات الآلاف من القطع الكونكريتية التي زرعتها قوات الاحتلال الأمريكي في قلب العاصمة للفصل بين الجماعات لم تزل في محلها، ملايين القصص التي يرويها أهالي بغداد ما زالت تتردد على ألسنتهم إلى اليوم بحزنٍ وأسف كبيرين وكأنهم يقصّونها بهذه الطريقة في محاولة للتكفير عن باب الجحيم الذي فُتِحَ عليهم أو ساعدوا بفتحه على أنفسهم. تلك الأيام التي لم تترك أحداً دون أن تمسه بأذى. الناس هنا يتذكرون مشاهد الجثث مجهولة الهوية التي كانوا يشاهدونها صباح كل يوم وهم في طريقهم إلى مزاولة أعمالهم، لا أحد هنا يستطيع نسيان مشاهد السيارات المدنية منزوعة اللوحات وهي تتجول في العاصمة حاملة مجاميع من المثلثين ولا أحد يعرف مرجعيتها ووجهتها. الكثير هنا ساعده الحظ ولعب القدر معه لعبته وتخلص من سيطرة وهمية كانت قد نصبتها إحدى الجماعات في الشوارع، ولأي مستمع لمثل هذه الأحاديث أن يتلمس أن كل هذه الفترة كانت

(1)مقابلة مع الباحث بتاريخ 7/10/2021

عبارة عن محاولات الفرد للنجاة بهوياته، لان أياً منها قد يدفع به إلى الموت في حال دخل المكان الخطأ في الزمان الخطأ.

(ع.ص)37 عاماً من بغداد يتذكر تلك الأيام باعتبارها أياماً للموت الذي من الممكن أن تصادفه في أي لحظة يقول « لم أعرف انتمائي الطائفي قبل العام 2008 سابقاً كانت مجرد فطرة لم أفهمها، أتذكر أحداثاً فظيعة في تلك الفترة منها ما حصل في سوق النجارين حيث قتل تنظيم القاعدة أكثر من 11 شخصاً في لحظات، أتذكر مجزرة جامع السيدة يوم ذبح 8 أشخاص، أتذكر مقتل أبو صباح المسيحي، في تلك الفترة رأيت رسائل التهديد ترافقها رصاصة وبضع كلمات عبارة عن (أمامك 24 ساعة لتغادر بيتك)، لا أنسى مشاهد العوائل وهي تبحث عن مكان أكثر أمناً من بيوتها. أتذكر تغيير الأسماء من عمر إلى عمار وعلي إلى عبد الله⁽¹⁾.

إما عن الأشخاص الذين كان لهم الدور في كل ما ذكر، فيشير عبد الله إلى أن بعضهم كانوا زملاء له في المدرسة، يقول « لا أنسى مصطفى الذي كان هو وشقيقه ووالدهما الملقب بـ «الذباح» وهم من خلفية اجتماعية ممتازة ولم يتوقع أحد منا أن يكون مصطفى إرهابياً، لا أنساه لأنه ولسبب أجهله وربما تكون زمالتنا في المدرسة قد خلصني في يوم من الأيام من موتٍ محقق على يد مجموعة يقودها شخص يسمى «الأعضب». وعن بداية الاقتتال الطائفي يقول عبد الله « إن هذا الموضوع قد ابتدأ منذ وقت مبكر بعد دخول الاحتلال الأمريكي، وبقي بصورة فردية هنا وهناك، إلا أن بعد أحداث تفجير الإمامين العسكريين بدأ بشكل موجات كبيرة من الفجر الذي أعلن به عن الحادثة وأستمر حيث بقت الدولة مكتوفة الأيدي».

مقابلة مع الباحث بتاريخ 9/9/2021

وبالعودة إلى داريو شايغان فإنه يضع مفهوم الريزوم أو الجذمور الذي أطلقه ولأول مرة الفيلسوف الفرنسي جيل دولوز مقابل الأنظمة الشجرية، وهذه الأخيرة

(1)مقابلة مع الباحث بتاريخ 3/10/2021

تلعب دور المحرك الناظم للمجتمعات مستندةً إلى لغة أو قومية أو دين أو عشيرة. الأنظمة الشجرية التي تبدأ من النقطة (أ) وتصل إلى النقطة (ب) في مسار محدد. بينما لا يُعنى الريزوم بهذه النقاط قدر اعتنائه باشتباكات مساراته القادمة والتي ستحدد وجهته فيما بعد. والريزوم حسب شايفان هو «أسلوب للربط بين كثير من الأمور تتغير ماهية هذا الريزوم بموازاة ترابطاته»⁽¹⁾.

في السياق العراقي بقيت الهويات المركزية - هويات متوارثة في الغالب - هي الشكل الرئيس لتحديد هوية المواطن العراقي، وبقيت السلطات المتعاقبة تتعامل مع هذا الموضوع انطلاقاً من مفهوم الأنظمة الشجرية، فمرةً ينظر للمواطن كونه من هذه القومية أو تلك، ومرةً من زاوية انتمائه الديني/ الطائفي وأخرى من حيث هو ابن هذه القبيلة أو العشيرة، وواحدة من تفسيرات اعتماد السلطة على الهويات المركزية هو عجزها عن إدماج كل هذه الجماعات التي يزخر بها العراق وتوفير آليات ووسائل من شأنها خلق مجتمع مواطنين قائم على أساس هوية/ سردية جديدة تكون قادرة على أن تجعل من تخلي المواطنين عن هوياتهم المركزية أمراً سهلاً. وهنا لا نقصد بالتخلي هو الانسلاخ وهجرة هذه المتوارثات فنحن نبقي على جزءٍ منها مهما حاولنا الابتعاد، المقصود هو القدرة على المشاركة في الفضاء العام دون الاستناد إلى هذه الهويات التي يصفها شايفان باعتبارها هويات نقية ورتبية ولا مجال لتكريسها غير إلغاء الآخر.

(م.ث) 32 عاماً من بغداد ويسكن منطقة الدورة ذات التنوع الديني والطائفي يقول عن تلك التأثيرات «في أحد الأيام وبينما أنا ذاهب إلى مدرستي استوقفنا مجموعة من الرجال الملتهمين يطلق عليهم في المنطقة (المجاهدين) وطلبوا هوياتنا الشخصية، لم يكن والدي يسمح لي بحمل الهوية معي لاحتوائها على اللقب والذي هو من شأنه أن يكشف عن انتمائي الطائفي، أحببهم بأني لا أحمل هوية معي فقد نسيتها في المنزل، سألني أحدهم عن عشيرتي فقلت أنا (مساري) ترددت في وقتها وكان من المفروض أن أقول (جبوري) ولكن عبر الموضوع بسلام، بطبيعة الحال لم أخبرهم

(1) داريوش شايفان/ هوية بأربعين وجهاً، مصدر سابق.

لقبي الحقيقي، فلو قلت لهم بأني (عامري) في وقتها لم تسنح لي الفرصة للحديث الآن. كانت منطقتنا سيئة السمعة من الناحية الأمنية، في برنامج صناعة الموت الذي كانت تبثه قناة العربية كانت تسمي الدورة (قندهار العراق) كنا ونحن نذهب الى المدرسة نشاهد الجثث الملقية على الأرض وتاكل منها الكلاب، وكان هناك أمر من تنظيم القاعدة الذي كان يفرض سيطرته على المنطقة يقضي بمنع أي شخص أن يرمي على الكلاب التي تأكل من الجثث حجراً، كان من يرأس هذه المجاميع هم بعض الأشخاص الذين تعرف الناس سوء سمعتهم، يضاف لهم كثير من (المهجرين) وهي تسمية أطلقت على السنة القادمين الى الدورة من المناطق الشيعية بعد تهجيرهم منها على أساس طائفي، وكان هؤلاء أكثر شراسة من أبناء المنطقة نتيجة ما تعرضوا له في مناطقهم من تنكيل وقتل لذويهم في بعض الأحيان»⁽¹⁾.

في نشرة الهجرة القسرية - مركز دراسات اللاجئين في جامعة اكسفورد يكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في حينها انطونيو غوتيريس عن ما وصفها بواحدة من أكبر حركات التهجير في المنطقة منذ عام 1948 وهي لا تحظى بأي اهتمام يذكر⁽²⁾، ويشير أشرف الخالدي وفكتور تانر الى إن الرقم المتداول للنازحين داخل العراق بعد تفجير سامراء هو 700 ألف نازح داخلي، وبحلول شهر آذار من العام 2007 أي بعد عام تقريباً على أحداث سامراء قدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجود حوالي مليوني لاجئ عراقي يعيشون في سوريا والأردن⁽³⁾.

يقول (ك.ح) 34 عام من بغداد ويسكن منطقة الشعب « لم تكن عمليات التهجير القائمة على أساس طائفي ممنهجة في منطقتي على الأقل، وإنما تصاعدت تدريجياً، الحادثة المفصلية حدثت جاءت كردة فعل من قبل جماعات شيعية متطرفة بعد تعرض منزل أحد قياديتها للاعتداء بعبوة ناسفة في محاولةٍ لاغتياله، دفع ثمن ردة الفعل هذه سكان المنطقة من الطائفة السنية حيث أصبح التهجير بشكل علني بعد أن تم ابلاغهم بمغادرة منازلهم فوراً وتحت تهديد السلاح، جرى اختطاف بعضهم من منازلهم

(1) مقابلة مع الباحث بتاريخ 2021 / 9 / 2

(2) نشرة الهجرة القسرية/ مركز دراسات اللاجئين - جامعة اكسفورد

(3) نشرة الهجرة القسرية/ مصدر سابق

واغتياهم بطرق بشعة حيث تم العثور على رفاتهم بعد أيام في مناطق مختلفة من بغداد»⁽¹⁾.

في المقابل تخبرنا (ب.م) 30 سنة من بغداد انها كانت من ضمن من تم تهجيرهم على الأساس الطائفي من بيتهم ومنطقتهم في بغداد، تقول «أتذكر الفرع الذي كنا نسكن فيه، كانت هناك 15 عائلة سنوية تقريباً لم يبق منهم بعد العام 2006 سوى 3 عوائل، بعد تهجيرنا رجعنا أنا وأمي الى البيت لتأخذ حاجياتنا الشخصية لكوننا خرجنا فقط بالعباءة الإسلامية والحجاب، الى الآن أتذكر شكل المنطقة كانت عبارة عن هدوء وكأن عاصفة قد هبت بها وأخذت كل من بها، كنا وقتها نخاف الا ان خوفنا على أبي وأخوتي أكثر بكثير من أن نجعلهم يرجعون الى المنزل ليجلبوا حاجياتنا، مر شهران قبل أن تفاوض أبي معهم من خلال وسيط وعدنا الى البيت لكن دون أخي عمر الذي ظل مقيماً في بيت جدي لمدة سنة كاملة»⁽²⁾.

وبالعودة إلى فرضية البحث التي تتحدث عن الاندماج الاجتماعي باعتباره سبباً من الأسباب الذي ما أن يغيب حتى تظهر جلياً انتهاكات حقوق الإنسان المتمثلة بانتهاك الهوية سواء كانت هذه الهوية تتمثل بانتماء ديني/ طائفي أو قومي... الخ، فهناك من يرجع ذلك الغياب إلى أيام التكوين الأولى للدول العربية ومنها العراق طبعاً، يشير باقر سلمان النجار إلى إن القنوات التي جرى في ظلها تكوين النخب السياسية وصعودها، وضعف عنصر شرعيتها أو غيابها دفع بتلك الدول باتجاه فرض هيمنتها على المجتمع، وضعف الشرعية وفرض الهيمنة جعلها تفرض ممارسات استبعادية وكان هذا السبب واحداً من أهم مصادر زعزعة هذه الدول وعدم استقرارها على الدوام⁽³⁾.

وفي محاولة إسقاط هذه الفرضية على واقع الدولة العراقية ونحن نعيش مئويتها الآن، سنجد إنه ومنذ تأسيسها كانت لا تُعنى بالاندماج الاجتماعي باعتباره

(1) مقابلة مع الباحث بتاريخ 2021/9/6

(2) جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة الأمة في الوطن العربي/ مجموعة مؤلفين/ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

(3) جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة الأمة في الوطن العربي/ مجموعة مؤلفين/ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

نقيضاً للإقصاء والصره، لذا بقى المجتمع العراقي يعيش نوعاً من حالة الجماعات ما دون الوطنية، تتنازع كلما سنحت لها الفرصة من أجل السلطة التي توفر الثروة في المحصلة، وجد كل هذا الكلام تعبيره الصريح والواضح بعد الاحتلال الأمريكي للبلاد والذي ركّز على الحديث عن (الشيعة - السنة - الكورد) بدلاً من الحديث عن عراقيين أو افتراض إنهم هكذا. وبهذا سنحت الفرصة لـ «ممثلي» هذه الجماعات بان يبحث كل منهم عن ما يقوي هذه الجماعة على أساس الأخرى. وبالتالي هو صراع على إثبات الوجود والاستحواذ على حصة الأسد من مواقع السلطة والثروة.

ولما كانت هذه الجماعات قائمة على أساس هويات مركزية أو حسب توصيف داريوش شايغان لها كونها (أصلية - نقية - أبدية - أحادية البعد - مغلقة) فإنها لا تعمل إلا بالغاء الآخر، فدوامة العنف التي دخلنا فيها وطحنت الآلاف منكم تكن تلقائية بقدر ما كانت تقف وراءها رؤوس وممثلو تلك الهويات. حتى وإن بدا العنف على غير هذه الصورة. رموز من كل الأطراف والتوجهات والجماعات غدت هذا العنف وعملت على إطالة أمدته لإيمانها بأن هذه الهويات الفرعية وزعامتهم لها سيحقق حصولهم على المواقع في السلطة التي وزعت على هذا الأساس. هذا التحريض يمكن أن يجعل من الوعي بهذه الهوية الفرعية التي يقف تحت يافطتها مجموعة من الناس سلاحاً يوجه بوحشية ضد جماعة أخرى على حد تعبير امارتيا صن⁽¹⁾ خاصةً وقد اشتعلت هذه الأزمة الطائفية في وقت الصراع المحتدم من أجل السيطرة على مقاليد الحكم في عراق ما بعد ديكتاتورية صدام حسين.

يخبرنا روبرت ماكيفر إن لا شيء يضاهي الحرب فيما تحفزه من خوف لدى الجماعات بعضها من بعض، هذا الخوف بين الجماعات - خوف من الآخر - يضعف التواصل بينها ويعزز انقسامها وبالتالي تصبح كل جماعة في مثل هذا الجو المشحون متعلقة بوجودها ومتعالية على غيرها⁽²⁾. وهذا حرفياً ما حصل أيام الاقتتال الطائفي في العراق وبدا واضحاً في المناطق المختلطة رغم إن أصدقاءه قد وصلت تلك

(1) امارتيا صن/ الهوية والعنف.. وهم المصير الحتمي

(2) روبرت ماكيفر/ تكوين الدولة

المناطق لتشمل البلد تقريباً. إذ أخذت كل جماعة من هذه الجماعات المتقاتلة حيناً والمتشاحنة حيناً آخر أن تنمي سرديتها الخاصة، أسماء أبنائها وطقوسها وزيتها الخاص وحتى لهجتها.

تقول (ب.ك) امرأة 34 عاماً من بغداد «بدأ الاقتتال الطائفي وانتهى ولم يعلق في ذاكرتي سوى حادثة الطلاب الذين تم قتلهم، باص يحمل طلبة جامعات كانوا في طريقهم الى منازلهم في أبو دشير، تم ايقاف سيارتهم وانزالهم منها، وتم قتل من كان في الباص جميعاً لا شيء سوى أن هناك اعتقاداً إن كل من كان يسكن هذه المنطقة هو من الطائفة الشيعية» وتضيف «الى الآن يخشى بعض سواق التاكسي المرور بمنطقتي رغم مرور أكثر من عشر سنوات على انتهاء تلك الفترة»⁽¹⁾

الاستنتاجات:

- لم يخلق النظام السياسي في عراق ما بعد 2003 النزعة الطائفية من الصفر، لكنه وفر بطريقة مباشرة مرة وغير مباشرة في المرات الأخرى ما ساعدها في الظهور إلى العلن، أو بالأحرى ساعدها لأن تكون فاعلاً مهماً في المجال العام كونها سلاحاً مهماً نجح استخدامه للأغراض السياسية. وهي تساعد أيضاً في فرض السيطرة على الأتباع.
- أفرزت موجة الاقتتال الطائفي وما رافقها من نجاح تطبيق التطهير العرقي وهو حسب ما تعرفه الأمم المتحدة جعل منطقة ما متجانسة عرقياً باستعمال القوة أو التخويف لإبعاد أشخاص من فئة عرقية أو دينية أخرى عن منطقة معينة، بتحويل بعض المناطق خاصة في المدن المختلطة عرقياً وطائفيًا إلى مناطق مغلقة ومحتكرة من قبل طائفة معينة أو حتى طيف سياسي من الطائفة نفسها، هذا كله أدى إلى أن تتحول هذه المناطق فيما بعد إلى قواعد لتلك الجهات السياسية يجري استخدامها إلى اليوم باعتبارها خزانات بشرية تتحرك كيفما تريد تلك الجهات السياسية.

(1) مقابلة مع الباحث بتاريخ 4/10/2021

- غياب الرؤية الواضحة فيما يخص بناء/خلق/ابتكار الهوية الوطنية، بعضهم يعتقد مخطئاً إن تجاوز/إلغاء الهويات الطائفية أو القومية من شأنه أن يساعد على بناء الهوية الوطنية الجامعة، وآخر يعتقد إن الهوية الوطنية تلك يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار موضوع الأغلبية والأقلية وعلى هذا الأساس يجب أن تكون هوية الدولة. وبمراجعة سريعة للتاريخ العراقي تبدو هذه الإشكالية قد رافقت الدولة العراقية منذ نشأتها ولغاية الآن.
- كلما غابت أو تزعزعت ثقة الناس بالحكومة أو بممثليها السياسيين اتجهوا إلى الهويات الفرعية سواء كانت طائفية أو قومية، إضافةً إلى الشعور بالأمان الذي توفره هذه الانتماءات، وهذا يساعدنا في تفسير سبب بروز تلك الهويات عقب انهيار نظام صدام حسين الشمولي.
- ستبقى هذه الهويات تشكّل خطراً على أي محاولة لولادة هوية وطنية يستظل بها الجميع طالما غابت آليات الاعتراف بالتعددية الثقافية كخطوة أولى، على أن يلحق بها مغادرة عقلية أن تفرض الأثرية بحكم عددها ما تعتقده هي وتتعامل معه باعتباره الحقيقة المطلقة التي يجب أن تسري/تعترف بها الأقلية بحكم عددها أيضاً.
- غياب الأحزاب السياسية بمعناها الحقيقي في هذه المناطق له أسبابه التي لا مكان هنا لمناقشتها، ولكن هذا الغياب أسهم بشكل كبير في غياب الوظيفة المهمة للأحزاب المتمثلة في بلورة مطالب الجماعة التي تمثلها وإعادة صياغتها بشكل سياسي منظم والضغط من أجل تحقيقها، هذا كله دفع إلى أن تلبس هذه المطالب لباساً طائفيّاً مرةً وعسكريّاً عنيفاً مرةً أخرى بالاعتماد على من يتبناه. ويقدم نفسه باعتباره الناطق الرسمي لتلك الجماعة.
- مغادرة فكرة أن المجال العام هو حكر لجماعة معينة، أو جهة بحد ذاتها، أو أن يكون مسموحاً للقريب من الأولى أو ان يحظى بقبول ورضا الثانية، فتح المجال العام هنا يعني تشاركاً في الموارد الاقتصادية والاجتماعية، تشاركاً حقيقياً في الحياة السياسية، هو باختصار تحريره من كل المحددات المفروضة على جماعة أو جهة بذاتها.

المصادر:

- 1 - تقرير حقوق الإنسان 1 أيلول - 31 تشرين الأول 2006 الصادر عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق. متاح على الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/Documents/Countries/IQ/HRReportSepOct2006AR.pdf>
- 2 - لمحات اجتماعية من تاريخ العراق المعاصر/ علي الوردي/ الجزء الأول
- 3 - داريوش شايفان ومسألة الهوية في الحضارة العالمية المعاصرة: قراءة في كتابه «هوية بأربعين وجهاً»/ خديجة زيتيلي/ متاحة على الرابط: <http://hwamsh.net/2019/03/8388/>
- 4 - الاستبعاد الاجتماعي ومخاطره على المجتمع/ هدى أحمد الديب ومحمود عبد العليم محمد/ مركز دراسات الوحدة العربية.
- 5 - هوية بأربعين وجهاً/ داريوش شايفان
- 6 - العراق.. الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية/ حنا بطاطو/ الجزء الأول
- 7 - الدين والأثنية والتوجهات الايديولوجية في العراق: من الصراع الى التكامل/ فالح عبد الجبار/ دراسة صادرة عن مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
- 8 - الاجندة الاقتصادية للعنف ودورها في استمرار الصراعات والحروب الاهلية.. دراسة للحالة الليبية
- 9 - أزمة الهويات/ كلود دوبار
- 10 - شربل نحاس/ اقتصاديات الحروب الاهلية.. تحولاتها في سورية ولبنان/ مجلة بدايات/ العدد العاشر 2015
- 11 - نشرة الهجرة القسرية/ مركز دراسات اللاجئيين - جامعة اكسفورد
- 12 - جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة الأمة في الوطن العربي/ مجموعة مؤلفين/ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- 13 - الهوية والعنف.. وهم المصير الحتمي/ امارتيا صن
- 14 - تكوين الدولة/ روبرت ماكيفر

الباحث عبد المجيد صلاح داود من الانبار- الفلوجة مواليد 1994 -
تخصص علم الاجتماع

سياسيولوجيا الاختفاء القسري

دراسة لواقع أسر المغيبين في محافظة الانبار

ملخص البحث:

أجريت هذه الدراسة باستخدام المنهج الكيفي والاعتماد على مقابلات أسر المغيبين التي بلغت (30مقابلة) الى جانب إجراء (5) مقابلات مع عاملي منظمات المجتمع المدني وبعض السياسيين، إضافة الى تحليل مضمون التقارير والرسائل الاعلامية الراجعة حول القضية والتي بلغت (24) مادة اعلامية، بهدف التعرف على واقع الحياة الاجتماعية لأسر المغيبين من مدينة الصقلاوية. والكشف عن مظاهر انتهاك حقوق الانسان تجاه أسر المغيبين. وبالتالي وضع سياسة حلول عاجلة لانتشال الأسر من ظروفها القاهرة.

وتوصل البحث السوسيواعلامي الى جملة من الاستنتاجات أبرزها هي:

1- عانت أسر المغيبين من العنف المباشر فترات العمليات العسكرية المتمثلة بمشاهد القتل وأشكال النزاع المسلح، وأثناء اعتقال وتغييب ذويهم بمشاعر صدمة وخوف وذعر وتوسل من قبل الاطفال والنساء.

2- تكايد أسر المغيبين عنفاً ثقافياً، بفعل الوصمة الخاطئة التي التصقت بهم على أنهم ضالعين يارهاب داعش، وجاءت تلك الوصمة من قبل المجتمع الكبير او مؤسسات الدولة كتبريرات شاذة لعمليات التغييب على أنه يستفهم على شمولهم به ولم يشمل غيرهم.

- 3- لاقت أسر المغيبين عنفاً بنوياً من قبل مؤسسات الدولة بتعاقب سنين التغييب لم تعوض تلك الاسر بأي اهتمامات على الصعيد الاجتماعي، وهي تعاني وضعاً اقتصادياً، تعليمياً، صحياً، واجتماعياً مساوياً؛ كما عززت من هذا العنف المؤسسات الاعلامية التي لم تعطِ لأسر المغيبين الاهتمام الانساني الكامل، وظلت مقتصرة على تقارير معدودة تبحث عن مصير ذويهم وتناست ظروفهم الانسانية الصعبة.
- 4- لحق بمجتمع البحث عنف على وجهين، الاول من قبل العصابات الارهابية داعش أثناء احتلالهم المدن، من تضيق وانتهاكات انسانية جسيمة، والوجه الآخر، من قبل من تسبب بتغييب الرجال ومصادرة حرياتهم والحاق العنف بأسرهم وانتهاك حقوقهم الانسانية.

الفصل الاول: الجانب النظري للدراسة

اولاً: العناصر الاساسية للدراسة

مشكلة الدراسة:

تاريخياً وخلال المدة الزمنية 2014 - 2016 شهد العراق من بين أصعب أحداث التأريخ السياسي والاجتماعي، المتضمنة الحرب ضد العصابات الارهابية (د، ا، ع، ش)، وخروج أجزاء جغرافية كبيرة من سيطرة الحكومة العراقية، في محافظة الانبار وبالتحديد ميدان مدينة الفلوجة (قرية البوعكاش) خلال تلك المدة غُيب (643) فرد إلى جهة مجهولة لم تعرف عنهم الحكومة أي شيء، وبعد تتابع السنوات صار لزاماً علينا النظر في واقع أسرهم من منظور انساني، لذلك النهج التاريخي كسياق تحليلي علمي اجتماعي وانطلاقاً من موقعية الباحث، من الضروري أن نؤكد على حقيقة اجتماعية معلومة، هي إن تلك الاسر مدنية منذ ذلك التاريخ ولم تشترك بأي شكل من الاشكال في حرب وعسكرة المجتمع تجاه طرفي النزاع.

تصنف ظاهرة الاختفاء القسري من ضمن الجرائم ضد الانسانية، وتشمل الافعال التي تصادر حرية الافراد وتجعلهم رهن الاختفاء، بفعل عوامل برزتها حالات الصراع المحتدم، استغل مجهولو المصدر حالة الغفلة والفوضى في المجتمع، لقمع المدنيين

بأسباب صراع غاب بغياب المصدر ونسبه لنسب تلك الجريمة الى صراع سياسي او طائفي او مناطقي، والعراق خلال المدة المذكورة آنفاً كان أرضاً مهزوزة بتلك الصراعات وقعت حينها تلك الافعال التي يتأسف عليها المجتمع الدولي والانساني، الامر الذي تراكم على مدى سنين لتمتد افرازات تلك الجرائم صوب انتهاكات لحقوق الانسان، لتراجع العراق عن التزامه الانساني تجاه أسر المغيبين، اذ تبلغ حالات الاختفاء القسري المعلقة في العراق (16423 حالة)، أسف الفريق المعني بحالات الاختفاء القسري، من أن العراق لديه حالات لاتزال معلقة بموجب الإجراء الإنساني، ولم يرد على أي حالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير (23 أيار/ مايو 2019 إلى 15 أيار/ مايو 2020).⁽¹⁾

يعد العراق من بين أعلى بلدان العالم التي شهدت أكثر من مئة حالة اختفاء قسري، ولارتباط هذه الجريمة بالحروب والصراعات، نجده من البلدان اللصيقة بالآزمات، لأسباب عديدة سياسية جغرافية واقتصادية تتعاقب الصراعات والحروب على المجتمع العراقي لذلك تتكرر حالات الاختفاء القسري والازمات المجتمعية، خلال المدة التي شهدت بداية الحرب العراقية الايرانية عام 1980م وحتى العام 1983م وقعت (4041 حالة) اختفاء في العراق، وبتاريخ انتهاء الحرب العراقية الايرانية عام 1988م، بلغت حالات الاختفاء القسري في العراق (11558 حالة)، ولأسباب عديدة لا تختلف عن أسباب الاختفاء التي لحقت المجتمع العراقي خلال حرب الخليج عام 1991م، والتي بلغت (560 حالة)⁽²⁾ ومن بين تلك الحروب والجرائم الملتصقة بها، تقدر حالات الاختفاء القسري في العراق خلال الحرب الاخيرة ضد تنظيم داعش الارهابي (1774 حالة)⁽³⁾ بينها الرقم الاكبر من مغيبين محافظة الانبار وأخص منهم مغيبين ناحية الصقلاوية.

(1) P. S. Maria Fernanda, "Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances," Max Planck Encyclopedia Int. Proced. Law, vol. 10543, no. August, 2020, p15, doi: 10.1093/law_mpeipro/e2528.013.2528.

(2) Ibid, p42.

(3) بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، حالات الاختفاء القسري من محافظة الأنبار 2015-2016: المساءلة عن الضحايا وحق معرفة الحقيقة، مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بغداد، 2020م، ص14.

علاوة على ذلك فقد لاحظنا أبرز تلك التحديات التي أفرزتها أزمة داعش، والاختفاء القسري لبعض الافراد، وانعكاسها على هذه الاسر، في الوهلة الاولى تعرضت تلك الاسر لعمليات عنف مباشرة تمثلت بممارسات تغييب الرجال بالقوة وبالتالي بث الرعب والصدمة في نفوس أسرهم أضف لذلك تمحور هذه الشريحة من الاسر في نطاق النشاط السياسي، كونها أصبحت ورقة سياسية أكثر مما يتوجب ان تكون عليه ورقة انسانية واجتماعية، والوهلة الثانية هي وقوعهم ضحية العنف الثقافي وإن أبرز تحدياته هي: (الوصمة الاجتماعية)، إذ وصمت تلك الاسر بوصمة (المغييبين)، الذين أصبحوا من أضعف فئات المجتمع تفاعلاً، ومنزلةً، نتيجة غياب رب الاسرة او معيها، وعطفاً على هذا أصبحت دائرة التخوين والشك تحوم حولهم باعتبارهم موضع شك بانضمام أحد أفرادهم إلى التنظيم الارهابي داعش.

وايجازاً للإشكالية الدراسة نضع بعض التساؤلات المهمة التي استنبطت من الواقع الاجتماعي، حول هذه القضية:

- 1- ما هو الواقع الاجتماعي لأسر المغييبين؟
 - 2- ما هي أبرز التحديات التي تواجهها هذه الاسر؟
 - 3- ما هي الحقوق التي ينبغي أن تمنح لأسر المغييبين كتعويضات؟
 - 4- ما هي اهداف ومضامين الخطاب الرائج في الاعلام حول قضية المغييبين؟
- أهمية الدراسة:

ينطلق الباحث من دافع مهم في البحث ضمن محورية هذا الموضوع لاعتبارات عديدة، يمكن اجمالها بتجنب الكثير من الباحثين التطرق لمثل حساسية تلك الموضوعات، لذلك نجد قلة الدراسات والابحاث التي تتناول هذه الظاهرة في إطارها الجغرافي والزمني، من جانب آخر علاقة الباحث بمجتمع البحث وتتمثل بقربه من مجتمع البحث، وعلمه به لعمله في مجال النشاط المدني في مدينة الفلوجة.

تنهض أهمية هذه الدراسة على صعيدين: يمثل (الصعيد الاول) الأهمية الإنسانية والاجتماعية، إذ لا تعلق أي أهمية على ضبط إيقاع المجتمع وتفاعله، من خلال الحفاظ على كرامة الانسان، وعيشه بسلام وأمان، وتوفير أبسط المستلزمات الانسانية، التي

أهمها حماية وجوده، وضمان العيش بسلام، لذلك تمثل عملية التنقيب من الزاوية الاجتماعية حول الواقع الاجتماعي لهذه الأسر، ومصير ذويهم، وتشخيص أبرز التحديات التي تواجهها في ظل هذه الظرفية، ووضع الخطوط العريضة تحت أبرز الحقوق الضائعة، بدلاً من جلد الذات والآخرين حول هذه القضية.

أما على (الصعيد الثاني)، فتكمن أهمية الدراسة على الجانب المكتبي والاكاديمي، إذ تعد هذه الدراسة إضافة علمية ومعرفية للمكتبات التي تهتم بالشؤون الانسانية والاجتماعية، لا سيما أن هكذا مواضيع حساسة تلامس حقوق الانسان تمثل اليوم (تابوها معرفياً) يتجاوزها العديد من الباحثين، لاعتبارات عديدة ذاتية وخارجية غير ملزمين هنا بالتعرض لها.

أهداف الدراسة:

- التعرف على واقع الحياة الاجتماعية لأسر المغيبين من مدينة الصقلاوية.
- الكشف عن مظاهر انتهاك حقوق الانسان تجاه اسر المغيبين.
- تحليل مضمون التقارير الاعلامية الشائعة حول اسر المغيبين.
- وضع حلول سياسة عاجلة لانتشال الاسر من ظروفها القاهرة.

منهج الدراسة:

بالنظر الى طبيعة موضوع البحث، ومقومات الحصول على دقائق المعلومات حول الظاهرة، استخدمنا المنهج الكيفي، للتأكيد على فهم العالم الاجتماعي من خلال لمس الحقائق بشكل مباشر وأخذ وجهات نظر المجتمع الاصلي بالمقابلة وإجراء علاقة تكاملية بين الباحث والمشارك بالمراقبة وفحص الوضع الاجتماعي بملاحقة التغيرات ومتابعتها، واستقراء أجزاء البيانات وربطها ببعضها البعض.

كما اعتمدنا بشكل كبير على منهج تحليل المضمون في وصف المحتوى الظاهر والمضمون لخطابات السياسيين والمواد الاعلامية التي تناولت الموضوع، وإعطاء تفسيرات عميقة للخطاب المتداول في الاعلام حول مستقبل اسر المغيبين، بالتركيز على وحدة الهدف من هذه المحتويات، لاكتشاف الاهتمامات السياسية والثقافية والانسانية الكامنة خلف الرسائل وتحليلها بشكل منهجي.

أدوات الدراسة:

اجرى الباحث مقابلات مع (30) عائلة، من اهالي قرية البوعكاش في اطراف مدينة الفلوجة، الى جانب (5) مقابلات مع طبيب الصحة النفسية ومعالجين نفسيين في الهيئة الطبية الدولية ضمن مشروع ينفذ في المركز الصحي في الصقلاوية، وباحثين اجتماعيين تابعين لمنظمة سبع سنابل للإغاثة والتنمية عاملين في ميدان قرية البوعكاش ومدينة الصقلاوية، ولم يغفل الباحث الاساس الذي نبهه للبحث ضمن هذا الموضوع، وهو الملاحظة المباشرة، اثناء العمل سنة كاملة في قرية البوعكاش ضمن منظمات المجتمع المدني، وملاحظة الوضع الاجتماعي والاقتصادي لأسر المغيبين. لتكن كذلك دوافع ومسوغات الباحث للبحث حول القضية.

حدود الدراسة:

1- الحد المكاني: الجانب الميداني للبحث انجز في قرية البوعكاش في مدينة الصقلاوية (محافظة الانبار)، اما الحدود الترويجية لتحليل مضمون المحتويات الرائجة حول القضية، هي (24) تقرير ورسالة اعلامية، تبدأ من تاريخ 2 - 6 - 2016 وحتى 20 - 7 - 2021.

2- الحد الزمني: المدة البحثية من 5 / 7 / 2021 - 13 / 11 / 2021

3- الحد البشري: اسر الافراد المغيبين من مدينة الصقلاوية.

ثانياً/الإطار المرجعي للدراسة

مفاهيم ذات الصلة بالدراسة

1. الجرائم ضد الانسانية:

هي اعتداءات مقيئة تشكل خطراً على الكرامة الإنسانية او انها تشكل إذلالاً جسيماً او خطأ بكرامة البشر، وهي ليست حوادث معزولة ومتفرقة، قد تكون جزء من سياسة حكومية او ممارسة واسعة من الفظائع التي يتم التغاضي عنها من قبل السلطة القائمة.⁽¹⁾

(1)وليم نجيب جورج نضار، مفهوم الجرائم ضد الانسانية في القانون، ط1، مركز دراسات الوحدة العربي، بدون بلد النشر، 2009، ص27.

تشكل حالات الاختفاء القسري جريمة ضد الإنسانية إذا تم تنفيذها لهجوم واسع النطاق أو منهجي ضد السكان المدنيين.⁽¹⁾

2. الاختفاء القسري:

تصف الجمعية العامة للأمم المتحدة الاختفاء القسري مرارًا وتكرارًا بأنه «إهانة كرامة الإنسان وانتهاك جسيم للقانون الدولي لحقوق الإنسان».⁽²⁾

يعرف الاختفاء القسري: (بأنه كل فعل يهدف إلى القبض على الأشخاص أو احتجازهم أو اخفائهم من قبل مجموعة معينة، أو منظمة مسلحة أو غير مسلحة، أو جهات حكومية رسمية، يليه الكتم على مصيرهم أو إعطاء المعلومات حول تواجدهم وظروفهم، بقصد ابعادهم عن الحماية القانونية).⁽³⁾

كما يعد أقرب تعريف للاختفاء القسري في ابجديات العلوم الانسانية هو: (احتجاز أو اختطاف أو اعتقال أو أي عمل يحرم الانسان من حريته، على يد فرد أو مجموعة أو جهة تابعين لسلطة النظام الحاكم، أو اشخاص أو جهات يتصرفون بأوامر أو بدعم أو بأذن النظام الحاكم، مع نكران مصيره ومكان وجوده. وكما ورد في (المادة الاولى من إعلان الامم المتحدة بخصوص حماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري لسنة 1992م) فإن الاختفاء القسري «يعتبر كل عمل من اعمال الاختفاء والتغيب جريمة ضد كرامة الانسان ويدان بوصفه إنكاراً لمقاصد ميثاق الامم المتحدة، وانتهاكا خطيرا لحقوق الانسان والحريات الاساسية التي وردت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان».⁽⁴⁾

(1) (L. E. Fletcher. "The Right to a Remedy for Enforced Disappearances in India: A Legal Analysis of International and Domestic Law Relating to Victims of Enforced Disappearances." SSRN Electron. J., no. 1, 2016. doi: 10.2139/ssrn.2758955.

(2) International Commission of Jurists. No More "Missing Persons": The Criminalization of Enforced Disappearance in South Asia. Geneva, 2017, p11.

(3) OHCHR. "Enforced or Involuntary Disappearances Fact Sheet." 2009, p11. <http://www.ohchr.org/Documents/Publications/FactSheet6Rev3.pdf>

(4) علاء عبد المنصف، قضايا حقوق الانسان الاختفاء القسري، المعهد المصري للدراسات، 16 مايو- 2018، ص3

الاسترشاد النظري

يضم كل مجتمع جملة من الافكار الخطرة التي نادراً ما تخضع للبحث والمناقشة، كما يوضحها لويس ويرث بأنها مشكلات تكمن في البناء الاجتماعي وهي محاطة بدائرة حمراء، وان تحليل هذه الافكار يمكن ان تنتهي بالباحث الى نتائج خطيرة، لذلك تتطلب رؤية صحيحة وعميقة للموضوعات، لذلك دأب اختيار وتفسير ظاهرة التغييب القسري وجسامة متغيراتها على اسر المغيبين الاسترشاد بنظرية العنف البنيوي لجوهان غالتونج وبناء عرض نظري يبين لنا برؤية بانورامية مشكلات اسر المغيبين ومنطلقات الحقوق المسلوقة التي اضطلع بسلبها المجتمع والنظام السائد، لأن النزاع الدائر في رقعة معينة لا يأخذ شكلاً واحداً من الضياع والقهر والعنف، اذ يرى جوهان غالتونج ان العنف لا يقتصر فقط على القوة الجسدية بل يتجلى في ثلاثة أشكال ينبغي ان تتوافر في حالات النزاع الكامل، وهي العنف المباشر (السلوك) والبنيوي (السياق) والثقافي (الموقف)، وفي حال ظهور الشكل الثاني والثالث فقط فإن النزاع يعتبر هيكلياً فقط: (1)

العنف المباشر مرتبط بالعدوان ويعبر عنه في حالات الحرب والنزاع المسلح، وهو شكل كلاسيكي من أشكال العنف وينطوي على استخدام القوة الجسدية، فالعنف المباشر مرئي ومقصود ومباشر. على سبيل المثال «اعتداء جسدي او إيذاء سلامة الإنسان أو ممتلكاته. ويتجلى في الواقع الدموي والمأساوي للحظات اعتقال الرجال وتغييبهم عن مجتمعهم، وفرض القوة تجاههم فما لبث ان تخلصوا من ارباب داعش ووحشيته حتى انبروا في أحضان التغييب عن اسرهم، وما انبثق عن استخدام لغة الاختفاء القسري وتشديد القوة تجاه المدنيين من أذى صحي ونفسي ومادي لأسرهم سواء من شهد عمليات التغييب تلك، او لقي مرارة نتائجها المتركمة بعد سنوات من القهر والتهميش.

بينما يُلاحظ الاتيان بالعنف الثقافي من فرض القيم أو المعايير الثقافية، وإنكار

(1) غسان الكحلوت، العمل الإنساني: الواقع والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2020م، ص52.

التنوع الثقافي وإضفاء الشرعية على استخدام القوة كأسلوب لحل النزاع.⁽¹⁾ يُنظر إلى العنف الثقافي على أنه مصدر أنواع أخرى من العنف من خلال إنتاجه للكراهية والخوف والشك، وهو المنتج الكبير للوصمة الاجتماعية (او الشفقة من جانب آخر) التي تعرضت لها اسر المغيبيين ما بعد الازمة والى هذه اللحظة، جراء انتشار ثقافة التفكير العنفي، لتبرير العنف الذي وقع على المجتمع؛ إن ضعف دقة المعايير وضبابية الحقيقة المتعلقة بالقضية، افرزا تبريرات ثقافية وقفت حجر عثرة أمام تعويض أسر المختفيين قسراً من الاضرار والمشكلات التي لحقت بهم. هذا يدلنا الى شيوع تناقض في الرؤية الثقافية، وانتشار تبريرات تنظر الى اسر المغيبيين على أنهم أحضان داعش وإن تغييبهم بتلك الطريقة ليس الا امر طبيعي، لوجود النزاعات واندلاع الحرب في المنطقة. ولن يتم تصحيح تلك المعايير واثبات الحقائق الا بإيضاح الصورة الفعلية لما جرى وجلب الوثائق وعرضها أمام أصحاب الشأن، وإعادة النظر بالقرارات التي سادت المرحلة الآنفه، واثبات مدنية وسلمية المنطقة بالكامل، وسلخ تلك النظرة عنهم وتعويضهم وفق القانون.

في دراسة أكثر التصاقاً بميدان البحث أجرى الباحث عبد المجيد صلاح دراسة ميدانية في مدينة الفلوجة بعنوان نساء في جحيم الارهاب: دراسة لواقع المرأة العراقية في ظل ازمة داعش⁽²⁾، بينت نسبة (36%) من عينة البحث الميداني تعرض احد افراد اسرهن للقتل او الخطف خلال ازمة تنظيم داعش في ميدان مدينة الفلوجة، ولا زالوا مجهولي المصير، وإن هناك افراد من الاسر اختطفوا على يد مجهولين في معبر الرزازة والصقلاوية، ولا يعرف مصيرهم الى الان.

لذلك يمكن أن يُفهم العنف البنيوي على أنه أنماط من الاختلافات داخل الهياكل الاجتماعية واسعة النطاق؛ الاختلافات في توزيع السلطة والثروة والامتياز والتعليم والصحة؛ يوفر العنف الهيكلية إطاراً مفيداً لفهم انتهاكات حقوق الإنسان، من خلال

(1) Manuela Mesa Peinado، Peace and security، CEIPAZ، Culture of Peace Foundation، UN Decade of Education for Sustainable Development، no date، p2.

(2) عبد المجيد صلاح داود، نساء في جحيم الارهاب: دراسة لواقع المرأة العراقية في ظل ازمة داعش، ط1، شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2021م.

فحص كيفية تقييد الهياكل لفاعلية تحقيق الاحتياجات الإنسانية الأساسية. يعرف غالتونغ العنف بأنه « إضعاف حياة الإنسان، مما يقلل الدرجة الفعلية التي تصل إلى شخص ما قادر على تلبية احتياجاته دون المستوى الذي كان من الممكن أن يحدث لولا ذلك .

وقع العنف البنيوي بحق المدنيين جراء تعدد اطراف المواجهة للإرهاب وتشظي أهدافها، التي أدت الى ارتكاب انتهاكات عديدة بحق المدنيين ومنها الاختفاء القسري، تلك التي نعزوها لفوضى هيكلية في النظام، لأن الواقع الفعلي ينص على وجود اتفاقيات تحفظ حياة المدنيين، فنجد اتفاقية جنيف الرابعة 1949 تنص على أن الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر أو اللون، أو الدين أو المعتقد، أو الجنس، أو المولد أو الثروة أو أي معيار مماثل آخر.⁽¹⁾

وينتج عن تشريح هذا المفهوم ايضاً أن جريمة التغييب في مدد قديمة سبقت وجود الاتفاقيات الدولية لحماية المدنيين وضمان حقوق الانسان، لم تتصور هذا التغييب عنفا بحد ذاته، لكن في إطار انبثاق المواثيق الدولية واهتمام التشريعات الوطنية بمثل هذ الجرائم اصبح لزاماً تعويض المتضررين من التغييب سواء بتعويض المختفين انفسهم، اذا أعيدوا الى مجتمعاتهم او بتعويض اسرهم، بدفع مبالغ مالية او مساعدات طبية اجتماعية وقضائية، لتعويض الاضرار الاقتصادية والاصابات الجسدية والنفسية جراء الفعل الاجرامي، من خلال تقييم اقتصادي اجتماعي لجسامة الضرر كالضرر المادي والمعنوي، وضياع فرص التعليم والعمل.

(1) اللجنة الدولية للصليب الاحمر، اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949، 2015، ص 1.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة

أولاً/تحليل البيانات الميدانية:

1 - الاشكاليات القانونية:

تمثل الهفوات القانونية إحدى الانعكاسات المعقدة التي يمر بها أفراد المجتمع بعد مدة سيطرة تنظيم داعش على المدينة وتحريرها، إذ من خلال بعض المقابلات التي أجريناها تبين إن هناك العديد من الافراد يعانون من فقدان اوراقهم الثبوتية نتيجة لتلفها او فقدانها اثناء حركة النزوح الداخلي، ويتمثل التحدّ الاساسي في صعوبة اصدار مثل تلك الاوراق الثبوتية، حيث يتطلب اصداها حضور رب الاسرة شخصياً، وعلى الرغم من ان هناك العديد من منظمات المجتمع المدني تكفلت وتابعت اجراءات اصدار الاوراق الثبوتية، الا انه لا يزال هناك العديد من تلك الاسر فاقدة لها، مما انعكس ذلك سلباً على ممارسة بعض الحقوق كالتعليم والزواج والتنقل والسفر.

وبسياق متصل مع احد بعض المحامين الذين يتم التنسيق معهم من قبل بعض منظمات المجتمع المدني التي تقدم خدمات قانونية، بين لنا بأن هناك الكثير من العوائل التي تعاني من صعوبة اصدار بعض الاوراق الثبوتية لا سيما من عوائل المغيبين. فقد حددت مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان ما يقرب 800 طفل تم تسجيل ولادتهم من قبل داعش، في المناطق التي خضعت لسيطرته، وإن الوثائق تلك غير مقبولة من قبل الحكومة العراقية،⁽¹⁾ هذا ما يجعل تسجيل ولادة الاطفال واكمال الوثائق امراً صعباً للغاية وتأخذ هذه المنظمات على عاتقها اكمال بعض تلك الاجراءات وفق غطاء القانون. فيما تم تسجيل ابرز تداعيات هذه المشكلة القانونية والتي اهمها:

1 - صعوبة اصدار الاوراق الثبوتية او تجديدها من قبل وزارة الداخلية العراقية نتيجة لتلفها او غياب رب الاسرة.

(1) منظمة الامم المتحدة لحقوق الانسان، تعزيز وحماية حقوق ضحايا العنف الجنسي الذين وقعوا في اسر داعش / او في المناطق التي يسيطر عليها داعش في العراق، العراق، بغداد، 2017، ص 10.

- 2- تلكوء الاجراءات القانونية للدعاوى القضائية التي يقدمها أسر المغيبين إلى مؤسسات الدولة لمتابعة قضايا المغيبين.
- 3- صعوبة اجراء بعض المعاملات الرسمية مثل تسجيل المدارس وابرام عقود الزواج او حركات البيع والشراء ونقل الممتلكات.
- 4- تنعكس مشكلة صعوبة التنقل بين المحافظات والاقضية على افراد المجتمع، إذ ان فقدان تلك المتمسكات يحول دون تنقلهم بشكل آمن.

2- التحديات الصحية:

تعد المناطق التي تعرضت للنزوح ولهجمات تنظيم داعش اكثر المناطق ضرراً بتلك المنشآت الصحية، التي اثرت على تدهور الوضع الصحي في تلك المناطق، لذلك فقد عكست هذه الظروف الطارئة واقعاً صحياً مزمياً لهذه العوائل، إذ يعاني العديد من أفراد المجتمع من الامراض التي ظهرت بسبب الحروب والنزاعات المسلحة التي وقعت ما بين القوات الامنية والتنظيمات الارهابية.

أسفرت الصدمات النفسية الناتجة من أحداث الحرب التي شهدها المجتمع ظهور العديد من الامراض المزمنة في صفوف كبار السن والاطفال، مثل السكري والفوبيا وضغط الدم، فضلاً عن الاغتراب والعزلة الاجتماعية، التي تنتشر في صفوف الاطفال على حد تعبير بعض العاملين بناءً على بيانات مركز صحي الصقلاوية.

غالباً ما تخلف الحروب والنزاعات المسلحة بعض الامراض النفسية، واضطرابات ما بعد الصدمة، وهذا ما اكده بعض العاملين في (الهيئة الطبية الدولية) ⁽¹⁾، في احدى المراكز الصحية في منطقة الصقلاوية، وبحسب بيانات المركز فإن حالات (الاكتئاب) لاسيما عند النساء من اكثر الاضطرابات النفسية المنتشرة في صفوف عوائل المغيبين. أما أبرز تلك المسببات فهي مشاهدة الافراد لحالات العنف المباشرة، او اعتقال احد افراد الاسرة .

وقد أجرت منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع وزارة الصحة العراقية تقيماً

(1) مقابلة مع بعض العاملين في مركز الصحي في ناحية الصقلاوية بتاريخ 14-9-2021.

سريعاً في عدة اماكن ومخيمات للنازحين، وأشار التقييم الى الحاجة لوجود عيادة طبية متنقلة، وخدمات لتلقيح الاطفال دون سن (15 سنة)، كما سجل التقرير اهم الاحتياجات بالجانب الصحي التي يفتقدها النازحون والتي اهمها توفير مياه الشرب الصالحة، ومستلزمات النظافة والمراحيض وخدمات سحب المياه الثقيلة⁽¹⁾. وبالعودة إلى مجتمع الدراسة واجابات المستجيبين من افراد المجتمع انضح ان منطقة (البوعكاش) لا تحتوي على اي مركز صحي او مستشفى صحية، ويعد مركز صحة الصقلالية هو اقرب وحدة صحية يمكن لها ان تقدم الخدمات لأفراد المجتمع، والذي بدوره يقدم خدمات بسيطة جداً. وهو مؤشر خطير على سلامة افراد المجتمع، ومدى تمتعهم بحقوقهم الصحية.

3-تحديات التعليم :

يتضح لنا من خلال الملاحظات الميدانية إن التكلفة التي يتعرض لها الافراد من تلاميذ المدارس والطلبة على مستوى الدراسة الابتدائية والاعدادية خطيرة جداً لمستقبل هذه الفئة، إذ تشترك عدة عوامل لتكون عائقاً امام إستمرار أفراد المجتمع في اكمال مسيرتهم الدراسية. إذ شخصنا خلال المقابلات ابرز المتغيرات التي ساعدت على تفاقم مشكلة التسرب الدراسي.

- (غياب رب الاسرة) أحد ابرز الاسباب التي ادت إلى ترك العديد من الطلبة التحاقهم بمدارسهم، إذ تتجذر ثقافة الاب القائد والموجه في مجتمع الدراسة، من جانب آخر فإن تعقد مشاكل الاسرة وضمنك العيش الذي تعاني منه اغلب الاسر جعل التفكير في الالتحاق بالمدارس من الامور غير الضرورية في الوقت الحالي.
- (عمالة الاطفال والشباب) يعاني مجتمع الدراسة من انتشار ظاهرة عمالة الاطفال والشباب، فبسبب الازمة الاقتصادية التي تمر فيها الاسر يضطر أغلب افرادها إلى العمل في بعض المجالات مثل التسول او جمع المعادن وبيع المنتجات الخفيفة - تنظيف زجاج السيارات في التقاطعات - مما يدفع بهم إلى ترك مدارسهم والاهتمام في تدبير قوت العيش اليومي.

(1) تقرير OCHA، ازمة العراق الوضع الانساني، رقم 41، 28 نيسان، 2015، ص3.

- (نقص الابنية المدرسية في مجتمع الدراسة) لا يخفى على أحد أن الازمة التي شهدتها المجتمع الانباري بشكل عام قد أسفرت عن أضرار بليغة ببعض المنشآت التعليمية من مدارس ومعاهد وكليات، وهو ما أثر بشكل سلبي على قابلية الافراد في الالتحاق بمدارسهم، إذ يعاني مجتمع الدراسة من قلة توافر البنايات المدرسية المؤهلة لاستقبال الطلبة وخاصة في القرى وأطراف المدن، وبحسب التقديرات الحكومية يعاني (12996) نازح بعمر (6سنوات وأكثر) من تركهم للتعليم بسبب عدم وجود مدارس قريبة من محل سكنهم، ويشكل هذا الرقم نسبة (25.6%)⁽¹⁾. وإن أعداد الابنية المدرسية قليلة جداً مقارنة مع مساحة وكثافة مجتمع الدراسة، إذ قمنا بإجراء مسح عام لإحصاء اعداد الابنية المدرسية واعداد الطلاب فيها، فضلاً عن طبيعة البنى التحتية وأداء الكادر التعليمي فيها. حيث تتوافر (مدرستان) فقط مخصصة للدراسة الابتدائية، وتعمل بنظام الدراسة المختلطة من كلا الجنسين. فيما توجد (مدرستان) فقط مخصصة للدراسة (المتوسطة)، والجدير بالذكر ان هذه المدارس تعمل بنظام الدوام (المزدوج) حيث تستغل هذه المدارس (2) ابنية مدرسية يتم توزيع الدوام فيها بالتناوب. اما بالنسبة للمدارس (الاعدادية) ففتفتقر المنطقة إلى وجودها، وكما يوضح احد مدراء المدارس، فان اغلب التلاميذ يقطعون عشرات الكيلومترات من اجل الاستمرار في الدراسة الثانوية في مدارس بعيدة جداً. وفيما يخص الكوادر التدريسية، فتعاني هذه المدارس من قلة الكادر التعليمي، حيث تتوزع الكوادر ما بين الملاك الدائم والعقود والمحاضرين.
- (الاسباب المادية) تبين تقديرات وزارة التخطيط العراقية بأن (21904) من بين مجموع النازحين كان ضعف الجانب المادي وراء تركهم الالتحاق بالمدارس، من اصل (50748) نازح، وقد شكل هذا الرقم نسبة (43.2%) من اجمالي الاسباب الاخرى⁽²⁾. فبالرغم من مجانية التعليم في المجتمع العراقي، الا ان صعوبات النزوح قد طغت على الاسر النازحة، ودفعت بالكثير إلى ترك مدارسهم والالتجاء الى العمل خارج المنزل من اجل إعالة الاسرة.

(1)وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، ص18.

(2)وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مصدر سابق، ص17.

(اكتظاظ المدارس بأعداد كبيرة من الطلبة) وهي من المشكلات الناتجة على اثر الدمار الذي لحق بالبنى التحتية، وتعطل عمل العديد من المدارس، اذ تبين التقديرات ان (5118) من النازحين لم يستطيعوا الالتحاق بالمدارس بسبب عدم قدرة المدارس على استيعابهم، فضلاً عن اضطرار المدارس للعمل بنظام الدوام المزدوج، الذي وصل احياناً الى دوام ثلاثي، وشكل هذا العدد نسبة (10.1%)، لذلك يفضل الكثير منهم ترك المدارس والالتجاء إلى العمل⁽¹⁾. عطفاً على هذا تم تزويدنا ببعض الارقام من خلال مدراء بعض المدارس في مجتمع الدراسة والتي تشير الى وجود ما يقرب (320) طالباً في المدرسة الواحدة، فيما يبلغ متوسط استيعاب الصف الواحد حوالي (25) طالباً، بينما تستوعب الصفوف آنيا ما يقرب (35 إلى 45) طالب، وهي ما تشكل عائقاً تنظيمياً لإدارة الصفوف وإيصال المادة العلمية بشكل سلس إلى التلاميذ.

4- الوصمة الاجتماعية:

يعاني مجتمع الدراسة من إشكالية (الوصم الاجتماعي) و التمييز، نتيجة للأحداث التي مر بها، فسيطرة تنظيم داعش الارهابي على تلك المناطق، وبقاء العديد من العوائل داخل مناطقهم نتيجة لضعف الموارد الاقتصادية او اعتمادهم على الرعي والزراعة، ادى إلى وصمهم والقاء اللوم عليهم، وجعلهم محل شك بتعاونهم مع تنظيم داعش، إذ تتعرض اغلب اسر المغيبين إلى عنف ثقافي من قبل المجتمع العام ومؤسسات الدولة، اشارت (21) امرأة من مجتمع البحث ان مطالبهن المتكررة بكشف مصير مغيبهم قوبلت بالتهم والوصم القائم على تورطهم بممارسات ارهابية كانت سبباً وراء تغييبهم.

ويبدو جلياً أن الوصم الاجتماعي يقع نتيجة لبعدين اساسين:

- البعد الاول: فعل حقيقي ارتكبه الموصوم فالتصقت به تلك الوصمة.
- البعد الثاني: وقوع الموصوم ضحية فعل معين لم يقترفه ووصم به بتأثير الترابطات الاجتماعية ووسائل الاعلام. وتلك الاسر وصمت بفعل تلك الترابطات والعنف الثقافي الذي مورس من قبل المؤسسات، والحقيقة التي اتضحت مسبقاً ان ذلك الوصم وهمي وتأثيراته لازالت تلحق اسر المغيبين.

(1)وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مصدر سابق، ص19.

ومن تلك المظاهر هو ما يتم اطلاقه عليهم بـ (الدواعش) إذ يتعرض اغلبهم إلى تهمة الانتماء في صفوف تنظيم داعش، لاسيما ان هناك جهات امنية قامت باعتقال افراد من اسرهم، مما اضفى طابعاً رسمياً لهذه التهمة. وقد ادى هذا الوصم إلى العزلة الاجتماعية لأغلب الاسر عن المجتمع. ومن اشكال الوصم الاخرى هي نظرة المجتمع الدونية لموقع هذه الاسر إذ يبين بعض افراد اسر المغيبين بانهم يواجهون صعوبة في تكوين علاقات اجتماعية وروابط الزواج من المجتمع المحيط نتيجة للأحداث التي مر بها مجتمعهم.

5- الاستغلال السياسي:

يتميز الواقع السياسي العراقي بوجود حراك سياسي محتدم، ويتصاعد هذا الحراك مع تفاقم الازمات السياسية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع العراقي، وعلى الرغم من ان ملف المغيبين ملف ذو طابع انساني، الا انه اخذ طابعاً سياسياً بحثاً، إذ تنصدر هذه القضية المفاوضات السياسية والمباحثات الحزبية بين الاحزاب، فضلاً عن انها اصبحت معياراً اساسياً يطرق على طاولة المفاوضات لتشكيل الحكومة الجديدة.

من نافذة اخرى حذر (المجمع الفقهي العراقي) المجمع الفقهي العراقي في بيانه رقم (107) حول المشاركة في انتخابات مجلس النواب لسنة 2021، ضمن الفقرة السادسة "بان لا يجوز انتخاب من تجلى ضعفه ولم يكن له موقف صادق ولا اثر فعال في ملف النازحين والمغيبين والمعتقلين من غير محاكمة ولا حسم لقضاياهم"

ولضرورة هذه القضية طوعنا جزء من مقابلاتنا الميدانية مع بعض المسؤولين الحكوميين من لهم باع طويل في متابعة مسألة المغيبين، حيث اجريت مقابلة بتاريخ (1-10-2021) مع نائب في البرلمان العراقي، تتركب عدة عوامل كما يزعم تقف عائقاً امام الكشف عن مصير هؤلاء المغيبين اهمها: مجهولية الجهات التي قامت بتغيب هؤلاء الافراد، حيث تحاول الحكومة التعرف على ما ان كانت جهات رسمية او جهات خارجة عن القانون في تغيب الافراد، والسبب الآخر هو ان هناك تقارير لمنظمات حقوق الانسان وشهود عيان تبين ان هناك ما يقرب (700) شخص تم العثور على جثثهم في مقابر جماعية، وان هناك اعداد اكبر من هذا الرقم يجري الكشف عنها

بالتنسيق مع جهات حكومية. في حين ان اللجان التي شكلتها الحكومة المركزية تعاني من تلكؤ في العمل وعدم التنسيق الكافي مع بعض المؤسسات الرسمية ذات الصلة بالقضية.

وبعيداً عن هذا الرأي السياسي والاداري، يبين العديد من افراد مجتمع الدراسة ان زيارات العديد من المسؤولين الى منطقتهم لم تقدم شيئاً ولم ينتج عنها إي تحركات جديدة، وان اغلب هذه الزيارات هي للترويج الانتخابي والحزبي.

6-مخاطر العنف والتمييز الجندري:

تعاني شريحة النساء من التمييز على اساس النوع الاجتماعي في تلك المجتمعات، من خلال زيادة مظاهر الزواج المبكر، كظاهرة شائعة في المجتمع العراقي فقد بلغت نسبة الفتيات المتزوجات بعمر أقل من 18 سنة حسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات (24.8%) 2018 تمثل نسبة الزواج المبكر في محافظة الانبار (21.4%)،⁽¹⁾ وان فرص التعليم تكاد تكون معدومة عند النساء اذ ما قورنت بالذكور، فضلاً عن فرص العمل اللائق الذي يكون حصراً للذكور. ومما يزيد الطين بلة هو تمكين النساء في نطاق بعض الاعمال الزراعية الشاقة فقط وجعلها حصراً لهن.

7- تعويضات أسر المغيبين:

تؤكد اغلب المواثيق الدولية المتعلقة بقضايا الاختفاء القسري على اهمية التعويضات لضحايا الاختفاء القسري بما يكفل ضمان حقوق الضحايا واسرهم، مثلما اوصت اللجنة المعنية بحقوق الانسان لتعويض اسر المختفين لما لحق بهم من اضرار جراء الاختفاء، والتعويض يكون بتقييم حجم الاضرار ودفع مبالغ مالية مقابل فقدان العمل او الراتب او المعيل للأسرة، وتعويض عن حالات القلق والاضطراب النفسي جراء ممارسات الاعتقال والاختفاء، بينما يفتقد قانون المحاكمات الجزائية العراقي، إلى نصوص تمنح ضحايا جرائم سلب الحريات، حقوق التعويض عن الاضرار التي تلحق بهم واسرهم.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير المرأة والرجل، مصدر سابق، ص 15-16.

على الرغم من أن العائلة والأصدقاء يكافحون للحصول على المعلومات من السلطات المسؤولة ، فقد تركوا في جهل كامل حول مصير ومكان الضحية، ان عدم اليقين بشأن مصير المغيبين يتسبب لأحباؤهم بمعاناة شديدة.، لأن الضحايا في كثير من الاحيان يستخدمون جميع الموارد في البحث عن الضحية ، وتجد العائلات نفسها في مواجهة صعوبات اقتصادية خطيرة ويكون المختفون في معظم الحالات أثناء حرمانهم من الحرية تعرضوا للتعذيب وقتلوا فيما بعد ثم البقايا دفنوا في مقابر جماعية غير معلومة أو ألقيت في نهر على مدى عقود. ⁽¹⁾

ثانياً/ تحليل البيانات:

اختيرت عينة من مادة التقارير والابحار والرسائل الاعلامية التي تناولت قضية الاختفاء القسري وأسر المغيبين، لتحليل محتوى تلك الرسائل وتحديد ابرز جوانب الاهتمام الاجتماعي والاعلامي، وإعادة النظر بتراتبية الاولويات الطارئة من الزاوية الانسانية، لتشكيل حلقة جديدة تربط الاعلام الحديث بالتدخلات الانسانية، بتضمين اولويات حقوق الانسان في اطر البرنامج الاعلامي على امل تغيير الواقع الاجتماعي وتكوين رأي عام انساني جديد.

بلغ عدد تلك الرسائل والتقارير (24) مادة، عرضت خلال المدة الزمنية من يونيو 2016 وحتى يوليو 2021 .

الحقت المؤسسات الاعلامية عنفاً بنويماً بأسر المغيبين، من خلال المحتويات التي اهتمت بعرضها وتركيز الاخذ بها، والتي نلاحظها بناءً على التقارير واللقاءات الصحفية للعينة محور البحث، برزت قناة الفلوجة في قائمة المحطات الاعلامية التي اهتمت بالقضية، ومن خلال تحليل محتوى تلك التقارير تبين لنا ان (50%) من المحتويات الاعلامية ركزت منذ العام 2016 وحتى 2021، على موضوعات الكشف عن مصير المغيبين، وتحميل المؤسسات الحكومية مسؤولية المماطلة والفشل في

(1) L. E. Fletcher. "The Right to a Remedy for Enforced Disappearances in India: A Legal Analysis of International and Domestic Law Relating to Victims of Enforced Disappearances." SSRN Electron. J., no. 1, 2016. doi: 10.2139/ssrn.2758955.

الوصول الى نتائج حقيقية تجيب عن الكثير من علامات الاستفهامات، ومن منطلق انساني ان تلك الاهتمامات هي حقوق اولية وجازمة، لكن ينبغي ان لا تميز على حساب الوضع الاجتماعي والاقتصادي المأساوي للفئات الاكثر ضعفاً من نساء واطفال هم ضحية اخرى لهذا الاختفاء، وافراد يعتاشون واقعياً يمكن انقاذهم انسانياً قبل ايجاد حلول للمجهولين والغامض امرهم.

من جانب آخر اهتمت نسبة قليلة بالوضع الانساني والمعاشي لأسر المغييبين والتي بلغت (25%) من التقارير، وشخصت بعض التحديات التي تعاني منها جراء تغييب ذويهم، والتي سبق الحديث عنها، كون هذا الاختفاء حرم الاسر من مصادر رزقها، وجعل الاسر تعاني الامرين بفقدان المعيل الاول والاساس لها، وهو الركيزة الامتن التي كان على تلك المحطات التركيز عليها كونها من اولويات الجانب الانساني، لأنها تمد ارضية الخطر والاستغلال على الاطفال والنساء، وان كانت شائكة حقائق رجوع المغييبين، فالحلول تمكن في رعاية وتأهيل اسرهم واطفالهم، وتعويضهم عن كل ضرر اجتماعي اقتصادي نفسي صحي لحق بهم.

ويستمر العنف الهيكلي تجاه هذه الفئة بضعف الاهتمام من جانب، وقلة المحطات الاعلامية التي اعطت موضوع المغييبين الاهتمامات القصوى كجريمة انتهكت الانسانية من جانب اخر، وهذا مبرر تركيزنا على المواد الاعلامية، على اعتبار الاعلام الجانب الاهم والاكثر اثاراً للرأي العام سواء من خلال المحطات الفضائية او مواقع التواصل الاجتماعي، الامر مهم لئتم تنبيه وتضمين الاهتمامات الانسانية والحقوقية في مقدمة برامج وخطط الاعلام الهادف، وتفسير ذلك ان محتويات نزع الوصمة عن هذا المجتمع الذي يتفق الجميع على مدنيته وتعرضه للظلم واختلاط الاحداث وترابطها، لم تحظ سوى بنسبة (12، 5%)، وهي نسبة قليلة تدل على تقصير الاعلام الذي يتحمل مسؤولية كبيرة في توضيح هذا اللغظ والتخطيط عن كاهل الوصمة والضغط النفسية التي اصاب تلك الاسر.

كما لا يخفى على الجميع تناسي المحطات تناول موضوع التقصير السياسي وضعف مؤسسات الدولة في انصاف الفئة، التي بدأت تستغل هذا المجتمع بحثاً عن

الجمهور الانتخابي والولوج السياسي بإعطاء وعود غير مجدية حول إيجاد حلول لمغيبهم، والتي اقتصر على اجتهادات النساء من مجتمع البحث الافصاح تدمراً عن استغلال السياسيين لهم انتخابياً وانهم لم يلقوا سوى الوعود المخدرة للمجتمع بعد سنوات وسنوات من الاهمال والتي لم تبلغ سوى (12، 5) فقط من المحتويات التي عرضت محور الاستغلال السياسي.

الفصل الثالث/الاستنتاجات والسياسات الاجتماعية

اولاً/استنتاجات الدراسة:

- 1- عانت اسر المغيبين من العنف المباشر في فترات العمليات العسكرية المتمثلة بمشاهد القتل واشكال النزاع المسلح، واثناء اعتقال وتغيب ذويهم بمشاعر صدمة وخوف وذعر وتوسل من قبل الاطفال والنساء.
- 2- تكابد اسر المغيبين عنفاً ثقافياً، بفعل الوصمة الخاطئة التي التصقت بهم على انهم ضالعين يارهاب داعش، وجاءت تلك الوصمة من قبل المجتمع الكبير او مؤسسات الدولة كتبريرات شاذة لعمليات التغيب على انه يستفهم على شمولهم به ولم يشمل غيرهم.
- 3- لاقت اسر المغيبين عنفاً بنوياً من قبل مؤسسات الدولة بتعاقب سنين التغيب لم تعوض تلك الاسر بأي اهتمامات على الصعيد الاجتماعي، وهي تعاني وضعاً اقتصادياً، تعليمياً، صحياً، واجتماعياً مأساوياً؛ كما عززت من هذا العنف المؤسسات الاعلامية التي لم تعطِ لأسر المغيبين الاهتمام الانساني الكامل، وظلت مقتصرة على تقارير معدودة تبحث عن مصير ذويهم وتناست ظروفهم الانسانية الصعبة.
- 4- لحق بمجتمع البحث عنف على وجهين، الاول من قبل العصابات الارهابية داعش اثناء احتلالهم المدن، من تضيق وانتهاكات انسانية جسيمة، والوجه الاخر، من قبل من تسبب بتغيب الرجال ومصادرة حرياتهم والحاق العنف بأسرهم وانتهاك حقوقهم الانسانية.

- 5- نستنتج من البحث ان الوضع الاقتصادي لأسر المغيبين متردي وسيء جداً، اذ ان هذا المجتمع يعتمد بشكل كبير على الزراعة وتربية الحيوانات التي تدام بجهود الرجال المغيبين، الى جانب دمار المصادر الاقتصادية بفعل العمليات العسكرية. حتى تقدر نسبة البطالة في تلك المناطق ب (80%).
- 6- تعاني اسر المغيبين من تدهور الوضع الصحي وارتفاع اعداد الامراض المزمنة والاضطرابات النفسية بحسب بيانات مركز صحي الصقلاوية، وسبب ذلك تعرضهم لأزمات وصراعات نفسية عديدة، جراء ما عاشوه من مشاهد عنف واعتقال وتسويق قضية المغيبين.
- 7- استنتج البحث تفاقم مشكلات التسرب المدرسي، والامية وضعف المستوى التعليمي، لعدم توافر مدارس كافية في القرية، بوجود مدرستين فقط وبدوام مزدوج وساعات تدريس قليلة، وعدم وجود مدرسة اعدادية، اذ لم يتلق الطلبة التعليم المأمول، الى جانب ضعف القدرة الاقتصادية على توفير مستلزمات الدراسة البسيطة.
- 8- استياء الاسر من الوعود والشعارات غير المجدية التي لحقت بقضيتهم ووضعهم الانساني، ويؤكدون استغلال السياسيين لقضيتهم اوقات الانتخابات، وتغليب ملفهم الانساني بقالب سياسي.
- 9- اضطراب النساء والاطفال للعمل وممارسة المهن الشاقة، لأجل توفير الاحتياجات الاساسية للعيش، لذلك زادت مظاهر عمالة الاطفال والتسول والتسرب المدرسي بشكل ملحوظ داخل هذا المجتمع.
- 10- لم تقدم الحكومة العراقية اي تعويضات لأسر المغيبين بغض النظر عن مماطلات الكشف عن مغيبهم، وهي التزامات ضرورية وعاجلة، تنهي بعض مشكلات المجتمع، وتخفف عنهم مكنونات المعاناة، وتمنحهم حق العيش بكرامة وامان.

ثانياً/السياسات الاجتماعية:

تبقى قضية الكشف عن مصير المفقودين والمغيبين، وفتح قنوات التواصل مع اسرهم اهم سياسة اجتماعية يمكن للحكومة العراقية و المجتمع المدني العمل عليها، لما لها من اهمية في حل العديد من التعقيدات والمشاكل.

1- سياسات التنمية الاقتصادية

- على الحكومة العراقية العمل بشكل جدي تعويض اسر المغيبين تعويضا يتناسب مع حجم الاضرار التي لحقت بهم، وكبح جماح شبهات الفساد والتزوير التي ترافق تلك العملية.
- يمكن لمنظمات المجتمع المدني التي تقدم خدمات الاغاثة بتقديم مساعدات بصورة مشاريع صغيرة يمكن استثمارها من قبل افراد المجتمع كمورد مالي مستدام، مثل مشاريع الحلاقة للرجال او الخياطة وصالونات التجميل للنساء، والنجارة والحدادة.

2- سياسات الحماية القانونية:

- على الحكومة العراقية العمل على اصدار الاوراق الثبوتية المفقودة لأسر المغيبين، وتسهيل إجراءات اصدارها. لما لها من اهمية في اكتساب بعض الحقوق الضرورية ومتطلبات الحياة الاجتماعية.
- تشكيل لجان خاصة بحل كل المعوقات القانونية التي تمنع تسجيل ابنائهم في المدارس او مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

3- سياسات تعزيز التماسك الاجتماعي داخل المجتمع:

- تبادر الحكومة المحلية وبالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني بإقامة ورشة حوارية ولجان مجتمعية تتمثل بأفراد من خارج منطقة (البوعكاش) وافراد من داخل المنطقة نفسها، من اجل تعزيز العلاقات الاجتماعية وتبادل الثقة.
- اقامة نشاطات ترفيهية ورياضية تجمع ابناء منطقة البوعكاش مع افراد من المجتمع المحيط لتعزيز التماسك الاجتماعي والحد من الشحن والتعصب.
- اقامة ورش تدريب لوجهاء المناطق وشيوخ العشائر والفاعلين في المجتمع، من اجل توضيح مخاطر الصراعات الاجتماعية، وضرورة الالتزام بالقوانين وضبط النفس.

4-سياسات الرعاية الصحية:

- بناء مراكز الرعاية الصحية داخل منطقة البوعكاش وتوفير القدر الكبير من المستلزمات والاجهزة الطبية الحديثة.
- انشاء مراكز العلاج والدعم النفسي في مجتمع الدراسة بالأخص النساء والفتيات ومعلومات عن الصحة الجنسية والإنجابية، لما لها من اهمية كبيرة في تخفيف التوترات النفسية وعلاج الحالات المرضية النفسية.

5-سياسات النهوض بواقع التعليم:

- زيادة اعداد المدارس على مستوى الدراسة الابتدائية والمتوسطة، فضلاً عن افتتاح مدارس للدراسة الاعدادية التي تعد معدومة في تلك المناطق.
- الاهتمام بزيادة وتطوير الكوادر التدريسية القليلة، والتي تعتمد على المحاضرين فقط، وتدريبهم على تضمين مفاهيم السلام والدعم النفسي الاجتماعي داخل القاعات الدراسية.
- توفير المستلزمات المدرسية المطلوبة للتلميذ والطلاب في تلك المدارس كعامل مساعد ومشجع على الاستمرار في الدراسة، والتخفيف عن كاهل الاسر.

الباحث مروان احمد سلمان من الانبار قضاء الفلوجة مواليد 1991
دكتوراة علم الاجتماع

«استغلال الاطفال النازحين»

مخيمات بزيب في محافظة الانبار نموذجا

ملخص البحث:

عانى النازحون بعد عمليات تحرير المدن المحتلة من قبل داعش الاجرامي اشد انواع الانتهاكات سلبت ابسط حقوقهم التي تضمن العيش بكرامة وتكفل لهم انسانيتهم فقد سكن الكثير من النازحين المخيمات والعشوائيات والتي تفتقد الى الخدمات الاساسية، وعلى الرغم من عمليات العودة التي كانت بعد تحرير المدن الا ان هناك الكثير من النازحين ما زالوا يقطنون المخيمات منهم من لديهم مشاكل امنية ومنهم من حرموا من العودة كنازحي جرف الصخر على سبيل المثال.

ان من بين الانتهاكات التي تعرض لها النازحون في مخيماتهم هي استغلال الاطفال داخل وخارج المخيمات شمل هذا الاستغلال اشكاله المختلفة كالاستغلال الاقتصادي والجنسي على سبيل المثال لا الحصر، لا شك ان هكذا موضوعات تعتبر من المشكلات الخفية لكنها تعد الاخطر وهي بحاجة الى دراسة وتوثيق من خلال مقابلة الاطفال وعوائلهم والتعرف على انواع هذا الاستغلال ومسبباته ثم يأتي دور الباحث في اقتراح الحلول والموانع التي تحول دون ذلك الاستغلال.

ان بحثنا هذا جاء يدرس هذه المشكلة الاجتماعية والتي تعد من ابرز انتهاكات حقوق الانسان وخاصة حقوق الطفل، وانطلقت مشكلة البحث من تساؤل رئيسي وهو (الى أي مدى يتعرض الاطفال النازحون في مخيمات بزيب الى الاستغلال وما انواعه)

وكيف نعزز سبل حمايتهم من هذا الاستغلال؟) وبرزت أهمية هذا البحث من أهمية الموضوع المتناول فان فئة الأطفال تعد من الفئات الهشة والضعيفة في المجتمع والتي تكون عرضة بشكل دائم للاستغلال والتهميش والتمييز وخصوصا انهم اطفال نازحون وان اغلبهم فقد معيهم لذا جاء هذا البحث للتعرف على واقعهم وتقديم المقترحات بشأن حمايتهم وتعزيز حقوقهم فضلا عن رفق المكتبات العلمية والمنظمات ذات العلاقة بدراسة متخصصة والذي يمكن الاستفادة من مخرجاتها بما يغير واقع حقوق الاطفال بالاتجاه الافضل.

يهدف البحث الى

- 1- التعرف على واقع الاطفال في مخيمات النزوح في بربيز.
- 2- الكشف عن اهم الانتهاكات التي يتعرض لها الاطفال في المخيم.
- 3- تقديم العديد من المقترحات والتوصيات للحد من الاستغلال.

اما تساؤل البحث الرئيسي فهو

- هل الاطفال النازحون في مخيمات بربيز يتعرضون الى الاستغلال، واذا كان هناك استغلال فما نوعه وما سبل حمايتهم من هذا الاستغلال؟

وقد تم عرض المفاهيم والمصطلحات العلمية للبحث والتي شملت عدة مفاهيم مثل (استغلال الاطفال - عمالة الاطفال بوصفها استغلالا - الإساءة للأطفال) واعتمد البحث على النظرية البنائية الوظيفية باعتبارها النظرية الموجهة للبحث وتم عرض افكار العالمين البارزين في هذه النظرية هما (تالكوت بارسونز - وروبرت ميرتون) وتم تطبيق افكارهم على البحث، لقد تناول البحث دوافع استغلال الاطفال وأثره على الفرد والمجتمع، اما الجانب الميداني فقد تمثل مجتمع الدراسة في النازحين في مخيمات النزوح في محافظة الانبار، اما عينة الدراسة فهي الاطفال النازحون من عمر (18 فما دون) في مخيمات النازحين في بربيز تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية وتم استخدام منهج المسح الاجتماعي بادواته المقابلة والملاحظة في جمع البيانات من الميدان.

المقدمة

عانى النازحون بعد عمليات تحرير المدن المحتلة من قبل داعش الاجرامي اشد انواع الانتهاكات سلبت ابسط حقوقهم التي تضمن العيش بكرامة وتكفل لهم انسانيتهم فقد سكن الكثير من النازحين المخيمات والعشوائيات والتي تفتقد الى الخدمات الاساسية، وعلى الرغم من عمليات العودة التي كانت بعد تحرير المدن الا ان هناك الكثير من النازحين ما زالوا يقطنون المخيمات منهم من لديهم مشاكل امنية ومنهم من حرموا من العودة كنازحي جرف الصخر على سبيل المثال.

ان من بين الانتهاكات التي تعرض لها النازحون في مخيماتهم هي استغلال الاطفال من قبل متنفذين داخل وخارج المخيمات شمل هذا الاستغلال اشكاله المختلفة كالاستغلال الاقتصادي والجنسي على سبيل المثال لا الحصر، لا شك ان هكذا موضوعات تعتبر من المشكلات الخفية لكنها تعد الاخطر وهي بحاجة الى دراسة وتوثيق من خلال مقابلة الاطفال وعوائلهم والتعرف على انواع هذا الاستغلال ومسبباته ثم يأتي دور الباحث في اقتراح الحلول والموانع التي تحول دون ذلك الاستغلال.

ان بحثنا هذا جاء يدرس هذه المشكلة الاجتماعية والتي تعد من ابرز انتهاكات حقوق الانسان وخاصة حقوق الطفل، فقد طرحنا من خلال هذا البحث عدة نظريات تعتبر موجهه للباحث في الميدان ومحققا لأهداف البحث وتساؤلاته وتعرفنا على انواع الاستغلال ومسبباته ثم خرجنا بنتائج بعد توثيق هذه الانتهاكات بأسلوب علمي دقيق يمكن الاستفادة منها في اقتراح الحلول الانية والمستقبلية.

المطلب الاول: عناصر البحث الاساسية

اولا - مشكلة البحث:

ان الأطفال جميعهم لديهم الحق في الحماية من العنف والاستغلال وسوء المعاملة، وعلى الرغم من الموثيق والصكوك والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها العراق بضمنها اتفاقية حقوق الطفل التي صادق عليها العراق عام (1994) والتي

تضمن حماية الاطفال من الاستغلال والحرمان وسوء المعاملة الا اننا نرصد العديد من الانتهاكات ضد حقوق الاطفال في العراق بشكل عام ومحافظة الانبار موضوع البحث بشكل خاص على اعتبار ان محافظة الانبار عانت من مرحلة حروب وما نتج عنها من تهجير للعوائل وتشرد للأطفال والنساء وحرمان الكثير منهم من اكمال دراسته، وتعرضوا للاستغلال في كافة أشكاله وعملوا بأعمال شاقة من اجل توفير لقمة العيش للعائلة لان اغلب العوائل فقدت معيها اثناء الحرب وما زال هذا الواقع موجود وعلى الاخص في مخيمات النازحين في محافظة الانبار والتي حرمت عوائلها من العودة الى ديارهم بسبب تهمة الانتماء الى داعش لاحد افراد الاسرة او بسبب منعهم من العودة لان الجهات الماسكة لمواطنهم الاصلية لم توافق على عودتهم وعلى هذا الاساس انطلق البحث من التساؤل التالي:

-الى أي مدى يتعرض الاطفال النازحون في مخيمات بزييز الى الاستغلال وما انواعه وكيف نعزز سبل حمايتهم من هذا الاستغلال؟

ثانيا - اهمية البحث:

تنطلق اهمية البحث من اهمية الموضوع المتناول فان فئة الأطفال تعد من الفئات الهشة والضعيفة في المجتمع والتي تكون عرضة بشكل دائم للاستغلال والتهميش والتمييز وخصوصا انهم اطفال نازحون وان اغلبهم فقد معيهم لذا جاء هذا البحث للتعرف على واقعهم وتقديم المقترحات بشأن حمايتهم وتعزيز حقوقهم فضلا عن رفد المكتبات العلمية والمنظمات ذات العلاقة بدراسة متخصصة والذي يمكن الاستفادة من مخرجاتها بما يغير واقع حقوق الاطفال بالاتجاه الافضل.

ثالثا - اهداف البحث:

- 1- التعرف على واقع الاطفال في مخيمات النزوح في بزييز.
- 2- الكشف عن اهم الانتهاكات التي يتعرض لها الاطفال في المخيم.
- 3- تقديم العديد من المقترحات والتوصيات للحد من الاستغلال.

رابعاً: سؤال البحث:

هل الاطفال النازحون في مخيمات بزييز يتعرضون الى الاستغلال، واذا كان هناك استغلال فما نوعه وما سبل حمايتهم من هذا الاستغلال؟

خامساً: المصطلحات العلمية

1 - استغلال الاطفال:

يوصف استغلال الاطفال على انه استخدام الطفل من أجل تلبية مصالح أو فائدة لشخص آخر، ويتم فيها تعرض الطفل للخطر والضرر مثل المعاملة غير العادلة والقسوة والعمل لساعاتٍ طويلةٍ مقابل اجور زهيدة وامكانية الايذاء نفسياً وجسدياً⁽¹⁾.

2 - عمالة الاطفال بوصفها استغلال:

توصف ظاهرة تشغيل الأطفال بانها أي شكل من أشكال العمل بما يحرم الأطفال توصف ظاهرة تشغيل الاطفال قدرتهم على الذهاب إلى المدرسة، ويؤثر تأثير ضار على الاطفال من الناحية العقلية أو النفسية او الجسدية أو الاجتماعية.

وهذا الاستغلال محظور بموجب التشريعات في جميع أنحاء العالم، على الرغم من أن هذه القوانين لا تسري على جميع أنواع عمالة الأطفال، وتشمل هذه الاستثناءات عمل الأطفال بالفن، والواجبات العائلية، والتدريب الخاضع للإشراف.

3 - الإساءة للأطفال:

والمقصود بها كل فعل يقع على الطفل بشكلٍ متعمدٍ يؤدي إلى إصابته بالأذى سواء كان هذا الأذى نفسياً أم جسدياً، مباشراً أم غير مباشر ظاهراً كان أم خفياً وتقسم الإساءة إلى:

1 - الإساءة الجسدية: وهي استخدام القوة المبالغ فيها مع الطفل كالضرب والحرق والجرح مما يؤدي الى الإضرار بجسد الطفل وقد تترك علاماتٍ ظاهرة عليه.

2 - الإساءة النفسية: وهي الأفعال التي يتم فيها إذلال الطفل أو تعريض كرامته للسوء، مثل مناداته باسم سيء أو التوبيخ المستمر والانتقاص من قيمته.

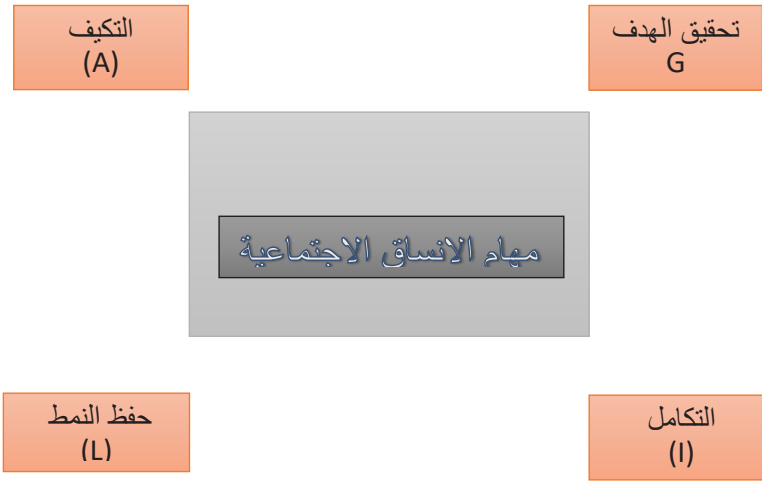
3 - الإساءة الجنسية: ويقصد بها استغلال الطفل جنسياً.

4- الإهمال: ويقصد به عدم تلبية متطلبات الطفل النفسية والجسدية مثل المأكل والمشرب والحب والرعاية⁽²⁾.

المطلب الثاني: مقاربات نظرية موجهة للبحث

اولا: نظرية تالكوت بارسونز: مشكلات النسق واعادة التوازن.

التوازن الاجتماعي عند بارسونز هو المفهوم الذي يشير إلى أن الحياة الاجتماعية تمتلك ميلا لتكون وتبقى ظاهرة متكاملة وظيفيا، ويرى بارسونز إن أي تغيير في أحد اجزاء النسق الاجتماعي يجري معه تغيرات تكيفية في اجزاء أخرى، وقد أكد بارسونز بأن جميع انساق الفعل تواجه اربع مشكلات اساسية أو لديها أربع حاجات اساسية الذي وضعها بالأحرف (AGIL) في مربعه الشهير.



الشكل (2) من تصميم الباحث

ان فرضية بارسونز تؤسس على مقدمات نظرية اذا انها تفترض على جميع المنظومات الاجتماعية ان تلبية وظائف التكيف وتحقيق الاهداف وكذلك وظيفة التكامل والحفاظ على النموذج وقد ركز بارسونز اهتمامه على كل من مشاكل النظام الاجتماعي وطبيعة التكامل والتماسك والاستقرار الاجتماعي وعلى التفاعل

الاجتماعي والتوازن المجتمعي، اما في ما يخص التكامل الاجتماعي يمكن ان يتحقق في شروط عدم المساواة الاجتماعية والتناقضات.

ويشير كوزر الى ان بارسونز كان يفضل الحديث في اعماله حول التوتر والاحتكاكات والارتباكات السيكولوجية في تلك الحالات التي يستخدم فيها المنظرون مفهوم الصراع لقد تم وضع نظرية الانضباط في مواجهه النظرية الصراعية بحسب راي زيمل، اذ لا توجد مجتمعات خالية من الصراع لأنه يستحيل من حيث المبدأ ازاله الصراع الاساسي بين الاشكال الفردانية والاشكال التشاركية بين الفرد والثقافة وقد كانت ثمرة الفكرة التي تطرا عليها تطور لاحق وتدور حول تأثير مميزات سير الصراع على البنية الاجتماعية على سبيل الصراع اما الفكرة الاخرى التي اقترحها زيمل واكتسبت انتشارا واسعا فهي الفكرة حول الأهمية الإيجابية للصراع عند توفر الشروط المناسبة يعد المجتمع محصلة لنمطين من التفاعلات المجابهة والاتحاد وكلاهما يقومان بوظيفة ايجابية فما يمكن ان يكون سلبيا بالنسبة للفرد يمكنه ان يكون مفيد للمجتمع ككل 4

ان النقطة الأساسية التي ينبغي التركيز عليها في ما يتعلق في حاجات النسق الرابع ان بارسونز يعتبرها متطلبات اساسيه للتوازن الاجتماعي ان استمرارية عملها عبر الايام مضمون بموجب الاليتين حسب نظرية بارسونز وهما التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي فاذا عمل في التنشئة الاجتماعية فان جميع اعضاء المجتمع سيكونون ملتزمين في نطاق القيم المشتركة اختيارات ملائمة بين متغيرات النمط وبوجه عام يفعلون ما هو متوقع منهم في اطار التكيف والتكامل عند الفاعلين يمتلكون دافعية لتلبية متطلبات التوقعات ويتصرفون بشكل ملائم والنتيجة المفرحة هي التوازن، يميل بارسونز الى توضيح موقف توافر التوقعات والسلوك والتوازن ومع ذلك فانه يتعامل كذلك مع موقف اللاتوازن التي تعرض فيها انسجام المجتمع للاضطراب والتوترو تظهر فيها قوة تعمل على اعادة تحقيق التوازن، اذ يرى بارسونز ان حالة اللاتوازن تنشأ نتيجة التغيرات او التوترات في النسق الاجتماعي والتي تؤثر في طريقه لتلبية حاجات النسق يرى بارسونز ان الاضراب يدخل الى النسق وهكذا فان مصدر اللاتوازن يمكن ان يكون اي شيء مثل الاحباطات الاقتصادية والثورة والحرب واين كان مصدر التوتر

يعتقد بان المجتمع يتعدل ويتكيف كاستجابة للاضطراب من اجل استعادة التوازن 5.

تطبيق النظرية:

وبحسب بارسونز فان احتلال داعش للمحافظات احدث ارباكا وتوترات في النسق الاجتماعي واعاق عمليات التكيف الاجتماعي مما اثر على تكامل وظائف النسق الاجتماعي ولهذا فان تراجع النسق في تحقيق اهدافه احدث مشكلات اجتماعية كثيرة ومن ضمنها النزوح وما رافقه من مشاكل تحتاج الى دراسات معمقة كانت استغلال الاطفال واحدة منها.

ان الصراعات والحروب وعمليات التحرير للمناطق المحتملة من قبل داعش احدثت اختلالا في النظام الاجتماعي القائم بالشكل الذي جعل الانساق الاجتماعية عاجزة عن تحقيق مهامها مثل التكيف وتحقيق الاهداف للأفراد واشباع احتياجاتهم كل هذا جعل الكثير يعاني من الحرمان والبطالة والفقر الامر الذي دفع العوائل النازحة الى تشجيع اطفالهم للعمل بدل الدراسة ليلبوا لهم قوت يومهم مما اضطر الكثير من الاطفال الي العمل بأعمال شاقة تفوق تحمله الجسمي والعضلي، ولها اصبح الاطفال النازحون عرضة للاستغلال.

ثانيا: روبرت ميرتون(1944)

ولد عالم الاجتماع الشهير روبرت ميرتون في تموز عام (1910) في فلادلفيا تخرج 1931 والتحق بالدراسات العليا في هارفارد وعمل مع سروكن واستاذة بارسونز

اهم افكاره:

- 1 - نظرية متوسطة المدى تتوسط النظريات التي تؤكد على الفرد وبين النظريات التي تؤكد على المجتمع باعتباره وحدة لدراسة
- 2 - اللامعيارية (الانومي) وقد استخدم المفهوم في ثلاثة معاني متداخلة اولهما للإشارة الى الشخصية غير الملتزمة بالقوانين وتعاني من تفكك في الشخصية وثانيهما في المواقف الاجتماعية التي تكون فيها المعايير في حالة صراع بحيث يواجه الفرد صعوبة للامتثال للمتطلبات الاجتماعية وثالثهما في المواقف الاجتماعية التي تخلو من المعايير والتقاليد فتعم الفوضى

3 - انماط استجابات الافراد لمتغيرات النسق

أ - التوافق

ب - التجديد تأكيد ثقافي على الهدف

ج - الطقوسية يتخلى ضحية الطقوسية عن اهداف النجاح مثل ضغط الاباء على ابنائهم

د - الانسحابية: يتخلى الفرد عن الاهداف والوسائل الثقافية

و - التمرد: هو بحث الناس عن بناء اجتماعي جديد مثل الحركات الاجتماعية

ان روبرت ميرتون حين بنى افكاره حول نظرية متوسطة المدى كان قد استلهم معظمها من نظريات سابقة مثل نظرية الانتحار عند دوركهايم التي عدت على انها نظرية ذات مدى متوسط.

ان نقد ميرتون جاء من خلال ايمانه بأن العناصر الاجتماعية يمكن ان تكون لها انعكاسات سلبية ولإصلاح هذا النقص في النظرية الوظيفية لجأ ميرتون الى استعمال الحفاظ على الاجزاء الاخرى للنسق الاجتماعي وان النظام حين يعجز عن اشباع حاجات اعضائه فان الاعضاء سيلجأون الى بدائل منحرفة لاشباع حاجاتهم بطرق غير مشروعة وهذا ما يعجل ويزيد من نشر الجريمة والانحراف

اقترح روبرت ميرتون إدخال بعض التعديلات على النظرية الوظيفية ولكنه بدأ من نفس المسلمات النظرية والايولوجية التي يبدأ بها كل أصحاب الاتجاه الوظيفي وأصحاب الاتجاه العضوي من قبلهم، وأهم هذه المسلمات أن البناء الاجتماعي في حالة ثبات وأن هناك تكاملاً بين عناصر هذا البناء، وأن هناك اجماعاً عاماً بين أعضاء المجتمع على قيم معينة، وأن هناك توازناً يجب ألا يصبه الخلل في البناء الاجتماعي وهذه الافكار تدل على انه سلك طريقة محافظة مثل معلمه بارسونز، جادل ميرتون بأن نظرية الضغوط العامة طورت من خلال الاعتراضات التي تواجه الفرد في حياته ولا تسمح له بتحقيق هدفه، وهو ما يودي به بشكل أساسي إلى السلوك المنحرف، يمكن أن يحبط ويقوده ذلك إلى طرق هروب غير قانونية أو جنوح قائم على الغضب. هذه النظرية لها العديد من الانتقادات لأنها لا تأخذ في الحسبان الطبقة الاجتماعية للفرد، إذ إن شخصاً ما على مستوى اجتماعي - اقتصادي منخفض قد لا يسعى جاهداً لتحقيق

«الحلم الأمريكي» بمعنى أنه لن يحتاج إلى القيام بأعمال غير قانونية. وهذا يخلق أيضاً فكرة أن الأشخاص الذين يندرجون تحت الشريحة الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة هم وحدهم الذين سيصبحون مجرمين وأن الأشخاص الذين حققوا «الحلم الأمريكي» لن يكونوا مجرمين وهذا غير صحيح⁶

تطبيق النظرية:

تنبأت النظرية بكثير من انحراف الفقراء وقليل من انحراف الاغنياء وطبقت نظرية على الثقافة الامريكية وهذه الثقافة مختلفة بلا شك عن باقي الثقافات في العالم يحشر ميرتون الفرد الفاعل داخل قفص اجتماعي ثابت لا يمكنه ان يرى بنفسه حلا لمشكلاته حسب قراراته واختباراته⁷

ان ما يهمنى في هذا المجال هو مفهوم الانومي الذي اتى به ميرتون اذ ان التفكك الاجتماعي وعدم الامتثال للقوانين ولد نوعا من اللامعيارية والفوضى لان المؤسسات الاجتماعية تخلت عن تقديم وظائفها او كان لها قصور في هذا التقديم فاجتاح تنظيم داعش محافظة الانبار ومحافظات عراقية اخرى وولد عنها العديد من النازحين سكنوا في مخيمات تفتقد الى سبل العيش بسلام وامان مع نقص حاد في الحاجات الاساسية لهم وهذا ما دفع الافراد للعمل وبدأت جهات تعمل على استغلالهم ماديا وجسديا وحتى جنسيا.

المطلب الثالث: استغلال الاطفال في مخيمات النزوح

لا يختلف إثنان على أن الأطفال هم الضحية الأكبر والأكثر تضررا بالأحداث التي شهدتها مناطق واسعة من العراق أخضعها تنظيم داعش لسلطته ما بعد حزيران/ يونيو عام (2014)، حيث انتهى المطاف بكثير من العوائل إلى مخيمات النزوح بعد سلسلة طويلة من الأخطار والتهديدات، لتكون تلك المخيمات نقطة تحول في حياة مئات الآلاف منهم، فالأطفال وجدوا أنفسهم في مخيمات النزوح من دون أن يكون لهم اختيار أو قرار، والطفل في هذه الحالة يتعرض لضغوط نفسية واجتماعية وحياة مجهولة لا يعرف عنها شيء⁸

ان أسوأ أشكال استغلال الاطفال تشمل الاتجار بالأطفال وبيعهم، وعمل الأطفال بالسخرة، والعمل القسري، لاستخدامهم في النزاعات المسلّحة واستخدام الأطفال للأغراض الجنسيّة. استخدام الأطفال في الأنشطة غير المشروعة، وخصوصاً في مجال إنتاج المخدرات والاتجار بها اذ يستخدم الأطفال للعمل في ظروف صعبة وخطيرة تضر بصحتهم، وسلامتهم، وأخلاقهم.

ومن ابرز دوافع استغلال الاطفال هي

- 1- وجود حاجة إلى عمل الطفل للحصول على دخل يُؤمّن احتياجات الأسرة الظروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة الصعبة لدى الاسرة.
- 2- عدم وعي الأهالي بالآثار السلبية والضارة الناتجة عن عمل الأطفال في سن مبكّر.
- 3- الافتقار إلى المهارات الاجتماعيّة الأساسية.
- 4- ارتفاع نسبة البطالة بين البالغين من الأهالي.
- 5- انتشار بعض القيم الثقافيّة التي تشجّع على عمل الأطفال في بعض المجتمعات.
- 6- المشاكل الماليّة والديون المتراكمة التي تعاني منها بعض الأسر، ما قد يدفع الأطفال للعمل لسدادها.
- 7- التسرّب المدرسي.
- 8- النزاعات والكوارث الطبيعيّة التي تؤثر على توفير أهمّ احتياجات الأسرة.
- 9- استغلال أصحاب العمل للأطفال لأنّهم يتقاضون دخلاً أقلّ من البالغين، وفي نفس الوقت لا يعرفون حقوقهم، ممّا يجعلهم أكثر عرضة للاستغلال.
- 10- انتشار الجهل، والافتقار إلى التعليم الأساسي والمهني الجيد
- 11- النزوح والتشرد وفقدان المعيل

ومن ابرز مظاهر الاستغلال هي ظاهرة تشغيل الأطفال اذ تعاني المجتمعات في جميع أنحاء العالم من انتشار ظاهرة تشغيل الأطفال التي تسمّى بظاهرة عمالة الأطفال، إذ إنّ حوالي 250 مليون طفل تقريباً يعملون في مختلف مناطق العالم في وقتنا الحاضر، منهم ما يقارب 150 مليون طفل يعملون في مجال الأعمال الخطرة،

وحوالي أكثر من مليون طفل من أولئك الأطفال يتعرّضون لعملية الاتجار بالبشر، وقد عانت المجتمعات منذ القَدَم من ظاهرة عمالة الأطفال، فقد انتشرت بين المدن المتقدمة صناعياً، والدول النامية والفقيرة، وتعدّ هذه الظاهرة العالمية مشكلة معقدة، خصوصاً في المجتمعات التي يكون مصدر عمالة الأطفال نابعاً عن الثقافة والتقاليد السائدة في ذلك المجتمع، أو عندما تكون ناتجة عن بُنية البلاد وظروفها الاقتصادية، لذا حصلت مشكلة عمالة الأطفال على اهتمام متزايد خلال العقد الماضي.9.

نتائج ظاهرة تشغيل الأطفال

يوجد العديد من الآثار السلبية الناتجة عن تشغيل الأطفال في ظروف صعبة وغير صحيّة، ومن أبرز تلك الآثار ما يأتي:

1 - حرمان الأطفال الذين يعملون في سن مبكر من طفولتهم، ومن حقهم في التعليم، وحقهم في امتلاكهم مهارات اجتماعية وأساسية تمكّنهم من العيش ضمن هذا العالم الذي يتطوّر باستمرار.

2 - تهديد أخلاق الطفل والمس بكرامته خصوصاً في حالات الاستغلال الجنسي.

3 - تعرض الأطفال العاملين للعديد من المشاكل الصحيّة كسوء التغذية، والشيخوخة المبكرة، والمشاكل النفسيّة كالاكتئاب¹⁰

آثار إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم

يمكن أن تؤثر إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم على جميع مجالات النمو، الجسدية والنفسية والعاطفية والسلوكية والاجتماعية، وكلها مترابطة.

وهناك عدد من العواقب المحتملة لإساءة معاملة الأطفال وإهمالهم، وترتبط تلك العواقب الوخيمة على نطاق واسع بجميع أنواع الإساءة

من المرجح أن يعاني الأطفال والرضع المعرضون لسوء المعاملة والإهمال من مشاكل تتعلق غير الأمانة أو غير المنظمة مع مقدم الرعاية الأساسي، كالأب والأم، حيث تعتبر أنماط الارتباط بين الطفل والمسؤول عنه في غاية الأهمية لنمو الطفل العاطفي والاجتماعي المبكر.

وقد يجد الأطفال صعوبة في الوثوق بالآخرين عندما يكونون في مشكلة، كالمعاملة السيئة بالضرب، مما قد يؤدي إلى تجارب مستمرة من القلق أو الغضب. ويعيق التعلق غير الآمن عملية النمو الطبيعية للأطفال، مما قد يؤثر بشدة على قدرة الطفل على التواصل والتفاعل مع الآخرين وتكوين علاقات صحية طوال حياتهم. ومن أهم آثار إهمال واستغلال الأطفال هي 11:

1 - مشاكل التعلم والنمو

أظهرت الدراسات البحثية المستقبلية باستمرار أن الأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة والاستغلال لديهم تحصيل تعليمي أقل من مجموعات الأطفال الأخرى، في تحليل أجراه فيلتمان وبراون (2001)، حيث أشارت 31 دراسة من أصل 34 (91%) إلى أن سوء المعاملة والإهمال مرتبطان بضعف التحصيل الدراسي.

وأشارت إلى تأخير في تطوير اللغة، ومع ذلك، أقر المؤلفون بأن الدراسات التي تربط إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم بمشاكل التعلم هي إشكالية لأن معظم الدراسات لا تعرف الحالة الفكرية للأطفال قبل سوء المعاملة.

2 - انتحار الشباب والمراهقين

تشير الأبحاث إلى أن الإساءة والإهمال يزيدان بشكل كبير من خطر التفكير في الانتحار ومحاولة الانتحار لدى الشباب، وقد وجدت مراجعة منهجية أجراها إيفانز وزملاؤه (2005) أن هناك صلة قوية بين الاعتداء الجسدي والجنسي ومحاولة الانتحار، مثل الأفكار الانتحارية التي تحدث خلال فترة المراهقة، وهناك دراسة أثبتت أنه على الرغم من أن جميع أشكال سوء المعاملة مرتبطة بالتفكير الانتحاري للمراهقين ومحاولات الانتحار، فإن الاعتداء الجنسي على الأطفال والاعتداء العاطفي قد يكون أكثر أهمية من الإساءة الجسدية أو الإهمال.

3 - تعاطي الكحول والمخدرات الأخرى

الأثار النفسية والجسدية لإساءة معاملة الأطفال وإهمالهم قد تؤدي في الغالب إلى وجود مشاكل تعاطي الكحول والمخدرات في مرحلة المراهقة والبلوغ، وتشير

الدلائل إلى أن جميع أنواع سوء معاملة الأطفال ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتعاطي الكحول والعقاقير غير المشروعة.

4 - مشاكل سلوكية

وجد الباحثون أن إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم مرتبطان بمشاكل السلوك في الطفولة والمراهقة، وكلما تعرض الأطفال في وقت مبكر لسوء المعاملة زاد احتمال تعرضهم لمشاكل سلوكية في مرحلة المراهقة

5 - العدوان والعنف والنشاط الإجرامي

بالإضافة إلى الشعور بالألم والمعاناة، فإن الأطفال المعرضين لسوء المعاملة والإهمال معرضون بشكل متزايد لخطر إلحاق الأذى بالآخرين وتطوير سلوكيات عدوانية وعنيفة في مرحلة المراهقة

6 - مشاكل الصحة الجسدية

ركزت الأبحاث على تأثير إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم على الصحة البدنية العامة إلى حد كبير على النتائج في مرحلة البلوغ، فقد أشارت البيانات المستمدة من الدراسات الطولية حول إساءة معاملة وإهمالهم ومن الأشكال الشائعة للإساءة التي تؤثر على صحة الأطفال متلازمة هز الرضيع، التي تشمل المشاكل الصحية الناتجة عن متلازمة رعشة الطفل، وتلف الدماغ وإصابات الحبل الشوكي وفقدان السمع وصعوبات النطق وحتى الموت.

7 - التشرد

تشير الأبحاث إلى أن الأطفال والشباب قد يواجهون التشرد أو عدم الاستقرار في السكن نتيجة للإساءة والإهمال في الصغر، فمن المرجح أن يحدث التشرد في مرحلة البلوغ.

الشباب الذين يُبعدون عن رعاية والديهم بسبب سوء المعاملة أو الإهمال قد يواجهون أيضاً التشرد والبطالة بعد فترة وجيزة من ترك المنزل.

و غالباً ما يساهم الافتقار إلى شبكات الدعم الاجتماعي وضعف التحصيل الأكاديمي في الصعوبات التي يواجهها الشباب في العثور على سكن لائق وعمل.

المطلب الرابع: الجانب الميداني للبحث

يهدف هذا الفصل إلى توضيح الخطوات التي اتبعها الباحث في أثناء قيامه بالدراسة الميدانية والمتضمنة عرض وتصميم إجراءات الدراسة وأدواتها ومتطلباتها والتي راعى فيها الباحث بأن تكون مستوفية للشروط العلمية والمنهجية بهدف الوصول إلى نتائج علمية دقيقة حول استغلال الاطفال في مخيمات النزوح وكما يأتي:

اولا: المنهج المستخدم:

المنهج هو الطريق او الوسيلة المؤدي الى الافصاح عن الحقيقة بواسطة طائفة متعدد من القواعد العامة الت حتى يصل الى نتيجة دقيقة ومعلومة(12).

ويعرف المنهج ايضا بانه الطريق لدراسة الظواهر والموضوعات والذي يمر بخطوات دقيقة تبدأ بملاحظة الظواهر واجراء بعض التجارب ثم وضع الفروض التي تحدد نوع المعلومات التي ينبغي على الباحث تفحصها وتنتهي بمحاولة التحقق من صدق الفروض او بطلانها من اجل الوصول الى قوانين عامة تربط بعض الظواهر وتوجد العلاقات بينهما(13).

اما المنهج المستخدم في هذه الدراسة فهو: «منهج المسح الاجتماعي» والذي يعرف بانه احد المناهج الاساسية المستخدمة في البحوث الاجتماعية حيث يهتم بدراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بقصد تجميع الحقائق واستخلاص النتائج اللازمة لحل مشكلة معينة في المجتمع (14).

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة:

يعد تحديد مجتمع الدراسة من اهم الخطوات المنهجية قبل الشروع في جمع البيانات والمعلومات، لذا فان مجتمع دراستنا هذه تمثل في النازحين في مخيمات النزوح في محافظة الانبار، اما عينة الدراسة فهي الاطفال النازحون من عمر (18 فما دون) في مخيمات النازحين في بزيب تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية.

ثالثا: مجالات الدراسة

1 - المجال الزمني: شمل المجال الزمني للدراسة ككل بضمنها الجانب الميداني

شهرين من 25/8 الى 25/10/2021

2- المجال المكاني: شمل الانبار قضاء العامرية مخيم النازحين في مخيمات بزييز

3- المجال البشري: الاطفال النازحون في مخيمات بزييز من سن 18 فما دون.

رابعا: الادوات المتبعة في الدراسة:

أ:المقابلة: المقابلة وهي احدى ادوات جمع البيانات من مصادرها وتتم بين طرفين حول موضوع محدد منطلقا من اسباب ومحققا لغايات وتهدف الى معرفة والاسباب والعوامل التي تكن وراء الظاهرة او الموضوع وتتطلب المقابلة درجة من التفاعل والتعاون الايجابي بين الباحث والمبحوث وتنقسم المقابلات الي مقابلة مقننة بعدد من الاسئلة المغلقة ومقابلة مفتوحة التي تترك للأفراد حرية الكلام للإحاطة بكل أوجه وجوانب الدراسة⁽¹⁾.

اجرى الباحث مقابلات مع 20طفلا من الاطفال النازحين ممن تقل اعمارهم عن 18 سنة واجرى مقابلات اخرى مع ذويهم للحصول على بعض المعلومات الخاصة بوضع الاسرة والحالة الاجتماعية فيها وقمنا بزيارتهم وطرح الاسئلة عليهم ودونا المعلومات التي تجيب عن تساؤلات البحث وتم عرض البيانات والمعلومات التي جمعها الباحث من الميدان بطريقة اثنوغرافية

ب: الملاحظة: تعد الملاحظة احدى ادوات جمع البيانات في البحوث الاجتماعية والتي تسهم عن جمع بيانات وفيرة من مجتمعات الدراسة وخاصة في تسجيل مظاهر السلوك والوقائع التي تحدث اثناء قيام الباحث بالملاحظة، وتتعدد اساليب الملاحظة فمنها الملاحظة البسيطة ومنها الملاحظة المنظمة⁽²⁾، وطبقا لذلك فقد استخدم الباحث الملاحظة البسيطة لمجتمع الدراسة للحصول على نتائج تنطبق مع المشكلة والاهداف والتساؤلات التي اتت بها الدراسة.

(1) د. عبد الغني عماد، منهجية البحث في علم الاجتماع، الاشكاليات التقنية المقاربات، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2000، ص73

(2) د. محمد حسن غامري، المناهج الأثنوبولوجية، المركز العربي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، بدون سنة، ص111

خامسا: البيانات الميدانية:

عندما انتهينا من اكمال الجانب النظري للبحث والتعمق في النظريات المرجعية توجهنا نحو الميدان وبعد ان تم اختيار مخيم عامرية الصمود في محافظة الانبار كمجتمع للدراسة الحالية سنوجز رحلتنا الى مخيم عامرية الصمود، استعنت بصديق يعمل في احدى المنظمات هناك فذهبنا الى المخيم وفي بوابة دخول المخيم تم منعنا من الدخول بسبب اننا لم نجلب كتابا رسميا وكتب موافقات امنية على اعتبار ان سكان هذه المخيم من النوع الحساس كعوائل لداعش او وجود مشاكل امنية لديهم تمنعهم من الرجوع او عوائل محرومة من العودة كنازحي جرف الصخر على سبيل المثال.

على اية حال اصررت ان اكمل الجانب الميداني للبحث وان اجري مقابلات مع العوائل النازحة والاطفال المعرضين للاستغلال فقررنا الذهاب الى مخيمات بزييز بالقرب من جسر بزييز الرابط مع بلدة اليوسفية في بغداد العاصمة، اذ ان هذه المخيمات تعود لعوائل محرومة من العودة الى ديارهم وهذه العوائل هي من جرف الصخر تحديدا، وصلنا الى هذه المخيمات المبعثرة والتي سكنت عشوائيا في مناطق تفتقر الى اقل مقومات الحياة فسالنا شخصا في الطريق هل يمكنك مساعدتنا في زيارة المخيمات فوجهنا الى بيت المختار هناك، فبعد ان اوقفنا السيارة بالقرب من باب خيمته اعلمته في منبه السيارة فخرج علينا ورحب بنا وشرح لنا عن بعض احوالهم هناك ووجهنا الى شخص يرافقنا في زيارتنا الى العوائل كدليل محلي وبالفعل بدأت بمقابلة الاطفال هناك من سن 18 فما دون لحد السن التاسع تقريبا وبدأت بمقابلة الواحد تلو الاخر وبعدها قابلت ارباب الاسر والمعيلىن هناك حتى يمكنني مقاطعة المعلومات بين التي أدلى بها الاطفال وارباب اسرهم وقد خرجت المقابلة التي اجراها الباحث بمجموعة من النتائج فضلا عن نتائج الملاحظة المباشرة وكما يأتي:

نتائج الدراسة:

- 1- اغلب الاطفال هم معيلو اسرهم ويعملون في اعمال شاقة فوق طاقتهم لسد حاجتهم المعيشية.
- 2- يعمل الاطفال خارج المخيم وفي مناطق بعيدة بحثا عن العمل.

- 3- يتعرض الاطفال للاستغلال الاقتصادي من قبل ارباب العمل فقد تصل مدة العمل الى عشرة ساعات يوميا مقابل مبلغ زهيد والكثير منهم كان يتقاضى اجر خمسة الاف في كل هذا المدة؟
- 4- يتعرض الاطفال للتهديد من قبل ارباب العمل فقد صرح احدهم انني مهدد من قبل الشخص الذي اعمل معه اني اذا غبت يوم تحت اي عذر يفصل من العمل بتاتا.
- 5- من خلال مقابلاتنا وجدنا ان المنظمات تمارس الاستغلال ايضا فقد تقوم احدى المنظمات بتوزيع منح عينية لعوائل ويقوم الاشخاص بتوزيعها وتوثيق ذلك بالتصوير ثم يأتي شخص اخر تابع لهم ياخذ نسبة لهم كاستفادة مادية غير مشروعة للموظفين العاملين في هذه المنظمة.
- 6- يتعرض الاطفال الى الاستغلال الجنسي من قبل ارباب العمل والمتنفذين في المخيم ايضا وقد لمح احدهم بذلك.
- 7- يتعرض الاطفال للاستغلال من خلال تكليفهم باعمال دون اجر من قبل متنفذين في المخيمات.
- 8- الكثير من الاطفال تركوا الدراسة من اجل العمل.
- 9- اغلب الاطفال هم لم يمتلكوا مستمسكات اصولية تمكنهم من التسجيل في المدرسة او اكمال دراستهم واغلب العوائل فاقدة للمستمسكات مثل البطاقة التموينية فكثير منهم كانت عائلة واحدة والان تفرعت منها عدة عوائل وما زالوا في بطاقة تموينية وسكن واحدة.
- 10- يتعرض الاطفال الى الاهمال والاستغلال المباشر وهذا ما يؤثر على صحتهم النفسية وتراجع مستواهم التعليمي وضعف قدراتهم بتحقيق اهدافهم

المصادر والمراجع

- 1- بحث منشور على الرابط التالي: <https://mawdoo3.com/>
- 2- وكبيديا الموسوعة الحرة على الرابط التالي:

- 3 - بحث منشور على الرابط التالي: <https://mawdoo3.com>
- 4 - مجموعة من المؤلفين، علم الصراع، مصدر سابق، ص 48 49
- 5 - رث والاس السون وولف، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع مقدمة تعريفية، مصدر سابق، ص 89 90
- 6 - Agnew (1985). »A revised strain theory of delinquency«. Social Forces. **64** (1): 151 167 -
- نقلا عن الموسوعة الحرة، موقع على الانترنت على الرابط التالي: <https://ar.wikipedia.org>
- 7 - سالم ساري، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية العربية، هموم واهتمامات، بحث ضمن كتاب علم اجتماع عربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 1979، ص 53-54
- 8 - علي قيس، الأطفال في مخيمات النزوح، 2017، مقال منشور على الرابط التالي: <https://www.irfaasawtak.com/iraq>
- 9 - مقال منشور على موقع موضوعكم، على الرابط التالي: <https://mawdoo3.com>
- 10 - بحث منشور على موقع موضوعكم، على الرابط التالي: <https://mawdoo3.com>
- 11 - آثار إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم: مقال منشور على الرابط التالي: <https://www.almrsal.com/post/1128348>
- 12 - د. جمال شحاته حبيب، مناهج البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2013، ص 32.
- 13 - المصدر نفسه، ص 119.
- 14 - المصدر نفسه، ص 133.

العنف الجندي

الباحثة زينه اشرف هماوندي، من كركوك مواليد 1993،
الوظيفة محامية مدافعة عن حقوق المرأة والطفل

التمييز الجندي المتعلق بالمساواة في التعليم في قضاء الحويجة
بكركوك بين اعوام 2013. 2017)

ملخص البحث:

لو اعتبرنا التعليم إحدى الوسائل التي يقاس بها مستوى تقدم المجتمع، ولو اعتبرنا المرأة نصف المجتمع وتقع على عاتقها تربية نصف الآخر، ولو نظرنا الى نسب الامية ونسب النساء اللواتي يملكن وظائف في القطاع الحكومي او الخاص في المناطق التي يغلب عليها الطابع العشائري الريفي في عموم العراق وخاصة في قضاء الحويجة (محل الدراسة)، نجد وبشكل لا يحتاج الى احصائيات ان مستوى التعليم والمركز الاجتماعي الذي يمنح الذكور الامتيازات التي تفوق على النساء في احتكار الوظائف الخاصة والعامه بهم بكونهم في مركز القرار في المجتمع، يعيق دور المرأة في المجتمع ومطالبتها بحقوقها بالمساواة في التعليم.

عندما نتحدث عن التعليم لابد ان نركز على الأسباب التي تحرم الفتيات من الحصول على تعليم مساوٍ للذكور في الحويجة، والأسباب الرئيسة لذلك أولاً: - العادات والتقاليد المستمدة من الطابع العشائري للمنطقة الذي يحصر دور المرأة في الزواج والانجاب وتربية الأولاد أي الدور التقليدي لها، وان هيمنة السلطة الابوية وسلطة الأخ والعم وابن العم وشيخ العشيرة في تقرير مصير المرأة وفرض سلطة الطاعة عليها والاتكون عرضة لأشكال مختلفة من العنف أحياناً تصل الى القتل بحجة

غسل العار، ثانيا: - ان استغلال الفتيات في العمل في الحقول الزراعية باعتبارهم ايدي عاملة دون أجور خاصة في قرى الحويجة، لذلك يقتصر دور المرأة بالزواج والعمل في الزراعة الذي يحافظ على المركز الاقتصادي للرجل بل ويقويها باعتباره مصدر الانفاق وهذا يعني يملك السلطة المطلقة، لذلك لا يوجد مصلحة او أهمية لتعليم المرأة تجنبا لمنافستها للذكور وتكوين مكانة اقتصادية يمنحها حق اتخاذ قرارات تخصها. هذا هو محل الدراسة، نحاول ان نجيب على السؤال الرئيس (ماهي أسباب التمييز الجندري الذي يحرم الفتيات من التعليم في الحويجة).

ان هذه الدراسة تعتبر جزءا من دراسة عميقة وواسعة عن حرمان الفتيات من التعليم في الحويجة الذي يمكن اطلاق على البحث في موقع الالكتروني لمشروع النماء للحقوق الانسان. وهذه الدراسة نتائجها ليست مطلقة تنطبق على كل فرد في الحويجة، لكنها نتائج عامة بنيت على أساس ملاحظات ومقابلات لدور الباحثة في العمل في الحويجة واختلاطها بالمجتمع لمدة امتدت اكثر من ثلاث سنوات.

المقدمة

إن الظاهرة التي أرغب في البحث عنها هي الدراسة التي تتمحور حول (التمييز الجندري المتعلق بالمساواة في التعليم في منطقة الحويجة بكركوك بين اعوام 2013-2017).

حيث لا يخفى على احد إن التعليم هو اساس التطور والنمو في كل المجتمعات وتقاس درجة الرقي لأي مجتمع بمستوى التعليم، عندما تسود بعض الممارسات تمنع الفتيات من حق في التعليم وإرغام الفتيات على الزواج في سن مبكرة والعمل في الزراعة بدون اجور، هذا يعني أنه هناك خللا في النظام الاجتماعي الذي يستوجب دراسة لأجل معرفة الأسباب التي تعيق تقدم المجتمع، والتي تؤدي في النهاية الى ازدياد حجم العنف الممارس ضد الفتيات.

إن مجتمع الحويجة من المجتمعات الزراعية التي تعتمد اغلب سكانها على الزراعة كمصدر للعيش وإن الحويجة في طبيعة الحال مقسمة الى المركز الذي يوجد فيها

ما يقارب 15 حياً سكنياً والاقضية والنواحي والقرى التابعة لتلك الاقضية والنواحي ويقع في شمال العراق وتابع لمحافظة كركوك وهو قضاء يبعد عن كركوك 30 ميلاً جنوب غرب مدينة كركوك وقدر عدد سكانها 318.600 نسمة حسب إحصائية وزارة البلديات والأشغال العامة في كركوك لعام 2014 والمنطقة الحويجة من المناطق التي يغلب عليها الطابع العشائري. وتعد المنطقة من المناطق الريفية التي تنتج المحاصيل الزراعية.

الباب الاول/عناصر البحث

اولاً: اسباب اختيار الموضوع:-

سندرس أسباب حرمان الفتيات من التعليم، والتي تؤدي كنتيجة حتمية الى العنف المجتمعي ضمن السياقات التي تصل الى حد لا يشعر فيه الضحية انه هناك عنف لانه كل شي يمارس باسم الدين والعادات والتقاليد وطقس الأسلاف.

ثانياً: اهم اهداف البحث:-

من خلال هذه الدراسة نهدف الى الوصول لحقائق واقعية حول الأسباب التي تدفع أولياء الأمور من منع الفتيات من التعليم وكذلك إجبار الفتيات من الزواج المبكر او العمل في الزراعة دون مقابل.

ثالثاً: اسباب اعتبار هذه الدراسة متعلقة بالأهداف الذي يسعى مشروع النماء لحقوق الانسان من تحقيقها:-

إن مشروع النماء لحقوق الانسان يهتم بقضايا التمييز الجندي وبالأخص التي تحاول جاهدة إحلال السلام في أي مجتمع لا بد أن يتحقق فيه المناخ الذي يضمن حقوق الانسان، لكي يشعر الانسان بالأمان وتكون كرامته مضمونة وحقوقه مصونة، وهذا ماسعى برنامج النماء لحقوق الانسان من تحقيقه في المجتمع العراقي، لأنهم بأمس الحاجة الى مثل هذه الدراسات، التي يمكن ان تساهم في نهاية المطاف في وضع صورة وافية عن اثر التعليم على زيادة او تقليل حجم العنف ضد الفتيات في الحويجة.

رابعاً: تساؤلات البحث:

- السؤال الرئيس المتعلق بالبحث: -
- ماهي الأسباب التي دفعت أهالي الحويجة في كركوك إلى ممارسة التمييز الجندري المتعلق بالمساواة في التعليم بين اعوام 2013-2017.
- الاسئلة الفرعية التي تنبثق من السؤال الاساس الى الأسئلة القابلة للبحث: -
 - ماهي العوامل الاجتماعية المؤثرة في تحقيق التمييز الجندري؟
 - كيف كان وضع التعليم في الحويجة والقرى التابعة لها قبل 2014؟
 - ماهي العوامل التي ساهمت في تحقيق التمييز الجندري؟
 - هل للفتيات رغبة في التعليم؟
 - ماهي توجهات الفتيات في التعليم
 - كيف يؤثر الزواج المبكر الفتيات على ترك التعليم؟
 - كيف أثر الأدوار الجندرية التقليدية في ترك التعليم؟
 - كيف أثر النزوح على نظرة الأهالي حول التعليم لأجل تحقيق المساواة الجندرية؟

خامساً: العينة المستخدمة في البحث: -

تم استخدام العينة العشوائية معتمداً على المقابلات الفردية والجماعية في مخيم داقوق وفي الحويجة ونازحين من أهالي الحويجة ساكنين في كركوك.

الاعتماد على شكلين من البيانات (المقابلات الفردية، المقابلات الجماعية)، ادبيات البحث أي المصادر المتوفرة عن الموضوع. الاعتماد على الملاحظات. والتحليل البيانات بطريقة علمية.

سادساً: المنهج المستخدم في البحث: -

تم استخدام منهج وصفي معتمد على المقابلات العشوائية مبنية على وصف تاريخي مقارنة في فترات قبل واثناء فترة سيطرة داعش على المنطقة الحويجة بين الاعوام 2013 - 2017. تم استخدام اسلوب المراقبة للممارسات الاجتماعية متعلقة بالتمييز الجندري الذي يؤدي بالنتيجة الى حرمان الفتيات من التعليم.

سابعاً: التحديات المتعلقة بالبحث، وكيفية مواجهة التحديات: -

- صعوبة الحصول على الموافقات الرسمية، حيث اعتمدت على بناء الثقة بيني وبين مجتمع الدراسة.

- صعوبة الوصول الى حقائق من مجتمع البحث، لأجل التغلب على هذه الصعوبة، فلا بد من بناء الثقة مع مجتمع الدراسة وهذا ما يعتمد على الخبرة الميدانية، وكذلك طرح الاسئلة عليهم بالأسلوب الذي ينسجم مع طبيعة تفكيرهم.

- الوقت، أن الصعوبة المتعلقة بالوقت ممكن التغلب عليها عند التنسيق مع جمعية الامل فرع كركوك لأجل القيام بالمقابلات الفردية والجماعية والقيام بالزيارات الى الحويجة في أيام العطل وان عملي كموظفة في منظمة دولية في القسم القانوني ساعدني في أسلوب ملاحظة معتمد في دراسات الميدانية.

الباب الثاني/العوامل الاجتماعية المؤثرة على تعميق التمييز الجندري في حرمان الفتيات من التعليم بين الاعوام (2013,2018)

نحن ثلاث اخوات اكرهنا على الزواج والان كل منا لديه طفل بسبب والدنا وحرماننا من التعليم وازواجنا في المعتقلات.

- لا تتحدثي عن القانون او حقوق الانسان لو كان هناك قانون لما كنت ابصم الان على اوراق لا اعرف ماهيتها! الان يعقد علي الزواج والطلاق في نفس الوقت بعد مرور 10 سنوات من الزواج بديلة والان اتنازل عن كل الحقوق بسبب اتفاق اهلي مع زوجي على كل ذلك..

- حرمت من النفقة واطفالي 9 حرموا من التعليم وتعرضت لشتى أنواع الضرب والاهانات من قبل زوجي وهو تزوج من الثانية دون اخذ اذن مني؟.

- في الحويجة قتل الفتاة من قبل ابيها هم جيراننا وهي طاهرة بدليل التقارير الطبية، فقط لأنها امتنعت من الزواج من ابن عمها واراقت اكمال دراستها.

اولاً - تأثير الطبيعة العشائرية: -

إن قضاء الحويجة من المناطق المعروفة بغلبة الطابع العشائري عليها، وان تمسكهم بالأعراف تضمن لهم البقاء والاستمرار وخاصة بأنه مع ضعف نظام الحكم في العراق اصبح السكان يلجئون الى شيخ العشيرة عند حدوث نزاع، مع الوقت اصبحت سلطة العشائر اقوى من سلطة القانون.

1 - العشائر التي تسكن الحويجة: -

يضم مركز القضاء الحويجة عشائر مختلفة منها (الجبور، العبيد، التميم، الجنايبية، الطائية، الزبيدية، القحطانية، الشمر...الخ).

اما قرى الحويجة مقسمة بين العشائر لكل عشيرة لها قرى تابعة لها وهناك حدود وهمية بينهم.

2 - علاقات الصلة بين عشائر الحويجة: -

ان كل عشيرة تفتخر بعدد الأفخاذ (الفروع) التي لديها وكل عشيرة تحاول ان تزيد من قوة نسلها والقوة الاقتصادية لديها. وكل عشيرة تفاخر برجالها الاشداء وفي النكبات يقومون بتقديم العون لبعض وهذا ما يسمونه (الفرعة أي انقاذ).

أ - علاقات الصلة بين العشيرة نفسها: -

ان علاقات الصلة تكون قوية جداً بين العشيرة ذاتها من حيث وجود صلات قريبي كبيرة فيما بينهم بالزواج والمصاهرة والنسب، حيث ان كل عشيرة تحاول ان تزيد عدد افراد اسرتها لأجل سببين الاول: - زيادة عدد افراد العشيرة لان ذلك يؤدي الى ازدياد عدد القرى التابعة لعشيرته.

ثانياً: - بما انه المنطقة زراعية بالامتياز فان الزراعة وتربية الحيوانات والرعي يحتاج الى عدد كبير من الاشخاص وبما انه لا يستخدم الأيدي العاملة الاجيرة في القرى يكون الزيادة عدد الأفراد الأسرة هو الحل لذلك ليتم استغلالهم في الزراعة.

ب - طبيعة العلاقة بين العشائر المختلفة: -

ان العلاقات بين العشائر المختلفة يكتنفها وجود الصراع والتوتر احياناً على السلطة والمراكز القيادية والامنية غالباً كل عشيرة تحاول ان تقوي او اصرها بمعزل عن الاخر، اما بالتعاون مع السلطة او التمرد عليها.

ثانياً - تأثير العادات والتقاليد العشائرية: -

عندما تسأل المواطنين في الحويجة عن اسباب أية ظاهرة يتحدثون لك عن العادات والتقاليد التي هي بمنزلة القانون بل أولى منها بالتطبيق، اما ان تخضع للعادات والتقاليد التي تسلب الانثى كل حقوقها او ان تبقى خاضعاً لها «كنت اباً قاسياً عندما التحقت بالدراسة لأصبح قاضياً وتركت اهلي تحت حماية اخواني الذين حرموا بناتي من الدراسة بحجة العادات والتقاليد بعدها ادركت حجم ظلمي قررت ان اهاجر الى المدينة لأجلهم والان احداهن طيبة والأخرى تدرس الهندسة اصبحنا مثلاً لبعض العوائل في الحويجة كم افرح عندما ارى أية فتاة تعمل ما ينبغي علي ان اعمل كي يرتاح ضميري».

ما اثر العادات والتقاليد على حياة الفتيات داخل الأسرة وخارجها وهل يؤثر على حقهن في التعليم؟.

1 - تعريف العادات والتقاليد: -

العادات هي مجموعة امور اعتادت فئة معينة من الناس على القيام بها منذ الصغر وهي راجعة الى ما قام به الآباء والأجداد على امتداد حياتهم بشكل كبير، أما التقاليد فهي الموروث الثقافي الذي ورثته منطقة معينة من الآباء القدامى واصبح بالنسبة اليهم من الكتب القديمة والمراجع يعودون اليها عند الحاجة.

أ - داخل فضاء الأسرة: -

هناك كثير من العادات والتقاليد التي تتمسك بها الأسرة في الحويجة التي تبرر لهم ممارسة مختلف أنواع التمييز ضد الاناث في المجتمع من اول يوم لولادة البنت، هذه الأمور تحرم الفتاة من المطالبة بالحقوق أصلاً أحياناً كثيرة لا تكون واعية بها.

ب- دور العادات والتقاليد خارج فضاء الأسرة:-

ان سلطة شيخ العشيرة تعلو على سلطة القانون في اغلب الأحوال، اما عن دور العادات والتقاليد خارج فضاء الأسرة، (عندما يملك العم وابنه السلطة على الفتاة في الأسرة من حيث تحريمها من التعليم واکراهها على الزواج من ابن العم بقوة السلاح او ما دون ذلك، دون ان يكون حتى للاب سلطة في رفض ذلك، عندما يكون للعم السلطة المطلقة على حياة الأسرة بالغياب الاب، إعطاء مثل هذه السلطات لأبناء العمومة والعشيرة يحرم الفتيات من التعليم.

ثالثاً - تأثير سلبي للسلطة الابوية والذكورية في حرمان الفتاة من التعليم

من خلال هذا القسم سوف نحاول تسليط الضوء على السلطة الابوية والذكورية ومبرراتها واشكالها داخل الأسرة وخارجها محاولين باختصار شديد اعطاء لمحة عن السلطة واثرها على مستوى تعليم فتيات في الحويجة.

1 - سلطة الاب:-

ان السلطة التي يملكها الاب في الأسرة هي سلطة مطلقة لا يمكن الاعتراض عليها بأي شكل ولا سيما من قبل الاناث. ان سلطة الاب التي يستمدّها من العادات والتقاليد ويغلفها بغلاف الدين الاسلامي وان بالاعتراض عليه وبالأخص في مسائل الاكراه على الزواج او الحرمان من التعليم تكون مصير الفتاة عند محاولة التمرد في بعض الحالات تصل الى حد القتل غسلاً للعار او الحبس في المنزل.

أ - تعريف السلطة الابوية:-

اهم تعريف للسلطة الابوية الذي ذكره ردكلف براون في كتابه الموسوم « البناء والوظيفة في المجتمع البدائي»، والذي ينص على ان السلطة الابوية هي القوة التي يمارسها الاب على بقية أفراد الأسرة التي يحظى بالقبول، إذ ينفذ بقية الأفراد ما يتخذه الاب من القرارات وما يصدره من الإيعازات والأوامر.

2 - أنواع العنف الذي يستخدم من قبل الاب داخل الأسرة:-

هناك أنواع مختلفة من العنف التي تمارس ضد الفتيات في الحويجة منها العنف

الجسدي أي بالضرب التي تستخدم لأجل وضع حد لتمرّد الفتاة إذا ما طالبت ببعض الحقوق منها الحق في التعليم، أما العنف اللفظي فيستخدم بكثرة ضد الفتيات لأجل الحط من شخصيتها وجعلها تدرك ان منزلتها في منزلة الحيوانات يلقبون بالهايشة (البقرة) والقردة والاصفر وتعني بها الثعبان الأصفر وغيرها من الألقاب. والعنف النفسي تكون نتيجة حتمية عندما تحرم الفتاة من التعليم وترى اخوانها يتلقون الدعم والتعليم وهي تعمل في الزراعة او المنزل وعندما تحرم من اتخاذ أي قرار ويتم عزلها من المجتمع للاعتبارات الاجتماعية التي تقهر الفتاة وتجعلها تقبل ان دورها في المنزل. والعنف المادي تتركز على استغلال الفتيات للعمل في الزراعة وتربية الحيوانات من دون الأجور وحرمانها من الملكية والميراث.

3- كيف يبرر الاب سلطة الذي يمارسه:-

أ- المبرر الديني:-

ان الدين الاسلامي بالمذاهب الاربعة منح السلطة لولي الامر (الاب) في تولي مهمة عقد زواج لابنته بالأخص اذا كانت قاصرة وبعض منهم اعطوه الحق في ذلك حتى لو كانت بالغة وان سن الرشد في الإسلام بلوغ الحيض والذي اعطى بعض الفقهاء الحق لولي الامر تزويج بناتهم قبل سن البلوغ الاسلامي بشرط العقل والقابلية البدنية حتى لو كان الرجل من غير كفاء وبدون مهر المثل رغم عدم وجود نص صريح لافي القران الكريم ولا في الحديث النبوي يحدد سن الزواج ترك ذلك لظروف المجتمع والآراء الفقهية، وبذلك يستمد الاب سلطته في تحريم ابنته من التعليم وإجبارها على الزواج الى ادلة دينية فقهية. وكذلك بما ان الاسلام منع عن المرأة الاختلاط بالرجال الامع وجود ولي الامر من الأسرة او أي ذكر منح الحجة لأولياء الامور في تحريم الفتيات من التعليم وبعض الفقهاء حرموا على المرأة حق تولية وظائف الرئاسية والقضاء وحرمانها من الشهادة على عقد الزواج.

ب- المبرر الثقافي:-

بما ان العادات والتقاليد تضيفي الصفة الشرعية (القانونية- الدينية) على سلطة الاب فلا يمكن التشكيك بشرعيتها او الاعتراض عليها، فالطاعة للسلطة الابوية هي طاعة واجبة لأن المجتمع يعترف بالحق الاب بامتلاك السلطة.

4 - الهيمنة الذكورية:-

ان الهيمنة الذكورية لها ابعاد مختلفة على المجتمع في الحويجة سوف نحاول باختصار تحديد ماهيته والاماكن التي تسود فيه (داخل الأسرة وخارجها).

أ - معنى الهيمنة الذكورية:-

وان الهيمنة الذكورية يبرز في اجل صورتها في منطقة الحويجة من حيث سلطة الاخ وابن العم على الفتاة من حيث قدرتهم على تقرير مصيرها بالحرمان من التعليم او تزويجها قاصرة او اكرامها على الزواج او ارغامها على العمل في الزراعة.

ب - اماكن التي تسود فيها الهيمنة الذكورية:-

في نطاق الأسرة، تبرز الهيمنة الذكورية من الاخ، وان سلطة ابن الاكبر باعتباره (ولي العهد) وهو قريب من الدرجة الثانية الذي يعطيه القانون مركز رب الأسرة بعد الاب يكون له دور في تقرير مصير الفتاة وحيث ان الوالدين يقارنون احترامهم ورضاهم بخدمة ابنهم الأكبر.

اما خارج نطاق الأسرة في طبيعة الاحوال ان سمة العشائرية لمنطقة الحويجة تمنح الذكور من صلب الاب وبالأخص العم وابن العم السلطة المطلقة في التحكم بالمصير الفتاة.

5 - الزواج وأثره على حرمان الفتاة من التعليم:-

ان حصر مستوى التفكير في الزواج يعيق تقدم المرأة في أية مجالات. ويحرمها من حقوقها ويحصر دورها في الزواج والانجاب والعمل في المنزل والزراعة.

عرف قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم (188) لعام (1959) في المادة (1/2) «الزواج هو عقد بين رجل والمرأة تحل له شرعاً غايته انشاء رابطة لحياة مشتركة والنسل» من خلال هذا التعريف نلاحظ ان القانون عندما نص على (تحل له شرعاً) معناها هو خضوع الزوجة وغاية الزواج يقتصر على كون المرأة تطيع الزوج وتنجب الاطفال.

أ - زواج الفصلية: -

هو الزواج الذي يقدم فيها الفتاة دية عن المقتول مقابل حط الاهل القاتل من قيمة الدية، وهذا الاتفاق يتم التوصل اليه من قبل شيوخ والاهل الجاني والمجني عليه. حيث ان اهل الجاني اذا كانوا لا يملكون المال الكافي لأجل الصلح العشائري يقدمون ابنتهم الى عائلة المجني، بذلك تقدم الفتاة مقابل المال الذي يلزم دفعه وتحرم من التعليم والمعاملة الإنسانية، حيث تعامل على انها من العبيد وتمارس ضدها كل اشكال العنف.

ب - نظام البديلة: -

هو من احد أنواع الزيجات التي يتم من خلاله تزويج الاخوات اثنتين من العائلة من اخوين من عائلة أخرى او تقدم احدى بنات الأسرة بديلة عن المهر لتتزوج شخصاً وهو بتالي يقدم اخته لأخ الفتاة او لأبيه، دون ان يكون للفتاة أي دور في القبول او الرفض وبدون مهر.

ان قانون الاحوال الشخصية العراقي كان لا بد ان يدرك هذا الحالة ويقوم بوضع النصوص القانونية تجرم هذة الزيجات بالنصوص مستقلة.

اما الشريعة الاسلامية فتسمي هذا الزواج بالزواج الشغار وهذا النوع من العقد حكمه الصريح البطلان فيفسخ به لا عقد قبل الدخول وبعده فإن فسخ قبل الدخول لا شيء لهما وإن فسخ بعده فإن العقد به يثبت بأكثر من المهر المثل. أما اذا تزوج اثنان بموجب هذا النوع من الزواج على ان يكون لزوجاتهم المهر يكون به العقد صحيحاً. وبالتالي بعد الدخول بالمرأة يكون لها المهر دون ان يكون لها حق في فسخ العقد.

ج - تزويج القاصرات: -

رغم ان القانون يحظر الزواج قبل السن 15 لكن ما يحصل في الواقع هو انعقاد الزواج عن طريق رجل الدين دون لجوء للقانون لإصدار العقد رسمي.

المادة السابعة والثامنة من قانون الاحوال الشخصية نظم سن العقد الزواج بالنص في المادة السابعة على ان تمام الثامنة عشرة ووضع استثنائيين من ذلك على ان من اتم

الخامسة عشر له الحق ان يطلب من القاضي ابرام قد الزواج وان القاضي له ان يأذن بذلك بعد الثبوت من القابلية البدنية التي تكون مجرد اجراء روتيني في المستشفى لكن بشرط موافقة ولي الامر. وفي الفقرة الثانية من المادة الثامنة اعطى القانون الحق للقاضي بإبرام عقد الزواج لمن بلغ الخامسة عشرة بشرط القابلية البدنية والضرورة القصوى وان المحكمة هي الجهة التي تحدد ماهية الضرورة القصوى لكل حالة على حدة.

في الشريعة الاسلامية تضمنت احكام الولي المجبر الذي اختلف الفقهاء من يكون هذا الولي ولكن اعطوه الحق في اضافة صفة الشرعية للزواج دون بلوغ سن الرشد وان اختلفوا في بعض التفاصيل وللتفاصيل اكثر عن الموضوع لا بد مراجعة المصدر

د. زواج بالاكراه:-

وهي الحالة التي تجبر فيها الفتاة علين الزواج من ابن العم الذي يكون له حق بالزواج منها او يسمح لاب يختار الزوج المناسب لابنته،

حيث تضمنت المادة العاشرة العقوبة القانونية بحق الاقارب والايثار الذين يكرهون رجلاً او انثى على الزواج بالاكراه يكون العقد باطلاً قبل الدخول وقابلاً لحكم القاضي للتفريق بعد الدخول، والعقوبة تكون بالحبس لا تزيد عن ثلاث سنوات او الغرامة يقدرها القاضي حسب ظروف كل حالة اذا كان من اكره او منع الزواج اقارب من الدرجة الاولى، والعقوبة تكون بالسجن لا تزيد عن عشرة سنوات او الحبس لا تقل عن الثلاث سنوات اذا كان كان المخالف من دون الدرجة الاولى. وتتخذ المحكمة اجراء التحقيق وله الحق من التوقيف المخالف لضمان التحقيق ويكون لمن تعرض لاكراه متابعة التعقيبات القانونية.

هـ - تعدد الزوجات:-

ان الشخص الذي لم يتزوج اكثر من واحدة يؤخذ عليه نظرة على انه ناقص الرجولة، واذا تمكن الرجل مادياً فعليه بالزواج. وان تعدد الزوجات ازداد في فترة ما بعد داعش لأن زوجات داعش وبناتهم غالبيتهم اصبحن زوجات ثانية او ثالثة او رابعة وقد حرمن من حق التعليم.

المادة الثالثة من قانون الاحوال الشخصية العراقي نظم حالة تعدد الزوجات التي تتم بموافقة القاضي بعد التأكد من امكانية الزوج المادية وقدرته لتحقيق العدالة التي يقدرها القاضي وان تكون هناك مصلحة مشروعة وان الزواج من الارملة يستثنى من كل الشروط القانونية.

ومن يخالف احكام هذه المادة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة او غرامة لا تزيد عن مائة دينار او بهما. لكن محاكم الحويجة لم تشهد حتى الان فرض العقوبات عن التعدد الزوجات.

6. التحرش واثرها على حرمان الفتيات من الحق في التعليم:-

التحرش هو أي فعل أو اول غير مرغوب به ينطوي على التهديد بالعنف أو الإيحاءات الجنسية أو اكراه على فعل ما، ويسبب ضرراً جسدياً أو نفسياً للفتاة. ويصدر عادة من الشباب عندما تكون الفتاة في طريقها الى المدرسة وعندما تنتشر الشائعات عن تعرض الفتاة للتحرش يبدأ الاهل في الشعور بالعار وبذلك تحرم الفتاة من التعليم وحيانا خوف الأهالي من تعرض ابنتهم للتحرش يمنعهم من ارسال ابنتهم الى المدرسة.

أ - طرق التحرش في الحويجة:-

التحرش قد يكون عن طريق اللمس غير المرغوب فيه لأعضاء الجسد او التحسس او الوقوف قريباً جداً من جوار الضحية. او النظر الى الجسد بالنظرات الإيحاءية. او بإصدار الاصوات التي لها إيحاءات جنسية مثل الهمس او التصفير. او عن طريق الملاحقة او التتبع بشكل مستمر عن طريق المشي او السيارة. او بالاستخدام التليفونات العادية او المحمولة سواء بإرسال الرسائل او اجراء المكالمات او التهديد او ارسال الصور الجنسية وغيرها.

ب - موقف القانون العراقي من التحرش:-

نظم قانون العقوبات العراقي المرقم (111) لعام (1969) عقوبات التحرش في المادة (393) وبفقرات متعددة لا مجال لذكرها. .

عالج المشرع العراقي جريمة التحرش بين عقوبة الحبس والسجن لا تزيد عن عشر سنوات بشرط ان يقدم الناجية شكوى جزائية على الجاني. ان القانون وضع النصوص لكن لم يضمن الحماية للناجية التي تتعرض للتحرش. بذلك يكون مستحيلاً في منطقة يسودها العادات والتقاليد البالية ويحكمها قوة السلاح والعشائر التي لا تصنف المرأة مطلقاً حتى وإن تعرضت لتحرش.

الباب الثالث/جغرافية المنطقة واثرها على حرمان الفتيات من التعليم

- حلمي ان اقبض في الشهر فقط 5 الف دينار مقابل العمل الذي اقوم به، كل يوم اعمل لأكثر من 10 ساعات عند موسم الحصاد، العمل هنا لا يعرف رحمة، لا أقبض أي مقابل مادي جراء ما اعمل.
- زوجي يمارس الجنس الان مع الزوجة الثانية وها انا الان اجني القطن هنا، أين العدالة في هذا؟.
- لا تتحدثي لهم عن الحقوق القانونية للمرأة سوف يتمردن علينا.
- ماذا نفعل لهم هل يجدر بنا ان نحلمهم على ظهورنا هذا وضع مناسب لوضعهم، أيضاً كثيرة عليهم.
- نسبة اللاتي يحصلن على حق التعليم لا يتجاوز 10 في المائة او اقل في المرحلة الثانوية وهم فقط من ابناء المتعلمين والموظفين في المنطقة.
- يتم ضربنا وإهانتنا لو في احد الأيام جنينا محصولاً اقل من توقعهم، لا شيء يخلصنا من هذا العذاب، لكن نتمنى الزواج بعيداً عن الحياة قري قد نرتاح قليلاً.
- لاحق لنا لا في الملكية ولا في الميراث، عادة ما نتنازل عن الميراث لأخوتنا.
- منذ اول يوم عرفت فيها نفسي انا محرومة من كل الحقوق وخاصة حق التعليم.

اولاً. السياق الاقتصادي للحويجة واثره على حرمان الفتيات من التعليم

ان منطقة الحويجة من المناطق التي يعتمد سكانها المحليين على الزراعة والرعي ونتاج الالبان والاجبان.

لو اردنا الحديث عن السياق الاقتصادي لمنطقة الحويجة لابد ان نبين اولاً ان نسب النساء العاملات في الزراعة تقل بشكل كبير في مركز قضاء الحويجة التي تضم حوالي اكثر من 12 حياً سكنياً. لأنه غالبية الذين يقطنون احياء الحويجة في مركزها هم من موظفين المحليين واستاذاة في الجامعات...الخ.

ان وضع النساء بصورة عامة ووضع التعليم بشكل خاص ما يتعلق بالفتيات بالأخص مكن القول إن نظرة الأهالي للفتاة في احقيتها في التعليم افضل مما في مركز الحويجة بكثير من الاطراف.

1 - السياق الاقتصادي للحويجة:-

ضمن هذا الاطار سوف نركز على اهم المحصولات التي تشتهر المنطقة بزراعتها ودور المرأة في كل ذلك.

أ - ما تشتهر المنطقة في زراعته:-

منطقة الحويجة تشتهر في زراعة الفواكه الصيفية (التين، التمر، المشمش، العنب، الرمان، التوت، والحمضيات بأخص البرتقال والارنج)

اما بالنسبة الى الخضروات يتم انتاج كافة أنواع الخضروات الصيفية (الفلفل، البندجان، الطماطة، البصل، فجل، الثوم، لوبيا،...الخ). ويتم زراعة الجت والبرسيم الحشائش لأجل توفير العلف للحيوانات. وكذلك القمح والشعير والذرة والسمسم والقطن. ويتم زراعة البطيخ والرقي. والخضروات دائمة الخضرة كالكرفس والبقدونس والسلق.

ب - تربية الحيوانات:-

قرى الحويجة تشتهر في تربية المواشي (الابقار، الاغنام، جاموس) وكذلك في الرعي الدجاج والوز والطيور، ان المنطقة فقط تربي الحيوانات التي تستفاد منها ومن منتجاتها سواء في الاكل او البيع.

ان تربية الحيوانات من اشكال الحرمان من الطفولة في الحويجة. التي عادة ما توكل هذه المهمة لفتيات بين السن 11 - 17، ان تربية المواشي مزرعة الاسرة توكل الى

الفتيات والنساء اللاتي يحرمهن من فرص التعليم لأنه عادة اوقات الفجر تكون مناسبة لتربية الحيوانات من حيث اطعامهم وتنظيف فضلاتهم والى ما ذلك.

ج - الرعي:-

وان الرعي مقتصرة على مناطق القرى ليس المركز القضاء. وان الاغنياء في مركز الحويجة يقومون بشراء المواشي، ويوكلون مهمة رعيها الى الفقراء في القرى حيث يكون مقابل اجور زهيدة او مقابل استفادة الراعي من منتجات المواشي مقابل الرعي، لكن أية زيادة عن الاكتفاء الذاتي يكون من ملك صاحب المواشي.

عند التجول في اطراف مدينة الحويجة لا تكاد ترى المواشي والا ترى طفلاً لم يتجاوز عمره 10 سنوات او امرأة تقوم بالرعي. او رجلاً طاعن في السن. ويبدأ الرعي من تمام الساعة 6 صباحاً الى 6 مساءً. لم يتغير الحال قبل او بعد داعش كثيراً الا في زيادة نسب النساء الرعاة اللاتي فقدن المعيل. وفي طبيعة الحال التي لا تحتاج الى التوضيح هذه المهمة الشاقة تحرم الاطفال من التعليم. وان نصيب الرعي عادة يكون اولاد اصغر سناً في المنزل.

د - صناعة المنتجات الحيوانية وبيعها:-

ان النساء والفتيات بين الاعداد (12-18) هن من يتحملن عبء صناعة الالبان والاجبان والدهون وغيرها من المنتجات الحيوانية التي تدر الدخل للأسرة اذا كانت المواشي نسبتها عالية. اما مهمة البيع فإنها تقع على عاتق المرأة التي تكون معلقة او مطلقة او ارملة وبالأخص عندما يتخلى عنها كل العشيرة سواء من طرفها او من طرف زوجها وخاصة اذا كان الزوج معدوم مادياً، لا يخلو السوق الشعبي في كركوك من هذه المناظر ابداً. ان نسب النساء اللاتي يقمن ببيع المنتجات الحيوانية زادت بعد التحرير من داعش لانها تعتبر عند البعض منهن المصدر الوحيد للعيش.

2. تحليل النظام الاقتصادي واثره على الاطفال الذي يؤثر بالنتيجة على

الحرمان من التعليم:-

شهوة العقل للمعرفة هي اعنف شهوات الانسان جميعاً، رجلاً كان او امرأة، وهي تفوق الشهوة الى الطعام او الجنس، وهذا هو السبب في أن الانسان وحده دون سائر

المخلوقات جميعاً يمكن ان يضحى بطعامه وشرابه ومتعته الجنسية بل بحياته كلها احياناً من اجل ان يرضي طموح عقله وفكره. وإذا كان هناك من امتياز للإنسان على المخلوقات فهو بغير شك ذلك العقل الإنساني على الخلق والتجديد من اجل التقدم المستمر. وان هذه الشهوة عندما يتم قتلها لدى الاطفال (الاناث) في الحويجة ما هو الا جزء من مأساة الطفولة تحت النظام الابوي الاقطاعي، حيث تقتصر فيها دور المرأة في الحياة على توفير الراحة والطعام والنظافة للرجل في البيت من اجل ان يفكر هو. قالت لي احدى الفتيات في بداية العشرينيات لو ماتت عائلتي امامي لن اهتم ولن اسامحهم الى يوم الدين لأنهم اذلوا وجودي وانسانيتي بالعمل في المزارع والبيت ليلاً نهاراً كي يستفادوا من جهودي، اذا كان هناك شيء اسمه الحقوق او كانت هناك انسانة تجرؤ في نقل صوتنا نحلم بذلك.

وعندما سألت الرجال عن السبب الذي يجعلهم يحرموا الفتيات من التعليم، كانت التبريرات على اننا ننفق عليهم ولم نقصر في شيء ما حاجتهم الى الدراسة؟.. العادات والتقاليد في المنطقة هكذا هل نموت من الجوع كي تدرس الفتاة وتكمل ثم تتزوج ولا تجد فرص الوظيفة؟.. الحكومة لا تقدم الدعم لنا كفلاحين ونحن لا نستطيع تأجير الأيدي العاملة لذلك نعتمد على النساء.. ان ما تقوم به النساء من أدوار في الحياة العادية اعمال عظيمة لا تقل عظمة من الخلق الفكري والديني يقصدون بذلك ما تقوم به من انتاج الثروة الزراعية والحيوانية والتنظيف المنزل والكنس والغسل... الخ.

وهل الخروج للعمل في الحقول يختلف عن الخروج من المنزل الى المكتب او مستشفى او المدرسة؟ هذه هي الثغرة الاساسية في منطق الذكور الذين يعارضون خروج المرأة للعمل. إن الرجل لم يعترض ابداً لخروج المئات من الفلاحات كل يوم الى الحقول رغم ترديده الدائم بانه يحمي انوثة المرأة وشرفها وعفتها ورقتها ويخاف عليها، لكن في الحقيقة الرجل لا يخشى الا من امرين هما (استقلال المرأة الاقتصادي عنه، تفتح عقل المرأة لشهوة المعرفة) تلك الشهوة التي تهدد مكانة الرجل الاقتصادية قبل كل شيء وتهدد مكانته الاجتماعية وسيطرته على المرأة وكأنما هي ملكية خاصة. عندما سألت الفتيات عن احلامهن كانت كبيرة جداً اكبر من ان تتسع لها الظروف الاجتماعية كانت حلم احداها ان تصبح عارضة أزياء، حلم الأخرى ان

تدرس في الولايات المتحدة الأمريكية، حلم الأخرى ان تكون لها صالون نسائي كبير والأخرى طيبية والأخرى محامية مدافعة عن المرأة رغم صغر سنهن كنّ بحدود 10 - 14. وعندما سألت من تجاوز عمرهم 20 عن احلامهن كانت بسيطة جداً مجرد تقاضي اجر 5 الاف دينار عراقي في الشهر لشراء قماش جميل تخطط بها دشداشة (فستان لبيت)، حلم احداها بالزواج ممن تحب لأسباب رفض الاهل، وأخرى بالزواج من الموظف لتخلص من العمل في الزراعة وأخرى ان لا يتزوج عليها زوجها وأخرى ان تمتحن امتحان خارجي وتعود الى التعليم والأخرى مجرد اقتناء الموبايل وأخرى مجرد الانتقام من المجتمع الساذج التي تعيش فيها ياهانة. هذه المفارقة الكبيرة في الاحلام دليل على استلاب المرأة وقهرها. وراء كل جدار من أي منزل لقرى الحويجة هناك قصة مؤلمة لكفاح المرأة لأجل تقوية سلطة الذكورية في المنطقة.

الباب الرابع/ نتائج الدراسة وتوصياتها

في ختام البحث تم التوصل الى النتائج والتوصيات كالآتي:-

اولاً:- النتائج:-

1. ان قلة عدد المدارس بالأخص في المدارس الثانوية بالمقارنة مع حجم السكان هو من الحجج التي يسوقها أهالي الحويجة في منع الفتيات من التعليم.
2. ان حرمان الفتيات من التعليم بعد تجاوز المرحلة الابتدائية والمتوسطة بالأخص في حالة كون المدارس بعيدة وعدم توفر وسائل النقل الحكومية يعطي للأهالي مبررات في الحرمان من التعليم.
3. ان المدارس في الحويجة حالياً تفتقر الى ابسط المقومات والمستلزمات الدراسية، حيث ان بعض الابنية أيلة للسقوط وبعضها الاخر قديم جداً وبعضها الاخر من أثار الحروب اصبحت غير صالحة للتدريس لكون تنظيم داعش اتخذها ثكنات عسكرية.
4. ان الضعف في مستوى الكادر التدريسي من الناحية العلمية وكذلك التربوية، حيث تشهد بعض المدارس حالات العنف من قبل الكادر التدريسي بحجة التأديب مما يؤدي الى نفور الطلاب بالأخص الفتيات من التعليم.

5. ان الاستلاب الاقتصادي للنساء في المنطقة باستغلالهن للعمل في الزراعة وتربية الحيوانات وتوجيه الفتيات منذ الطفولة الى هذا الاتجاه تجعل الاطفال الاناث لا يدركون دورهم في المجتمع.

6. ان حرمان الفتيات حتى اللواتي يمتلكن الشهادة العليا او الخبرات الواسعة من التوظيف وعدم قدرتها لمنافسة الذكور لمنع الأهالي ذلك يجعل الفتيات بمجرد بلوغ السن المراهقة في حالة اليأس ثم يأتي دور التربية الخاطئة على انها خلقت للزواج ولتربية الاطفال ومع وجود السلطة الذكورية عليها بمنح الرجل حق الانفاق عليها مقابل طمس شخصيتها.

7. حسب التقاليد العشائرية في معظم قرى الحويجة تحرم المرأة من الملكية والميراث مما يجعلها معدمة من الناحية المادية لذلك ترضخ كرهاً للعادات والتقاليد الفاسدة لتكون ضحية السلطة الابوية والهيمنة الذكورية.

8. التعسف في استخدام السلطة الابوية في اكرام الفتيات بالزواج من سن مبكر لمقابل مادي، والتزويج وفق نظام البديلة والفصلية ونظام تعدد الزوجات، فإن عقلية الذكور محصورة فقط في جانب الزواج لزيادة عدد أفراد الأسرة لأجل استغلالهم اقتصادياً في العمل وفي تقوية نفوذ العشيرة في المنطقة.

9. ان الحكومة المحلية وأعضاء البرلمان ومجالس المحافظات والقضاة والكادر التدريسي في الجامعات والمناصب الامنية الحساسة وغيرها من مناصب حتى المجتمع المدني الذي يمثل القضاء الحويجة محصورة بيد الذكور وهذا ما يعزز الهيمنة الذكورية ويسلب حق المرأة في التعليم.

10. الخطاب الديني المتطرف التي ساد المنطقة منذ عقود من الزمن لخطباء المساجد الذي كان معظمهم اما يضيفي الصفة الشرعية الدينية لعادات والتقاليد او يقوي سلطة الذكور ويحرم المرأة من حقها في التعليم.

11. كان لسيطرة داعش آثار سلبية حيث فقدت الاف النساء والاطفال الحماية سواءً كانت قانونية او اسرية كل هذا ما يؤثر على المستقبل التعليمي للأطفال.

12. ان كل التبريرات التي يسوقها الأهالي في الحويجة في حرمان الفتيات من التعليم،

(التبريرات الدينية، التحرش، اهمية الزواج، والعادات والتقاليد، ثقافة المجتمع، ارتباط الروحي للنساء بالارض الزراعية) كلها مبررات واهية لأجل استلاب المرأة الاقتصادية.

ثانيا - التوصيات :-

1. ضرورة قيام المنظمات بتبني حملات التوعية القانونية للنساء والرجال على حد سواء بأهمية التعليم والزاميته قانوناً.
2. قيام المنظمات بتنظيم الحملات المدافعة حول مخاطر الزواج المبكر والتوعية القانونية لشباب حوله ضمن برامج التربية والتوعية حول قانون الاحوال الشخصية العراقي الذي يجهل المجتمع في الحويجة مضامينه.
3. قيام المنظمات بتبني برامج التوعية لرجال الدين حول تبني الخطاب الديني المعتدل وحول محاربة بعض العادات والتقاليد الفاسدة التي تحرم الفتيات من التعليم.
4. قيام المنظمات بفتح المراكز للدعم النفسي والقانوني لنساء المعنفات واعادة تأهيلهن ودمجهن في المجتمع وذلك من خلال تعليمهم المهن التي يرغبن فيها ومنحهن بعض القروض او المنح المادية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي لهن.
5. قيام المنظمات بالتنسيق مع اصحاب القرار في المدنية ورجال الدين والقضاة حول حق المرأة في الميراث والملكية في المناطق الريفية.
6. قيام المنظمات بتبني برنامج حول ضرورة تنصيب مختارة في كل حي في مركز الحويجة والقرى مناصفة بالرجال.
7. ضرورة قيام المنظمات بالتنسيق فيما بينها والدخول بالشراكة مع المنظمات او جهات المانحة لأجل بناء بعض المدارس في قرى الحويجة واعادة تأهيل بعضها الاخر.
8. ضرورة قيام المنظمات بتبني البرامج التأهيلية للملاكات التدريسية في المنطقة. لان اغلب الأهالي يشكون من تدني المستوى العلمي والتربوي لديهم.

9. ضرورة تشجيع الحكومة بإنشاء مراكز البحث الاجتماعي والعنف الاسري في المنطقة بكادر نسوي في المحاكم ومراكز الشرطة والاقسام مستقلة بالعنف الاسري في النواحي التابعة لقضاء الحويجة.
10. لابد للحكومة المحلية من ان تقوم بالتعديل على نظام الاصلاح الزراعي في منح الفلاح الدعم اذا ما اشرك افراد اسرته من النساء اللواتي يعملن في الزراعة في الحقوق الملكية والمالية
11. قيام المنظمات بتأهيل الكادر الخاص بنقابة العمال بكادر نسوي لأجل المناداة بحقوق العاملات حسب قانون العمل ليكون لهن الدور في المطالبة بحقوقهن.

قائمة المصادر:-

اولاً:- القوانين

- الدستور العراقي لعام 2005 - قانون العمل العراقي، رقم 37، لعام 2015 المعدل.
- قانون العقوبات العراقي، رقم 111 لعام 1969.
- قانون الاحوال الشخصية العراقي: الوقائع العراقية، العدد 280: 30 - 12 - 1959، رقم الجزء 1، مجموعة القوانين والأنظمة.

ثانياً:- الكتب

- 1- شيخ علي ونيس، تعدد الزوجات شريعة دائمة والسنة الباقية، شبكة الالوكة، 2016.
- 2- عبدالرحمن الجزيري: الفقه على المذاهب الأربعة، دار الحديث، القاهرة، 2004م.
- 3 - مصطفى الحجازي: التخلف الاجتماعي (مدخل الى سيكولوجية الانسان المقهور)، المركز الثقافي العربي، 2005، ط1.
- 4- الخطيب العدناني: النكاح واصول الزواج في الاسلام، مؤسسة الانتشار العربي، ط1، 2000.
- 5 - أوليفيه روا: الجهل المقدس - زمن الدين بلا ثقافة، ترجمة صالح الأشمر، دار الساقى، الطبعة الاولى، 2012.
- 6 - عباس الغزاوي: عشائر العراق، شركة التجارة والطباعة، بغداد، نشرت 1937 - 1956، ج1، ط1.

7 - علي الوردي: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مكتبة الدجلة والفرات، بيروت 2009م، ص30 وما بعدها

8 - رادكليف براون: البناء والوظيفة في المجتمع البدائي، 1952 تاريخ النشر.

9 - يوهان ياكوب باخوفن: حق الامومة، 1861.

ثالثاً: - مجلات العلمية

1 - علي اسماعيل مجاهد: تحليل ظاهرة العنف واثره على المجتمع، بحث منشور لأكاديمية الملكية للشرطة، مركز الاعلام الامني، دون سنة النشر.

2 - مجلة كلية التربية، جامعة الازهر، العدد: (170 الجزء الثالث، اكتوبر لسنة 2016م.

3 - هيفاء ابو غزالة: النفسية الناتجة عن العنف ونتائجها السلبية على الانتاج والاستثمار، بحث منشور ضمن منشورات الدورية حول سياسات العنف ضد المرأة، العدد 2.

رابعاً: - مصادر العلمية

1 - <https://archive.is/BkCPR/dc92bd014733fa72a73865dfbfba51703>

5e24442.jpg، موقع وزارة البلدية والاشغال العامة، تاريخ زيارة الموقع 2 - 1

2018 -

2 - <https://www.geonames.org/95889/hawijah.html>، تاريخ زيارة الموقع

2018 - 1 - 2

الباحثة سيماف خالد محمد من مدينة القامشلي التابعة
لمحافظة الحسكة بسوريا، مواليد 1993، تقيم في هولير/ أربيل،
حاصلة على إجازة بكالوريوس في العلوم السياسية جامعة صلاح
الدين بأربيل

اللاجئات والنازحات في العراق بين

الحاجة والاستغلال

ملخص البحث:

مسألة النازحات واللاجئات في العراق وإقليم كُردستان، من الملفات بالغة الأهمية على جميع الأصعدة، محلياً وإقليمياً ودولياً، وأصبحت الشغل الشاغل للحكومات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان، خاصةً بعد الأزمة السورية وسيطرة داعش على مناطق من العراق ونزوح مجموعات سكانية كبيرة من مناطقهم الأصلية بسبب ظروف الحرب والعنف والتطرف، ومحاولة البحث عن الأمان وسبل العيش في المناطق الجديدة التي قصدها اللاجئون واللاجئات والنازحون والنازحات. بناءً على المتابعة المتواصلة لأوضاع اللجوء والنزوح في العراق وإقليم كُردستان، يسعى هذا البحث إلى نقل واقع النازحات واللاجئات من النساء والفتيات اللواتي كنَّ ضحايا ظروفٍ قاسية عصفت بحيواتهن وحيوات عائلاتهنَّ، بدايةً من خلال رصد حقوق المرأة في المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، مروراً بتقديم نماذج من حالات النازحات العراقيات واللاجئات السوريات في العراق وإقليم كُردستان، وانتهاءً بطرح بعض التوصيات العامة التي يمكن من خلالها إيجاد السبل الكفيلة بالتخفيف من معاناة المرأة النازحة واللاجئة في العراق وإقليم كُردستان.

موضوع النازحات واللاجئات في العراق، في الأعوام الأخيرة، خاصة بعد عام 2011، بسبب الأزمة السورية، وبعد عام 2014 بسبب ظهور داعش وسيطرته على مناطق من العراق، صار من الملفات شديدة الأهمية على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي، بل شغل الحكومات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، لما يتسم به هذا الموضوع من أهمية كبيرة وحساسية شديدة، تتعلق بحياة مجموعة كبيرة من السكان الذين أجبرتهم ظروف الحرب والعنف على مغادرة مناطقهم الأصلية والبحث عن أماكن تحميهم وتتوفر لهم فيها سبل العيش والأمن والسلامة.

من منطلق الإقرار بأهمية موضوع النازحات واللاجئات في العراق، يسعى هذا البحث إلى اتخاذ خطواتٍ منهجية علمية، لتقديم صورة عن واقع أولئك النازحات واللاجئات من النساء والفتيات اللواتي كنَّ ضحايا ظروفٍ قاسية عصفت بحياتهن وبممتلكاتهن ومناطق سُكناهنَّ وأهاليهنَّ. وقد بدأ البحث بمقدمة تلاها رصدٌ لحقوق المرأة في العهود والمواثيق والمعاهدات الدولية وإحالات إلى تلك المواثيق والقرارات، ثم انتقل إلى الحديث عن واقع كلِّ من المرأة النازحة واللاجئة، مركزاً على وضع كلِّ منهما في العراق عامة وفي إقليم كُردستان خاصة، خلال الأعوام الأربعة الأخيرة.

تخلل البحث نماذج من حالات نازحاتٍ عراقياتٍ ولاجئاتٍ قادمات من سوريا، يقمن في إقليم كُردستان، ضمن المخيمات أو في المدن والبلدات، في محاولة من هذا البحث للكشف عن بعض جوانب الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة النازحة أو اللاجئة في ظل الأوضاع الراهنة التي يعيشها العراق، وبشكل خاص منذ ظهور تنظيم داعش وتوسعه (عام 2014) وحالة الفوضى التي سادت مناطق كثيرة من هذا البلد. وينتهي بخاتمة مقتضبة وبعض التوصيات التي تكون الحكومة العراقية وحكومة إقليم كُردستان وكذلك منظمات حقوق الإنسان مَعْنِيَةً بها وبإيجاد الحلول والإجراءات اللازمة لبلوغ تلك الحلول، إنقاذاً للمرأة النازحة واللاجئة من الحاجة والحرمان والعنف والإرهاب.

رصد حقوق المرأة في المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية

المرأة النازحة واللاجئة ضمناً

نصت المواثيق والعهود الدولية على وجوب حماية حقوق الإنسان، وتضمنت تلك المواثيق والعهود تأكيدات على ضرورة حماية حقوق المرأة عامة، وحقوق المرأة اللاجئة والنازحة خاصة، حيث تتضاعف معاناتها، وتكون أكثر عرضة للمخاطر التي تهدد كرامتها الشخصية وحياتها وحريتها. ولم تختلف هذه التوجهات عن البرامج التي اعتمدها المنظمات الإنسانية التي جعلت من الدفاع عن حقوق المرأة أحد أهم أهدافها في سبيل الحفاظ على سلامة المجتمعات وتطويرها، إضافة إلى السعي المستمر نحو مجتمعات سوية تخلو من الاستغلال والابتزاز والقيود التي تعلو أصوات الأحرار يوماً بعد يوم للكف عنها وإنهائها، ووضع حد نهائي لها، ومواجهتها ومكافحتها، حرصاً على المضي نحو العيش بكرامة إنسانية تحت أنوار شمس الحرية والسعادة، بعيداً عن الخوف والقلق والمصير المجهول. وللتعرف إلى مضامين تلك النصوص، لا بد أن تُرصد المواد الرئيسة الواردة في تلك المواثيق والعهود التي تناولت هذه الموضوعات وما يتعلق بها من بنود يمكن اعتمادها لمتابعة الحالات التي تُنتهك فيها القوانين، أو يُساء استخدامها بخلاف ما تنص عليه.

لا تخرج حقوق المرأة بصورة عامة، والمرأة اللاجئة والنازحة بصورة خاصة عن إطار حقوق الإنسان عامة، ولهذا يمكن التأكيد على أن ما ورد في (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) يشمل حقوق المرأة أيضاً، إضافة إلى اشتغالها على قوانين تحفظ حقوق المرأة اللاجئة والنازحة؛ فقد نصت المادة (23) من هذا الإعلان على أن (1 - لكل شخص حق العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومُرضية، وفي الحماية من البطالة). كما نصت المادة نفسها على أن (2 - لجميع الأفراد، دون أي تمييز، الحق في أجر متساوٍ على العمل المتساوي). و(3 - لكل فرد يعمل حق في مكافأة عادلة ومُرضية تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة البشرية، وتُستكمل عند الاقتضاء، بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية). كذلك نصت المادة (24) على أن (لكل شخص الحق في الراحة وأوقات الفراغ، وخصوصاً في تحديد معقول لساعات العمل وفي إجازات دورية مأجورة). أما المادة (25) من هذا الإعلان فقد نصت

على أن (1) - لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصةً على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية).

إلى جانب (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) والعهود والمواثيق الدولية الخاصة بتلك الحقوق المدنية والسياسية، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلانها بخصوص (القضاء على العنف ضد المرأة) بموجب قرارها 104/48 الصادر في 20 كانون الأول/ ديسمبر 1993؛ تضمن ذلك الإعلان التأكيد على وجوب حماية حقوق المرأة والمساواة بين البشر والحفاظ على حرياتهم وسلامتهم وكرامتهم. إضافة إلى التأكيد على تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإنهاء كل أشكال العنف التي تمارس بحقها، بل تعزيز دورها ومكانتها وقيمتها.

وقد ناقشت التوصية رقم (30) لعام (2013) من التوصيات العامة التي وضعتها لجنة اتفاقية (سيداو) «دور المرأة في منع حدوث الصراعات وفي أثناء الصراعات وأخيراً دورها في مرحلة ما بعد انتهاء الصراعات. وألزامت الدول الأطراف بالتمسك بحقوق المرأة قبل وأثناء وبعد انتهاء هذه النزاعات، وخصوصاً إن كانت المرأة مُدْرَجَةً في هذه الصراعات تحت أي مسمى، سواء أكانت مشاركة في القتال أم قوات حفظ السلام أم كانت مشاركة في عمليات منح المساعدات لمنع هذه النزاعات من الحدوث أصلاً، أم كانت مشاركة في تقديم المساعدات الإنسانية، وأخيراً إن كانت مشاركة في إعادة التعمير في فترة ما بعد انتهاء هذه النزاعات. كما ألزامت اللجنة الدول الأطراف بأن تضمن القيام بعمليات مساءلة حقيقية وفعالة تجاه الجهات غير الحكومية وقوات الأمن الخاصة إذا ما صدر منها أي تعدد على حقوق المرأة».

في السياق ذاته أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار 15/1990 المؤرخ 24 أيار/ مايو 1990، وتضمنت الفقرة 23 من ذلك القرار إشارة واضحة إلى وجوب معالجة ظاهرة انتشار العنف ضد المرأة. وتلا ذلك قرار آخر من المجلس نفسه، برقم 18/1991 وتاريخ 30 أيار/ مايو 1991، يوصي فيه بضرورة «وضع إطار لصك دولي يتناول صراحة قضية العنف ضد المرأة».

كذلك أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً خاصاً بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في 19 حزيران/ يونيو 2008، برقم (1820)، وفيه تمّ الاعتراف بكون العنف الجنسي ضمن مسؤوليات مجلس الأمن في مجال السلم والأمن الدوليين. حيث يشمل القرار (1820) بنوداً تؤكد على تعزيز حماية المرأة ضد جرائم العنف الجنسي، وتعزيز الأنشطة التي تهدف إلى إنهاء العنف المتصل بالنزاعات، إضافة إلى دعم ضحايا العنف الجنسي وتعزيز المساواة، فضلاً عن اعتبار العنف الجنسي والاعتصاب جريمة دولية، أي جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية أو إبادة جماعية، على ضوء القوانين والقرارات الدولية.

تماشياً مع تأكيدات هذه المواد والقرارات والقوانين وبنودها الواضحة، غير القابلة للتأويلات، في مجال حماية حقوق الإنسان، ومن بينها حقوق المرأة، فإن الحالات التي تمت متابعتها ميدانياً أو التواصل معها من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، بيّنت أن انتهاكات حقوق المرأة في بيئات اللجوء والنزوح تزيد عن تلك البيئات الطبيعية بعشرات الأضعاف، وذلك نتيجة عوامل كثيرة تتعلق بغياب أو تساهل أو تسيّب الجهات التي من واجبها أن تصون تلك القوانين وتحافظ على حقوق المرأة في بيئات اللجوء والنزوح، وخاصة ضمن المخيمات، حيث تكون المرأة أقلّ قدرة على إيصال صوتها إلى الجهات المعنية بحمايتها، وكذلك تُحرم من حقها في الحصول على العمل المناسب واللائق بها وبشخصيتها وكفاءتها التي يمكن أن تعود بفائدة كبيرة على المجتمع عامة، أو على مجتمع النزوح أو اللجوء على الأقلّ، إن تهيأت لها الظروف التي تجسّد فيها قدراتها وكفاءتها تلك. فضلاً عن الانتهاكات المتمثلة في الاعتداء الجنسي والاعتصاب، إضافة إلى الابتزاز الذي تتعرض له المرأة، واستغلال ظروف الحاجة عند المرأة اللاجئة أو النازحة التي تغدو في تلك البيئات (لا حول لها ولا قوة) بحيث تبقى عُرضة لمختلف أنواع القهر والعنف والتنمّر والترهيب.

لا تقتصر الانتهاكات على هذه المجالات فحسب، بل تستفحل حالات انعدام العدالة في توزيع المعونات والمساعدات، بصورة ابتزاز وإكراه تُضطرّ فيها المرأة اللاجئة أو النازحة إما أن تخسر من كرامتها الشخصية والإنسانية لتحصيل تلك

المعونات والمساعدات، وإما أن تُحرمَ منها إن كانت لا تستسلم لشروط الأفراد أو الجهات التي تمارس بحقها عمليات الابتزاز والاستغلال، ف«إما الخضوع وإما الحرمان»، كما عبّر عن ذلك أكثر من فتاة وأكثر من امرأة منهنّ. فعلى سبيل المثال اشترط أحد العاملين على امرأة لاجئة سورية في أحد مخيمات اللجوء، أن يسجل قاعدة للسكن في المخيم باسمها، شريطة أن تقضي معه ليلة سهر وسمرا! (كما رويت الحكاية من مصدر موثوق ضمن المخيم). وكذلك تنتشر في مخيمات اللجوء والنزوح حكايات وقصص لا تجرؤ كثيرات منهن على البوح بها خشية الانتقام أو التشهير بهنّ، أو طردهنّ من المخيم أو خشية القواعد الاجتماعية وردود أفعال الناس والأقرباء والعائلة. وهذا ما يجعل كثيرات منهن يلتزم الصمت إزاء ما يلاقين من ابتزاز أو تحرّش أو تنمّر أو انتهاكات تعكس طبيعة الحياة القاسية في بيئات اللجوء والنزوح، ضمن حدود دولة العراق وإقليم كردستان، على سبيل المثال.

حكايات اللاجئات والنازحات في تلك البيئات، تعكس مأساة المرأة التي كانت أصلاً ضحية قواعد اجتماعية ومعايير ظالمة وقاسية بحقها، قبل أن تُجبر على الانخراط في بيئات اللجوء والنزوح بسبب الحرب وانتشار العنف المضاعف، والمظالم الأشد ثقلاً ووطأة، حيث ظلت المرأة في المجتمعات الشرقية عامة والسورية والعراقية خاصة، ضحية الأنظمة القمعية التي أفصت المرأة بصورة كبيرة وملحوظة، عن بلوغ المناصب العالية في إدارة الدولة ومؤسساتها، إلا في مجالاتٍ ترضخ فيها المرأة لشروط معيّنة (غالباً) حتى يُفسح لها المجال لتبلغ المقام اللائق بها وبكفاءاتها العلمية والعملية والمهنية، بحيث تقلّ نسبة المشاركات في تلك المناصب والمراتب الوظيفية وفق تلك الكفاءات التي تحلّ محلها (غالباً) معايير خارجة عن إطار الجدارة والأهلية، فتكون عوامل الوساطة، السياسة، العشيرة، الطائفة أو التنازلات الأخرى مُقدّمةً على معايير الكفاءات الحقيقية، بحيث تُرى امرأةٌ في مرتبة وظيفية غير جديرة بها، على حساب امرأة أخرى تستحق تلك المرتبة لكنها حُرمت من تلك المرتبة الوظيفية نتيجة أحد تلك العوامل. كما ظلت المرأة ضحية ممارسات العقلية الرجولية/ الذكورية التي تُرى من خلالها المرأة مجرد وسيلة لإشباع حاجات الرجل وغرائزه وتحقيق السعادة له، حتى إذا كانت على حساب سعادة المرأة، دون الالتفات إلى أهمية حاجات المرأة

نفسها، وهي التي يُنظر إليها (في ضوء الشعارات) على أنها (نصف المجتمع)، لكنها في الحقيقة والواقع قَبَعَتْ ولا تزال تقبع في هامش المجتمع، وبقيت تابعة للرجل والقواعد المفروضة عليها من كلِّ حدبٍ وصَوْبٍ، دون أن تكون هناك جهات فاعلة تحميها كما يجبُ وكما يقتضي الحق والعدل والقانون.

وقد أكدت المادة (2) من اتفاقية (سيداو/ CEDAW) على أن تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتوافق على أن تنتهج بكل الوسائل الممكنة ودون إبطاء، سياسة القضاء على التمييز ضد المرأة، وأن تتعهد بتجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى وأن تتخذ التدابير المناسبة لحظر كل تمييز ضد المرأة إضافة إلى اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظومة أو مؤسسة. وهذا يوجب على الدول الأطراف أن تلتزم تنفيذ مضمون بنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) واتخاذ جميع الإجراءات والتدابير الكفيلة بإنهاء العنف والتمييز ضد المرأة، ليس من قبل الأشخاص فحسب، بل من قبل مؤسسات الدولة والحكومة والمنظمات.

في هذا المجال، أكدت الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والمنظمات التابعة لهما، على وجوب التزام الدول تنفيذ مضامين تلك القرارات والقوانين والعهود المتعلقة بحماية حقوق المرأة والحفاظ عليها من مختلف صنوف الانتهاكات التي تتعرض لها أو يمكن أن تتعرض لها في إطار أي دولة أو نزاع أو مجتمع، وهذا ما يوجب على الدول والحكومات أن تضع ضمن برامجها وخططها كافة التدابير والإجراءات التي من شأنها أن تسدّ الطريق أمام ظهور أو انتشار حالات من العنف أو الاستغلال ضد المرأة، إلا أن إطالة أمد الأزمات والفوضى في كثير من البلدان العربية كسوريا والعراق واليمن وليبيا، تتسبب في استمرار حدوث انتهاكات كثيرة وكبيرة تعجز الحكومات والدول المعنية عن الحدّ منها بصورة جذرية، وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات أشد حزمًا وصرامة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة، خاصة في أثناء اللجوء أو النزوح وفي المخيمات التي تشكل بؤرة استهداف من قبل الأشخاص الذين يمارسون ذلك العنف ويكرّسونه، مستغلين الأوضاع غير الطبيعية التي تكون

فيها الجهاتُ المسؤولةُ غافلةٌ عمّا يحدث بحق النساء من غبنٍ وظلمٍ وانتهاكاتٍ فظيعة،
قد تصل إلى حد التصفية الجسدية أحياناً.

النازحة العراقية

أكد الدستور العراقي لعام (2005) في المواد (16 - 22 - 30) ضمناً، على حق المرأة في العمل والحياة الكريمة، وعلى صون حريتها وكرامتها، وحرّم جميع أنواع التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير الإنسانية عامة، في إشارة ضمنية إلى المرأة أيضاً، بصفتها مواطنة عراقية تشملها تلك القوانين، كذلك حرّم الاتجار بالنساء والجنس (الفصل الثاني). ومن من حيث المبدأ والجانب النظري والدستوري تكاد معظم قوانين العراق لا تخرج عن إطار ما تضمنه معظم مواد وبنود وتوصيات (اتفاقية سيداو) التي نصت بشكل صريح على حقوق المرأة في العمل، الحرية، المساواة، الوقاية الصحية، سلامة ظروف العمل وحماية وظيفة الإنجاب. وهي قوانين عامة تتعلق بالمرأة المقيمة في مسكنها وموطنها وأرضها، وتشمل هذه القوانين المرأة النازحة ضمن أراضي دولة العراق، شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً، إضافة إلى ما يترتب على الجهات المختصة والمعنية بشؤون النازح/ين/ات وكذلك اللاجئ/ين/ات من واجبات وخدمات وأعمال إضافية تزيد على ما يخص المرأة المقيمة في موطنها ومسكنها.

هنا لا بد من الإشارة إن أن العبرة لا تكمن في الجانب النظري من وضع القوانين فحسب، بل تتمثل في التطبيق الفعلي والحقيقي لتلك القوانين والمواد التي تكفل حماية حقيقية لحقوق المرأة في العراق، خاصة إذا كانت المرأة عراقية نازحة أو غير عراقية، لاجئة قادمة من بلد آخر (سوريا، مثلاً). وقد تخرج بعض قوانين العراق عن إطار ما نصت عليه (سيداو) ومنها، على سبيل المثال، ما ورد في المادة (1/41) من قانون العقوبات، حيث أباحت هذه المادة للزوج تأديب زوجته أسوة بتأديب «الآباء والمعلمين ومن في حكمهم الأولاد القُصَّرَ في حدود ما هو مقرر شرعاً أو قانوناً أو عرفاً». وهو خروج واضح عن مضمون ما نصت عليه (سيداو) من حيث احترام حقوق المرأة وشخصيتها وكرامتها، كما أن قانون العقوبات العراقي لم يتضمن نصوصاً رادعة وصارمة لمن يمارس التحرش الجنسي، بحسب تفسير بعض الباحثين.

في هذا الصدد يمكن القول إن القانون العراقي لم يلتزم جميع بنود ومواد نص اتفاقية (سيداو/ CEDAW) التي تعرف بأنها معاهدة دولية خاصة بحقوق المرأة ووقف التمييز ضدها، ومساواتها بالرجل. وقد اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة وعرضتها للتوقيع والتصديق في ديسمبر (1979)، وتم العمل بها في أيلول 1981 وعُيّنت الاتفاقية بكل جوانب شؤون المرأة وكل نواحي حياتها. وتتألف من ثلاثين مادة. إلا أن النظام العراقي السابق، في عام 2000، تحفّظ على المادة (2) وبخاصة الفقرتين (و- ز) من الاتفاقية، وهي من أهم مواد تلك الاتفاقية، حيث تقضي بوجود أن تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما أن بنود المادة (16) من الدستور العراقي تؤكد على أن «تكافؤ الفرص مكفول لجميع العراقيين»، والمادة (20) تؤكد على أن «للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة».

عانى العراق ويلات الحروب الخارجية، الاقتتال الداخلي، الخلافات والصراعات الدينية، المذهبية، الطائفية والإثنية، فتشكلت على أرضية هذا البلد سياسات وممارسات ومخططات نجّم عنها واقعٌ شديد القساوة وكثير الصعوبات، واقعٌ عصيّ على الحلّ، بل تعرّض حلول مشكلاته عقبات كثيرة، نتيجة التدخلات الخارجية إقليمياً ودولياً، ونتيجة انعدام أرضية مناسبة للتفاهمات والتوافقات التي قد تخفف من حدة تلك الخلافات والصراعات. وفي ظلّ هذا الواقع وتشعبات قضاياها ومشكلاته، عاشت المرأة معاناةً تزيد ضعف معاناة الرجل، وزادت هذه المعاناة أضعافاً في بيئات النزوح، حيث استهدفت المرأة العراقية النازحة في وطنها وعلى أرض بلدها، لتكون ضحيةً يسهُل الانقضاض عليها وعلى حقوقها. فكانت المرأة ضحيةً أقدارٍ رسمتها مصالحُ جهاتٍ، فئاتٍ وتياراتٍ مختلفة التوجهات والأهداف. فإذا كانت حال المرأة المقيمة في مسكنها وموطنها في هذه الدرجة من التعقيد، فإن حالها وهي نازحةٌ أشدُّ صعوبةً وأكثر إيلاماً وأعمقُ عذاباً منها وهي في دارها ومنطقتها التي ولدت وترعرعت فيها.

النازحة العراقية مواطنة عراقية اضطرت على هجر بيتها ومسكنها، بسبب الحرب والعنف والتطرف والأزمات المتتالية والمصاعب الكثيرة، لكنها في بيئات النزوح كثيراً ما واجهت ولا تزال تواجه مصاعبَ ومشكلاتٍ كبيرةً، جعلتها تجد نفسها بين برائن الحاجة والحرمان والابتزاز والاستغلال، خاصة إذا كانت وحيدة أو أرملة أو

منقطعة عن أهلها وأفراد عائلتها، أو إذا كانت مضطرة على كسب عيشها ورزقها بنفسها وتعبها، حيث يتم الاستفراذ بها من أفراد وجهات تترصد فرائسها من النساء النازحات اللواتي تُجبرهنَّ الحاجةُ إلى كسب العيش، فيما أن يرضخن أمام شروط لا تناسبهنَّ ولا تتوافق مع قيمهنَّ كرامتهنَّ الإنسانية، وإما يحافظن على عزة أنفسهنَّ، فيغرُقن في معاناة الحرمان والحاجة والعذاب، في ظل الاستغلال والابتزاز وغياب الرقابة الحقيقية والمحاسبة الصارمة من الجهات المعنية بحمايتهنَّ وحماية حقوقهنَّ، وخاصة المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المَعِينَة بحقوق المرأة.

اللاجئة في العراق

اللاجئة في العراق يقصد بها تلك المرأة غير العراقية التي أجبرتها ظروف الحرب، القمع، الملاحقة السياسية أو غيرها مما هدد حياتها، فُلجأت إلى العراق لتعيش ضمن أرض هذا البلد، مطمئنة آمنه مستقرة الأوضاع. ويقصد بها في سياق هذا البحث اللاجئة السورية، التي لم تخفف الحال التي عاشتها وتعيشها ضمن أراضي العراق، من معاناتها كثيراً، حيث هربت من واقع مرير أملاً في واقع أفضل مما شهدته في وطنها الأم، لكنها كانت «كالمستجير من الرمضاء بالنار»، حيث لم تسعفها بيئات اللجوء من آثار وآلام وعذابات بيئاتها السابقة التي فرّت منها، لتجد نفسها مصطدمة بظروف شديدة القساوة، دون رأفة أو رحمة، على حدّ ما تحدثت عنه لاجئات كثيرات ممن جرى اللقاء معهنَّ، ضمن المخيمات أو في أماكن عملهنَّ.

إذا كانت حالة النازحة، وهي مواطنة عراقية، في هذا الدّرك من المعاناة والمرارة والحرمان والاستهداف، فكيف يمكن أن تكون حالة اللاجئة، وهي قادمة من خارج أرض هذا البلد الذي استقبل اللاجئين السوريين، وقدم لهم كثيراً مما يخفف عنهم معاناتهم، لكنّ ذلك، لم يكن بالمستوى المطلوب، على صعيد الاهتمام بالمرأة، وقضاياها وهمومها ومشكلاتها في بيئات اللجوء. فقد وقعت المرأة السورية اللاجئة فريسة سهلة في أيدي أفراد أو جماعات أو جهاتٍ مارست أقصى وأقصى أنواع الابتزاز والاستغلال بحقها، فكانت هذه اللاجئة أمام مفترق طرق، منها أن ترضخ لطلبات

الابتزاز والاستغلال، وإما أن تعاني الحرمان من تلقّي المساعدات والمعونات والاهتمام وتسيير معاملاتها، وإما أن تضطر إلى العودة إلى موطنها استسلاماً لواقعٍ مرّ أجبرها عليه واقع مماثل في المرارة، في اللجوء.

بيّن تقرير لـ (منظمة المسئلة لتنمية الموارد البشرية) نسبة النساء مقارنة بنسبة الرجال في مخيمات هولير/ أربيل، في إشارة إلى أن نسبة النساء مقارنة بنسبة الرجال في مخيم قوشتبة (60٪)، وفي مخيم كوركوسك (55٪)، وفي مخيم باسرمة (60٪)، وهي نسبة تعكس حجم المعاناة وزيادتها بما يتوافق مع تلك النسبة.

يمكن اختصار وضع المرأة السورية اللاجئة في العراق بعبارة واحدة تتلخص في أن هذه المرأة باتت عُرضة لانتهاكات فظيعة، لم تسعفها منها القوانين التي ظلت حبراً على ورق إزاء ما يجري على أرض الواقع، في مخيمات اللجوء، وفي أماكن العمل التي غالباً ما يستفرد فيها كثيرون من أصحاب العمل أو غيرهم، بالمرأة أو الفتاة التي تجبرها ظروفها على كسب عيشها بالعمل، لكنها تتعرض لانتهاكات كثيرة، ولا تجد جهةً رسمية أو منظمةً حقوقية أو إنسانية تحميها من الحاجة أو من الاستغلال والابتزاز، على نحو ما عبّرت عنه كثير من اللاجئات اللواتي تمّ التواصل معهنّ أو اللقاء بهنّ في أماكن مختلفة، ضمن المدن أو مخيمات اللجوء. ولعلّ أبرز صور تلك الانتهاكات تتمثل في التحرش، الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي، وزيادة ساعات العمل مقابل أجور بخسة جداً لا تتناسب مع تعبهنّ، فضلاً عن انعدام الإجازات والعطل غالباً، وعدم تأمين المواصلات، فضلاً عن بقائهنّ تحت تهديد الطرد من العمل بذرائع مصطنعة وحجج باطلة وبأساليب لا تليق بسمعة هذا البلد وقوانين حماية حقوق الإنسان والمرأة. ومن الانتهاكات أيضاً انعدام عقود عمل نظامية وفعالية تضمن حقوق ربّ العمل وحقوق اللاجئة التي قد تعمل أحياناً بدلاً من عاملين أو عاملتين أو أكثر. يضاف إليها ما تتلقاه اللاجئة العاملة من العنف اللفظي والمعنوي والإهانات التي تجرح بها كرامتها ومشاعرها، دون أن تستطيع الدفاع عن نفسها أو ردّ تلك الانتهاكات أو محاسبة مرتكبيها.

النازحات واللاجئات في العراق

بيّنت تقارير حقوقية أن عدد النازحين العراقيين الموجودين في إقليم كردستان بلغ 3.1 مليون نازح عراقي، و228.894 لاجئ سوري، حتى تاريخ إعداد هذا البحث، معظمهم من النساء والأطفال، رغم أن هذه الأرقام تقريبية، وقابلة للتعديل والتغير بسبب التنقلات والعودة والهجرة من جديد، أو بسبب تغيير أماكن الإقامة لكثير من العائلات، فضلاً عن عدم التمكن من التثبت من صحة تلك الأرقام بصورة تامة، لعدم وجود إحصائيات جديدة ومتجددة ودقيقة، وعدم إفساح المجال للمنظمات الإنسانية والحقوقية لإجراء تلك الإحصائيات، لكل النازحين واللاجئين المسجّلين رسمياً وغير المسجّلين في سجلات المنظمات الدولية والمحلية. وقد توزع النازحون واللاجئون في مخيمات وضمن مدن إقليم كردستان، وخاصة هولير/ أربيل، سليمانة ودهوك. كما أن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أكدت بأن 60٪ من اللاجئين السوريين، يعيشون في هولير/ أربيل، خارج المخيمات، وأغلبهم من النساء والأطفال.

وتطبيقاً للمنهج المتبع في هذا البحث، فقد تمّ اعتماد أسلوب الاستبانات والمقابلات الشخصية، والمقابلات عن طريق شبكة التواصل الاجتماعي، خلال عام 2018، ضمن مدينة أربيل والمخيمات التابعة لها، في عملية توثيق القصص الواردة ضمن البحث، وهي قصص تعكس واقع المرأة النازحة ومثلها اللاجئة في العراق. حيث أثبتت تلك الإجراءات ونتائجها أنه من النادر جداً أن يجد الباحث أو الراصد نماذج وحالات تكون فيها المرأة النازحة أو اللاجئة راضية عن وضعها في تلك البيئات الجديدة التي وجدت نفسها مضطرة على العيش فيها، بعد أن هجرت مسكنها ومنطقتها، لتكون أمام مصير لا يقل قساوة عما قرّت منه بحثاً عن الدفء والأمان اللذين خاب أملها في بلوغهما في هذه البيئات الجديدة، بيئات النزوح أو اللجوء. ولعل النماذج التي جرى الاتصال بها أو اللقاء معها، لا تبحث عن الرفاه والنعيم، بقدر ما تنشد أجواء تشعر فيها بالأمن والأمان والاستقرار النفسي والمادي والجسدي والذهني والعصبي، لكنها وجدت نفسها محاصرة بما زعزع مشاعرهما على خلاف ما كانت تتأمله وتتمناه وعلى خلاف ما تنص عليه القوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية.

فعلى سبيل المثال تتعرض النازحة أو اللاجئة إلى التحرش لكنها لا تجد جهةً تحاسب القائمين بذلك التحرش، وتتعرض إلى الاستغلال والابتزاز، فلا تجد من يقف معها ويضع حداً لمن يمارس ذلك الاستغلال والابتزاز بحقها. ومن أمثلة ذلك أيضاً، أن الاستبانات والاستمارات التي وزعت لإعداد هذا البحث، قد بينت أن نسبة 75% من اللاجئات والنازحات اللواتي يعملن في إقليم كردستان، يتعرضن للتحرش والعنف والتمييز السلبي وانتهاك الكثير من حقوقهن، فقد قالت فتاة نازحة: «بدأت العمل في سن مبكرة، ويلجأ صاحب العمل كثيراً إلى إهائتي وتهديدي بطردي من العمل، لأنفه الأسباب». وتقول فتاة لاجئة: «إني أعمل منذ سنوات، فبدلاً من زيادة راتي، فإن صاحب العمل يستغل حاجتي، وبحجة ضعف حركة السوق لجأ أكثر من مرة إلى تخفيض راتي حتى بلغ حداً اضطررت فيه إلى ترك العمل». وتقول فتاة نازحة أيضاً: «إن صاحب العمل ظل يستخدم الفتيات النازحات واللاجئات العاملات عنده كبضاعة للتسويق والعرض لزيادة نسبة البيع وجذب الزبائن، مهما كانت طبيعة أولئك الزبائن، على مبدأ أن الزبون دائماً على حق» حتى إذا كان يلجأ الزبون إلى التحرش بهنّ أو توجيه الإهانات والإساءات إليهنّ» بحيث تكون الفتاة وسيلة لزيادة البيع أو عرضاً لزيادة الطلب، بحسب المفهوم التجاري.

منذ عام 2013 بدأت موجة النزوح داخل العراق، من المدن التي تعرضت لهجمات تنظيم داعش وكذلك المناطق التي شهدت اشتباكات عسكرية، أجبرت السكان على النزوح إلى إقليم كردستان والمناطق الأخرى من العراق. وكذلك بدأت موجة اللجوء من سوريا إلى العراق وخاصة إلى إقليم كردستان، منذ بداية الأزمة السورية التي بدأت عام 2011، لكن الموجة الشديدة للجوء كانت منذ عام 2013 أيضاً، حيث شملت الاضطرابات مختلف المناطق السورية. لكن النازحات العراقيات واللاجئات السوريات وجدن أنفسهن أمام واقع أليم ومعاناة شديدة أيضاً. حيث تنتشر في بيئات النزوح واللجوء حكايات ومأسّ مؤلمة ومؤثرة، لكن الأغلبية العظمى منهن لا يبحن بما يتعرضن له من مشكلات، لأسباب أمنية، سياسية، اجتماعية وعائلية. أما الحالات التي جرى اللقاء بها والتواصل معها فقد أعطت صورة واضحة إلى حد بعيد، عن تلك المعاناة في تلك البيئات.

تجاوزُ الحدِّ في ارتكاب الانتهاكات ضمن مخيمات النزوح أو اللجوء أو في ظروف العمل، خلق لدى النازحات واللاجئات شعوراً بانعدام أي قانون أو منظمة أو جهة وطنية، محلية، دولية أو إنسانية تحميهن وتحافظ على حقوقهن في حياة كريمة. ويزداد الأمر سوءاً عندما تُوجَّه تهمة تلك الأوضاع المزرية إلى النازحات أو اللاجئات أنفسهن، دون الالتفات إلى ضرورة وجود جهات رسمية أو مدنية يكون من واجبها الكشف عن حالات الخروقات والتجاوزات غير القانونية وضبطها، ووضع حدود رادعة لمن تسوّل له نفسه الإساءة إلى سمعة الدولة العراقية وإقليم كردستان والمؤسسات الحكومية وإدارات المخيمات والمنظمات الإنسانية.

تعرض النازحة ومثلها اللاجئة، في العراق عامة، وفي أغلب الحالات، لا بصورة مطلقة وكاملة وشاملة، بل بصورة كبيرة وملحوظة، إلى اعتداءات جسيمة وتحرشات وإزعاجات وانتهاكات، كثيراً ما تبدأ من داخل بيتها بملاحقتها عن طريق الهاتف، مروراً بانتظارها في الشارع لتستقلّ سيارة أجرة بهدف التوجه إلى عملها، إضافة إلى تحرشات كثيرين من سائقي سيارات الأجرة ممن يستغلون الانفراد بها داخل السيارات التي تبين أن قسماً منها يُستخدم أحياناً لأغراض التحرش بالنساء والاعتداء عليهن، خاصة إذا كنّ من النازحات أو اللاجئات. وتكتمل مسيرة معاناتها في مكان عملها، حيث تبدأ مأساة أخرى تشعر فيها النازحة ومثلها اللاجئة بأنها مجرد وسيلة يستخدمها كثير من أرباب الأعمال لكسب المزيد من الأرباح، فيُقرض عليها، في أغلب أماكن العمل، أن تسعى بكل أساليب الإغراء إلى جذب الزبائن إلى مكان العمل، خاصة في المطاعم أو المقاهي أو الأندية الليلية أو محلات العطور أو غيرها من المحلات التي يُنظر فيها إلى النازحة أو اللاجئة على أنها وسيلة لكسب الربح أو كسبها هي. فإما أن تستمر النازحة أو اللاجئة في عملها على هذه الحالة، وإما أن تغادر العمل لتبدأ من جديد رحلتها في البحث عن عمل في مكان آخر، أملاً في كسب الرزق بكدها وتعبها دون أن تخسر كرامتها بصورة معلنة، مكشوفة وفاضحة، أو مُبطنّة مستورة باسم العمل، ومع كل عمل جديد تبدأ حكاية معاناة جديدة.

نماذج من حالات النازحات العراقيات

في حالة (ش.أ) نازحة عراقية عمرها 25 عاماً، حيث تم التواصل معها عن طريق شبكة التواصل الاجتماعي، من خلال استبانة إلكترونية بتاريخ 28 نيسان/ أبريل 2018، ضمن مدينة أربيل، واشتملت إجاباتها على معلومات أظهرت أنها تعمل في محل مستحضرات التجميل بهولير/ أربيل، وقد دفعتها ظروف الحاجة إلى القبول بشروط العمل المتمثلة في (الجمال، الغنج والدلال، الإغراء، الثياب الملفتة لانتباه الزبائن وجذبهم إلى المحل، زيادة ساعات العمل لأكثر من 12 ساعة غالباً، راتب محدود جداً لا يعادل ربع أتعابها، مضايقات واستفزازات متواصلة ضمن المحل وخارجه، من ربّ العمل ومن الزبائن أو بعض المارة المتحرشين بها..). ومن خلال تحليل تلك المعلومات تبين أن النازحة التي لا تمتلك هذه الموصفات ولا ترضى بهذه الشروط يكون صعباً عليها أن تجد فرصة مناسبة للعمل، حتى إذا كانت تحمل شهادة جامعية أو تجيد أكثر من لغة (الكرديّة السورانية والكرمانجية، والعربية الفصحى والعامية، والإنكليزية) مثلاً، كما هي حالة (ش.أ).

وفي قصة أخرى، تشكو النازحة (م.م) من أن زيادة الأيدي العاملة من النساء خاصة، في إقليم كُردستان، جعلت فرص العمل قليلة وصعبة جداً، وهنا تبدأ معاناة اللواتي يبحثن عن عمل مناسب، فتجبرهنّ تلك الحاجة أحياناً إلى القبول بعمل غير مناسب أيضاً، وخاصة أولئك اللاتي عندهنّ مرضى ضمن أسرهنّ وليس لهنّ موردٌ ماديّ أو معيّلٌ أو مُعين. فوافقت (م.م) على العمل في كافيتيريا ضمن مدينة هولير/ أربيل لتواجه المصير ذاته الذي تواجهه مثيلاتها من النازحات واللاجئات.

إضافة إلى ذلك فإن النازحة (س.ر) القادمة من بيئة محافظة من أواسط العراق، اضطرت أن ترمي حجابها، وتغير نمط ثيابها، وأسلوب محادثتها، وطريقة تحركها ومشيتها، لتستطيع ارتياد أماكن العمل، فلا يكون الحجاب واللباس المحتشم - على حد قولها - عقبةً أمام قبولها في محلّ لبيع الأحذية، في أحد مولات هولير/ أربيل.

نماذج من حالات اللاجئات السوريات في العراق

(ف.ع) لاجئة سورية، عمرها 22 عاماً، تحمل شهادة الثانوية العامة، تحدثت عن وضعها وقالت: إنها لم تجد الفرصة لإكمال دراستها في جامعات إقليم كردستان، ونظراً لحاجة عائلتها إلى عملها، فقد اضطرت أن ترضى بالعمل في أحد المطاعم، بعد أن فقدت الأمل في الحصول على عمل يناسب تربيتها ونفسيته الحساسة. ثم سردت بعض التفاصيل عن طبيعة عملها في المطعم، فبينت أنها تتعرض باستمرار إلى كلمات مخلة بالآداب من كثير من الزبائن، وإلى تحرش دائم منهم، في الوقت الذي يُظهر صاحب العمل عدم اكتراثه لما يحدث معها ومع زميلاتها من النازحات واللاجئات هناك، حيث تجبرهنّ الحاجة إلى تحمّل تلك المعاناة - على حدّ تعبيرها - إلى أن يفرجها الله وتنتهي هذه المأساة القاسية.

(د.ش) فتاة لاجئة سورية، تحمل إجازة في اللغة الإنكليزية، عمرها 32 عاماً، كانت تعمل في مؤسسة إعلامية بإقليم كردستان، ثم هاجرت إلى دولة أوروبية، عن طريق البحر، عام 2015. عند التواصل معها عن طريق شبكة التواصل الاجتماعي، قالت: «لم أكن راغبة في مغادرة وطني، لكنني كنت مكرهةً على ذلك، وعندما وجدت عملاً في مؤسسة إعلامية بإقليم كردستان، شعرت أن أبواب الخير قد فتحت أمامي، لكنني فوجئت بعد دخولي في أجواء العمل الإعلامي، بأن المسؤول عن القسم الذي أعمل فيه يعرض عليّ أن ألتقيّه خارج العمل (!)، وعندما رفضت عرضة أكثر من مرة، بدأ بخلق العراقيل في وجهي أثناء العمل، وصار يتحجج أمام الإدارة بأني غير جديرة بالعمل وأني أتقاعس في الإنتاج والقيام بواجباتي الوظيفية بالشكل المطلوب، بل حرّض مسؤولي المباشر أيضاً بأن يكثف من المهام الموكلة إليّ، ليجد الحجة الكفيلة بطردي من العمل، بعد أن يئس من محاولاته المتكررة معي، لأكون (صاحبة/ خليئة) له. وعندما أخبرت المدير العام بحقيقة الموضوع، تظاهر بعدم رضاه عن ذلك التصرف، لكنه لم يبادر بتقديم أي حلّ أو معالجة للمشكلة، حتى أُجبرتُ على ترك العمل والهجرة إلى دولة أوروبية عن طريق التهريب من خلال الحدود العراقية التركية ثم عن طريق البحر.

(ز.أ) لاجئة سورية، عمرها يتجاوز 40 عاماً، لا تزال عزباء، وقد أخفى الفقر جمالها وبهاء وجهها، ورؤيتها، وهي تهتم بأمها المريضة في هولير/ أربيل، ولا تحمل شهادة تعليمية. كانت (ز.أ) تعمل في مؤسسة إعلامية بإقليم كردستان، في إعداد الشاي والقهوة وتنظيف الغرف وترتيب المكاتب وعدة العمل. أكدت أنها عملت في هذه المؤسسة أكثر من 3 أعوام، وقد مرَّ عليها أكثر من مدير لهذه المؤسسة، خلال هذه المدة. لكن بعد تعيين مدير جديد لها، وهو أيضاً لاجئ وقيادي في حزب كُردي سوري، ومدعوم من جهات مسؤوليَّة، بدأ هذا المدير الجديد يبحث عن الحجج والذرائع للتخلص من هذه الفتاة، ليأتي ببديلة/ة قريبة/ة منه بدلاً منها، فاختلق ذريعة تبرر له إصدار قرار بطردها من العمل، ورَفَضَ كل التدخلات التي جرت من طرف هذه الفتاة لإعادتها إلى عملها. ولا تزال هذه الفتاة اللاجئة عاطلة عن العمل، وتبحث هنا وهناك دون جدوى، لكنها تظل تردد بحسرة (فَطَعُ الأعناق ولا فَطَعُ الأرزاق) وهي العبارة المألوفة في خزينة ثقافتها المتواضعة.

الخاتمة

تبين من خلال الرصد والمتابعة أن المرأة النازحة ومثلها اللاجئة في العراق، تعاني أضعاف ما تعانيه المرأة المقيمة في مسكنها وبين أهلها وذويها. وقد أثبتت تلك المتابعة عن قرب، أن المرأة النازحة واللاجئة لا تزال عُرضة لانتهاكات جسيمة، ولا تجد منفذاً للخلاص من الواقع المرير الذي تعيشه وتعاينه. يضاف إلى ذلك أنها باتت مهمشة بصورة واضحة، فلا تجد جهة تُعنى بها وبقضاياها، كما لا تستطيع بنفسها وإمكاناتها المحدودة أن تجد حلاً لتلك المشكلات التي تتطلب تضافر الجهود المختلفة من الحكومة العراقية ومن حكومة إقليم كردستان، كذلك من إدارات المخيمات ومنظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة، داخل العراق أو على الصعيد الدولي والمنظمات العالمية. لهذا كان لا بد من طرح بعض التوصيات العامة التي يمكن من خلالها إيجاد السبل الكفيلة بالتخفيف من معاناة المرأة النازحة أو اللاجئة في العراق.

التوصيات

بعد المتابعة والتحري ورصد الحالات الكثيرة المتعلقة بأوضاع النازحات واللاجئات في العراق، تبين أن انتهاكات حقوقهن قد بلغت حداً يمكن أن يكون ظاهرةً تحتاج إلى التوقف عندها ودراستها وتحليلها وإيجاد الحلول المناسبة لها. ومن هنا يمكن تقديم بعض التوصيات التي من شأنها أن تلقي بعض الضوء على طرق الحلول والمعالجات الممكنة. ومن هذه التوصيات:

1- ضرورة جديّة الجهات المسؤولة في الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان، في مجال حماية المرأة النازحة واللاجئة في العراق، وحماية حقوقها وصون كرامتها، بأن تتخذ تلك الجهات كافة الإجراءات النظرية والعملية والتوجيهات والإرشادات التي من شأنها أن تجسد التزامها بما نصّ عليه الدستور العراقي الجديد، في المواد والبنود المتعلقة بحماية المرأة خاصة، إضافة إلى اتخاذ تلك الجهات خطوات عملية مدروسة وناجحة بوضع الخطط والبرامج التي تدخل في مجال حماية المرأة وحقوقها وكرامتها، مع الأخذ بعين الاعتبار كل القوانين والمواثيق والعهود الدولية المتعلقة بهذا المجال، ورفع تقارير دورية إلى المنظمات الدولية المعنية بحقوق المرأة.

2- إيجاد آليات تُمكن المرأة النازحة واللاجئة من المطالبة بحقوقها العادلة ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات والاعتداءات بحقها، وذلك عن طريق مؤسسات قانونية، قضائية وحكومية تلجأ إليها النازحة أو اللاجئة عند شعورها بالغبن أو الاعتداء على حقوقها. ومن ذلك أن تكون محاسبة المعتدين على النساء وفق قضاء عادل على ضوء القوانين والقرارات العادلة التي يمكن أن تضع حداً صارماً للانتهاكات التي تتعرض لها المرأة عامة والنازحة أو اللاجئة خاصة. ومن تلك الآليات أيضاً اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإعادة تأهيل الضحايا من النساء اللواتي تنعكس نتائج الانتهاكات عليهن بصور سلبية، بحيث تشرف الدولة على افتتاح معاهد خاصة بعملية إعادة التأهيل المقصودة في هذا السياق، إضافة إلى وجود مكاتب أو جهات قضائية عادلة تُنصتُ إلى شكاوى النساء الضحايا وتتخذ الخطوات الفعلية والفورية والعادلة لحلّ المشكلات التي يتعرضن لها بصورة سريعة دون ممانعة أو تسويق.

3- أن تفسح الجهات الحكومية المسؤوليةَ المجالَ أمام المنظمات الحقوقية والإنسانية للاطلاع عن كثب، على أوضاع النازحات واللاجئات في المخيمات وأماكن عملهنّ، ثم رفع تقارير موثّقة بخصوص الانتهاكات التي تحدث بحقهنّ، والمطالبة بإجراءات عملية سريعة لإيجاد الحلول لمشكلاتهنّ. أما الجهات المسؤولة عن ذلك الإفصاح فلا تقتصر على الحكومة العراقية فحسب، بل تشمل حكومة إقليم كردستان أيضاً والمؤسسات والهيئات التابعة لكل من الحكومتين، إضافة إلى الجهات المسؤولة عن المخيمات أو ضمن المدن والبلدات وفي مناطق عمل النساء وأنشطتهن والمدارس والجامعات وكل الأماكن التي توجد فيها لاجئات أو نازحات، ويمكن أن يكنّ معرّضات لأي نوع من أنواع الاستغلال أو الابتزاز أو العنف.

4- العمل الجادّ من قبل المؤسسات الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات حقوق المرأة وغيرها من منظمات المجتمع المدني، وكل الجهات المعنية والمسؤولة وذات العلاقة بموضوع حماية المرأة، على تنفيذ بنود والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق النازحات واللاجئات، (سيداو، على سبيل المثال)، والمتابعة الحثيثة لذلك، ومحاسبة المقصرين في هذا المجال.

5- أن تشرف المؤسسات الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات حقوق المرأة والجمعيات المعنية بهذا الموضوع، بالتعاون مع المؤسسات الإعلامية على تنفيذ إدارات المخيمات وكافة الجهات ذات المسؤولية والعلاقة، تلك القوانين والقرارات المتعلقة بحماية حقوق النازحات واللاجئات بدقة ودون تقاعس أو إهمال.

6- أن يكون الدور الرئيس لمؤسسات الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان لإفصاح المجال لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المخيمات، وخاصة إلى اللواتي ليس لهنّ معيّل أو موردٌ مادّي، من خلال متابعة الدور الذي تقوم به إدارات المخيمات والجهات المشرفة عليها، حتى يكون توزيع المساعدات والمعونات عادلاً ولا يتم استغلالهن بسبب الحاجة إلى تلك المساعدات.

- 7 - محاسبة قانونية، قضائية عادلة من قبل القضاء العراقي أو قضاء إقليم كردستان لكل من يتسبب في إلحاق الأذى بالنازحات واللاجئات، وإعلان ذلك في المنابر الإعلامية حتى يكون ذلك عبرة لمن تُسؤول له نفسه أن يسيء إلى النازحات أو اللاجئات، ويدرك الرأي العام بأن هناك محاسبة لمرتكبي الانتهاكات بحقهن.
- 8 - إيجاد الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان آليات مراقبة ضمن المخيمات وخارجها، وضمن أماكن العمل، تضمن للنازحات واللاجئات حالة من الشعور بالأمان والاطمئنان بأن هناك جهاتٍ تحميهنّ، وإفساح المجال للمنابر الإعلامية التي من شأنها أن تكشف ما يمكن أن يكون مستوراً أو مخفياً من تلك الانتهاكات.
- 9 - تقوم الجهات الحكومية المعنية ومؤسسات الدولة ومؤسسات إقليم كردستان بالتنسيق مع أماكن العمل ومع المنظمات المحلية والدولية والجمعيات واللجان التطوعية على تنظيم آليات لتأمين فرص عمل مناسبة للنازحات واللاجئات بعيداً عن عمليات الاستغلال والابتزاز التي يتعرضنّ لها، ومن بينها تنظيم عقود العمل ومتابعة شؤونهن باستمرار وبشكل متواصل من خلال لجان نزيهة لا تتغافل عمّا يحدث معهنّ من مشكلات.

المصادر والمراجع:

- 1 - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - التوصية رقم 30.
https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2015/Guidebook_CEDAW_General_Recommendation_30_Women_Peace_Security_ar.pdf
- 2 - توجيهات للوسطاء (حول معالجة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في اتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام). الأمم المتحدة، إدارة الشؤون السياسية، نيويورك، 2012.
https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/GuidanceAddressingConflictRelatedSexualViolence_UNDPA%28Arabic%29.pdf

- 3 - «المرأة والسلام»: الأمم المتحدة - حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي.
- 4 - «توجهات بشأن اعتبارات النوع الاجتماعي والوساطة الشاملة للجميع»: الأمم المتحدة إدارة الشؤون السياسية - الدبلوماسية، الوقاية، العمل.
https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/DPA_GenderMediation_Guidance_28%2017_AR%29.pdf
- 5 - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
<https://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf>
- 6 - قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 - المادة 41/1.
<https://iraqld.hjc.iq/LoadLawBook.aspx?SC=120120012516407>
- 7 - القانون العراقي وجريمة التحرش الجنسي. علاء محمد ناجي
<http://fcds.com/social/980>
- 8 - دستور العراق الصادر عام 2005
https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005_.pdf?lang=ar
- 9 - استبانة إلكترونية عن طريق شبكة التواصل الاجتماعي واستبانة أخرى ورقية وباليد، بتاريخ (28 نيسان/ أبريل 2018).

الفهرس

5	تقديم
7	المقدمة
15	ثورة تشرين: بين القمع والمقاومة
15	الباحث حيدر جليل خلف من ذي قار مواليد 1992 بكالوريوس آداب صحافة جامعة ذي قار
15	انتهاكات حقوق الإنسان خلال الاحتجاجات الشعبية
15	انتفاضة تشرين العراق 2019
33	الباحث سيف مسلم هادي من النجف مواليد 1991 بكالوريوس اعلام قسم اذاعة تأثير الخطاب الإعلامي الحكومي على حرية التعبير لدى الناشطين في محافظتي النجف وواسط
33	دراسة وصفية للخطاب الإعلامي الحكومي خلال ثورة تشرين
33	الباحث شامل زامل كايم من صلاح الدين مواليد 1995 بكالوريوس حقوق النسوية العراقية في ظل حراك تشرين
59	الباحث/ يوسف هاشم عباس مواليد بغداد. دكتوراه في علوم المسرح من جامعة بغداد
81	دور المسرح في بناء السلام عبر عروض مسرح الشارع التي قدمت في ثورة تشرين
81	حقوق الانسان والسلام: بين النظرية والتطبيق
103	الباحثة زهراء تحسين عباس من بابل مواليد 1993 / بكالوريوس اداب - الاثار القديمة جامعة بابل
103	مراعاة المعايير الدولية لحقوق الانسان في بيئة العمل والأداء الوظيفي في الدوائر الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في العراق
103	حارث عبد اللطيف جبر السعيد من بغداد مواليد 1982 بكالوريوس علوم تربوية ونفسية الجامعة المستنصرية/ ماجستير علم نفس النمو جامعة بغداد
129	

- تطور مفهوم حقوق الإنسان عند المراهقين.....129
- الباحثة ميس محمد كاظم/ محل الولادة بغداد/ مواليد 1990 دكتوراه علم الاجتماع/
الخدمة الاجتماعية.....157
- بين التكافؤ والتمييز العدالة الانتقالية في المجتمعات الهشة.....157
- دراسة اجتماعية.....157
- الباحث زاهر ربيع حسين، من ميسان مواليد 1986، بكالوريوس ادارة واقتصاد.....181
- المصالحة المجتمعية في نينوى بعد داعش.....181
- في نظير العنف.....203
- الباحث حارث رسمي الهيتي من الانبار مواليد 1988 بكالوريوس تاريخ/ كلية
الاداب/ جامعة الانبار.....203
- الباحث عبد المجيد صلاح داود من الانبار - الفلوجة مواليد 1994 - تخصص علم الاجتماع.....221
- سياسيولوجيا الاختفاء القسري.....221
- دراسة لواقع أسر المغيبين في محافظة الانبار.....221
- الباحث مروان احمد سلمان من الانبار قضاء الفلوجة مواليد 1991 دكتوراه علم الاجتماع.....244
- «استغلال الاطفال النازحين».....244
- مخيمات بزييز في محافظة الانبار انموذجاً.....244
- العنف الجندري.....263
- الباحثة زينه اشرف هماوندي، من كركوك مواليد 1993، الوظيفة محامية مدافعة عن
حقوق المرأة والطفل.....263
- الباحثة سيماف خالد محمد من مدينة القامشلي التابعة لمحافظة الحسكة بسوريا،
مواليد 1993، تقيم في هولير/ أربيل، حاصلة على إجازة بكالوريوس في العلوم
السياسية جامعة صلاح الدين بأربيل.....285
- اللاجئات والنازحات في العراق بين.....285
- الحاجة والاستغلال.....285

